الحياة ومصير العرب

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجات ومصير العرب

(المجلد الثانى)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٧ الجات ومصير العرب

العنوان

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات كما يراها الخبراء الامريكيون		الوفد	٢٩٠	٩٤-٠٣-٠٩
تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع ؟!		الاهرام	٢٩٢	٩٤-٠٣-١٢
تسقط الجات .. !	عبد القادر شهيب	روزاليوسف	٢٩٤	٩٤-٠٣-١٤
هل تؤثر اتفاقية الجات على تدول الفاكهة والخضروات فى مصر ؟	محى الدين فتحى	الاهرام	٢٩٦	٩٤-٠٣-١٦
الجات وتحرير الزراعة	سعيد النجار	الاهرام	٢٩٩	٩٤-٠٣-١٨
انتهى عصر الاحتكار وبدات فرص الابتكار التحدى الكبير لمواجهة اتفاقيات "الجات"	باسم رشاد	المساء	٣٠١	٩٤-٠٣-١٩
اتصالات سويسرية بمدير "الجات" للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بجنيف		العالم اليوم	٣٠٤	٩٤-٠٣-٠٥
٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية "للجات"	مها سمير	العالم اليوم	٣٠٥	٩٤-٠٣-٢١
تسهيلات امريكية للمستوردين والفلاح المصرى له الله !	حنان كمال	العربى	٣٠٦	٩٤-٠٣-٢١
الجات لمصر جاءت فى وقتها !!	محمد صالح الحناوى	الاهرام الاقتصادى	٣٠٧	٩٤-٠٣-٢١
مطلوب برنامج لإنقاذ صناعة الدواء	محمد رؤوف حامد	العربى	٣٠٩	٩٤-٠٣-٢١
الجات حققت ميزات تصديرية لمصر فى أسواق الدول المتقدمة	ياسر صبحى	الاهرام	٣١٢	٩٤-٠٣-٢٢
مراكش تستضيف فى ١٢ ابريل المقبل المؤتمر العالمى للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجا	محمد الشرقى	الحياة	٣١٣	٩٤-٠٣-٢٢

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رئيس غات يعارض ربط مستويات العمالة بالتجارة العالمية			
	الحياة	٢١٤	٢٣-٠٣-٩٤
نحن والجات			
عربى اصيل	المساء	٢١٥	٢٤-٠٣-٩٤
الفكر الاسلامى كيف يحفز الدول الاسلامية على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ؟			
احمد ابراهيم البعثى	الاهرام	٢١٦	٢٥-٠٣-٩٤
بعد الجات : هل تصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجار المقبلة؟			
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	٢١٨	٢٥-٠٣-٩٤
الحكومة تعرقل التصدير			
نجوى طنطاوى	الحقيقة	٢٢٢	٢٦-٠٣-٩٤
اخر كلام : الصادرات المصرية هى المستفيدة من الجات			
هانى خيرى	السياسى	٢٢٣	٢٧-٠٣-٩٤
الانزعاج من الجات .. لا مبرر له !			
ربيع عبد الله	العالم اليوم	٢٢٥	٢٧-٠٣-٩٤
المدير العام لـ "غات" يصل إلى المغرب			
	الحياة	٢٢٧	٢٧-٠٣-٩٤
بعد البنك والصندوق .. "الجات" هى الضلع الثالث فى مثلث الشياطين !			
ماجدة خضر	العربى	٢٢٨	٢٨-٠٣-٩٤
مصر .. والجات بين الحقوق ولالتزامات			
شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٢٢٩	٢٨-٠٣-٩٤
الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات "الجات"			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٣٢	٢٨-٠٣-٩٤
ضغوط دولية لضم الصين لاتفاقية الجات			
	العالم اليوم	٢٣٤	٢٨-٠٣-٩٤
اتفاقية "الجات" فى صالح البتروكيماويات السعودية			
محمد عبدالرحمن	العالم اليوم	٢٣٥	٢٨-٠٣-٩٤
إتفاق الجات يدمر الاقتصاد المصرى			
جودة عبد الخالق	الاهالى	٢٣٧	٣٠-٠٣-٩٤
وفد برئاسة وزير الاقتصاد يشارك فى التوقيع على "الجات" بالمغرب			
	الاهرام	٢٣٨	٣١-٠٣-٩٤
"الجات" وتحرير الصناعة			
	الاهرام	٢٣٩	٠١-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أوبيك - الجات .. علاقة خصام			
ابراهيم نوار	العالم اليوم	٣٤١	٩٤-٠٤-٠٢
ندوة بامريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى			
عزة نصر	العالم اليوم	٣٤٤	٩٤-٠٤-٠٣
نستطيع أن نعيش بدون الجات			
	العالم اليوم	٣٤٥	٩٤-٠٤-٠٤
حماية الانتاج الوطنى وتطوير الصادرات .. كيف ؟			
	الاهرام الاقتصادى	٣٤٦	٩٤-٠٤-٠٤
عالم "الجات" .. للأغنياء فقط			
عصام الدين جلال	العربى	٣٤٧	٩٤-٠٤-٠٤
لعبة جديدة : مقايضة عضوية "الجات" برفع المقاطعة عن إسرائيل !			
حسن عامر	العربى	٣٥٠	٩٤-٠٤-٠٤
توصيات ندوة مستقبل السينما فى مصر			
	الاهرام	٣٥٤	٩٨-٠٤-٠٨
مهلة حتى ديسمبر للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية			
	الاهرام المسائى	٣٥٧	٩٤-٠٤-٠٨
البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال			
ألفة السلامى	العالم اليوم	٣٥٨	٩٤-٠٤-٠٨
مخاوف مصرية من مخاطر سياسية الإغراق فى ظل الجات			
فهيمة أحمد	العالم اليوم	٣٥٩	٩٤-٠٤-٠٨
"الغات" لمصلحة الدول النامية			
	الكفاح العربى	٣٦١	٩٤-٠٤-٠٩
تعقيدات سياسية واجرائية وراء عرقلة التصديق على "الجات"			
	العالم اليوم	٣٦٢	٩٤-٠٤-٠٩
إقرار اتفاقية "الجات" فى المغرب ١٢ ابريل			
حاتم فاروق	اكتوبر	٣٦٣	٩٤-٠٤-١٠
والأن .. يتحدثون عن علاقات عمل دولية			
امينة شفيق	الاهرام	٣٦٤	٩٤-٠٤-١٠
نائب كلينتون يحضر توقيع غات			
	الحياة	٣٦٦	٩٤-٠٤-١٠
الجات وتحرير التجارة الدولية			
سعيد النجار	الاهرام	٣٦٧	٩٤-٠٤-١١

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدوليه			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٣٦٩	١١-٠٤-٩٤
انعكاسات اتفاقية ال "جات" على الدول النامية			
	الشرق الاوسط	٣٧٢	١١-٠٤-٩٤
معطيات تاريخية دورات "الجات"			
	الشرق الاوسط	٣٧٥	١١-٠٤-٩٤
سفينة "الجات" التجارية ترسو بعد نصف قرن فى مراكش			
	الشرق الاوسط	٣٧٦	٠١-٠٤-٩٤
الجات والسوق الشرق أوسطية ..			
محمد باشا	الاهرام الاقتصادى	٣٧٨	١١-٠٤-٩٤
للجات فوائد ومزايا			
	العالم اليوم	٣٨٣	١١-٠٤-٩٤
هل سيكون المغرب مقر دائما للجات ؟			
سامى هاشم	العالم اليوم	٣٨٤	١١-٠٤-٩٤
الدول النامية ترفض الانس ان بنصوص "الجات"			
عايدة ابراهيم	العالم اليوم	٣٨٦	١١-٠٤-٩٤
الدول العربية فى ظلال اتفاق الجات			
أحمد السيد محمد	العالم اليوم	٣٨٨	١٢-٠٤-٩٤
خلافات بين رجال الاعمال المصريين حول الاتفاقيه			
عزة نصر	العالم اليوم	٣٨٩	١٢-٠٤-٩٤
د. عبد العظيم : اتفاق "جات" زتكوين منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل ادارة اتصادية للعالم			
أحمد السيد محمد	العالم اليوم	٣٩٠	١٢-٠٤-٩٤
التوترات التجارية التقدم الذى تم فى أورجواى			
	العالم اليوم	٣٩٢	١٢-٠٤-٩٤
مكافحة الإغلاق والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب			
صلاح السيد	العالم اليوم	٣٩٣	١٢-٠٤-٩٤
مراكش : اليوم أول لبنة فى بناء منظمة التجارة الدولية			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٣٩٥	١٢-٠٤-٩٤
بدء اجتماعات التوقيع النهائى للاتفاقية العامة للتجارة			
	الاهرام	٣٩٦	١٣-٠٤-٩٤
مصر تطالب بتحرير أسواق العمل لمصلحة الدول الفقيرة			
	الاهرام المسائى	٣٩٧	١٣-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٣ الجات ومصر العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بداية العد التنازلى لإنشاء منظمة التجارة الدولية			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٣٩٨	١٣-٠٤-٩٤
المعاهد وزنها ١٧٥ كيلو جراما وتضم ٢٢ ألف صفحة			
	الشرق الاوسط	٤٠١	١٣-٠٤-٩٤
وزير خارجية اليابان سيجتمع مع كانتور الجمعة فى مراكش			
	الشرق الاوسط	٤٠٢	١٣-٠٤-٩٤
صورة عن قرب .. ثلاثة رجال خلف المؤتمر			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٠٣	١٣-٠٤-٩٤
مراكش شاهد على ولادة "الأمم المتحدة التجارية"			
على ابراهيم	الشرق الاوسط	٤٠٥	١٣-٠٤-٩٤
مراكش : ولى العهد المغربى يفتتح المؤتمر الوزارى لمنظمة غات			
محمد الشرقى	الحياة	٤٠٦	١٣-٠٤-٩٤
دول "الغات" فى مراكش			
محمد الشرقى	الحياة	٤٠٧	١٣-٠٤-٩٤
مصر تحذر من اضافة حقوق الانسان كشرط حمائى عل التجارة الدولية			
محمد علام	الحياة	٤٠٨	١٣-٠٤-٩٤
صناعة المؤتمرات المغربية تدخل عصر ما بعد الجات			
	الشرق الاوسط	٤٠٩	١٣-٠٤-٩٤
رجال الاعمال المصريون يطالبون بتكتل عربى لمواجهة الأثار المترتبة على "الجات"			
نسمة عبد العظيم	العالم اليوم	٤١٠	١٤-٠٤-٩٤
الجات .. مفترق طرق أمام الجميع			
	العالم اليوم	٤١١	١٤-٠٤-٩٤
أوروبا تشعل حرب الموز .. فى مراكش !			
سلوى الرافعى	العالم اليوم	٤١٢	١٤-٠٤-٩٤
مصر وتحديات اتفاقية الجات			
د. مصطفى كمال طايل	الاهرام	٤١٤	١٤-٠٤-٩٤
مراكش تشهد غدا قيام المنظمة العالمية للتجارة			
	الحياة	٤١٥	١٤-٠٤-٩٤
نائب الرئيس الاميركى يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة			
محمد الشرقى	الحياة	٤١٦	١٤-٠٤-٩٤
قنبلة أمريكا الموقوتة فى مباحثات ترتيب البيت التجارى العالمى !			
جميل عطية ابراهيم	المصور	٤١٧	١٥-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مستقبل التكتلات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات			
حمدى عبد العظيم	العالم اليوم	٤٢٣	١٥-٠٤-٩٤
الجات وحلم السوق العربية المشتركة			
	العالم اليوم	٤٢٥	١٥-٠٤-٩٤
١٣٠ دولة توقع اليوم اتفاقية "الجات"			
سامى هاشم	العالم اليوم	٤٢٦	١٥-٠٤-٩٤
المغرب نموذج للدول النامية المستفيدة من "الجات"			
	الشرق الاوسط	٤٢٨	١٥-٠٤-٩٤
لقاء الحسن الثانى مع آل غور تركز على العلاقات الاقتصادية			
	الشرق الاوسط	٤٣٠	١٥-٠٤-٩٤
دول الـ"جات" توقع اليوم ٣٥ وثيقة تزن ١٧٥ كيلو جراما			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٣١	١٥-٠٤-٩٤
ابا الخيل : السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة إلى الانضمام إلى اتفاقيه غات			
	الحياة	٤٣٣	١٥-٠٤-٩٤
"غات" تعلن اليوم قيام المنظمة الدولية للتجارة			
محمد الشرقى	الحياة	٤٣٣	١٥-٠٤-٩٤
تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار دخلت حلبة "الجات" بعد "اورجواى"			
	الشرق الاوسط	٤٣٥	١٥-٠٤-٩٤
الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٣٧	١٥-٠٤-٩٤
"الجات" نظام عالمى جديد .. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه			
	الشرق الاوسط	٤٣٩	١٥-٠٤-٩٤
لقطات من اجتماعات الجات			
	الشرق الاوسط	٤٤٠	١٥-٠٤-٩٤
المغرب قد يعلن زيادات عامة فى الجور أول مايو			
	الاهرام	٤٤١	١٥-٠٤-٩٤
عشية التوقيع : الجنوب يستعطف .. والكبار يتفقون على الصفقات			
	الشرق الاوسط	٤٤٣	١٥-٠٤-٩٤
المغرب أول الموقعين على اتفاقيات "الجات"			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٤٥	١٦-٠٤-٩٤
النتائج الرئيسية لجولة اروغواى : انشاء منظمة التجارة الدولية وخفض التعرفات الجمركية			
	الحياة	٤٤٦	١٦-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٧ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
١٢٥ دولة توقع اعلان مراكش تمهيد الانشاء منظمة التجارة الدولية			
محمد الشرقى	الحياة	٤٤٧	١٦-٠٤-٩٤
اجتماع مغربى - اسرئيلى يركز على امكانات التعاون			
	الحياة	٤٤٩	١٦-٠٤-٩٤
رجال الأعمال المصريون يطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعى			
	الاهرام	٤٥٠	١٦-٠٤-٩٤
تأثير اتفاقية الجات على الفاكهة المصرية			
	الاهرام	٤٥١	١٦-٠٤-٩٤
١٢٤ دولة تشارك فى توقيع اتفاقية "الجات"			
	الاهرام	٤٥٢	١٦-٠٤-٩٤
المغرب تشهد توقيع اكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية فى التاريخ			
	الوفد	٤٥٣	١٦-٠٤-٩٤
الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٥٤	١٦-٠٤-٩٤
لقطات			
	الشرق الاوسط	٤٥٦	١٦-٠٤-٩٤
التسلل الهرمى للمنظمة الجديدة			
	الشرق الاوسط	٤٥٧	١٦-٠٤-٩٤
الافارقة يخشون أن تقتصر صادراتهم على كرة القدم إذا تلاعبت الدول الصناعية			
	الشرق الاوسط	٤٥٨	١٦-٠٤-٩٤
تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والتنمية الجديدة			
	الشرق الاوسط	٤٥٩	١٦-٠٤-٩٤
صحافيو "الجات" أرسلوا ٣٢ مليون كلمة وأجروا ٢٠٠ ألف مكالمة هاتفية			
طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٦٠	١٦-٠٤-٩٤
الجات والتجارة الدولية			
	الاهرام	٤٦١	١٦-٠٤-٩٤
الدول النامية مطالبة بإجراء إصلاحات فى هياكلها الاقتصادية			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٤٦٢	١٦-٠٤-٩٤
اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى يمهد الطريق لعقود حكومية جديدة			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٤٦٤	١٦-٠٤-٩٤
والخبراء يختلفون حول تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى			
عبد الناصر محمد	السياسى	٤٦٦	١٧-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف			
ناهد أمام	السياسى	٤٦٧	١٧-٠٤-٩٤
مواجهة سلبيات "الجات" بخفض التكلفة وجودة الإنتاج			
عزة على	الاهرام	٤٧٠	١٧-٠٤-٩٤
الحسن الثانى : عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية			
محمد الشرقى	الحياة	٤٧١	١٧-٠٤-٩٤
"قوانين مكافحة الإغراق" تتعارض مع تحرير التجارة الدولية			
ماجد عطية	العالم اليوم	٤٧٣	١٨-٠٤-٩٤
قرار "خاص" لحماية حق المؤلف			
فاروق حسنى	الوفد	٤٧٦	١٨-٠٤-٩٤
اتفاقية الجات تتيح فرصا لمنتجاتنا للمنافسة عالميا			
	الاخبار	٤٧٧	١٨-٠٤-٩٤
"الجات" ٢٥٠ مليار دولار للكبار سنويا والفتات للفقراء			
هشام فؤاد	العربى	٤٧٨	١٨-٠٤-٩٤
القرصنة .. اسمها القنوات الفضائية			
مايسة حافظ	الشعب	٤٧٩	١٩-٠٤-٩٤
صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم			
سامى هاشم	العالم اليوم	٤٨١	١٩-٠٤-٩٤
الانتهاء من الجات فى مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية :			
منى ياسين	الشعب	٤٨٣	١٩-٠٤-٩٤
منظمة التجارة العالمية ... سيف جديد يضاف للصندوق والبنك الدولى			
	الشعب	٤٨٤	١٩-٠٤-٩٤
وزراء المال والاقتصاد فى دول التعاون يستكملون فى الرياض احكام الاتفاقية الموحدة			
مصطفى شهاب	الحياة	٤٨٦	١٩-٠٤-٩٤
الغات وعرس المغرب			
عرفان نظام الدين	الحياة	٤٨٧	١٩-٠٤-٩٤
الجات : النمو الاقتصادى فى ٩٤ اعلى من المتوقع			
مصطفى مرجان	العالم اليوم	٤٨٩	٢٠-٠٤-٩٤
هناك من يسعى لتحويل مصر إلى ورشة ثم يقوم بالتسويق لصالحة ويجنى كل الارباح			
علاء الدين مصطفى	العالم اليوم	٤٩٠	٢٠-٠٤-٩٤
مؤشرات الجات و العرب			
اسامة سرايا	الاهرام	٤٩١	٢٠-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تحرير التجارة الدولية بين مصالح الكبار والمستقبل الاقتصادى للدول النامية			
صلاح صيام	الوفد	٤٩٢	٢٠-٠٤-٩٤
تأسيس " نظمة التجارة الدولية" وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب			
محمد سيد احمد	الاهالى	٤٩٣	٢٠-٠٤-٩٤
البنوك وشركات التأمين فى خطر بسبب الجات			
مؤمن أحمد	الاحرار	٤٩٥	٢١-٠٤-٩٤
السباق المستحيل بين السلحفاة .. والعمالقة !			
	الوفد	٤٩٦	٢١-٠٤-٩٤
حسابات الأرباح والخسائر "للجات" فى الدول النامية والعربية			
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	٤٩٩	٢٢-٠٤-٩٤
نعتمد استراتيجية تنويع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات "الجات" سيكون حافزا لتنمي			
منصف السلمى	الشرق الاوسط	٥٠١	٢٢-٠٤-٩٤
نشاط مصرى مكثف فى المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى بالمغرب			
	الاهرام	٥٠٢	٢٢-٠٤-٩٤
الجات والقضايا الجديدة			
	الاهرام	٥٠٤	٢٢-٠٤-٩٤
تأثير الجات على الزراعة تتصدر قضايا المناقشة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٠٦	٢٢-٠٤-٩٤
٨٧٥ مليون دولار خسائر العرب سنويا بسبب "الحادث"			
	الاهرام	٥٠٧	٢٣-٠٤-٩٤
منظمة التجارة العالمية بدلا من "الجات" .. لماذا ؟			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٥٠٨	٢٣-٠٤-٩٤
الجات فى خدمة إسرائيل			
سعد الدين وهبة	الاهرام	٥١٠	٢٣-٠٤-٩٤
اتفاقية الجات واثرها على رجل الاعمال السعودى			
حسن الصبحى	العالم اليوم	٥١٣	٢٤-٠٤-٩٤
عرض اتفاقيات "الجات" على مجلس الشعب لإقرارها الفترة القادمة			
ابتسام سعد	الاهرام	٥١٤	٢٤-٠٤-٩٤
تسهيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط الثادرات لاسواق دول "الكومنولث"			
	الاهرام	٥١٥	٢٤-٠٤-٩٤
معاهدة "الجات" تغطى جميع سلع العالم			
	المجلة	٥١٦	١٤-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ال .. ووتر "جات"			
عصام الدسوقى	الشعب	٥١٨	٢٤-٠٤-٩٤
دول مجلس التعاون تعقد ندوة لدورس انعكاسات اتفاقية غات على اقتصاداتها			
	الحياة	٥٢٠	٢٤-٠٤-٩٤
المانيا تتساءل ماذا ستقدم الجات ؟			
	الاهرام الاقتصادى	٥٢١	٢٥-٠٤-٩٤
حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة ؟			
شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٥٢٢	٢٥-٠٤-٩٤
تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٥٢٤	٢٥-٠٤-٩٤
ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية			
أسامة سليمان	العالم اليوم	٥٢٦	٢٥-٠٤-٩٤
موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات			
ماجدة شاهين	الاهرام الاقتصادى	٥٢٩	٢٥-٠٤-٩٤
هل تصمد المعاهدات الإقليمية امام "النظام الاقتصادى الجديد .. ؟"			
	الشعب	٥٤٥	٢٦-٠٤-٩٤
دول نامية تحذر من التفاؤل المفرط بنتائج اجتماعات مراكش			
	الحياة	٥٤٦	٢٧-٠٤-٩٤
زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات			
ابراهيم نوار	العالم اليوم	٥٤٧	٢٨-٠٤-٩٤
امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات			
ممدوح الولى	الاهرام	٥٤٩	٢٨-٠٤-٩٤
هل يتعثر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى ؟			
يحيى المصرى	العالم اليوم	٥٥٠	٢٩-٠٤-٩٤
مؤتمر علمى يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات			
عزة فهمى	الوفد	٥٥٢	٢٩-٠٤-٩٤
مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتصدير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة أثار سلبيات "الجات			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٥٣	٢٩-٠٤-٩٤
ويطلب تذكيرا وشرحا للانجازات واتفاقية الجات من خلال اجهزة الاعلام			
	الاهرام	٥٥٤	٢٩-٠٤-٩٤
حصان طروادة			
سجينى دولرمانى	الاهرام	٥٥٥	٢٩-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المنسوجات تواجه الجات !			
سيد على	الاهرام	٥٥٨	٩٤-٠٥-٠١
الحسن الثانى : التجارة العالمية لن تخضع بعد الان لشريعة الاقوى			
	المجلة	٥٦٢	٩٤-٠٥-٠١
فى الاتحاد قوة ضد الضعيف			
	الكفاح العربى	٥٦٣	٩٤-٠٥-٠٢
"التجارة العالمية" بحقوق العمال			
	الكفاح العربى	٥٦٦	٩٤-٠٥-٠٣
٣٠٠ مليون دولار خسائر مصر سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية			
عبد الرحمن اسماعيل	الشعب	٥٦٨	٩٤-٠٥-٠١
الجات ومصر ماذا نكسب وماذا نخسر			
على عبد العزيز سليمان	الاهرام الاقتصادى	٥٧٠	٩٤-٠٥-٠٢
٣ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الانسان			
عبدالوهاب حامد	الاهرام	٥٧٢	٩٤-٠٥-٠٣
كيف يقضى العالم على مشاكل الجوع والفقر المطلق			
يحيى المصرى	العالم اليوم	٥٧٤	٩٤-٠٥-٠٦
الاثار الايجابية والسلبية			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٧٥	٩٤-٠٥-٠٦
اتفاقية الجات وراء امريكا على المهرجان			
	اخبار اليوم	٥٧٨	٩٤-٠٥-٠٧
بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية			
د. صلاح أيوب	الاهرام	٥٨٠	٩٤-٠٥-٠٧

الجات كما يراها الخبراء الامريكيون

الدول النامية تكسب ٨٦ مليار دولار سنويا

أثارت اتفاقية الجات العديد من التساؤلات والمخاوف لدى بلدان العالم الثالث وحكوماتها ووصل الحد الى ان اعلن البعض ان الاتفاقية هيمنة اقتصادية جديدة لدول العالم الثالث..

أما المتخصصون الاقتصاديون الامريكيون فقد اكدوا ان الدول النامية سوف تجني الكثير من هذه الاتفاقية وفي دراسة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تأثير تحرير التجارة على الدخل القومي.

قدرت المنظمة ان الدخل القومي للدول النامية سيرتفع بحوالى ٢٩ مليار دولار اذا ما طبقت الدول الصناعية فقط جميع شروط معاهدات الدورة. واذا ما انضمت الدول النامية الى جهود تحرير التجارة فسيزداد الدخل السنوي لها بحوالى ٨٦ مليار دولار. قالت المنظمة ان الدول النامية لها الحق في ان تشتكي والسبب ان الاتفاقية اعدت دون الرجوع اليها.

واجمعت الآراء ان هناك بعض المجالات التى يتوقع ان تحقق الدول النامية منها مكسبا وهي المنسوجات والملابس التى تقدر الصناعة العالمية لها بحوالى ٢٤٠ مليار دولار سنويا يتم معظم انتاجها في اسيا و امريكا اللاتينية وايضا في اوروبا بدرجة اقل وكنتيجة للاتفاقية فان ترتيب النسيج المتعدد «MFA» الذى ظل يحكم نظام حصص الواردات الذى وضعته الدول الصناعية للدول النامية لمدة ٤٠ عاما، سيتم الغاؤه في غضون ١٠ سنوات تبدأ من اول يوليو ١٩٩٥ بدلا من ١٥ عاما التى كان ايسعي اليها المنتجون في الدول الصناعية. وقد نصت الاتفاقية على تخفيف القيود على الحصص تدريجيا خلال الفترة الاولى من التحول الى ان تحدث معظم التغييرات في الخمس سنوات الاخيرة من المدة المحددة. كما سيتم تخفيض التعريفات على المنسوجات تدريجيا خلال هذه الفترة بمعدل يصل في الولايات المتحدة الامريكية الى ١٢٪ في المتوسط. واشار الخبراء الى ان الغاء نظام «ترتيب النسيج المتعدد بالكامل» هو اكثر العوائق التجارية خطورة على رخاء الدول النامية ولابد ان تشعر هذه الدول بالسعادة لانتهاء هذا النظام الذى استمر ٤٥ عاما

وبموجب الاتفاقية تلغي الدول الصناعية الجمارك على مواد البناء والزراعة، والمعدات الطبية والصلب والمشروبات الروحية المنتقاه والمواد الصيدلية والورق ولعب الاطفال والاثاث وهي عملية يطلق عليها «صفر مقابل صفر» وسيتراوح تخفيض التعريفة على المنتجات الالكترونية ما بين ٥٠٪ الى ١٠٠٪ ويرى الخبراء ان الدول الصناعية سوف تخفض جماركها على عدد من المنتجات التى سوف تنتفع منها الدول النامية بالكامل.

كما تنص الاتفاقية على تخفيض دعم الصادرات والمساعدات الداخلية وكذلك قيود دخول الاسواق وبالنسبة للواردات المحظورة فيرى الخبراء انه لابد من السماح باستيراد يعادل ٣٪ على الاقل من الاستهلاك المحلي للسلعة المحظورة وقد ترتفع الى ٥٪ بنهاية فترة ٦ سنوات وطالب الخبراء الامريكيون الدول الصناعية بالقيام بالتزاماتها الزراعية في غضون ست سنوات بينما تقوم الدول النامية بذلك في عشر سنوات، وكذلك يتم تخفيض معوقات دخول الاسواق في الدول النامية بنسبة ٢٤٪ في المتوسط لجميع المنتجات بما لايقل عن ١٠٪ لكل فئة) وهي نسبة تقل عن مثيلتها في الدول الصناعية بالاضافة الى تلك يتوقع الخبراء ان يصل انخفاض الجمارك على المنتجات الاستوائية في المتوسط الى حوالى ٤٠٪ وان الاتفاقية الزراعية سوف تساعد الدول النامية من ناحيتين فانخفاض دعم الانتاج يسهل على المصدرين الزراعيين بالدول النامية التنافس في الاسواق العالمية كما ان زيادة دخول الاسواق، ليس فقط في الدول الصناعية بل في العالم كله.

لابد وان يدعم تطلعات الدول النامية للتصدير.

ويعتقد الكثير من الخبراء ان تأثير تحرير الزراعة على الاسعار سيكون ايضا ايجابيا في الدول النامية الا ان بعض البلدان قد تتعرض لانخفاض دخولها نتيجة لاعتماد اقتصادياتها على سلع منفردة. وان تحرير الاسواق سوف يؤدى في المستقبل القريب الى ارتفاع الاسعار بالنسبة لعدد من المستوردين الذين لم يتمكنوا حتى الآن من انتاج ما يكفيهم من غذاء وارتفاع الاسعار في العديد من هذه البلدان سوف يكون حافزا انتاجيا للفلاحين ليس فقط لزيادة انتاجهم المحلي بل ايضا السعي وراء اسواق التصدير.

ووفقا لاحد التقارير التي استعانت به اتفاقية «الجات» فإن تخفيض ثلث المساعدة الزراعية للدول الصناعية سوف يؤدي الى ارتفاع صادرات الدول النامية من المنتجات الغذائية بحوالي ٤,٤٪ وقد يرتفع ايضا صافي الواردات الغذائية في الدول النامية عن الانتاج المحلي نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية واستقرارها وهو ما يغطي الانفاق على الواردات الغذائية جزئيا او كليا وعلى المدى البعيد ستنخفض الاسعار خاصة على السلع التقليدية التي تعتمد عليها الدول الافريقية وستكون المنفعة الكبرى هي للمنتجات الجديدة وخاصة الخضروات والفاكهة غير الموسمية والتي لايمكن انتاجها في الشمال خلال الشتاء والربيع والخريف مثل الفراولة والتوت والفول الاخضر والقرنبيط وغيرها من السلع التي توجد عادة على مائدة طعام الاغنياء ولاتمثل اهمية للنظام الغذائي في الدول النامية.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية

تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع؟!

توشك «الميزة الكبرى» لاتفاقية الجات الاخيرة.. وهي الميزة التي قيل انها تحقق للعالم نزع فتيل الحرب العالمية الدولية.. ان تتحطم وتتبعثر اشلاؤها على صخرة الواقع الدولي الأليمة القائلة بالانانية في حساب المصالح والمغالاة في تحديد الخسائر والمكاسب .. عندما تتيقن الدولة انها تملك من عناصر القوة مايمكنها من فرض الأمر الواقع على الآخرين.. ومايمكنها ايضا من استخدام كافة الاسلحة والوسائل التي تتعارض وتتناقض مع الاحاديث الوردية المنمقة عن تحرير التجارة والمعاملات الدولية وحتميات الالتزام الحرفي بقواعدها وشروطها.

وقبل أن يكتمل التوقيع النهائي على الاتفاقية في الاجتماع الدولي المرتقب بالمغرب العربي خلال الشهر القادم اعلنت الولايات المتحدة عن نقض كل ماوافقت عليه وما اتفقت عليه مع شركائها في الدول الصناعية الكبرى واعلنت من جانب واحد انتهاء وقف اطلاق النار الذى ظنت ١١٧ دولة من دول العالم انها توصلت اليه يوم ١٥ ديسمبر الماضي عندما وقعت بالاحرف الأولى على اتفاقية دورة اورجواى .. التي تضمنت عدم الحق وعدم مشروعية فرض عقوبات من جانب واحد في مواجهة الآخرين والاعلان عن دخول العالم الى مرحلة متحضرة جديدة لحل الخلافات التجارية في نطاق منظمة التجارة العالمية عن طريق التحكيم الدولي وفي اطار سلطة دولية فوق الدول تملك القرار وتصيغ صورة الحل وشكله واجراءات تنفيذه وتطبيقه بعيدا عن الاساليب التقليدية والتشريعات القائمة في الدول الاعضاء خاصة تلك التشريعات التي كانت تسمح بفرض العقوبات من جانب واحد في نطاق العلاقات التجارية الثنائية والدولية.

وقد افاض الخبراء الدوليون في الاشادة والتبشير بقيام عصر دولي جديد يضمن عدم سطوة وسيطرة امريكا على المعاملات الدولية التجارية والسلعية لأن اتفاقية الجات الاخيرة جردتها وبموافقتها من حق اتخاذ قرار منفرد لمعاقبة الشركاء التجاريين حتى لو اتهمتهم بالاضرار بمصالحها التجارية والاقتصادية .. وأن امريكا كغيرها من دول العالم الأقل قوة والأقل شأنا وتأثيرا في مجريات العلاقات التجارية والمعاملات الدولية عليها ان تلجأ الى التحكيم التجارى الدولي وان تقبل بقرارات السلطة الدولية الاعلى، ممثلة في منظمة التجارة العالمية.. واعتبر الكثيرون أن هذه «ميزة كبرى وعظيمة» تتيح للأقل قوة أن يتظلم من الاكثر قوة وفي نفس الوقت فان الاكثر قوة لن يملك حرية فرض العقوبات والاعلان عن قرارات من جانب واحد بل سيضطر ان ينتظر حتى تصدر المنظمة الجديدة قرارها ويتحدد رد فعله في اطار هذا القرار وفي حدوده .بالاضافة الى أنه من داخل «دائرة الاقوياء» فان الاقوى لن يتعامل مع الآخرين بمنطق فرض الأمر الواقع بل سيتعامل معهم بمنطق التراضي والأخذ والعطاء.

ولكن وعلى حين غرة وبعيدا عن كافة التوقعات المتفائلة اعلنت الولايات المتحدة ومن جانب واحد عودة الحرب التجارية مع اليابان وبحجة أن اليابان لم تفتح اسواقها امام الصادرات الامريكية بالدرجة الكافية بعد أن اوضحت الارقام المعلنة اخيرا ان العجز التجارى في العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين قد تصاعد الى ٦٠ مليار دولار في العام الماضي.. ويتناقض الموقف الأمريكي مع ماتم الاتفاق عليه في ظل اتفاقية دورة اورجواى والذى تضمن قواعد فتح الاسواق اليابانية امام الصادرات الاجنبية والتوقيتات الزمنية لتحقيق هذا الهدف والتزامات اليابان محددة بالنسب والكميات والسلع.. ويصل تناقض الموقف الأمريكي الى ذروته وحدوده القصوى بالاعلان عن العودة الى استخدام التشريع الامريكي المسمى «سوبر ٣٠١» والذى يتيح للرئيس وللادارة اتخاذ اجراءات. من طرف واحد .هو امريكا. لفرض قيود على صادرات الدول الأخرى الى السوق الامريكية وهي قيود تتضمن القيود الكمية واستخدام نظام الحصص كما تتضمن الحق في فرض رسوم وضرائب جمركية اضافية.. وهي اساليب تعد بمعايير اتفاقية الجات في حكم الاساليب المحرمة لحرية التجارة الدولية مما يستلزم الكف عن التلويح بها والامتناع التام عن تطبيقها.. وكان هناك التزام امريكي واضح وصريح بالغاء سوبر ٣٠١ وغيره من التشريعات والقرارات الأمريكية التي تهدد الانسياب الحر للتجارة العالمية.

ويطرح الموقف الامريكى في مواجهة اليابان التى تؤكد انها لم تخرج عن التزاماتها في نطاق اتفاقية الجات وفي نطاق اتفاقياتها الثنائية مع امريكا.. العديد من التساؤلات حول جدية التزام الدول الكبرى باتفاقية الجات نصا وروحا في المستقبل القريب والبعيد.. وما يطرحه ذلك من حتمية مطالبة دول العالم الثالث بالمزيد من الضمانات والمزيد من القيود والتعهدات لكافة الدول المنضمة لاتفاقية الجات بما يحقق المساواة بين الدول ويحد من قدرة الاقوياء والكبار على تجاوز الاتفاقية وقواعدها والالقاء بها فى سلال المهملات عند تعارضها مع مصالح الكبار الاقوياء واللجوء الى فرض الامر الواقع على الاطراف الاضعف والاقل حيلة والاقل قدرة على التحدى والمواجهة.

وتتضمن الاتفاقية الأخيرة للجات وما قبلها من اتفاقيات بندا محيرا يشير الى ان القرارات تتخذ باجماع موافقات الدول وليس بالاسلوب الديمقراطى التقليدى القائل بالاغلبية المطلقة وهو وضع يحقق عمليا «ميزة نسبية» للدول الصناعية الكبرى القوية اقتصاديا والقليلة عدديا بالمقارنة بباقى دول العالم وكانه نوع جديد من انواع «الفيتو الدولى» الذى يضمن دائما مرحلتين من التفاوض والاتفاق.. المرحلة الأولى والهامة تتم فيها بين الكبار والمرحلة الثانية والاخيرة والبسيطة يتشارك فيها الكافة والعموم من باب الابلاغ والمعرفة بما تم الاتفاق عليه وهو نفس النسق من التفاوض الذى تم حول اتفاقيات دورة اورجواى الاخيرة حيث تعطل الاتفاق النهائى منذ نهاية عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٣ للخلافات فيما بين الدول الكبرى وتم التوقيع عندما توصلت هذه الدول الى اتفاقيات فيما بينها ابلغت مجرد ابلاغ الى كافة الاطراف الدولية الموجودة في جنيف بسويسرا وهى الاطراف الممثلة للاكثرية العددية بالحسابات المطلقة والمجردة.

قد تكون عودة الروح للحرب التجارية الدولية «علامة خير» لانها تتيح الفرصة الحقيقية لاكتشاف فعالية الاتفاقيات الدولية على ارض الواقع وتدفع للتفكير المبكر فى المطالبة بتلافى اوجه القصور والنقص فيها.. كما تدفع ايضا الى التقييم الجاد والحذر لابعاد وحدود تسييس القرارات الدولية والاتفاقيات وعمل وانشطة المنظمات الدولية وفقا لرغبات الاقوى والاكثر قوة.. وحتمية الأخذ فى الاعتبار بروز ظاهرة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين والحكم بمعيارين متناقضين بما يحقق المصلحة والمنفعة وبعيدا عن كافة احاديث واقاويل المبادئ والقيم والقواعد الانسانية والدولية.. وكانها شريعة الغاب مهما نسج حولها من اتفاقيات واحتفالات التوقيع بالأحرف الأولى والأخيرة؟!

تسقط الجات ..!

نعم تسقط اتفاقات الجات ...!

لسنا نحن الذين نقولها .. ولكنها امريكا هى التى تقولها ، بعد ان مارست شتى الضغوط على أوروبا واليابان والدول النامية من اجل إبرام هذه الاتفاقات !!

ولم تقلها امريكا لليابان فقط ، حينما سعت لإجبارها على الالتزام بحصص محددة من الصادرات الأمريكية ، وإنما قالتها لنا نحن فى مصر أيضاً ..!!

فقد طلبت منا فجاة ، وبدون مناسبة ، تخصيص صادراتنا من القمصان المنسوجة من القطن والألياف الصناعية إليها .. وربما كان هذا الطلب ـ كما يعتقد المصدرون المصريون ـ مقدمة لتخفيض انواع اخرى من صادراتنا إليها .

وحجة امريكا ان الزيادة فى صادراتنا إليها ادت إلى اضطراب السوق الامريكية ، وخاصة ان الإنتاج المصرى ـ كما تقول ايضاً ـ يتسم باسعاره المنخفضة عن مثيله الامريكى .

ولم يخجل الجانب الامريكى أن يتذرع بذلك ، رغم انه يعلم جيداً ان كل صادراتنا من هذه المنتجات للسوق الامريكية لا يتجاوز نسبة ١,٥٪ من كل ما تستورده امريكا نفسها ... كما ان اسعار الصادرات المصرية لا تقل عن اسعار مثيلاتها التى تصدرها هولندا وكينيا وليستو لأمريكا .

فلا الكمية التى نصدرها من هذه المنتجات يمكن أن تؤثر فى حالة السوق الامريكية .. ولا اسعار الصادرات العربية فيها اية شبهة إغراق يمكن ان تلحق الضرر بالإنتاج الامريكى المماثل .

بل على العكس .. فإن التخفيض الذى تطلبه امريكا للصادرات المصرية هو الذى سيلحق الضرر بصناعة الملابس الجاهزة فى مصر .

ومن قبل منعت امريكا ـ إدارياً ـ زيادة الصادرات المصرية لها من فوط المطبخ والبنطلونات الصوف والتى شيرت النسائى .. ولكن ان تاتى الآن وتكرر مثل هذا الطلب مع صادرات القمصان المصرية إليها ، فهذا امر يجب الا يمر بسهولة .. فهو ياتى بعد صياغة اتفاقات الجات ، التى قيل لنا إنها ستفتح كل الابواب المغلقة أمام التجارة العالمية ، وإننا سوف نستفيد منها بزيادة صادراتنا لاسواق امريكا واوروبا .

فكان امريكا تريد ان تقول لنا : إن (الجات) وضعت ليلتزم بها غيرها ـ ونحن منهم ـ اما هى فسوف تلتزم بها وقتما تشاء فقط .. او إذا كان الالتزام يحقق لها مصلحة ، اما إذا تعارض مع مصالحها ، حتى غير الاقتصادية ، فإنها سوف تخرقها .

إنها ـ بصراحة ـ تقول لنا : إن هذه الاتفاقات صنعت لتكون بمثابة قيد حديدى للدول النامية ـ ونحن منها ـ وأوروبا واليابان ايضاً .. وانها هى التى ستحتفظ بمفتاح هذا القيد فى

يدها !

فهل هذا هو العالم الجديد الذى تبشر به امريكا .. وهل هذه هى العدالة التى يتشدق بها الامريكان ؟!

الم يفكروا فى احتمال ان يتغير الزمان وان تتبدل الاحوال او ان ياتى عليهم وقت يصيرون فيه فى نفس الوضع الذى الت إليه روسيا ؟!

عموماً .. وقتها يجب الا يلوموا إلا انفسهم لانهم هم الذين يسنون الآن قاعدة خرق الاتفاقات الدولية لمن يقدر على ذلك ■

عبد القادر شهيب

هل تؤثر اتفاقية الجات على تداول الفاكهة والخضراوات فى مصر؟

تمثل اتفاقية الجات تحديا كبيرا لإنتاج الحاصلات البستانية من الفاكهة والخضراوات في مصر، حيث تنظم حرية التجارة بين مختلف دول العالم، وقبل تنفيذ هذه الاتفاقية يمكن دراسة أساليب حماية الانتاج المحلى من منافسة السلع المستوردة عن طريق فرض القوانين وزيادة الجمارك على مثل هذه السلع، وبذلك يقل الإستيراد، حيث تنعدم فرص فرض جمارك جديدة مع بدء تنفيذ هذه الاتفاقية إلا في حدود معينة، لتواجه المنتجات الزراعية والصناعية المحلية منافسة شديدة عن مثيلاتها المستوردة..

فما اوجه التأثيرات المختلفة لاتفاقية الجات على تداول الفاكهة والخضراوات فى مصر؟

خبراء البساتين يتوقعون

- منافسة غير عادلة من التفاح الأمريكى للتفاح المصرى
- انخفاض أسعار الموز المحلى أمام المثيل المستورد
- رواج صادرات العنب المصرى المبكر النضج للدول الأوربية
- حتمية خفض تكاليف إنتاج وشحن الخضروات لضمان الترويج



د. امين عكاشة — د. سيف الدين ابوبكر — د. محمد زكى

تحقيق:
محيى الدين فتحى

● **يقول الدكتور امين عكاشة سير معهد بحوث البساتين بوزارة الزراعة :** وفقا لتوجيهات الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الاراضي بضرورة إعادة دراسة استراتيجية الانتاج الزراعي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة وأهمها اتفاقية الجات، يقوم المعهد حاليا بدراسة سبل مواجهة المنافسة المتوقعة من الدول الاخري علي جميع المنتجات البستانية، وإعطاء أولويات للمنتجات الزراعية المصرية ذات الميزة النسبية لتقف بصلابة امام اهتزازات السوق والمتغيرات المتوقعة ، ولاشك ان فتح باب الاستيراد في ظل حرية التجارة سيؤدي الي انخفاض الاسعار للمنتج المصري لمستويات قد تكون دون مستوى تكلفة الانتاج لتحدث الخسائر ، واذا لم يتم التوسع في التصدير والتصنيع، فقد نتجه الي تقليع الحدائق مما يحتم دراسة الوسائل والاقتصاديات الكفيلة بتجنب هذا الاتجاه ، ويستلزم الامر بالتالي تكوين اتحادات نوعية للفاكهة والخضراوات كل علي حدة او في مجموعات متشابهة، ليتسني لهذه الاتحادات بالاشتراك مع الباحثين دراسة إيجاد أفضل الوسائل المثلي للتغلب علي مشاكل المنافسة والتسويق الخارجي والنهوض بتلك المنتجات في نفس الوقت، كما ينبغي فصل العملية الانتاجية عن التسويق ليتفرغ المنتج لانتاج المحصول ذي الجودة العالية في الموعد المناسب للتصدير وتتولي الاتحادات النوعية عملية التسويق ليحدث قدر من الاستقرار للانتاج والاسعار ، ويمكن كذلك ان تتولي جهات اخري متخصصة عمليات التداول والتعبئة والتصدير ، مع ضرورة تقليل الوسطاء لخفض التكلفة من خلال اتحادات المنتجين، ويتبع ذلك تحرير مثل هذه الاتحادات من الروتين الحكومي والاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، في عمليات التداول والشحن ، كما ينبغي زيادة صادرات مصر من المحاصيل البستانية غير التقليدية التي تلقي رواجا في الاسواق الخارجية ، بالاضافة الي تكثيف الزراعات المحمية التي تتيح الفرصة لانتاج محاصيل في مواعيد لاتواجه خلالها منافسة شديدة من الدول الاخري ، وذلك مع ضرورة الاستغلال الامثل للصوب، فالسوق الاوروبية علي سبيل المثال تستطيع إستيعاب ٣٠٠٠ طن فراولة من مصر في شهري ديسمبر ويناير ، بينما انتاج طن واحد من الفراولة داخل الصوب خلال تلك الفترة يتم تصديره بما قيمته عشرة الاف دولار ، وهي قيمة تغطي تكاليف الانتاج تحت الصوب طوال الموسم، علاوة علي ان انتاج الصوبة الواحدة خلال الموسم يعادل انتاج فدان بالطريقة التقليدية المكشوفة، كما يمكن ان تدخل ضمن الاستراتيجية الجديدة تصدير المصنعات وليس الفاكهة الطازجة فحسب.

صادرات الانتاج المبكر

ويقول الدكتور فؤاد فوزي رئيس قسم بحوث العنب بمعهد البساتين انه يمكن رواج صادرات العنب المصري المبكر النضج للدول الاوروبية ، حيث يتسني انتاج العنب في غير موعده في كل من محافظتي جنوب سيناء وقنا اعتمادا علي معاملات زراعية معينة وبالتالي تتعاظم فرص تصدير العنب البناتي المبكر من سيناء لاوروبا في وقت تنتهي فيه تقريبا صادرات دول امريكا الجنوبية لاوروبا، اما عنب قنا فيمكن الحصول عليه في شهر يناير ليلقي رواجا كبيرا في المناطق السياحية بالاقصر واسوان وبالتالي فان اتفاقية الجات مبشرة بالنسبة للعنب..

بينما يقول الدكتور محمد زكي رئيس قسم بحوث الفاكهة متساقطة الاوراق بمعهد البساتين ان التفاح المصري سيواجه منافسة غير عادلة من التفاح الامريكي، حيث يتراوح سعر الكيلو حاليا مابين ٤ الي ٦ جنيهات وبجودة مرتفعة جدا بالمقارنة بالتفاح المصري، وعند إطلاق حرية الاستيراد ستنخفض أسعار التفاح الامريكي في مصر لاقل من أربعة جنيهات للكيلو جرام الواحد، كما ان هناك انواعا جديدة من الفاكهة بدأت تغزو السوق المحلية مثل الكيوي والليتشي والمانجوستين وجميعها مستورده من تايلاند التي تنخفض فيها تكاليف الانتاج وبالتالي أسعار البيع ومن هنا تكمن اهمية توجيه التفاح المصري للتصنيع كانتاج السيدر وبعض المواد الدوائية ويمكن كذلك تصدير الانتاج المبكر النضج عالي الجودة من مشمش قرية العمار ، كما يمكن التوسع في المساحات المنزرعة بفاكهة الكاكي لمنافسه إيطاليا واسرائيل في غزو الاسواق الاوربية ...

خفض أسعار الموز

ويؤكد الدكتور أمين عكاشة ان اتفاقية الجات وتحرير التجارة سيؤدي إلي خفض اسعار الموز المحلي امام المثيل المستورد لاسعار قد تكون دون مستوي تكلفة الانتاج، مما يحتم اتخاذ خطوات ايجابية لمواجهة الآثار الناتجة عن هذه الاتفاقية لضمان استمرار زراعات الموز في مصر ، خاصة مع ارتفاع تكاليف انتاجه في الاراضي الجديدة والإعتماد علي مزارع الانسجة مرتفعة التكاليف.

ويقول الدكتور سيد نصار الاستاذ المتفرغ بمعهد البساتين ان هناك حتمية لخفض تكاليف انتاج وشحن الخضراوات لضمان التسويق الخارجي المربح عند التصدير ، ويجب كذلك توفير وسائل النقل بالطائرات وتسيير خط منتظم بالبواخر بين الاسكندرية ومرسيليا لتصدير الانتاج المصري الي اوروبا مباشرة في الوقت الذي لايستطيعون انتاج خضر فيه..

ويؤكد الدكتور أحمد مختار شرارة رئيس قسم بحوث البطاطس بمعهد البساتين انه توجد ميزة نسبية للبطاطس المصرية المنتجة من «العروة المحيرة» للتصدير الي الدول الاوروبية، حيث لا يوجد انتاج مثيل في اوروبا خلال شهري فبراير ومارس، فيمكن التوسع في هذه العروة للاستهلاك المحلي والتصديري، كما تزرع البطاطس خلال شهري اغسطس وسبتمبر في شمالي محافظة البحيرة لانتاج محصول مبكر في نوفمبر يتم تصديره غير تام النضج الي اسواق انجلترا خلال فترة اعياد الميلاد وتلقي رواجا كبيرا، حيث تباع هناك باسعار مرتفعة.

مواجهة مشاكل التسويق

ويقول الدكتور محمد سعد الله رئيس قسم الموالح بمعهد البساتين انه يجب الاتجاه الي زيادة الصادرات من الموالح واقتحام مجالات المنافسة لتصدير الجريب فروت والشادوك لانخفاض تكاليف انتاجهما عن الدول المنتجة الاخري كما ان مصر تعد ثالثة دولة في انتاج الموالح في حوض البحر المتوسط (من حيث المساحة) وتقوم بتصدير ٢٠٠ الف طن موالح للخارج، ومشكلة الموالح لاتكمن في الانتاج بالنسبة لمصر، بل تعثر برامج التسويق، حيث نجحت دول اخري منافسة في التغلب عن تلك المشكلة ، مما يحتم التصدير المبكر خلال شهر نوفمبر والاهتمام بتصنيع الموالح وخاصة انتاج العصائر والمركزات ويمكن في هذه الحالة ايضا إحلال جزء من زراعات البرتقال ابو سرة بالبرتقال من صنفي البلدي والصيفي .

لاستخراج العصائر وذلك اعتمادا علي دراسة الاسواق العالمية ، ولو اهتمت مصر بمقاومة النيماتودا في الموالح لزاد الانتاج بنسبة كبيرة خاصة مع استخدام وسائل جديدة مثل مستخلصات الثوم والكرنب او استعمال فطريات معينة ، كما ان اسعار اليوسفي مرتفعة وغير تنافسية في الاسواق العالمية.

ويقول الدكتور سيف الدين ابو بكر رئيس قسم بحوث الزيتون ووكيل معهد البساتين انه لابد من الاهتمام بمحاصيل الاراضي الجديدة القاومة للجفاف والملوحة نظرا لطبيعة

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٤
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هده القربة من الاراضي، كما يجب زيادة مساحات اصناف الزيتون الخاصة بانتاج الزيوت للمساعدة في سد جانب من الفجوة الغذائية للبلاد وذلك مع ضرورة العمل علي خفض التكلفة وإجراء تهجينات لانتاج اصناف جديدة من الزيتون تكون اكثر تحملا للظروف البيئية وأغزر انتاجا.

ارتفاع الرسوم الجمركية

ويقول الدكتور محمود المليجي الاستاذ المتفرغ بقسم بحوث نباتات الزينة. انه توجد ميزة نسبية لتصدير مصر للزهور والابصال علاوة علي الورد والجربيرا لزيادة الطلب عليها في الخارج، وتقوم مصر بتصدير الورد علي مدار العام بصفات جودة عالية جداً لتصل جملة الصادرات الي مليون دولار سنويا ويمكن استغلال الساحل الشمالي والاراضي المستصلحة لزراعة ازهار القطف للتصدير ، كما يجب استيراد امهات من نباتات الزينة المطلوبة في اسواق اوروبا واكثارها محليا لانتاج شتلات رخيصة الثمن وجار تذليل اسباب انخفاض تصدير زهور الجلاديولس والورد وخاصة زيادة الرسوم الجمركية علي الكميات المصدرة بما يزيد من تكلفتها وبالتالي عدم القدرة علي المنافسة الخارجية وذلك لاعتبار الجمارك ان الورد المغلف في ورق سلعة تصنيعية!!

ويقول الدكتور السيد الجمل رئيس قسم بحوث النباتات الطبية والعطرية بمعهد البساتين ان المجال واسع جدا لانتاج النباتات الطبية والعطرية خاصة في الاراضي الجديدة ، كما يجب التوسع في انتاج الزيوت العطرية بعد تقلص مساحات العتر المصري وارتفاع اسعاره في الولايات المتحدة الامريكية ، وينبغي كذلك حل مشكلة تصدير زيت العتر وغيره من الزيوت نتيجة لزيادة الضرائب عليه واعتبار معامل التقطير من العمليات التصنيعية ، كما يجب حل مشكلة البابونج الذي انخفضت صادراته بسبب اثار المبيدات.

ويؤكد الدكتور أحمد عبدالدايم رئيس قسم بحوث الاشجار الخشبية بمعهد البساتين بالانابة انه يتم حاليا إستيراد اخشاب لمصر بأكثر من ١,٢ مليار دولار بما يمثل ١٪ من الانتاج العالمي ويجب العمل علي زيادة الانتاج المحلي من الاشجار الخشبية ، حيث تتوافر الظروف البيئية والمناخية الملائمة وتم ادخال الكازوارينا والكافور دون تحقيق الانتشار المطلوب ويعجز القطاع الخاص عن استيراد بذور الاشجار الخشبية لزراعتها كعملية اقتصادية ، لتتولي الدولة هذه المهمة بالاستيراد والزراعة في المناطق المهملة والاراضي الحدودية ويمكن التوسع في زراعة هذه الاشجار كذلك في الاراضي الجديدة.

ويقول الدكتور ميخائيل بطرس رئيس قسم بحوث الفاكهة الاستوائية بمعهد البساتين انه يمكن الاستفادة بالميزة النسبية للنخيل في مصر وارتفاع انتاجية محصول البلح في النخلة الواحدة الي ٤٠ كيلو جراما (مقارنة بحوالي ١٧ كيلو في العراق) بالتوسع في تصدير الاصناف الفاخرة وتعميم طرق التكاثر الحديثة ودراسة الاذواق الاوروبية قبيل الاقدام علي زراعة وتصدير المانجو ، حيث يطلب المستوردون الاوروبيون صنف مانجو المسك من مصر لمناسبة اللون والمحتوي السكري المنخفض، كما ان موسم انتاج المانجو يمكن ان يتسع من اوائل شهر يونيو وحتي شهر نوفمبر ويمكن كذلك التوسع في زراعة المانجو في مواقع جديدة مثل زراعتها حول بحيرة السد العالي.

●● ولاشك ان الاخذ بهذه الاستراتيجية يمكن ان يكون سندا لمواجهة اية آثار سلبية لاتفاقية الجات ويمكن الاخذ بها في برامج التوسع الزراعي وذلك بعد اعادة دراسة الاوضاع التصديرية والاستيرادية لمختلف الحاصلات البستانية بما يتوافق مع المتغيرات الدولية المتوقعة.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٤

الجات وتحرير الزراعة ٦

بقيت التجارة الدولية فى السلع الزراعية خاضعة لعدد كبير من القيود التى تفرضها البلاد الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية. وكذلك سارت بلاد كثيرة على تقديم دعم كبير للانتاج الزراعى وللصادرات من السلع الزراعية. ولم تتمكن دورات المفاوضات التجارية السبع السابقة التى تمت فى إطار الجات من التصدى لمشكلة الحماية والدعم فى القطاع الزراعى وذلك رغم أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية واهمية هذا القطاع لعدد كبير من البلاد والمنتجين والمستهلكين. وقد خرجت السلع الزراعية من دائرة مفاوضات تحرير التجارة لان البلاد الصناعية تمسكت بهذا الاستثناء منذ قيام الجات. ومن ثم فقد اقتصرت عملية التحرير على التجارة الدولية فى السلع الصناعية. وبقى الحال بالنسبة للسلع الزراعية كما كان عليه غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. بل زادت درجة الحماية والقيود الواردة على هذا القطاع. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المجموعة الاوروبية التى اسرفت إسرافا شديدا فى حماية الزراعة ودعم الانتاج والتصدير الزراعى تحت تاثير فرنسا. ومن المعروف أن فرنسا لاتنظر إلى قطاع الزراعة على أنه مجرد نشاط اقتصادى مثل غيره من الأنشطة ولكنه ذو ابعاد اجتماعية وسياسية على جانب كبير من الاهمية. ولعلنا نتذكر المكانة الفريدة للزراعة فى الفكر الاقتصادى الفرنسى عندما نادت مدرسة الطبيعيين فى القرن الثامن عشر بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادى المنتج الوحيد على عكس الصناعة والتجارة التى تعتبر فى نظرهم من الانشطة العقيمة. ليس معنى ذلك أن الفكر الاقتصادى للطبيعيين مازال سائدا فى فرنسا إلي الوقت الحاضر. ولكن مما لاشك فيه انه يفسر إلى حد ما تلك الرابطة العاطفية بقطاع الزراعة. المهم أن فرنسا ومعها باقى بلاد المجموعة الأوروبية نجحت فى إخراج التجارة الدولية فى السلع الزراعية من دائرة المفاوضات. ومن ثم فقد تمتع قطاع الزراعة فى بلاد المجموعة الاوروبية بدرجة بالغة الارتفاع من الحماية وانعكس ذلك فى تطبيق مايسمى بالسياسة الزراعية المشتركة. وتنطوى تلك السياسة على تطبيق ثلاثة انواع من الحماية: النوع الأول يتمثل فى التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة، وهى تاخذ أحيانا صورة التعريفة المتغيرة. بمعنى أنه لايوجد رسم ثابت ولكنه يتغير تبعا لتقلب مستوى الأسعار العالمية . فالرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية وتنخفض عند ارتفاع تلك الأسعار. والواقع ان التعريفة الجمركية المتغيرة معادلة فى آثارها للقيود الكمية حيث أنها تمكن المجموعة الأوروبية من التحكم فى مقدار المنافسة الاجنبية المسموح به فى أسواقها. وساعد على ذلك اللجوء فى بعض المواسم إلى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية وكذلك استخدام المعايير الصحية والبيئية العالية لاستبعاد الواردات التى لاتصل نوعيتها إلى المستوى المطلوب. النوع الثانى من الحماية يتمثل فى الصور المختلفة للدعم الذى تقدمه حكومات المجموعة الاوربية للانتاج الزراعى. وقد يتخذ الدعم صورة ضمان حد أدنى من الاسعار واستعداد الحكومات للتدخل مشترية فى حالة نزول الأسعار عن هذا الحد الأدنى. وقد يتخذ صورة مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين لبعض السلع او فى بعض المناطق وهذا بالاضافة إلى الدعم العام عن طريق البحوث والتطوير والارشاد . أما النوع الثالث من الحماية فانه يتمثل فى الدعم الذى يقدم للصادرات من السلع الزراعية وذلك باعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلى المرتفع وسعر آخر منخفض يمكنه من المنافسة فى أسواق التصدير. وقد ترتب على هذه الترسانة من الاجراءات الحمائية تشويه كبير فى التجارة الدولية فى السلع الزراعية. فإن اثرها لايقف عند حد إغلاق السوق الأوربية تقريبا فى وجه البلاد المصدرة لاصناف معينة من السلع الزراعية. وإنما يتجاوز ذلك إلى تحويل بلاد السوق الأوربية إلى منافسين فى اسواق التصدير العالمية فى سلع مثل القمح ومنتجات الألبان واللحوم مع أنها لاتتمتع فيها باية ميزة نسبية. وكان ينبغى أن تكون مستوردة وليست مصدرة لتلك السلع. وبديهى أن مثل هذه السياسة تصيب بالضرر الكبير البلاد الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندة وكذلك البلاد النامية التى تتمتع بمزايا نسبية واضحة فى السلع الزراعية وعلى رأسها الأرجنتين وشيلى واوروجواى بالاضافة إلي عدد كبير فى أفريقيا وأسيا وامريكا اللاتينية وبلاد الشرق الأوسط وهى جميعا ذات مصلحة هامة فى الصادرات الزراعية. صحيح أن الحماية الزراعية ليست مقصورة على بلاد المجموعة الأوربية. فهى موجودة فى صورة أو أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا فى مجال دعم المنتجين لبعض السلع الزراعية. ولكن ماتفعله الولايات المتحدة أو غيرها فى هذا المجال يتضاءل أمام ماتفعله المجموعة الأوربية عن طريق السياسة الزراعية المشتركة. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للدخول فى جولة جديدة من المفاوضات التجارية فى اطار الجات إلا بشرط طرح مشكلة الحماية الزراعية على مائدة المفاوضات بخلاف ماجرى عليه العمل فى الجولات السبع السابقة. ووافقت بلاد المجموعة الاوربية على هذا الشرط فى إعلان بونتادل استا الذى أعطى إشارة البدء للدورة الثامنة المعروفة بدورة أوروجواى.

أسفرت دورة أوروجواى عن اتفاقية الزراعة وهدفها الأساسى هو تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية وذلك عن طريق الاجراءات الآتية:

١ - تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية. ذلك أن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حد كبير على القيود الكمية والقيود غير التعريفية وهذه أكثر تقييدا للتجارة الدولية من القيود السعرية ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على التزام البلاد الاعضاء بتحويل تلك القيود إلى تعريفات جمركية ذات أثر حمائى معادل.

٢ - تخفيض كل التعريفات الجمركية بما فى ذلك التعريفات التى تحولت من نظام القيود الكمية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية التى لاتستطيع فتح أسواقها بنفس السرعة أو الدرجة التى تستطيعها البلاد المتقدمة. ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على التزام البلاد المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات .

أما البلاد النامية فإن نسبة التخفيض ٢٤٪ فقط على أن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٤

يتم ذلك خلال عشر سنوات.

٣ ـ تخفيض الدعم التي تمنحه الحكومات للانتاج الزراعي. غير أن الاتفاقية اعفت بعض أنواع الدعم من التخفيض ومن ذلك دعم البحوث والتطوير والارشاد الزراعي ومقاومة الامراض والآفات الزراعية وكذلك الدعم الذي يقدم لبعض المناطق او لبعض المنتجين إذا كان غير مرتبط بحجم الانتاج الزراعي . اما فيما عدا ذلك فقد عملت الاتفاقية على تجميع كل انواع الدعم في رقم واحد يعبر عن مدى مايتمتع به الانتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل بلد من البلاد مع تخفيضه بمقدار ٢٠٪ خلال ست سنوات في حالة البلاد المتقدمة وبمقدار ١٣.٣ ٪ خلال عشر سنوات في حالة البلاد النامية.

٤ ـ تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من مقدار الدعم الذي كان مطبقا خلال المدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار ٢١٪ وهذا كله في حالة البلاد المتقدمة. أما النامية فان التخفيض يكون معادلا لثلثي التخفيض الذي التزمت به البلاد المتقدمة على ان يتم التنفيذ خلال عشر سنوات بدلا من السنوات الست التي تطبق على البلاد المتقدمة.

٥ ـ اما بالنسبة للمعايير الصحية التي تطبق على النباتات والحيوانات الداخلة في التجارة الدولية فإن الاتفاقية تعترف بحق كل دولة ان تضع ماتراه ضروريا من معايير لحماية الصحة النباتية والحيوانية بشرط المساواة في المعاملة بين جميع البلاد والعمل على التزام المعايير المتفق عليها دوليا والإعلان عنها والتشاور بشانها مع البلاد الأعضاء.

هذه هي المعالم الكبرى لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية كما جاءت في اتفاقية دورة أوروجواي. ويتبين منها أن عملية التحرير ليست كاملة خلال المدد المقررة بل انه تحرير جزئي يدور حول ثلث القيود القائمة او اقل. وهذه نسبة متواضعة ولكنها مع ذلك تعتبر خطوة أولية هامة في قطاع بقي مدة طويلة بعيدا عن متناول الجات. والغالب ان تستكمل عملية التحرير في دورات مقبلة.

غير أن عملية التحرير في القطاع الزراعي اثارت مخاوف البلاد المستوردة للمواد الغذائية. فان تخفيض الدعم الممنوح للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية لابد أن ينعكس في إرتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة. وهذا يفرض على البلاد النامية تكلفة إضافية ذات آثار سلبية علي مركز ميزان المدفوعات خصوصا وأن بعض هذه البلاد تعاني من مديونية خارجية ثقيلة. والواقع أن هذا الاعتبار ذو اهمية لمصر حيث أنها من أكبر البلاد المستوردة لمواد غذائية تشتمل على نسبة عالية من السلع التي تتمتع بدعم مرتفع في البلاد المصدرة وعلى وجه الخصوص بلاد المجموعة الأوربية. فإذا انخفض مقدار الدعم تطبيقا لاتفاقية الجات فالغالب أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستوردها. ومن الصعب أن نتكهن بنسبة الارتفاع حيث أن ذلك يتوقف على هيكل وارداتنا الزراعية ومدى ماتتمتع به من دعم في البلاد المصدرة ومقدار مايرد على الدعم من تخفيض. وحتى اذا حدث إرتفاع في أسعار المواد الغذائية بعد البدء في تنفيذ الإتفاقية فإنه من الصعب بمكان كبير اثبات علاقة السببية بين الارتفاع في الأسعار وتخفيض الدعم. فقد ترتفع الأسعار او تنخفض لاسباب لا علاقة لها بالاتفاقية وإنما ترجع إلى التغير في ظروف الطلب والعرض الخاص بالمواد الغذائية. وليس ثمة طريقة مؤكدة تسمح لنا بعزل آثار الاتفاقية عما يختلط بها من عوامل اخرى. وعلى كل حال فإنه لايجوز المبالغة في الآثار السلبية لاتفاقية الجات على البلاد المستوردة لمواد غذائية وذلك للاعتبارات الآتية:

أولها ان تحرير الزراعة في اتفاقية الجات لايتم مرة واحدة بين يوم وليلة ولكنه عملية جزئية تدريجية فإن تخفيض دعم الصادرات لايزيد على ٣٦٪ من الدعم الذي كان مطبقا خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على ان يتم ذلك خلال فترة ست سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية. ومعنى ذلك ان الدعم ينخفض سنويا بنحو ٦ ٪ في المتوسط يضاف إلى ذلك أن أي ارتفاع في الاسعار بسبب تخفيض الدعم سوف يحدث في المدى القصير اما في المدى المتوسط والطويل فإن ارتفاع الانتاجية الذي يترتب على اعادة تقسيم العمل الدولي لمصلحة أكثر البلاد كفاءة في الزراعة سوف يخفف من هذا الاثر السلبي أو يقضي عليه كليا. كذلك لايجوز أن ننسى ان تنفيذ اتفاقية الجات سوف يفتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية المصدرة لسلع زراعية. ومن ثم فإن الاثر السلبي الذي يترتب على ارتفاع اسعار الواردات الزراعية سوف يقابله الاثر الايجابي الذي يترتب على زيادة الصادرات الزراعية ذلك أن أغلب البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية تصدر سلعا زراعية في نفس الوقت. وتنتمي مصر إلى هذه المجموعة من البلاد النامية. فإن الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر تصل إلى نحو مليارين من الدولارات سنويا ولكن في نفس الوقت فإننا نصدر سلعا زراعية بما يعادل ٧٠٠ مليون دولار في المتوسط. ومعنى ذلك أن الضرر الذي يحتمل أن نتعرض له من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية سوف يخفف منه ما عسى أن يعود علينا من نفع بسبب تحسن ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية واخيرا فقد نجحت البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية وعلى راسها مصر ومعها المكسيك وبيرو والمغرب وجاميكا في اقناع البلاد الصناعية بان تتضمن إتفاقية الجات نصا على حق البلاد المستوردة لمواد غذائية في التعويض عما يصيبها من اضرار بسبب ما يؤدي إليه تحرير الزراعة من ارتفاع أسعار وارداتها الغذائية ويتمثل هذا التعويض في تقديم مساعدات غذائية وتمويل التنمية الزراعية والحق في الحصول على قروض قصيرة المدى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل ماتستورده من مواد غذائية باسعار تجارية.

نخلص من ذلك إلى أن البدء في تحرير الزراعة يعتبر من الانجازات الكبرى لدورة أوروجواي وسوف يكون من نتائجها إزالة التشوهات في التجارة الدولية الناشئة عن ترسانة القيود التي تطبقها بعض البلاد الصناعية كما انها سوف تؤدي إلى إعادة تقسيم العمل الدولي في قطاع الزراعة لمصلحة اكثر البلاد كفاءة وهذا يعود بالخير على كل البلاد التي تتمتع بميزة نسبية طبيعية في هذا القطاع. اما الآثار السلبية التي قد تلحق البلاد المستوردة لمواد غذائية فهي مسألة جد محدودة ولاتنفي الصورة الكلية الايجابية التي سوف تترتب على عملية التحرير.

د . سعيد النجار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أهالى

التاريخ : ١٩/٢/٩٤

حرب الاستيراد

انتهى عصر الاحتكار .. وبدأت فرص الابتكار

التحدى الكبير لمواجهة اتفاقيات «الجات»

النجاح يجعلنا نلحق بركب الدول الغنية

الفشل يعنى :

سلع راكدة ..

مصانع معطلة ..

بطالة متزايدة

نحن امام امتحان صعب لابد وان ننجح ونتفوق فيه .. فالفشل يعنى كارثة محققة .. العالم كله ينمو ويتقدم .. دول صغيرة اصبحت خلال سنوات قليلة دولا اقتصادية تجارية .. ارتفعت فيها مستويات المعيشة وقلت فيها البطالة بصورة ملحوظة .

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

عام ٩٥ سندخل فى منافسة حادة مع المنتجات العالمية من خلال فتح الاسواق المصرية طبقاً لاتفاقية الجات . اما ان نثبت وجودنا بما ننتجه بحيث يكون ملائماً للمستهلك المصرى ومتفوقاً على أى سلعة واردة من الخارج سعراً وجوده وان نجد دولا تتهافت او تفضل الصناعة المصرية وإما أن نلهث وراء الاجنبى وبذلك تتعطل مصالحنا ومصانعنا ويصيب الركود منتجاتنا وتزداد مشكلة البطالة وتتفاقم .. الامل الوحيد امامنا هو الانتاج .. ليس الانتاج بالمفهوم المتعارف عليه من حيث الكم ولكن لابد وان يكون شاملاً للكم والكيف .. فلندع الفهلوة فى الصناعة وان نطبق مقاييس الجودة كما وردت حرفياً فى القانون وان نتجه إلى تكنولوجيا الانتاج بدلا من الاكاديميات النظرية التى لاتصلح فى هذا العصر وإلى التدريب لتخريج عمالة ماهرة تعرف معنى الانتاج الجيد الوفير ومناسبته للاجر .

الخبراء يطالبون بعودة نظام المقطوعية وان يرتبط الانتاج بالاجر وان يكون الانتاج مرتفعاً من ناحية الكم والجودة مما يؤدى فى النهاية إلى خفض التكلفة بحيث يكون سعر المنتج المحلى اقل من سعر المنتج المستورد .

الرقابة ضرورية

يقول عماد كامل صاحب أحد مصانع المنسوجات انه فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية من حرية تداول السلع بين دول العالم فى ظل اتفاقية الجات يجب علينا أن نسعى إلى تطوير نظم العمل فى مصانعنا حيث ان عملية الرقابة على المنتجات المختلفة كانت ولا تزال تتم على المنتجات فى شكلها النهائى مما يؤدى إلى ظهور العديد من العيوب التى لايمكن اصلاحها وبالتالى تضاعف من تكلفة المنتج النهائى بالاضافة إلى زيادة نسبة التالف وقصر العمر الأفتراضى للمنتج .

كل هذه الاشياء من الممكن تداركها إذا تمت المراقبة الجدية على كافة مراحل العملية الانتاجية بدءاً بمستلزمات الانتاج .. لهذا يجب تطبيق نظام الجودة الشاملة حتى نستطيع التوسع فى التصدير وخاصة دول السوق الاوربية والدول الاعضاء فى منظمة الجات .

ويرى محمد امام مدير احدى شركات الصناعات الغذائية ان هناك محورين للمنافسة فى ظل اتفاقية الجات هما أرتفاع الجودة وانخفاض التكلفة وذلك حتى يمكن الأستمرار فى المنافسة مع السلع المستوردة ويتطلب ذلك تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية على السلع التى يتم أستيرادها .

خاصة وأن صناعاتنا الغذائية تتمتع بميزة لاتتوافر فى مثيلتها من المستورد وهى الاعتماد على المواد الطبيعية فى التصنيع ولهذا يجب علينا استغلال هذه الميزة فى التصدير .

ويعترف محسن حزين صاحب أحد مصانع الملابس ان نقطة الضعف فى الصناعة المحلية كانت سوء التعبئة والتغليف ولكن فى السنوات الاخيرة دخلت آلات حديثة لمختلف العبوات بالاضافة إلى تطوير نظم الطباعة إلا انها مرتفعة التكلفة مما يؤدى إلى زيادة سعر المنتج النهائى .

واضاف ان مصر بثقلها الاقتصادى فى منطقة الشرق الاوسط وجب عليها الاعداد بشكل جدى للدخول فى المنافسة العالمية بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات ويأتى ذلك من خلال تحديث الآلات وحسن أستخدام العمالة واعداد دورات تدريبية لتأهيلهم حتى يتواكب فكرهم مع التطور العالمى والحصول على أعلى نسبة جودة واقل نسبة فاقد .

ويرى أن سياسة الثواب والعقاب لابد من تنفيذها على العاملين حيث ان اغلبهم يريد الثواب دون توقيع عقاب ولذلك نحاول منح مرتبات ومكافآت مرتفعة توازى حجم العمل والوقت فى مقابل توقيع جزاءات على المهمل والمتكاسل .

يقول محمد السيد حافظ صاحب فلاتر سيارات انه للتواجد على الساحة الدولية لابد من ثورة شاملة على معطيات الانتاج من خلال حسن استخدام العمالة من خريجى المدارس الصناعية والتى احتلت موقعها فى السنوات الخمس الماضية وهى فئة أسرع وانشط فى عملية التعليم إلى جانب الاستعانة بالخبرات السابقة لقدامى العمال فى محاولة لخلق كوادر جديدة نستطيع الوصول بها إلى اعلى انتاجية العامل السنوية وتقليل نسبة الفاقد والعادم .

ويقول الدكتور عبد المنعم الطيب رئيس قطاع المصانع بشركة القاهرة للتجهيز والصباغة بشبرا الخيمة ان قانون العمل الجديد لابد ان يتضمن بنودا لتحقيق الانضباط فى العمل وان تكون هناك حقوق وواجبات على العامل حتى يمكن الوصول إلى أعلى درجة من الجودة ولن يأتى ذلك الا من خلال توفير دخل مناسب حتى لايتحول العمل لدى العامل إلى محطة ينام فيها لمواصلة العمل فى مصنع أو شركة اخرى .

اضاف : المشكلة ان كافة القوانين تعطى مميزات للعامل دون النظر إلى اهماله .. والسؤال هل يمكن لى كمسئول إدارى ايقافه عن العمل لفترة أو خفض مرتبه ؟ نجد انه يوجد صعوبة لتنفيذ ذلك بل ان اللجان الثلاثية التى يتم تشكيلها لاتعاقب بردع بل تكون فى صف العمال وذلك لدواع نقابية .

أوضح ان اتفاقية الجات تخدم الدول القوية صناعيا على حساب الدول التى لديها مشاكل فى الانتاج فإذا نظرنا إلى انتاج دول شرق أسيا وأوروبا وكندا نجد انها تستطيع المنافسة فى جميع الاسواق نتيجة انخفاض اسعارها .

اضاف ان مصر تحتاج فى هذه المرحلة إلى الاعتماد على الجودة العالية .

يقول د . حسن غلاب .. عميد كلية تجارة عين شمس .. أن اتفاقية الجات التى ستطبق مع بداية عام

١٩٩٥ سيكون لها تأثير كبير على الدول النامية لان صادراتها لن تستطيع المنافسة فى أسواق أوربا وامريكا الا بعد ان تقوم الدول النامية بتطوير صناعتها وخفض تكلفتها وتدريب الايدى العاملة تدريباً فنياً مناسباً حتى يكون لديها الكفاءة المناسبة لمتطلبات السوق العالمية .

اضاف ان قدرتنا على الوجود فى هذا السوق العالمى المفتوح مرتبط بعدد من النقاط .

أولها : الاتجاه فى عمليات التصنيع إلى الصناعات التى يمكن ان تنافس من خلالها أى التى تتمتع بالميزة النسبية مثل صناعة الملابس الجاهزة بشرط ان نعمل دائماً على تطويرها خاصة ان دول جنوب شرق آسيا قامت بتطوير صناعة الالياف الصناعية بصورة مذهلة .

ثانياً : القدرة على المرونة والتحول من منتج إلى منتج آخر مع القدرة على الابتكار لتلبية متطلبات السوق المصرى والخارجى .

ثالثاً : توعية المستهلك بأهمية شراء المنتجات المصرية بشرط الا تعتمد هذه التوعية على الناحية العاطفية ولكن على اسس موضوعية وعلمية بأن نوضح للناس ان شراء المنتجات المصرية يمثل خلق فرص عمل جديدة للشباب وحماية لميزان المدفوعات والميزان التجارى مما سيكون له تأثير فى رفع مستوى معيشة الافراد .

ضاف ويجب التوسع فى مراكز التدريب لاكساب العمال مهارات فنية عالية حيث ان المنافسة ستكون للاصلح خاصة وان عصر الاحتكار قد انتهى .

ويرى د . طارق عبد العظيم .. وكيل كلية تجارة بنها .. أن البدء فى تطبيق اتفاقية الجات يمثل لمصر تحدياً كبيراً يجب ان نستعد له جيداً خلال العشر سنوات القادمة من خلال اعادة بناء القانون المنظم للنشاط الاقتصادى بما يؤدى فى النهاية إلى زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على المشاركة بفعالية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

اضاف ان المرحلة القادمة تتطلب تخفيض تكلفة انتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمية تخفيضاً يستند إلى الاسس الاقتصادية أى زيادة الكفاءة الانتاجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة حيث ان المرحلة القادمة سينعدم فيها الدعم الحكومى خاصة وان تكلفة إنتاج السلع لدينا مرتفعة بسبب تحميل المنتج باعباء حكومية كثيرة ناتجة عن القوانين المنظمة للنشاط الانتاجى وتصل هذه النسبة إلى حوالى ٣٠٪ مثل الاعباء الادارية التى يتحملها المنتج من ضرائب ورسوم ومعاملات مع الاجهزة الحكومية المختلفة من تراخيص عمل وتأمينات

التسويق

ويطالب بضرورة الاهتمام بالناحية التسويقية من حيث رفع كفاءة العملية التسويقية التى تعتبر احد عناصر الضعف فى الاقتصاد المصرى مع ضرورة دراسة اسواق التصدير المحتملة للتعرف على وسائل الدخول إلى هذه الاسواق مع وضع سياسة مضادة للسياسات المتوقعة من جانب الدول المنافسة .

اما د . أحمد عبد المنعم بكلية تجارة الزقازيق فيقول .. ان المرحلة القادمة تتطلب الاستغناء عن كثير من الافكار السابقة فى مجال النشاط الاقتصادى بحيث يتم اعادة البناء الفكرى للقيادات الادارية فى الحكومة وقطاع الاعمال العام والخاص وتزويدها بالمعلومات الجديدة فى مجال الادارة الاقتصادية والعمل على انشاء هيئة اقتصادية لمتابعة النشاط الاقتصادى فى مصر والدول المنافسة لضمان الالتزام بما جاء فى اتفاقية الجات من حيث عدم اللجوء إلى سياسات الدعم السلعى والاغراق ولتوفير الضمانات الخاصة بالاستثمار الصناعى والتجارى

اضاف كما ان الامر يتطلب العمل على بناء تكتل اقتصادى عربى خاصة وان المقومات لهذا التكتل متوافرة وان تعذر ذلك فمن الممكن اقامة تجمعات مثل منطقة التجارة الحرة « نافتا » التى اقامتها الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك لان القدرة على التنافس فى ظل كيان اكبر سيكون لصالح الدول العربية

تحقيق :
باسم رشاد
أشرف أبوسيفه

اقتصاد عالمى

اتصالات سويسرية بمدير «الجات» للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بجنيف

□ جنيف ـ «العالم اليوم»:

بدأ المسئولون السويسريون اتصالاتهم المكثفة بعد انتهاء دورة الاورجواى والشهيرة واعتماد ان تحل المنظمة الجديدة باسم «المنظمة الدولية للتجارة محل منظمة الجات».. للاحتفاظ بمقرها فى جنيف.. وذلك من خلال مشاورات حالية ومفاوضات فنية فى الايام القادمة مع المدير العام «بيتر ساترلاند».

وقد أكدت مصادر مطلعة أن العاصمة السويسرية «برن» لا تواجه فى هذا الصدد حتى الان أية منافسة أو ضغوط خاصة وأنها لم تقدم «للجات» عروضا من دول اخرى.. ذلك فى الوقت الذى لا يوجد سبب يستدعى التسرع فى اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل اجتماع مراكش فى ابريل والذى سيشهد توقيع اتفاقية الاورجواى.. هذا وقد وافق المجلس الفيدرالى السويسرى على قبول قرض قيمته ٣٤ مليون فرنك بشكل مبدئى طلبته الشركة العقارية للمنظمات الدولية لبناء قاعة اجتماعات تتسع لحوالى ٧٠٠ شخص وسيطرح موضوع القرض امام البرلمان السويسرى فى يونيو أو سبتمبر القادم.. حيث يذكر انه فى ذلك التوقيت ستنتقل مفوضية اللاجئين الى مقرها الجديد بعد ان كانت تشارك «الجات» فى المبنى الذى تشغله فى جنيف.. بما يعنى ان المنظمة الجديدة والتى ستبدأ اعمالها فى يناير أو يوليو ١٩٩٥ سيصبح بإمكانها استغلال المساحة والمبانى جميعها.

٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية «للجات»

□ القاهرة ـ مها سمير :

صرح الدكتر محسن هلال مدير إدارة «الجات» بالتمثيل التجارى المصرى أن المنظمة الدولية تبحث الآن ن طلبات انضمام إلى عضويتها من جانب بعض الدول العربية مثل الاردن والجزائر وسوريا ولبنان وقطر واليمن.

وكان مجلس مديرى «الجات» قد وافق مؤخراً على قبول عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبذلك بلغ عدد الدول العربية الاعضاء ست دول هى : مصر والكويت وتونس والمغرب بالاضافة الى دولة الامارات والبحرين.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢١ [illegible]

بعد إعلانات مركز القمح الأمريكى:

تسهيلات أمريكية للمستوردين والفلاح المصرى له الله!

كتبت حنان كمال:

«بدأ انعكاس اتفاقيات الجات والصراع الدائر حاليًا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى للسيطرة على أسواق المحاصيل الغذائية بما فيها السوق المصرية يظهر بوضوح على السطح». ويبدو ان أمريكا أخذت زمام المبادرة وتحديدًا بالنسبة لسوق القمح فى مصر مستفيدة من السماح للقطاع الخاص باستيراد القمح ، ومن الشواهد الواضحة على ذلك ما يقوم به مركز القمح الامريكى فى تنظيم حملة دعاية وإعلان فى الصحف عن تسهيلات تقدمها مؤسسة القمح الامريكى للمستوردين المصريين وفى هذا الصدد تقول داناهانى مسئولة المعلومات بالمركز إنهم معنيون بتقديم معلومات مجانية عن القمح الامريكى للمستوردين وكذلك تسهيل مقابلة المسئولين فى المؤسسة وتعريفهم بالبرامج والتسهيلات التى تقدمها لهم الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم المؤسسة كذلك بإمدادهم بأسماء الوسطاء الذين يمكن الاتصال بهم وتشمل هذه البرامج أنواعًا متعددة لتسهيلات الدفع منها عدم الدفع مرة واحدة مع سداد أول الأقساط بعد ستة أشهر من استلام الشحنة وتسديد باقى الأقساط خلال السنة، أما مسئول التسويق فى المؤسسة حسن عبد الغفار فيؤكد أن الإعلانات التى ظهرت فى الصحف مؤخرًا كانت تستهدف إلقاء الضوء على المتغيرات الموجودة فى سوق القمح فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى بعد دخول القطاع الخاص فى عملية الاستيراد. واكد أن التسهيلات التى تمنح للمستوردين المصريين تأتى ضمن برنامج الدعم الأمريكى لتشجيع الصادرات الزراعية الأمريكية وهذا البرنامج الذى يتم إعلانه كل سنة يخصص حصصًا مختلفة لكل دولة وقد تم تخصيص ٢,٥ مليون طن من القمح لمصر هذا العام و٦٠٠ الف طن من الدقيق وطرح هذه الكميات بأسعار تقل عن اسعار الاتحاد الاوروبى مما يسهل للجانب الامريكى تصدير إنتاجه والفارق تتحمله الخزانة كدعم مقدم للمزارع الامريكى، وقد تقدم للبرنامج حتى الآن ١١ مستوردًا. ويعلق الدكتور حسن أبو بكر المدرس بكلية الزراعة جامعة القاهرة على ما يقوم به مركز القمح الامريكى بأنه يأتى ضمن ما يسميه بسياسة صناعة الجوع التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية فى بلاد العالم النامى حيث ان توفير السلعة الغذائية بسعر منخفض ومدعوم يؤثر تلقائيًا على إمكانية استمرار إنتاج هذه السلعة فى البلد المستورد إلى أن يتم فى النهاية تدمير قدرة هذا البلد على إنتاج غذائه ومن ثم ضمان تبعيته المطلقة وهو بالضبط ما يحدث لمصر الآن، فالفلاح المصرى سيحجم عن زراعة القمح مادام لا احد يدعمه بينما يواجه بمنافسة من قمح أمريكى يتمتع بدعم هائل.

ويضيف د. فارس عياد الأستاذ بزراعة القاهرة أن الأساس فى الفلسفة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية هو الاتجاه نحو تقييد الواردات الغذائية وخاصة القمح وزيادة الإنتاج المحلى حيث أن القمح سلعة استراتيجية غذائية يجب أن يسعى القطاع الزراعى لزيادة إنتاجيتها وتحجيم وارادتها وهذا هو الطبيعى فى النظر لمصلحة الاقتصاد القومى بل إنه يجب قصر الواردات على السلع الراسمالية التى من شأنها دفع عملية التنمية وبعد اتفاقيات الجات سندخل فى منافسة الإنتاج المحلى مع المستورد، فنحن لسنا بعزلة عن هذه التكتلات الكبيرة المتنافسة والمطلوب فى هذه الحالة الحد من الواردات وخاصة القمح لأن الخبز هو الضمان الوحيد للأمن القومى وهنا يجب إنشاء صندوق لدعم الحاصلات الزراعية لتعويض المزارعين فى حالة انخفاض الاسعار حتى يستمر فى زراعة نفس المحصول وهذا ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى حالة عدم وجود مثل هذا الصندوق من المتوقع أن يحدث نوع من الخلل فى النظام الاقتصادى عند انخفاض الأسعار العالمية وبالتالى هناك مخاوف من انصراف المزارع المصرى عن زراعة القمح.

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

« المصلحة الوطنية » ... استراتيجية تقوم اساسا على القدرة الذاتية لمصر وإستغلال عنصر « الميزة النسبية والتنافسية » فى تعاملها مع العالم كله وليس من خلال تكتل قليل الحيلة ، وعلى اجراء تعاملات تجارية مع الدول بصرف النظر عن موقعها الجغرافى او وضعها القومى .

★ إذن لابد وان تتحرك مصر فى طريق تحسين انتاجها وتطويره واستغلال تميزها التنافسى فى التصدير الى ـ والاستيراد من ـ دول العالم بدون تمييز ... الولايات المتحدة الامريكية ، أوروبا الغربية والشرقية اسرائيل ، دول حوض البحر الابيض المتوسط ، دول جنوب شرق اسيا .. الدول العربية ..

★ الامر كله فى يد مصر للقيام بإصلاح اقتصادى شامل يعود بالصناعة الى سابق عهدها غير عابئين باتفاقات فى المنطقة او ايقاف معونات ، او تخفيض دعم ... وهنا ـ ودون تنصل من الهوية العربية ـ لابد من إعادة النظر فى المفهوم التقليدى الذى يستند على ان القومية العربية او غيرها من القوميات هى المخرج لنا وان المساعدات ستأتى الينا من الاشقاء ..

باختصار لابد من تطبيق « الفكر الاستراتيجى الحديث » فى مواجهة المتغيرات الجديدة فى الواقع المحيط بنا اقليميا وعالميا .. ويتطلب هذا الفكر دراسة نقاط القوة والضعف فى إقتصادنا وفى اقتصاديات الدول الاخرى وكذلك تحليل الفرص والتهديدات التى تنبع من خارجنا (من البيئة المحيطة بنا) ثم التركيز على نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة (ايا كان مصدرها) وتلافى نقط الضعف ومواجهة التهديدات والاهم تحويل بعض هذه التهديدات الى فرص تحقق لنا المكاسب ....

ويتطلب ذلك فكرا شجاعا متحررا لا يصنف الاطراف الاخرى الى عدو وشقيق بل يصنف الدول التى نتعامل معها على حسب درجة العائد الاقتصادى الناجم عن العلاقات معها .

ان الاستراتيجية التى انادى بها لتحرك مصر إقتصاديا فى مواجهة التحديات الحالية يمكن ان تتحقق من خلال ثلاث مراحل زمنية وان كان الهدف او الرسالة فى النهاية هى « رفع كفاءة الاقتصاد المصرى » ليقترب ـ بقدر الامكان ـ من مرحلة الاكتفاء الذاتى :ـ

المرحلة الاولى :ـ مرحلة الاستفادة القصوى من جميع الاستثناءات التى منحت لمصر فى ظل اتفاقيات الجات بإعتبارها من الدول الاقل نموا وتصل هذه الفترة ـ لحسن حظنا ـ الى عشر سنوات يتم فيها التغير التدريجى المناسب لمؤسساتنا (بما فيها الفرد) ليتناسب مع مرحلة الانطلاق المطلوبة .

المرحلة الثانية :ـ مرحلة تحول الدولة الى الانتاج التصديرى وذلك بإنتاج جيد وسعر مقبول فتتدفق العملة الاجنبية اللازمة لتطوير الانتاج المصرى وترسيخ البنية الصناعية الاساسية .

المرحلة الثالثة :ـ وهى مرحلة إحلال الانتاج المحلى محل الواردات بقدر الامكان وتوفير القدر المعقول من التصدير لتوفير الموارد المالية لاستمرار التطور والانطلاق لاقتصاد سيعتمد بإذن الله على ذاته فتقل التهديدات الخارجية ايا كان مصدرها ...

باختصار ، ليس امام مؤسساتنا ـ السياسية والتشريعية والاقتصادية ـ سوى اعمال الفكر الاستراتيجى الذى يأخذ فى الاعتبار المتغيرات والمعطيات التى تميز العالم المحيط بنا ـ عن بعد او قرب ـ وان تركز الاستراتيجيات على رؤى غير تقليدية تغلب المصلحة الوطنية على اى مصلحة اقليمية قومية ، وخاصة وان تجارب السنوات القليلة الماضية اظهرت ان مرات الاتفاق بين المصلحتين تقل كثيرا عن مرات التعارض بينهما .

مطلوب برنامج لإنقاذ صناعة الدواء

صناعة الدواء فى مصر يحاصرها الخطر، والتحديات متعددة اقتصادية، وتسويقية، وعلمية، وإدارية، والدكتور محمد رؤوف حامد - أستاذ علم الادوية بالهيئة القومية للبحوث الدوائية - يطالب ببرنامج عاجل لانقاذ صناعاتنا الدوائية قبل أن تأكلها المخاطر.



بقلم:

د. محمد رؤوف حامد

رغم أن صناعة الدواء المصرية صناعة رائدة على المستوى الوطنى فى مصر إلا انهـا لم - تلق فى تقديرى - المستوى اللائق بها من الاهتمام «الاستراتيجى» فى العقدين الأخيرين بحيث إن مسيرتها الحالية (فى معظمها) ناتجة عن القصور الذاتى لتقدمها وازدهارها فى الستينيات. وقد كان من معالم ذلك التقصير الاستراتيجى ان صناعة الدواء فى مصر لم تطمح منذ فترة إزالة اثار عدوان ١٩٦٧ إلى اكثر من تحقيق سياسة «من يده إلى فمه» بمعنى «مجرد الوفاء بالاستهلاك المحلى»، وكان ذلك خطأ استراتيجياً فادحاً بالنسبة لصناعة خطيرة تتطور سريعاً ويتكلف تطورها تكلفة عالية جداً تتطلب أن يتجه الصانع فيها إلى الانتشار التسويقى خارج الحدود (بمعنى التصدير)، وللاسف الشديد لم تتطرق هذه الصناعة إلى محاولات جادة للتصدير إلا منذ سنوات قليلة فقط.

وظللنا - ومازلنا - نفخر بانتاج ٨٠٪ أو أكثر من الاستهلاك المحلى ونسينا أن ٨٥٪ من المواد الخام نستوردها من الخارج وانه ليس لدينا القدرة على التطوير التكنولوجى الأصيل للعمليات الانتاجية او المنتجات، وان قاعدة البحث الدوائى المصرى لاتختص بالصناعة الدوائية وإنما تختص أساساً بترقية الأفراد فى الجامعات ومراكز البحوث بأبحاث ليست أبداً موجهة لترقية حال الصناعة الدوائية الوطنية، واستمرت افواهنا تلوك شعارات الوفاء بـ ٨٠٪ أو ٩٠٪ من الاستهلاك المحلى ولم نفهم مغزى أن أيا من سويسرا أو اليابان أو انجلترا أو إيطاليا أو السويد لايشارك انتاجها الوطنى باكثر من ٤٠ - ٦٠٪ من الاستهلاك المحلى ذلك بينما لصناعاتها الدوائية أنصبة الاسد فى أسواق القارات الخمس والمقلق الآن أن صناعة الدواء فى مصر لم تستوعب بعد المتطلبات الاستراتيجية لتوجه التصدير تلك الاستيعاب المطلوب. ان فتح الأسواق فتحا حقيقياً أمام الانتاج الوطنى الخاص بصناعة سريعة التطور كالدواء يتطلب «تغييراً جذرياً منهجياً» يقوم على الفهم والتنسيق والتوافق بين شبكة الابعاد الاقتصادية والتسويقية والعلمية والتكنولوجية لهذه الصناعة على مستويين، مستوى الاطر المحلية (المصانع والبحوث - الظروف المحلية)، ومستوى استيعاب ومجابهة وتطوع المتغيرات العالمية والاقليمية بشأن صناعة الدواء وانعكاس هذه المتغيرات على المستقبل القريب والمستقبل البعيد، وللعلم فإن جملة ما تستورده أقرب الأسواق لنا (سوق السعودية) من الدواء المصرى لايتعدى ٠٫٨٪ (ثمانية أعشار فى المائة) من مواردها الدوائية.

وإذا كان من المتيسر فى الماضى او الحاضر أن يكون لعلاقات أو شعارات المحبة والاخوة العربية والأفريقية بين القيادات أثر يذكر بشأن الاسواق وتبادل السلع فيها فإن هذه الامكانية ستختفى فى القريب العاجل، وذلك لن يكون بسبب اى شائبة تختص بالاخوة والمحبة بين القيادات أو الشعوب، وإنما لأن هناك شرطة عالمية للتجارة الدولية آخذة فى البزوغ اسمها «الجات» و«الجات» اختصار للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الدولية والتى من شأنها إقامة نظام تجارى عالمى تتحرر فيه العلاقات التجارية بين الدول وفقا لما يتقرر فى مفاوضات دولية متعددة الاطراف. ومن المعروف عند المفكرين والاقتصاديين المستوعبين للمتغيرات العالمية انه «لارجعة عن تحرير التجارة الدولية». وتخطيا للتفاصيل فإن الجات ستؤثر - فى تقديرى - على صناعة الدواء فى مصر من خلال ثلاث اليات رئيسية:

١) النفاذية للأسواق.
٢) الالتزام بالمواصفات المقبولة عالميا.
٢) حماية حقوق الملكية.

فطبقا لهذه الآليات سيكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً فقط لمن تكون منتجاته مطابقة للمواصفات العالمية طبقا لمنافسة مفتوحة وليس لعلاقات ثنائية أو تكتلات تفضيلية بين الدول وذلك فى إطار يمتنع فيه قانونا (طبقا للجات) تقليد مستحضر أوعملية انتاجية بعيداً عن حقوق الملكية الفكرية والتى ستكون بالنسبه للدواء (مادة خام أو مستحضر أو طريقة تصنيع) أكثر تكلفة وتعقيداً وأطول زمنا عما هى عليه الآن.

وإذا كانت هذه الإجراءات ستكون مانعة تماما لغير القادرين فإنها لن تكون كذلك بالنسبة للصناعة الدوائية فى دول مثل الهند والصين والمكسيك كانت صناعاتنا الدوائية فى وقت ما تماثلها أو تتفوق عليها بينما صرنا الآن نشكو مر الشكوى قيام شركات هذه الدول بممارسة الاغراق Dumpig فى اسواقنا نحن.

إن هناك تحديات غاية فى التعقيد والعمق موجودة أو قائمة فى الطريق، تحديات مجسمة تماما ستكون بمثابة الغربال الذى يفصل بين المستفيدين والخاسرين من إجراءات الجات، وهنا نكتفى بذكر البعض فقط من هذه التحديات:

أولاً - تحديات تقنية علمية:

- التوصل إلى سواغات دوائيةExcipients جديدة بصفات جودة خاصة جداً من شأنها رفع نوعى لمستوى جودة المستحضرات.
- بلوغ مواصفات التشغيل فى المصانع بدقة متناهية تؤثر على خصائص المواد الخام والمستحضرات المصنعة منها.
- التوصل إلى تخليق المادة الدوائية

فى أنقى تراكيبها الكيميائية الفعالة حيث إن العديد من الادوية لايزال ـ عالميا ـ خليطاً من صورتين مختلفتين لمركب كيميائي واحد بينما إحدى الصورتين فقط هي الفعالة دوائيا وهى ظاهرة تسمى Chirality

ـ ظاهرة الأتمتة في تصميم وابتكار الادوية.

ـ التوصل إلى ادوية جديدة من مصادر غير تقليدية مثل التكنولوجيا الحيوية.

ـ التجديد المستمر فى الابتكارات الخاصة بأنظمة اتاحة الدواء فى الجسم.

ثانياً ـ تحديات اقتصادية استراتيجية: وتتمثل في التطوير والتغيير فى أهداف شركات الدواء وفي اشكالها واستراتيجياتها التنافسية، ومن ذلك ما يعرف بالاستراتيجيات الموجهة أو المركزة .Focused Strategies والتحالفات الابتكارية Innovative Alli ances والاستثمارات التشاركية المؤقتة.-Reversible Joint Ventures

ثالثاً ـ تحديات إدارية راقية: وأقصد بها التطورات الفذة فى «الإدارة الاستراتيجية للبحوث» بدءاً من مستوى المجموعة البحثية ووصولاً إلى مستوى البرامج البحثية متعددة أو عابرة الجنسيات.Multi And/ Or Transnationals

رابعاً ـ تحديات تسويقية:

ويكفى هنا أن نشير إلى النمو التقني للتسويق الدوائي بحيث وصلت تكنيكاته فى أوائل التسعينيات إلى مايعرف بالتسويق الدقيق -Micro marketing والذى يعتمد على تصميم وتوصيل الرسالة التسويقية طبقا للخصائص الفردية للفرد المستقبل (بكسر الباء) اعتمادا على المعلومات واستخدام الكمبيوتر. ومن الجدير بالإشارة فى هذا الصدد قول عميد كلية هارفارد لإدارة الأعمال: «ستشهد السنوات القادمة نوعين من الشركات الدوائية: شركات تستخدم الكومبيوتر فى التسويق واخرى تواجه التفليسات».

وبعد، أرى أن المتطلبات الاستراتيجية بخصوص تصدير الدواء تتطلب ما هو أكثر من مجرد نشاط ترويجي بالتليفون أو بوفد يسافر إلى بلد أو آخر، فرغم أن هذا التوجه بداية وانه مطلوب، إلا أن سقف أثره منخفض للغاية، وما أراه هو الحاجة إلى «برنامج عمل وطني بخصوص صناعة الدواء فى مصر» ربما تكون معالمه الرئيسية كالتالي:

ـ قيام قطاع الأعمال الدوائي بإعادة تقييم امكاناته ومساره فى ضوء المتغيرات والتحديات الدوائية العالمية المشار إليها بحيث إن على هذا القطاع ان يحدد لنفسه مسيرة خاصة به ومتميزة فى خصوصيتها عن المسيرة العامة لقطاع الأعمال.

ـ التوصل إلى تحالفات استراتيجية بين شركات صناعة الدواء فى مصر (قطاع أعمال ـ خاص ـ استثمارى) على أسس من الآليات والمتطلبات الاقتصادية والعلمية الجديدة.

ـ الحاجة إلى تغيير جذرى واستراتيجي فى اقتصاديات وإدارة وتخطيط وأنشطة بحوث وتطوير الدواء فى مصر.

وربما لا أكون مبالغا إذا اعتقدت ان صناعة الدواء فى مصر بحاجة إلى مشروع قومي يرعاه رئيس الجمهورية فهى تستحق ذلك لثلاثة أسباب:

١ـ لانها رائدة بالنسبة لبقية الصناعات فى مصر وامكاناتها الكامنة طيبة.

٢ـ لأن بها إمكانية لحدوث استنهاض يلحقها بالتطورات العالمية. لكن هذه الامكانية مشروطة ببرنامج وطني يكون ابناً لروح أكتوبر ١٩٧٣.

٣ـ لانه ان لم يحدث ذلك فمن المنظور العلمي نرى أن قصارى جهد الشركات المصرية فى المستقبل سيكون في أعمال السمسرة والوكالة للشركات الاجنبية ولن تكون هناك صناعة حقيقية أو تصدير.

٤ـ ان التردى المرتقب لصناعة الدواء إذا استمر عدم استيعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية العالمية المتسارعة سيؤدى حتماً إلى ارتفاع رهيب فى أسعار الدواء بالنسبة للمواطن المصرى فى غضون السنوات القليلة القادمة (بحيث من المتوقع ان تكون الأسعار فى حدود ٢٠ إلى أكثر من ٢٠٠ جنيه للعبوة).

في ندوة الجمعية العلمية للادارة:

الجات حققت ميزات تصديرية لمصر في أسواق الدول المتقدمة

كتب - ياسر صبحي:

اكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى ان انخفاض التعريفة الجمركية والذى تضرر فى جولة أوروجواى فى اتفاقية الجات له آثار ايجابية على الاقتصاد المصرى لأن فى عصر التجمعات الاقليمية يصبح يصعب على دولة كمصر دخول هذه الاسواق وجاءت هذه الاتفاقية لتفرض عليها تحرير أسواقها وفتحها لجميع الدول الاعضاء . وذكر وزير الاقتصاد السابق ان أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل فى تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الاعضاء وتستفيد مصر من ذلك كثيرا حيث ان ٤٠٪ من صادراتها موجه نحو المجموعة الاوروبية و١٨٪ الى الولايات المتحدة الامريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية الى تلك الاسواق خاصة ان الاتفاقية تلزم الدول المتقدمة بتخفيض التعريفة الجمركية الى الثلث وهو انجاز لم تكن مصر بقادرة على تحقيقه من خلال المفاوضات الثنائية مع تلك الدول المتقدمة.

مراكش تستضيف في ١٢ نيسان المقبل المؤتمر العالمي للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر العالمي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) الذي ستشارك فيها ١١٧ دولة إضافة الى المؤسسات المالية والتجارية الدولية المعنية.

وتتوقع الحكومة المغربية التي انشأت لجنة خاصة للتحضير ان يشارك عدد من رؤساء الدول أو الحكومات أو من ينوب عنهم في المؤتمر.

وقالت مصادر مغربية لـ «الحياة» ان دعوة رسمية وجهت الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني موريهيرو جوسوكاوا والمستشار الألماني هلموت كول ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء ادوار بالادور، وغيرهم.

وتشير المصادر الى انها خصصت ٦٠ فندقاً لاستضافة الوفود والصحافيين الذين سيغطون أعمال المؤتمر الذي سيعقد بين ١٢ و١٥ نيسان (ابريل) المقبل. كما خصصت الحكومة المغربية عشرات الفلل الفاخرة وبعض القصور لاستضافة رؤساء الدول أو الحكومات الأجنبية.

وتتوقع مراكش ان يزورها ما بين ٨ و١٢ ألف شخص بمناسبة انعقاد مؤتمر «غات».

وذكرت المصادر أن الملك الحسن الثاني سيراس جانباً من أعمال المؤتمر الذي سينبثق عنه اعلان انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون مفتوحة أمام الدول الموقعة على الاتفاقية العامة.

وقال بيتر سذرلاند المدير العام لـ «غات» ان المنظمة العالمية للتجارة ستشهد النور بداية السنة المقبلة «ستضم الدول الموقعة على اتفاقية اورغواي».

من جهة ثانية اشارت مصادر فرنسية الى ان الحكومة الفرنسية ستطرح في المؤتمر اقتراحاً بدمج موضوع العمال في صلاحيات «غات». واعتبرت الجهات الفرنسية التي تسعى للحصول على تأييد اكبر عدد ممكن من الدول لاقتراحها بمنع دول في العالم الثالث تلجأ الى تشغيل الأطفال والمساجين والنساء في مجالات الانتاج مما يجعل منتوجاتها اكثر تنافسية في السوق الدولية لكن بطرق غير عادلة، وتتهم باريس صراحة دول في جنوب شرق آسيا بتحقيق ميزة تنافسية باستغلال الأطفال والمسجونين في انتاج سلع رخيصة التكلفة منافسة للصناعات الاوروبية المكلفة.

وتطالب فرنسا الدول الاعضاء في «غات» باحترام حقوق وحرية النقابات.

ويبدو ان هذا الموضوع سيثير جدلاً بين الدول الأعضاء التي تعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

وترى اجهزة «غات» في الوقت الراهن ان موضوع حقوق العمال وعلاقتهم بالانتاج والمنافسة التجارية قد يكون من اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون لها صلاحيات جزائية ضد الدول التي لا تحترم تعهداتها في مجال الالتزامات الدولية.

وتعتبر أجهزة «غات» ان الوصول الى صيغة توفيقية من شأنه دعم التجارة والمبادلات بين الدول بما يسمح بانتعاش التجارة الدولية بنحو ٣٣٠ بليون دولار قد تساهم في حل جزء من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول الصناعية بشكل مقلق بعد فشل مؤتمر ديترويت في الولايات المتحدة للدول الصناعية في ايجاد حل متفق عليه على خفض البطالة (٣٠ مليون شخص) وتوفير فرص عمل اضافية.

رئيس «غات» يعارض ربط مستويات العمالة بالتجارة العالمية

■ جنيف - رويتر - حذر المدير العام لـ «غات» بيتر سذرلاند اول من امس من اي خطوة من جانب القوى الكبرى للحد من التجارة مع الدول النامية التي تعاني من تدني مستويات العمالة فيها ستنعكس سلباً على العمال في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

ودعا الدول المتقدمة، في كلمة ألقاها في تورونتو، الى فتح اسواقها امام منتجات الاقتصادات الناشئة للمساعدة على تدعيم اصلاحات السوق.

ومن المقرر ان يصبح سذرلاند رئيس «منظمة التجارة العالمية» التي ستخرج الى حيز الوجود السنة المقبلة خلفاً للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات). وبموجب الاتفاق الذي توصلت اليه جولة اورغواي لتحرير التجارة العالمية تحت رعاية «غات» العام الماضي وافقت ١١٨ دولة شاركت في الجولة على تحرير تجارة البضائع والخدمات بهدف اعطاء دفعة قوية للاقتصاد العالمي.

وابلغ سذرلاند النادي الكندي في تورونتو ان المقاومة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول المتقدمة «على اساس نظريات مشكوك فيها عن التهديد الذي تشكله الايدي العاملة الرخيصة ستؤدي الى تردي مجتمعاتنا اقتصادياً بسرعة اكبر». وأضاف أن هذا الموقف لن يفعل شيئاً لإنعاش اقتصادات الدول المتقدمة وايجاد وظائف جديدة فيها.

وتقول بعض نقابات العمال والمنظرون التجاريون ان البضائع من الدول النامية يجب ان تخضع لرسوم جمركية خاصة للتعويض عن كلفتها الرخيصة نتيجة مستويات العمالة المتدنية. ولمحت الولايات المتحدة الى انها قد تثير هذه المسألة في المغرب الشهر المقبل عندما يجتمع وزراء خارجية وتجارة دول «غات» للتوقيع الرسمي على الاتفاق النهائي لجولة اورغواي.

نحن والجات

منذ أيام طالعتنا الصحف بخبر لايخلو من دلالات مهمة ينبغي الا نتجاهلها . يقول الخبر ان الحكومة الاسرائيلية في سبيلها إلى الاعلان عن قرارات مهمة لدعم الشركات الاسرائيلية . أول هذه الاجراءات انه في حالة اجراء مناقصة بين الشركات للقيام بتوريدات أو انشاءات لحساب الحكومة أو القطاع العام ، فانه ينبغي قبول العرض المقدم من الشركات الاسرائيلية إذا كان يزيد عن العروض الاجنبية بنسبة لاتزيد عن ١٥٪ . وفي حالة ترسية العطاء على شركة أجنبية فانها تلتزم بانفاق ٣٥٪ من قيمة العرض في اسرائيل .. سواء عن طريق مقاولي الباطن أو شراء معدات مصنوعة في اسرائيل أو استخدام عمال من اسرائيل وهكذا .

ومغزى مثل هذا الخبر واضح تماما وهو ان التوقيع على اتفاق الجات الاخير لم يكن حائلا دون انجاز الحكومة الاسرائيلية القرارات المناسبة لدعم الشركات الاسرائيلية في المنافسة مع الشركات الاجنبية .

وإذا كانت اسرائيل قد فعلت ذلك فانها ليست بأحوج منا نحن العرب إلى سلوك مماثل يحد من تسرب العملات الصعبة إلى شركات المقاولات الاجنبية وينشط الجهاز الانتاجي في الداخل . ولمصر تجارب ناجحة في هذا الصدد يتعين الاستفادة منها .

ونلاحظ ان أسرائيل تصدر قرارا كهذا بينما معظم الشركات الاجنبية التي تتقدم بعروض داخلها غالبا ماتكون شركات يهودية .

عربي أصيل

تضمنت اتفاقية الجات التي تهدف الى تحرير التجارة العالمية مجموعة من الاحكام اثارت مخاوف الدوائر الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية ويرى الخبراء والمتخصصون ان هذه الاتفاقية ترسخ احتكار الدول المتقدمة للرقي والتقدم وتحطم اية فرصة امام الشعوب المتخلفة في الخروج من بوتقة الفقر.

وهنا يثور سؤال هام كيف يمكن للمجتمعات الاسلامية اعادة ترتيب بيتها من الداخل واجراء التغييرات الضرورية لمواكبة هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية بما يحفظ لها هويتها ومنهجها العقائدي ويحقق مصالح ابنائها.

وما هو دور الفكر الاسلامي الاقتصادي في تحفيز الدول الاسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟

الفكر الاسلامي

كيف يحفز الدول الاسلامية على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟

قضية يناقشها: د. أحمد ابراهيم البعثي

تلك القضية كانت موضوع الحوار الذي دار مع د. عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد الاسلامي ومدير المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بجدة، والذي اكد في بداية المناقشة ان التغيير هو سنة من سنن الحياة وناموس من نواميس الكون والتغيير المقصود والمطلوب على كافة المستويات من الفرد وحتى المجتمع هو التغيير نحو حياة افضل وحياة اي مجتمع تحكم حركتها مجموعة من الثوابت وتضبطه ايقاع تغيرها مجموعة من المتغيرات فالثوابت تعد بمثابة الاصول او الجذور والمتغيرات بمثابة الفروع او التفصيلات التي تتشكل بفعل ظروف المكان والزمان ويحكم على حركة حياة اي مجتمع بانها متقدمة او متخلفة بمدى قدرتها من خلال ثوابتها الضابطة ومتغيراتها الدافعة على التكيف المناسب مع المستجدات الواقعة في حياة المجتمع.

■ ولكن ما هي اهم هذه المستجدات التي يتعين علينا التكيف معها؟

■ نحن نعيش في هذه الايام طوفان التغيير وبركان التحول الى القطاع الخاص والتكامل او التوحد الوضعي للفكر والسلوك وارادة جادة للاتجاه نحو الفطرة الانسانية نزائعيا او واقعيا في محاولة وضعية لمعالجة الاختلالات والاختناقات والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة اقتصاديا واجتماعيا وسلوكيا.

■ ما الجديد الذي تهدف اليه هذه الحركة؟

■ هذه الحركة لا تهدف فقط الى بيع وحدات القطاع العام بل والمنافع العامة والمرافق الاساسية ونقل ادارة بعض هذه الوحدات الى القطاع الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولة بما يحقق رفع كفاءة الاداء من خلال قوى السوق والحافز الفردي محددة دور الدولة في الخدمات العامة ومشروعات البنية الاساسية والصناعات الاستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وكل ذلك من اجل التغيير نحو الافضل حتى دول الكتلة الشرقية تقوم الآن على تحقيق هذه الصيغة الاقتصادية الوضعية فالعالم كله يتغير - وضعيا - في محاولة لصياغة نظام يتجه نحو الفطرة الانسانية ومن اهم وسائله هي اتفاقية الجات.

■ كيف يمكن ان نعيد ترتيب بيتنا من الداخل واجراء التغييرات الضرورية لمواكبة هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية بما يحفظ لنا هويتنا ومنهجنا العقائدي ويحقق مصالح المجتمعات الاسلامية؟

■ حتى يتسنى لنا ذلك مع تلافي الاضرار التي قد تحدث مع بدء سريان العمل باتفاقية الجات يتعين على المجتمعات الاسلامية سرعة العمل على رفع معدلات انتاجها كما وكيفا.

■ ولكن ما هي المعوقات التي قد تحول دون تحقيق هذا المطلب الجوهري والضروري لمجتمعاتنا الاسلامية؟


د. عبدالحميد الغزالي

■ تعاني غالبية المجتمعات الاسلامية من مشكلة محدودية الموارد الانتاجية سواء كانت موارد طبيعية او موارد بشرية او طاقات انتاجية رأسمالية او المهارات الادارية والتنظيمية او الفنون الانتاجية المستخدمة فمع بقاء الاشياء الاخرى على حالها فان محدودية احد او بعض اوكل هذه الموارد الانتاجية في الكم او في الكيف او في كليهما تعد سببا من الاسباب الرئيسية لوجود مشكلة الانخفاض النسبي في النشاط الاقتصادي وعلاوة على ذلك فالموارد الانتاجية رغم محدوديتها يتم استخدامها استخداما خاطئا.

■ ولكن ما الذي يطرحه المنهج الاسلامي في هذا المجال للتغلب على تلك المعوقات ومواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية بما فيها حرية التجارة الدولية؟

■ من المسلم به ان الانسان هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يأتي

الاسلام كدين ونظام حياة ليحدد تحديدا دقيقا مركز الانسان وغايته في هذه الحياة فالانسان وفقا للمنهج الرباني هو اهم واسمى ما في الوجود ومن ثم هو يحق الوسيلة الرئيسية لاية عملية انتاجية . والانسان في ذات الوقت غاية العملية الانتاجية لكي يستطيع القيام بتبعة العبادة التي تشمل جميع اعمال الانسان وعلى راسها اعمار الارض وفقا لشرع الله وعليه تتصف عملية التنمية وفقا لهذا المنهج بالاستمرارية المستمرة من استمرارية الانسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى: «وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون» واتساقا مع مقتضى العبادة ومفهومها الاسلامي الشامل وانسجاما مع رسالة الانسان في اعمار الارض والسعي في طلب الرزق فقد عادله الخالق سبحانه وتعالى بالجهاد في سبيله: «وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله» ■ ما هي السمات التي يتعين ان تتسم بها آليات التعامل التجاري من منظور الاقتصاد الاسلامي؟

■ يجب ان تقوم تلك الآليات على اساس المنافسة التعاونية التي تدفع عمليا الى العدل في التعامل ومن ثم الى زيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المفاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة وفي جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح والرقابة والتوجيه وليس على اساس منافسة قطع الرقاب كما هو في النظام الراسمالي فآليات حركة التجارة لابد ان تقوم على معايير القيمة العادلة التي تتحقق بتفاعل قوى السوق من خلال ميكانيكية الاسعار.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٤

جنودها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ونمور شرق آسيا

بعد الجات: هل تصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجارة المقبلة؟

وسط موجة التفاؤل التي سادت اوساط الاعمال والحكومات حول مستقبل تحرير التجارة الدولية، بعد التوصل في اواخر العام الماضي الى اتفاق دورة «الجات» الثامنة، ستوقع الدول الداخلة فيها في مراكش الشهر المقبل بنود الاتفاقية، التي جاءت بعد سبع سنوات من المفاوضات المحمومة. لكن هل سيدفع الاتفاق العالم فعلاً نحو التجارة الحرة والمنافسة المتكافئة؟ يرى البعض ان مع الاتفاق او بدونه ستكون اسواق المنتجات عالية التقنية مسرحا للحروب التجارية المقبلة خاصة بين اللاعبين الكبار في العالم الصناعي.

«الشرق الأوسط» تعرض اليوم كتاباً لاستاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا تتناول فيه دوافع واحتمالات متطلبات ونتائج هذه الحروب، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وتقترح فيه توجهات محددة لضمان انتصار العملاق الاقتصادي والسياسي الاميركي.

لندن: من عاطف سلطان

عرض كتاب

طالعنا المتفائلون منذ اتفاق «الجات» الاخير في اواخر العام الماضي بان «تحرير» التجارة الدولية في السلع والخدمات اصبح الآن بعد سبع سنوات من المفاوضات المحمومة «امراً واقعاً». وحتى قبل ذلك، في أعقاب انهيار الامبراطورية السوفياتية، قيل اننا نعيش الآن تحت مظلة «النظام العالمي الجديد» الذي يوفر «الانفتاح» السياسي والاقتصادي و«المساواة» لصغار وكبار الدول على السواء.

لكن ماذا عن «الحروب التجارية» التي اندلعت قبل وبعد اتفاق «الجات» بما فيها «الحرب» التي تهدد الولايات المتحدة الآن بشنها ضد اليابان بسبب تصاعد فائض تجارة العملاق الآسيوي مع العملاق الاميركي؟ وماذا عن القيود الصارمة التي تفرضها الدول الصناعية الكبيرة على صادراتها لكبار وصغار الدول من منتجات وخدمات التقنيات عالية التطور حتى خارج المجال العسكري، الذي عادة يخضع لقيود قد يكون لها ما يبررها.

في هذا الكتاب المعنون «من يضرب من؟ صراع تجارة الصناعات عالية التقنية» تقدم لنا لورا تايسون، استاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا (بيركلي) الاميركية دراسة مفصلة لخلفية ومستقبل هذا الصراع وتحاول فيه الاجابة عن اسئلة مهمة حول السياسات الاميركية المحلية والخارجية اللازمة لتدعيم هذه الصناعات والاجراءات الدولية القادرة على احتواء الصراع بين الولايات المتحدة والدول الاخرى في تجارتها ومدى «صلاحية» التمييز بين «التجارة الحرة» و«التجارة المنظمة» في عصر التقنيات شديدة التطور والمنتجات التي «تتعمد» الدول الصناعية الكبيرة ترويجها او تقييدها.

يتناول الكتاب، الواقع في 324 صفحة من القطع الكبير، في اجزاءه السبعة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الصراع على تجارة المنتجات عالية التقنية خاصة مع اليابان واوروبا الغربية والمنافسة بينهما في تطويرها وتأثيرها على مستويات الرفاهة في المجتمعات الصناعية ومعطيات صناعات الكترونية متطورة بعينها مثل اشباه المحولات ومدخلات الهواتف المحمولة والطائرات واستهداف اسواقها والاعانات التي تقدم لها والتهديدات «الاستراتيجية» التي تواجهها.

مثل معظم الصراعات التجارية والصناعية، فالصراع على التقنيات المتطورة هو ايضا متعدد الابعاد ولا يقتصر فقط على المنافسة في السباق نحو حيازة وتطوير التقنيات المتميزة، وانما يمتد الى احتكارها والمحافظة على اسرارها وحظرها على الآخرين لاسباب سياسية او اقتصادية او حتى تجارية محضة. كما ان الصراع الذي يهيمن عليه اللاعبون الكبار في العالم الصناعي على طرفي الاطلسي واليابان والى حد اقل روسيا وبعض دول اوروبا الشرقية (السابقة) لا يخلو من لاعبين صغار على المستوى الاقليمي على الاقل من بينهم بعض النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية.

على نقيض الشائع يرجع الصراع على التقنيات المتطورة الى اكثر من نصف قرن ويتفق المؤرخون على اعتبار الحرب العالمية الثانية كنقطة بدايته بمفهومه الحالي، والتي في خضمها اشتد التنافس بين المانيا وبريطانيا وفي وقت لاحق الولايات المتحدة على مبتكرات المعدات الحربية خاصة الطائرات والتي كانت في بداية عهدها للمحافظة على عناصر التفوق والمفاجأة وهما بالطبع اهم مؤهلات النصر في اي حرب.

لكن فور انتهاء الحرب صعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) وحدهما الى مرتبة القوى العظمى بعد ان كان ذلك مقصورا على بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا القيصرية. لكن رغم تحالفهما امام الخصم الالماني في سنوات الحرب انتهى المطاف بالقوتين العظميين الجديدتين الى «العداوة» القائمة على مقومات ايديولوجية وعسكرية وتقنية كلها تصب في محاولات الهيمنة على العالم الخارجي وتعظيم النفوذ السياسي والاقتصادي وغيرهما.

في خضم هذه «العداوة» التي تحولت بسرعة الى «الحرب الباردة» التي دامت نحو نصف قرن تركزت السياسة الاميركية على محاولات «احتواء» الاتحاد السوفياتي (السابق) بطرق عديدة كان منها «حجب» تقنيات صناعات

الفضاء والطيران والالكترونيات العسكرية والتجارية وحتى العلمية المتقدمة عنه من خلال حظر صادراتها اليه سواء بالأشكال المباشرة او من خلال اعادة تصديرها من قبل اطراف ثالثة. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فجاة وتحول الاعداء القدامى الى اصدقاء او على الاقل «اصدقاء» بقيت بعض معطيات الحرب الباردة بما فيها حجب بعض التقنيات المتطورة قائمة بين الطرفين خاصة بعد كشف وكالة المخابرات الاميركية قبل ستة اسابيع فقط لقيام واحد من كبار مسؤوليها (ادريش ايمز) بالتجسس لسنوات طويلة لحساب الاتحاد السوفياتي (السابق) وروسيا الحالية.

لكن كما يقول الكتاب امتد السباق نحو التقنيات المتطورة بما فيه القيود المفروضة على صادراتها منذ الستينات الى خارج نطاق القوى العظمى ليشمل العملاق الياباني واوروبا الغربية وحتى بعض النمور الاسيوية الصاعدة التي شهدت الصناعات والتقنيات الالكترونية المتقدمة فيها تطورا متسارعا، مما ادى الى هيمنتها على بعض اسواقها خاصة في منتجات المكونات الالكترونية الداخلة في عدد هائل من معدات المصانع والاجهزة المنزلية واجهزة الكومبيوتر والسيارات والطائرات والعديد من المنتجات الاخرى بما فيها حتى بعض السلع الاستهلاكية. لكن رغم تطور النمور الاسيوية فما زال ثلاثي الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان يسيطر على نحو ثلاثة ارباع سوق منتجات التقنيات العالية العالمية.

هنا يقول الكتاب انه نظرا لأن هذا الثلاثي هو «ثلاثي عمالقة الاقتصاد العالمي» فليس من المستبعد «تصاعد مخاطر الصراع» على تجارة التقنيات المتطورة بين اطرافه خاصة في منتجات التقنيات العالية مثل اشباه المحولات والطائرات التي تشتد المنافسة في صناعاتها كما تبين بشكل جلي خلال مفاوضات «الجات» الاخيرة التي كادت تنهار بسبب الخلافات الحادة بين الاتحاد الاوروبي (المجموعة الاوروبية) والولايات المتحدة على وجه الخصوص حول تجارة صناعات الطائرات والمنتجات الصوتية والمرئية الالكترونية.

لكن اوجه الصراع بين الولايات المتحدة والعملاقين الياباني والاوروبي تتضمن تحديات مختلفة. ففي اليابان مثلا تواجه الولايات المتحدة صعوبة اختراق اسواقها سواء من خلال الصادرات او الاستثمار المباشر في صناعاتها بسبب «القيود المتأصلة في هيكل الرأسمالية اليابانية الفريد» والذي يقاوم «الحلول المبسطة» مما دفع اليابان الى منافسة الولايات المتحدة «وجها لوجه» في اسواق عدة منتجات «حساسة» بشكل ادى الى تصاعد المطالب في الولايات المتحدة حول ضرورة اللجوء الى اساليب «لي الاذرع» تجاه اليابان لجلبها الى حلبة «انماط التعاملات الاميركية» والتي لا تستبعد التهديد كما هو حادث الآن بفرض عقوبات تجارية عليها.

اما في اوروبا الغربية فيتمحور صراع الولايات المتحدة معها حول القيود الحمائية الضريبية و التفضيلية خاصة حول المشتروات الحكومية اكثر منه حول «خلافات هيكلية» كما هو الحال بالنسبة لليابان وان كانت هذه القيود تصب في النهاية ايضا في قضية «فتح الاسواق». وهنا يقول الكتاب ان قيام «السوق الاوروبية الموحدة» منذ مطلع العام الماضي ادى الى تفجير «خلافات ساخنة» مع الولايات المتحدة حول القيود المحتمل فرضها من قبل السوق الموحدة على المنتجات الاميركية خاصة في ظل التوجهات الصادرة في عام 1992 من مفوضية الاتحاد الاوروبي التي تضع الشركات غير الاوروبية في موقف «المنافس الضعيف» اذا كان اكثر من نصف منتجاتها نابعاً من دول غير مرتبطة باتفاقيات قائمة فعلا معها حول «فتح الاسواق».

يقول الكتاب ان الولايات المتحدة ستواجه تحديات كبيرة في سياسات صناعاتها العسكرية بسبب انتهاء الحرب الباردة باشكال تستدعي اعادة ترتيب

حوافز ومؤسسات هذه الصناعات في ظل «الحقائق الجديدة» في المنافسة الدولية في اسواقها والتي اوجدها عهد ما بعد الحرب الباردة. وهنا يقول انه اذا لم تنتبه الادارة الاميركية الى ذلك فسوف يكون هناك «خطر حقيقي» يهدد بتبخر التزاماتها السابقة نحو المحافظة على قاعدة صناعية عسكرية عالية التقنية تماما كما تبخرت الحرب الباردة نفسها، ولتحقيق ذلك يتوجب عليها «كخطوة اولى وشديدة الحساسية» ان تطور «الآليات المؤسساتية» القادرة على التقييم والمتابعة المستمرة لصناعات التقنيات العالية حول العالم خاصة في ظل تصاعد سياسات «استهداف» الاسواق من قبل منافسيها.

في هذا السياق يقول الكتاب انه حتى في حالة تطبيق بنود اتفاقية «الجات» التي ستوقع عليها 117 دولة من بينها سبع دول عربية في مراكش في 12 ابريل (نيسان) المقبل، فسيكون هناك الكثير من الجهود المطلوبة لترسيم القواعد الدقيقة والملزمة لكافة الاطراف خاصة حول حقوق الملكية الفكرية للصناعات متطورة التقنية ومكافحة الاغراق وطرق اختبار وتوثيق المنتجات والمواصفات الفنية لها واساليب المنافسة في اسواقها والاستثمار في صناعاتها. وهنا يقول ان انتهاء التهديد العسكري للولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفياتي (السابق) يوفر فرصة فريدة للادارة الاميركية لاعادة النظر في اولوياتها وفي تحويل مواردها بعيدا عن تحديات الماضي العسكرية ونحو التحديات الاقتصادية المستقبلية.

المصدر : الحقيقة
التاريخ : ٢٠١ مارس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار الاقتصادى للاتحاد الأوربى: الحكومة

تعرقل التصدير

كتبت :نجوى طنطاوى

انتقد دانيال بيوجلاريس المستشار الاقتصادى للاتحاد الاوربى بالقاهرة في تصريح خاص للحقيقة القيود التى تضعها الحكومة المصرية امام المستوردين مما يؤثر على الصادرات المصرية وضرب مثالا بمشكلة اقتصادية يقوم بدور الوساطة لحلها وقال:ان احدى الشركات الالمانية أرادت استيراد نسيج مصرى لكن مصلحتى الجمارك والضرائب رفضتا اعطاء الشركة معلومات عن المواد الخام الاولية وهى ضرورية لكى تسمح الحكومة الالمانية باستيراد النسيج

وحول اثر الجات على الاقتصاد المصرى قال: لو أستمر الوضع الحالى للاقتصاد في مصر سيكون الأثر سلبيا بسبب الخلل فى الميزان التجارى بين الصادرات والواردات ونصح بوضع خطة اقتصادية لتنمية الصادرات لحل المشكلة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأسبوعي
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

آخر كلام : الصادرات المصرية هي المستفيدة من الجات

كتب هاني خيري :

أكد خبراء الاقتصاد أن أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل في تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وسوف تستفيد مصر كثيرا حيث أن ٤٠ ٪ من صادراتها يوجه نحو المجموعة الأوربية و١٨ ٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق .

ويرى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق أن الصادرات المصرية ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ وذلك بعد أن وصل عدد الدول المشتركة في الاتفاقية إلى ١١٩ دولة .. ويطالب بضرورة دراسة تلك الإتفاقية جيدا والعمل على فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية مع ضرورة حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التى يمكن أن تتبع في ظل تحرير التجارة .

وأكد الدكتور يسرى مصطفى أن السوق الإفريقى مهم جدا لمصر خلال المرحلة القادمة لذا يجب العمل على زيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الافريقية والإهتمام بخطوط الملاحة البحرية لأنها الاقل تكلفة في مجال النقل .

ويضيف الدكتور أحمد الشاطر بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى أن انضمام مصر لتلك الاتفاقية يعمل على تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الافريقية وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة بالإتفاقية والمزايا الأخرى مثل تسهيل تسيير وسائل النقل البرى بين الدول والإفادة من المنطقة النقدية المشتركة .

وطالب الدكتور أحمد بضرورة عقد الصفقات المتكافئة مع تلك الدول نظرا للقيود الموجودة على عمليات تمويل التجارة والتى أثرت على حجم التجارة في أفريقيا وبسببها قام بنك التنمية الافريقي باقتراح مشروع بنك افريقي للتصدير والإستيراد بلغت حصة مصر فيه ١٠٧ ملايين دولار . ويهدف هذا البنك إلى تمويل قصير الأجل للصادارت وتشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير .

وأكد أن حجم التجارة الخارجية المصرية مع افريقيا لعام ١٩٩١ بلغت ١,١٢٢ مليار جنيه ، وهو مايعادل ٣ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية المصرية يخص الدول الإفريقية غير العربية منها ٣٨٥,٨ مليون جنيه أى مايعادل ٣٤,٤ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية المصرية الإفريقية .

في حين بلغ إجمالى الواردات المصرية من الدول الإفريقية نحو ٦٦٨ مليون جنيه وبلغت الصادارت ٤٥٤,٥ مليون جنيه الأمر الذى يعكس ضرورة الإهتمام بهذا السوق . خاصة وامكانيات التبادل التجارى تتزايد . في المرحلة القادمة

حيث أن السوق أصبح يتسع لاكثر من ٦٠٠ مليون نسمة .

ويشير محمد مجدى جابر بالعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة أن اتفاقية الجات من الإتفاقيات الهامه حيث يعد هذا التكتل من احدث التكتلات على الساحة الدولية

فى مواجهه تكتل أوربا الموحدة والدول السبع الصناعية وبموجب تلك الاتفاقية سيتم اقامة منطقة حرة للتجارة العالمية .

ويضيف بأن الإتفاقية سوف تتيح الفرصة لزياده الصادرات الزراعية المصرية . خاصة بعد أن وصلت قيمة الواردات الزراعية المصرية من امريكا ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩١ بعد أن كانت ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ فى حين وصلت الصادرات المصرية للولايات المتحدة ٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ انخفضت الى ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٩١ .

الانزعاج من الجات ... لامبرر له !

وزير الاقتصاد المصرى السابق: فى ظل الاتفاقية ستزيد صادراتنا ونتقدم اقتصاديا

□ حوار : ربيع عبد الله

خلافا لما اكدته غالبية البلدان النامية من الاثار السلبية المتوقعة «للجات» على اقتصاداتها وكما اكد وزير الخارجية المصرى عمرو موسى من ان الجات لا تهتم كثيرا بحقوق ومصالح الدول النامية.. خلافا لكل ذلك فان د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد المصرى السابق يؤكد ان الجات سوف تحقق مزايا ومنافع مؤكدة لبلدان العالم الثالث ومن بينها مصر.

وخلال الندوة التى عقدها نادى الادارة فى الاسبوع الماضى اكد الوزير المصرى ان الصادرات ستزيد والمنتجات سيتم تجويدها والاسواق الخارجية سيتم فتحها امام البضائع المصرية بشرط ان نستعد لها جيدا

قال الوزير ان من مصلحة الدول النامية «ومنها مصر» ان يتم تخفيض الرسوم الجمركية بين دول المنظمة «الجات» التى تضم اكثر من١١٩ دولة عضوا.. اذ لاتوجد دولة من مصلحتها الانغلاق على نفسها.. علاوة على ذلك اضاف د. يسرى مصطفى- فإن الاطار المتعدد الأطراف للمفاوضات افضل كثيرا للدول الصغيرة «النامية» من الاطار الثنائى ذلك انه سيجنبها الخضوع لأية ضغوط من جانب الدول الكبرى !! واوضح حتمية ان يؤخذ فى الاعتبار طبيعة العمل بالجات حيث الهدف من المفاوضات انجاز اتفاقيات متعددة من شأنها تحقيق منافع للدول الاطراف بها تقابلها التزامات عديدة - بالاضافة إلى أن اسلوب العمل بها خاصة فى مجالات تحرير السلع والخدمات يتم بصورة ثنائية بين كل دولتين.. وعندما يتحقق الاتفاق بينهما يتم تعميمه على جميع الدول حيث كل منها تراعى مصالحها بما تختلف من دولة لاخرى وفقا لنشاطها الاقتصادى وصادراتها ومدى اعتمادها على العالم الخارجى

وقال د. يسرى مصطفى انه بعكس مايرى البعض فإن المفاوضات التى تخللت الجات خلال السنوات الماضية لم تتجاهل مصالح الدول النامية- وقد استطاعت الاخيرة فرض وجهة نظرها تجاه عدد من القضايا والجوانب التى تناولتها المفاوضات .. وبالتالى فإن هذه الدول وبينها مصر لم تكن غائبة بل كانت حاضرة ..! فقد طرحنا موضوع الزراعة وحشدت ارادة الدول النامية خلفها بحيث انتهت المفاوضات فى هذا الشق - تحرير الزراعة - إلى فرض وجهة نظرها وقبلت بها الدول المتقدمة.. والتى تمثلت فى حتمية تعويض الدول المستوردة للسلع الزراعية خلال فترة التحرير عن التكلفة الزائدة من جراء إلغاء الدعم.. والتى تصل إلى ٨٠٠مليون دولار..

وساق الوزير مثلا اخر.. حول فرض الدول النامية لرؤيتها.. فخلال مفاوضات تقدمت الولايات المتحدة وكندا بقائمة لتحرير جميع الخدمات.. كانت بمثابة قائمة سلبية الا ان مصر تقدمت بقائمة موجبة طلبت فيها تحرير بعض الخدمات فقط دون الكل وانتهت المفاوضات إلى قبول القائمة المصرية ورفض الاخرى..!

وأكد د. يسرى مصطفى ان تمسك الدول النامية بتعويضها عن خسائرها من جراء تحرير السلع الزراعية وبعض الخدمات سيحقق لها مزايا من بينها القدرة على المنافسة.. علاوة على ان المنتجين المحليين ستزداد قدرتهم على الانتاج وزيادة التصدير..

أشار الوزير ايضا إلى ان الدول النامية وعلى رأسها مصر سوف تستفيد بدرجة كبيرة من اتفاقية السلع والخدمات الأدبية والفنية باعتبارها تحتل مكانة ملموسة فى تصدير هذه المنتجات.. كما ان الاتفاقية ستحفظ لها حقوقها وتحول دون التقليد والسرقات..

ويؤكد د.يسرى مصطفى ان المحصلة النهائية لاتفاقية الجات تعكس حتمية الاستعداد الكبير لها من خلال الدراسات خاصة الظروف الجديدة التى سوف تنشأ عنها.. وباعتبار ان هناك فترة انتقالية تصل إلى ١٠ سنوات امام الدول النامية بعكس الدول المتقدمة التى اختصرت هذه الفترة إلى سنة واحدة..

اشار ايضا إلى ان الجات سوف تفتح اسواق الدول المتقدمة امام صادرات الدول النامية.. وهذا مكسب مهم للاخيرة- مؤكدا انه برغم المخاوف التى تتردد.. فإنه ينبغى ان ندرك ان الولايات المتحدة تستورد بما يقدر بـ٣٦٠ مليار دولار.. بينما افريقيا كلها يبلغ حجم وارداتها ٧٣ مليار دولار.. ومصر مثلا توجه ٤٠٪ من صادراتها إلى المجموعة الاوروبية و١٨٪ إلى الولايات المتحدة وبرغم ذلك فإن مصر لايجب ان تغفل الاسواق العربية والاسلامية والافريقية.. وقال ان العبرة ليست بما يراه البعض من ارتفاع أسعار الواردات ولكن لابد ان تؤخذ بزيادة حجم صادرات وفتح الاسواق الجديدة الاوروبية والامريكية امام صادرات الدول النامية- مشيرا بأن أهم مبادىء الاتفاقية هو زيادة حجم الصادرات العالمية لأكثر من

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤

٣٠ ضعف، ما كانت عليه من قبل وهو «٣٢٠ مليار دولار» واوضح ان من بين مزايا الجات ان تعديلات نصوصها تتضمن البعد عن الاجراءات الفردية او الانتقامية لاعضاء الاتفاقية.. وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات.. مؤكدا ان ١٥ موضوعا تم انجازها والاتفاق عليها بينها المنسوجات والملابس..

وقال ان مايسمي بالاجراءات الرمادية التى كانت تلجأ اليها الدول المتقدمة صناعيا ستنتهى فهى ليست ممنوعة بالجات ولكنها ايضا غير مرغوبة وليست مستحسنة..

وانهى تأكيده على ان الاتفاقية تعد متوازنة ولاتحمل جورا او نحسا بحقوق الدول النامية التى كانت حاضرة خلال كافة مراحل مفاوضاتها وتمكنت من فرض رؤيتها ووجهة نظرها واخذ بها..!! الا ان المهم هو الاستعداد الجيد لها من جانب هذه الدول التى امامها فترة انتقالية طويلة تصل ١٠ سنوات

وقال ان مصر لاتخشى هذه الاتفاقية.. اذ ان صادراتها ارتفعت من ٨٠ مليون دولار إلى ٢ مليار دولار خلال السنوات الـ٥ الماضية وبالتالى اصبح لديها القدرة على المنافسة وان تلقى منتجاتها الرواج والصمود امام المنافسة الخارجية ..!

وسئل د. يسرى مصطفى عن الاثار السلبية للاتفاقية خاصة وان محاضرته تناولت الجوانب الايجابية.. فقال انه لم يتعمد الحديث عن الوجة الحسن– واشار إلى ان هناك التزامات امام الدول النامية اسوأها القيود الجديدة على نقل التكنولوجيا بصفة خاصة المتطور منها..

واوضح ان هناك مفاوضات تكميلية سوف تعقد خلال ابريل ومايو تتعلق بفتح الاسواق امام العمالة.. وكذا منتجات الدول النامية.. وانشاء الاطار التنظيمى للاتفاقية..

واوضح ان الجات لم تكن تأخذ صفقة العالمية من قبل حيث كانت بعض الدول على رأسها اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق تعارضها وتقيمها وضرورة الاخذ فى الاعتبار المناخ الدولى الذى شهد تطورات ضخمة خلال السنوات الـ٥ الاخيرة– منذ تراجع هذه الدول عن سياستها خاصة الاقتصادية وتفكك الاتحاد السوفيتى.. والاتجاه إلى التجارة الحرة.. وعن قدرة الدول النامية ومنتجاتها فى الصمود امام المنتجات المتطورة للدول المتقدمة قال د. يسرى مصطفى ان مصر تمكنت من تجويد منتجاتها وزيادة صادراتها مشيرا بأنها مقبلة على تذليل كافة المشاكل التى تتعلق بهذه القضية.. ومتسائلا .. لماذا لا نصبح نمورا كما الاخرين ؟!!

المدير العام لـ«غات» يصل الى المغرب

● الرباط – رويتر – وصل بيتر سذرلاند المدير العام لمنظمة «غات» الى الرباط مساء الجمعة. وقال مسؤولون انه من المتوقع ان يجتمع مع الملك الحسن الثاني للبحث في الترتيبات للتوقيع الشهر المقبل على الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وبعد مفاوضات دامت ثمانية أعوام من المقرر ان يوقع أعضاء المنظمة البالغ عددهم ١١٨ على اتفاقات المنظمة في مدينة مراكش بين ١١ و١٥ نيسان (ابريل).

وقررت الحكومة المغربية انفاق ما يعادل ١٢ مليون دولار على ترتيبات لاستقبال الوف المندوبين والصحافيين.

وزير الاقتصاد السابق:

بعد البنك والصندوق.. «الجات» هى الضلع الثالث فى مثلث الشياطين!

كتب :ماجدة خضر

كشف الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى أمام ندوة الادارة الدولية يوم الاحد الماضى عن ماوصفه بالحروب التى تعرضت لها مصر منذ انضمامها للجات عام ١٩٩٠. فقال ان المجموعة الاوروبية قامت بزيادة رسومها الجمركية على الغزل المصرى إلى الضعف، وهددت بفرض رسوم تعويضية اضافية، كذلك فعلت الولايات المتحدة الامريكية مع اسلاك الفيروسيلكون المصرى التى فرضت عليه رسوما جمركية وصلت إلى ٣٤٪، لقتل هذه الصناعة المصرية المتقدمة، وقال ان اوروبا وامريكا تشنان اليوم حرباً جديدة ضد صناعة الملابس الجاهزة المصرية ويظهر ذلك فى الازمة الاخيرة التى اثيرت حول البنطلون الصوف الحريمى والقمصان المصرية، والتى ربطتهما بحصة محددة لاتزيد عن ١١ الف دستة سنوياً فقط فى حين ان دولة مـ" تايوان تصدر لامريكا مئات الآلاف من الدست سنوياً(!!)

وفى معرض حديثه عن سلبيات الجات على الدول النامية ومصر قال وزير الاقتصاد السابق: إن الجات ستعمل على إلغاء نظام الحصص الكمية التى كانت السبيل الوحيد امام الدول النامية لاستمرار تواجدها بالاسواق الخارجية، كما ان الجات تلزم الدول النامية ومن بينها مصر بتخفيض رسومها الجمركية امام صادرات الدول المتقدمة كثمن لانضمامها للجات مثلما التزمت بذلك تونس واغلب الدول العربية حيث خفضت تونس رسومها الجمركية من ٤٢٪ إلى ٢٥٪ وتعهدت بتخفيضها دفعة أخرى لتصل إلى ٥٪ فقط، مشيراً إلى ان مصر قامت بتطبيق هذه التخفيضات قبل ان توقع على اتفاقية «الجات».

واكد د . يسرى مصطفى ان مصر ستخسر كثيراً فى مجال نقل التكنولوجيا نظراً لان الدول المتقدمة لن تسمح لها بنقل اية تكنولوجيا حديثة إلا بشروط متعسفة وضآلة نشاطها فى هذا المجال بالاضافة إلى القيود التى فرضتها الدول المتقدمة على التكنولوجيا.

ووصف وزير الاقتصاد السابق طموح الحكومة المصرية بالوصول بالصادرات المصرية من ٤ مليارات دولار حالياً إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ بانه طموح هزيل وضعيف مشيراً إلى ضعف تحرك معدل الزيادة فى الصادرات والتى لم تزيد من عام ١٩٨٨ وحتى الآن إلا بحوالى مليار دولار حيث كانت تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وزادت إلى ٢ مليار عام ١٩٩٢ وهى تعتبر زيادة ضئيلة بالمقارنة باصغر دولة فى النمور الاسيوية السبع وهى سنغافورة التى وصل اجمالى قيمة صادراتها خلال العام الماضى ١٩٩٣ إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً (!)

وقال ان مصر قدمت تنازلات كثيرة للدول المتقدمة فى شكل تحرير تجارة الخدمات والبنوك وقطاع السياحة المصرى امامها فى مقابل السماح لها باقامة مكاتب استشارية وفتح سوق العمل امام العمالة المهنية المصرية بهذه الدول والذى سيتم مناقشته خلال شهر مايو المقبل (!)

واشار الوزير السابق إلى ان هناك مشروعا بانشاء اطار تنظيمى بعد انتهاء جولة المفاوضات الاخيرة للجات يقوم على انشاء منظمة التجارة الدولية تكون بمثابة الطرف الثالث لادارة شئون التجارة الدولية بعد صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يديران السياسة النقدية والمالية للعالم الآن وكذلك اقامة مجلس لادارة السلع وآخر لادارة الخدمات وثالث لتسوية المنازعات التجارية وحقوق الملكية الفكرية(!)

مصر .. والجات بين الحقوق والالتزامات



شهيرة الرافعي

"حول تأثير الاتفاق الاخير للجات على مصر والدول النامية تحدث الدكتور يسرى وصطفى وزير الاقتصاد السابق فى لقاء دعت اليه الجمعية العلمية لادارة الاعمال الدولية وذكر فيه انه عند تقييم جولة المفاوضات الاخيرة المسماة بجولة اورجواى لابد من النظر اولا إلى المناخ الدولى الذى تمت فيه هذه المفاوضات فالجولة بدات فى عام ١٩٨٦ واستمرت حتى نهاية عام ٩٣ وخلال السنوات السبع شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة احداث هامة بدأت فى سنة ١٩٨٩ عندما اعلن الاتحاد السوفيتى تخليه عن سياسة التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه ثم توالت الاحداث والتغيرات فى جميع دول اوروبا الشرقية والتى انتهجت فى عام ١٩٩٠ نظام التعامل بالعملات الحرة.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

وتم حل منظمة الكوميكون التى كانت تنظم التجارة بين دول الكتلة الشرقية السابقة

هذه الاحداث الهامة - كما يذكر الدكتور يسرى مصطفى - كان لها تاثيرها على الجات فمن ناحية ادت هذه الاحداث الى اتخاذ الجات للصفة العالمية فبعد ان كان هناك العديد من الدول يرفض النظام الذى تقوم عليه الجات من تحرير التجارة الخارجية وازالة الحواجز امام حركة التصدير والاستيراد - اصبح ذلك النظام هو النظام الوحيد فى العالم وانهارت كل الاقتصاديات التى قامت على اساس الاقتصاد الموجه. ومن ناحية اخرى عان كثير من الدول الاعضاء فى الجات وعلى رأسها الدول الصناعية الكبرى من مشكلات اقتصادية داخلية اهمها الركود الاقتصادى وزيادة معدلات البطالة. فقد وصل عدد العاطلين فى الدول الصناعية الكبرى فى أوائل التسعينات الى ٢٣ مليون عاطل وهو الامر الذى جعل هذه الدول تدفع بعمليات تحرير التجارة الخارجية وفتح مزيد من فرص العمل.

ظاهرة الحروب التجارية

واخيرا ذكر الدكتور يسرى مصطفى امام الجمعية العلمية لادارة الاعمال الدولية ان جولة مفاوضات اورجواى تمت فى مناخ اتسم باشتداد حدة المنافسة بين الدول وظهور مايعرف بالحروب التجارية وهو الامر الذى دفع الكثيرين الى المطالبة بنظام لتجنب حدة الاوضاع.


د. يسرى مصطفى

واشار الدكتور يسرى مصطفى فى حديثه الى ان المفاوضات انتهت بضرورة زيادة مشاركة الدول النامية فى حركة التجارة الدولية. وذكر ايضا ان من مصلحة الدول النامية بصفة عامة الاشتراك فى هذه الاتفاقيات الدولية. فالاقتصاد الدولى يتجه اليوم الى التكتلات الاقتصادية الكبرى ولن تستطيع دولة ان تقف وحدها بمعزل عن تلك التكتلات. واشار الى ان كل الدول التى رفضت الانضمام الى الجات فى بدايتها تسارع الآن اليها.

مصر .. والجات

اما عن أثر الاتفاقية على مصر فقال الدكتور

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يسرى مصطفى ان الحديث عن تأثر مصر باتفاقية الجات الاخيرة لابد ان يكون فى جانبيه جانب الالتزامات وجانب الحقوق ولا يجوز النظر الى واحد دون الاخر. فالحقوق المكتسبة اكثر بكثير من الالتزامات والمناخ الدولى مهيئ لقدر اكبر من مشاركة الدول النامية بصفة عامة بشرط الاستعداد الملائم لذلك واعطى الدكتور يسرى مصطفى مثالا لرفع الدعم عن المحصولات الزراعية وقد كانت قضية خلافية بين الدول الاعضاء فى الجات.. بالنسبة للدول النامية لابد لها ان تتجه الى زراعة المحصولات التى يمكن ان تنافس بها داخل الاسواق الخارجية وتستفيد من ازالة الحواجز امامها.

وذكر الدكتور يسرى مصطفى ايضا انه من بين مزايا الاتفاق الاخير بالنسبة للدول النامية عدم جواز فرض رسوم اضافية من قبل الدول المستوردة على صادرات الدول النامية التى يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا.

د. يسري مصطفى وزير اقتصاد مصر السابق :

الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات «الجات»

□ القاهرة - عاطف فهيم:

«الجات»، وانعكاساتها الايجابية والسلبية على اقتصادات الدول النامية، كانت موضوعاً لندوة موسعة دعت إليها الجمعية العلمية لإدارة الاعمال برئاسة د. حسين صبور، وكان المتحدث الرئيسي فيها د. يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر - أمريكا الدولي، باعتباره معاصراً لدورة أوروجواي منذ بدايتها عام ١٩٨٦.

قال د. يسري مصطفى إن «الجات»، كانت مجرد اتفاقية دولية وقعتها ٢٣ دولة فقط، ونمت حتى أصبحت تضم ١١٩ دولة بخلاف الدول التي شاركت كمراقب في مفاوضات دورة أوروجواي ودون أن تكون عضويتها كاملة. أما مصر فقد انضمت للجات عام ١٩٧٠، وكان ذلك من حسن حظ مصر، وقال «إن الهدف الرئيسي من الجات هو تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية. وفي هذا المضمار فقد تمت حتى الآن حوالي ٨ جولات شاقة من المفاوضات، كان أصعبها وأهمها رغم طول الزمن الذي استغرقته هذه الجولة «أوروجواي» والتي استغرقت ما يزيد قليلاً على ٧ سنوات. ولكن قبل التركيز على هذه الجولة المهمة، لابد لنا من معرفة إحدى الثمار المهمة التي أثمرت عنها جولة «طوكيو» السابقة على جولة «أوروجواي» ألا وهي تخفيض المتوسط العام للرسوم الجمركية من ٧٪ إلى ٤,٧٪، فضلاً عن موضوعات مهمة أخرى مثل القياسات الفنية والمشتريات الحكومية ووضعت لكل منها اتفاقاً خاصاً.

وقال إن جولة أوروجواي انتهت في ١٥ ديسمبر الماضي، وسيتم اقرارها بصفة نهائية في مراكش بالمغرب في أبريل القادم. وهي تتناول ٤ مجموعات مهمة.

الموضوعات التقليدية مع إضافة السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكانت من قبل لا تخضع لمبادىء الجات في التحرير وشرط الدولة الأولى بالرعاية، وتناولت المجموعة الثانية تعديل بعض اتفاقيات الجات مثل «الحصص» وغيرها. فالدولة المتقدمة رأت أن الاستفتاء يكون مؤقتاً للدول التي تعاني خللاً في ميزان المدفوعات. فكان لابد من ضبط النواحي الاجرائية في مثل هذه الأمور.. ومصر والعديد من الدول النامية كانت من الدول المعارضة لوجهة نظر الدول المتقدمة في هذا المضمار بينما تناولت المجموعة الثالثة النواحي المؤسسية. إذ تم الاتفاق في الجولة الأخيرة على إنشاء منظمة للتجارة الدولية، وسيكون لها الشأن الأكبر في التجارة الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه المنظمة ستكون على رأس الموضوعات التي ستدرج للمناقشة في مراكش.

ويستطرد د. «يسري مصطفى» قائلاً: وتناولت المجموعة الرابعة ثلاثة موضوعات لم تبحث في الجولات السابقة للجات وهي:

(الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين، والجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار بهدف إلغاء أي شروط مفروضة على المستثمرين ومن شأنها أن تؤثر في التجارة، وتناولت تحرير التجارة في الخدمات).

واختتم د. «يسري مصطفى» حديثه المتشعب والمتنوع حول الجات فقال: لا يجب علينا أن نتخوف من الجات، بل لابد وأن نسعى جاهدين لأن نتهيأ ونستعد مع التطبيق العملي للجات في يناير في العام القادم، مع الاستفادة من الاستثناءات المسموحة للدول النامية في بعض المجالات لكي تتهيأ تماماً، فمثلاً فإن الجات يتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الدول النامية، وهذا من شأنه أن يحفزنا لمزيد من التصدير.. فالجات بقدر ما تقوم على التزامات، بقدر ما تقوم على منظومة مهمة ألا وهي تعظيم التصدير. فالولايات المتحدة مثلاً تستورد وحدها بما قيمته ٣٦٠ مليار دولار سنوياً، بينما أفريقيا تستورد بنحو ٧٢ مليار دولار. وحقيقة أن صادرات مصر ارتفعت من نحو ٨٠٠ مليون دولار إلى حوالي ٢ مليار دولار في العام الماضي.. ولكن أين هذا الرقم من حجم الصادرات الدولية والتي بلغت ٣٢٠٠ مليار دولار في العام الماضي. مما لاشك فيه أن الجات ستدفعنا لمزيد من الجهد والعمل والتعاون العربي لتحسين الجودة والتميز في كافة المنتجات بل ومن الممكن أن تحل البلاد العربية محل الدول المتقدمة طالما أن منتجنا لا يختلف عن نظيره الأجنبي.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

ضغوط دولية لضم الصين لاتفـــاقيـــة الجات

□ جنيف-رويتر:

دعا شركاء الصين التجاريون للإسراع بانضمام الصين لعضوية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات»

وحثت الدول التي تربطها علاقات تجارية بالصين على ضرورة إدخال انضمام الصين للجات ضمن مفاوضات دول الجات المقرر عقدها في منتصف مايو المقبل وتشير المصادر إلى ان انضمام الصين لعضوية الجات لايزال معلقا على إحراز تقدم على مستوى العلاقات الصينية الامريكية وما يرتبط بسجل الصين في انتهاكات حقوق الانسان

وكانت الصين قد طالبت اكثر من مرة بانضمامها للجات التي خرجت منها في عام ١٩٤٩ الا ان الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ربطت بين عودة الصين للاتفاقية وبين الالتزام بمعايير معينة فيما يتعلق بنظام التجارة الخارجية للصين فضلا عن ممارسات الحكومة الصينية بالنسبة لحقوق الانسان

والجدير بالذكر ان الصين شاركت في دورة اوراجوى التي انتهت إلى تحرير التجارة العالمية في ديسمبر الماضي وقدمت الصين عدة عروض بحدود التعريفة الجمركية للسلع والبضائع والصناعات والخدمات التي يمكن ادراجها في اطار الاتفاقية المقرر ان تكون سارية المفعول في عام ١٩٩٥

وقد اكد نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في الصين «جويونججينج» على ان بلاده سوف تعد وثائق شاملة عن نظام تجارتها الخارجية لطرحها على مائدة المفاوضات في منتصف مايو المقبل وتطالب الدول المصدرة للمنتجات الزراعية الاعضاء في الجات وخاصة استراليا ونيوزيلندا والارجنتين ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة بكين بضرورة اتخاذ المزيد من الاصلاحات الزراعية حتى يمكن لها مسايرة بنود الاتفاقية، تؤكد الصين على انها جادة في احراز تقدم ملموس على مستوى الاصلاحات الزراعية حتى يمكنها الانضمام إلى الجات.

المصدر : العالم اليوم

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

الزامل لـ « العالم اليوم »:

اتفاقية «الجات» فى صالح البتروكيماويات السعودية

□ الرياض ـ محمد عبد الرحمن

مع اقتراب موعد توقيع اعضاء منظمة «الجات» البالغ عددهم ١١٨ دولة على اتفاقيات «الجات» فى مدينة مراكش المغربية فى أوائل الشهر المقبل، تتزايد التحليلات الاقتصادية والتقارير الصحفية التى تشير إلى أن هذه الاتفاقيات سيكون لها تأثير سلبى وسيىء احيانا على اقتصادات الدول النامية وغير الصناعية، خاصة وأنها ستؤدى إلى فتح الكثير من الاسواق التى كانت مغلقة فى السابق عن طريق ازالة إجراءات الحماية الجمركية أو تخفيض الجمارك.

ونظرا لأن صناعة البتروكيماويات السعودية تشكل حجر الزاوية فى النهضة الصناعية للمملكة العربية السعودية التى حققت تقدما ملموسا ونجاحات حقيقية على مدى السنوات الماضية، فقد حرصت «العالم اليوم» على القاء الضوء على مسألة تأثير اتفاقيات «الجات» على هذه الصناعة المهمة فى المملكة.

«العالم اليوم» التقت بالمهندس عبد العزيز الزامل وزير الصناعة والكهرباء الذى نفى أن يكون لاتفاقية «الجات» أى تأثير سلبى على منتجات البتروكيماويات السعودية، وأكد ان الجات سينتج عنها تخفيض كبير فى الرسوم الجمركية العالمية على البتروكيماويات يتراوح ما بين ٤٠ و٥٥٪ على مدى الثمانى سنوات القادمة.. وهذا بالطبع سيكون فى صالح المنتجات السعودية وليس ضدها.

وقال الزامل فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» عقب ترأسه لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمى «سابك» إن ضريبة الكربون ليس لها علاقة مباشرة بمنتجات «سابك» وهذه الضريبة سترفع من تكلفة الإنتاج فى الدول التى ستطبقها وبالتالى لن تؤثر على منتجات «سابك» بل قد نستفيد منها فى التنافس مع معظم المنتجين الاوروبيين.

وردا على السؤال حول دخول دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال تصنيع البتروكيماويات دون أى تنسيق فيما بينها، قال الزامل إن إنتاج دول الخليج فى هذا المجال محدود جدا.. فقطر لديها بعض المنتجات المشابهة لمنتجات «سابك» والكويت تفكر فى اقامة مجمع بتروكيماوى والإمارات لديها بعض الصناعات خاصة الاسمدة.. وكل هذه المنتجات لا تشكل سوى نسبة محدودة من الاستهلاك العالمى.

واشار إلى أن إنتاج المملكة من مختلف المنتجات سيصل إلى ٢٠ مليون طن عام ١٩٩٥، منها ١٤ مليون طن من البتروكيماويات.. وأن الإنتاج فى دول الخليج العربية الأخرى لا يتجاوز مليونى طن سنويا.. وكل هذا الإنتاج لا يتعدى بالنسبة للإنتاج العالمى ٧٪، وقال إنه لا يمكن القول أن هناك تنافسا بين دول مجلس التعاون الخليجى، فى الاسواق العالمية الواسعة علما بأن كل إنتاج «سابك» العام الماضى والعام الحالى تم التعاقد عليه بالفعل وليس لدينا فائض يصعب تصريفه.

وحول قوانين البيئة الصارمة التى فرضتها الدول الغربية وأثرها على تسويق منتجات «سابك» اوضح وزير الصناعة والكهرباء

«التتمة ص ٦»

اتفاقية «الجات»

ورئيس مجلس إدارة «سابك» ان هذه القوانين لا تعد عقبة امام تسويق منتجات «سابك» فى الدول الغربية.. فبعض الدول تطلب استهلاك مادة الـ MTP والتى تنتجها «سابك» فى مصانعها للبنزين بدلا من مادة الرصاص وهذا أمر سهل تنفيذه.

واكد الزامل فى معرض رده على سؤال حول أداء شركة «سابك» ان الاداء يعتبر جيدا. ونامل فى تحسن الاسعار فى الاسواق العالمية. وقال إن اهم ما يشغله الآن هو تنفيذ برامج التوسعة العملاقة التى نعتبرها تحديا حقيقيا خاصة انها بدأت مع إزمة الخليج ورغم ذلك تم الانتهاء من معظمها.. وهذه التوسعات ستعطى «سابك» قوة كبيرة فى المستقبل.

واوضح الزامل فى رده على سؤال بشأن التركيز على الصناعات الوسيطة فى المستقبل أن هذه الصناعات تأخذ حيزا مهما وتشجيعا كافيا من جانب «سابك» وهناك اتجاه سواء من جانب «سابك» وحدها أو بالمشاركة مع شركات اخرى فى التوسع فى الصناعات الوسيطة وهذا الاتجاه تبلور فى مشروع خامات البوليستر وهو مشروع وسيط سينشأ فى ينبع ويعتمد على خامات «سابك» وردا على سؤال أخر أكد الزامل أن المملكة قطعت شوطا ممتازا خلال الـ ١٧ سنة الماضية فى طريق التصنيع مشيرا إلى ان نسبة مساهمة المشاريع الصناعية فى الناتج المحلى الاجمالى بلغت ١٠٪ ولكى تعتبر المملكة دولة صناعية لابد أن تكون النسبة من ٢٢٪ إلى ٢٦٪، واضاف أن التوسعات فى جميع قطاعات الصناعة لم تتوقف وسنرى مساهمة القطاع الصناعي تزداد وتتضاعف فى الناتج المحلى الاجمالى حتى تصل المملكة إلى هدفها وهو تصنيفها من الدول الصناعية ذات الشأن فى العالم.

وقد تراس المهندس الزامل مساء أمس الأول «السبت» الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك».

وقد وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مليار ريال ارباحا على المساهمين بواقع عشرة ريالات لكل سهم. ويبدأ صرف الارباح يوم ٢٠ ابريل القادم كما وافقت الجمعية على تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٩٣ والميزانية وحساب الارباح والخسائر واضافة ما تبقى من الارباح إلى الاحتياطى العام.

وتحدث الزامل عن انجازات الشركة والنتائج الطيبة التى حققتها عام ١٩٩٣م على كافة الاصعدة الإنتاجية والتسويقية والتطويرية والتقنية رغم استمرار الاوضاع العالمية بنفس وتيرتها، واشار إلى أن اسعار المنتجات البتروكيماوية مازالت تعانى من الانخفاض نتيجة للتباطؤ الاقتصادى الذى انعكس بجلاء على نتائج أعمال معظم الشركات البتروكيماوية الدولية، واثنى على تصاعد اسهامات «سابك» فى تنمية القطاع الصناعى التحويلى، ومشاركتها فى برامج التنمية الزراعية والعمرانية.

بعد ذلك قدم ابراهيم بن عبد الله بن سلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الإدارة ـ والقى الضوء على عمليات الشركة وانجازاتها خلال العام المنصرم ١٩٩٣م.

واشار إلى أن إيرادات المبيعات بلغت عام (١٩٩٣م) ١٤٥٦٠ مليون ريال، نصيب سابك منها ١٠٠٠٧ ملايين ريال بزيادة قدرها «١٪» عن ايرادات العام السابق اما الارباح الصافية المحققة عام ١٩٩٣م فهى ٢١١٧ (ألفان ومائة وسبعة عشر مليون ريال» مقابل ١٩٦٤ (ألف وتسعمائة واربعة وستين مليون ريال) حققتها فى ١٩٩٢م أى ان الارباح ارتفعت بنسبة ٨٪ وذلك بزيادة كميات الإنتاج.

وقال إن عام ١٩٩٣ شهد نموا ملموسا فى اعداد العناصر الوطنية المتخصصة فى المجالات الفنية والتقنية وهو ما يشكل نموا نوعيا إلى حد بعيد، يشارك بجدارة ومهارة فى إدارة وتشغيل المجمعات الصناعية العملاقة.

واوضح أن عام ١٩٩٣م كان حافلا بالانجازات التى تبشر بمستقبل زاهر فقد شهد اتمام الاعمال المتبقية فى مجمع (سابك) الصناعي للبحث والتطوير ليبدأ فعالياته مضيفا دورا بارزا فى تحسين المنتجات، وتطوير الاستخدامات والتطبيقات، واستنباط تقنيات مستقبلية تحد قدر الإمكان من الاعتماد على التقنيات والتراخيص الخارجية.

كما شهد العام انشطة أخرى فى ميادين نقل التقنية والابحاث الخارجية ومساندة الشركات التابعة. واستمرار العمل مع مراكز البحث العلمي فى الداخل والخارج، ومع الجامعات السعودية لإجراء عدد من الابحاث لدعم فعالياتها العلمية والتطبيقية.

د. جوده عبد الخالق :
إتفاق الجات يدمر الاقتصاد المصري


جودة عبد الخالق


فخري لبيب

قال د. جودة عبد الخالق امين اللجنة الاقتصادية في التجمع ان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم "الجات" ، قد تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية ، بهدف اتخاذ تدابير لازالة القيود امام التجارة الدولية التي اقيمت في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها . فبعد الكساد الذي عم العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، لجأت إلى سياسة الانكفاء على الذات ، لحماية سوقها الداخلي ، بسن ترسانة من القيود والقوانين والحواجز على التجارة الدولية ، لحظر الاستيراد من الخارج ، عرفت هذه السياسات " بسياسات إفقار الجار" لأن كل دولة ، يؤدي ازدياد حمايتها لسوقها المحلي ، إلى حرمان غيرها من الدول من فرص الانتاج بشكل أكثر إتساعا ، ولأن هذه السياسة تم اتباعها من كل الدول فقد اسفرت المحصلة النهائية لها عن إفقار الدولة نفسها التي تسعى لحماية سوقها المحلي .

واوضح د. جودة انه من بين الأسباب الأخرى لبروز "الجات" إعادة ترتيب الأوضاع ، بعد الحرب ترتيب الأوضاع ، بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الامريكية ، بإعتبارها قائدا للمعسكر الامبريالي ، الذي يمتلك مقومات القوة العسكرية والاقتصادية خاصة بعد إنهيار الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، وهو ما إنتهى لتوجه دولي ، يسعى لوضع ترتيبات جديدة لتحرير التجارة العالمية، ظل التفاوض بشأنها مستمرا منذ عام ١٩٤٧ وحتى تم التوصل لاتفاق الجات في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ . واوضح د. جودة مخاطر آثارهذا الاتفاق على الاقتصاد المصري ، فضرب مثلا بنظام الحصص ، واشار إلى ان مصر كانت تتعامل مع الجماعة الأوربية وعدد من الدول الاخرى ، عن طريق نظام الحصص في الملابس والمنسوجات ، ومن أمثلة ذلك تصدير المصانع المصرية "التي شيرت" وفقا لنظام الحصص ، حيث كان شعر التي شيرت المصري أكبر من الانواع التي تصدرها على سبيل المثال دول شرق آسيا ، وعندما انهي اتفاق الجات نظام الحصص ، ستصبح مصر غير قادرة على المنافسة ، نظراً لعدم امكانية التصدير بسعر يماثل الاسعار الأخرى دون خسارة . واضاف د. جوده أن توقيع مصر علي اتفاقية الجات ، يعني فقدان الاقتصاد المصري لجزء من الفائض المالي من عمليات التصنيع لصالح اصحاب حقوق العلامات والبراءات والاختراع فضلا عن الحصول على جزء من ارباح المزارعين المصريين نتيجة لقيام مؤسسات وبيوت خبرة بتسجيل الاصناف المصرية ، والسلالات واعطائها بصمة كروموسومية ، بحيث يمكن معرفتها في اي مكان وفي اي مرحلة من مراحل الانتاج كما ان الاتفاق سوف تفتح المجال لدخول البنوك الاجنبية إلى مصر والسماح لها بتحويل أرباحها للخارج ، ودخلوا شركات تامين اجنبية ، والسماح بإنشاء مكاتب خدمية في مجال المعلومات ودراسات الجدوى ، دون التقيد بالنسبة الحالية ، التي تمنح الشريك المصري ٥١٪ من الملكية والتمويل .

هذا فضلا عن أن الاتفاقية سوف تؤدي إلى سياسة الإغراق ، بما ينتهي بشلل تام لعدد كبير من المنتجين المصريين امام أسعار السلع الأجنبية المماثلة ، بعد الغاء القيود الجمركية ، وصناعة الملابس المصرية ، التي ازدهرت في الفترة الأخيرة هي أحدى الصناعات المرشحة للاصابة بهذا الضرر

جاء ذلك في الندوة التي اقامها التجمع في شرق القاهرة وادارها د. فخري لبيب وشارك فيها عدد من الباحثين والاقتصاديين بينهم د. محمود منصور و د. فرج عبد الفتاح فرج الذي دعا في ختام الندوة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية العربية ، وبناء تكتل إقتصادي عربي بديلا لاتفاقية الجات .

وفد برئاسة وزير الاقتصاد يشارك في التوقيع على «الجات» بالمغرب

تشارك مصر فى التوقيع على اتفاقات الجات فى مدينة مراكش المغربية ١٦ الشهر القادم. ويراس السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وفد مصر الذى يتوجه يوم ١٢ ابريل الى المغرب لهذا الغرض. وصرح وزير الاقتصاد بان عدد اتفاقيات الجات ٢٨ وان مصر كانت تطبق بالفعل ما يتراوح ما بين ١٨ الى ٢٠ اتفاقية قبل التوصل اليها وباقى الاتفاقيات عرضت على الجهات المعنية بالدولة.

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٤

«الجات» وتحرير الصناعة (٧)

يواصل الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي سلسلة مقالاته التحليلية حول اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية.. وكان الدكتور النجار قد تناول هذه الاتفاقية في ستة مقالات تحليلية بعد الانتهاء من جولة اورجواي في ديسمبر الماضي.. وبدأها في ٢١ يناير الماضي وفي هذا المقال يتناول د. النجار اثر اتفاقية الجات على الصناعة في دول العالم الثالث وبعد استعراض المكاسب والمحاذير يخلص الى ان اتفاقية اورجواي اضافت كثيرا من المكاسب للدول النامية..

اتجه الجات منذ انشائه الى تحرير التجارة الدولية في مجال السلع المصنوعة أما السلع الزراعية فقد بقيت خارج نطاق المفاوضات التجارية الى أن دخلت فيها بمقتضى دورة أورجواي. ومن ثم فقد كان الانجاز الكبير للجات مقصورا على التجارة الدولية في السلع المصنوعة وانعكس ذلك في تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من ٤٠٪ تقريبا عند إنشاء الجات الى أقل من ١٠٪ بعد اتمام سبع دورات متعاقبة من المفاوضات متعددة الاطراف. غير ان هذه المتوسطات خداعة ذلك ان النسبة العظمى من التجارة الدولية «اكثر من ٧٠٪» تقع بين البلاد المتقدمة أما حصة البلاد النامية في كل أنواع السلع - زراعية كانت او صناعية - فإنها تدور حول ٢٠٪ ومابقي بعد ذلك يمثل حصة البلاد الاشتراكية وقد انصبت عملية التحرير بصفة اساسية على السلع المصنوعة ذات الاهمية الخاصة في العلاقة فيما بين البلاد المتقدمة أما السلع المصنوعة ذات الاهمية الخاصة في العلاقة بين هذه الاخيرة والبلاد النامية فإنها لم تصادف نفس القدر من الاهتمام ولا يرجع ذلك الى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية ولكن ببساطة لان المفاوضات متعددة الاطراف تقوم على مبدأ التبادلية ومعنى ذلك ان ماتقدمه احدى الدول من عروض لتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها لابد ان يتوازن بصفة تقريبية مع المنافع التي تعود عليها مما تقدمه البلاد الاخرى من عروض مماثلة. ولم تكن البلاد النامية في وضع يمكنها من تقديم عروض ذات بال للبلاد المتقدمة حيث انها لم تكن مستعدة لتحرير تجارتها ومن ثم فقد بقيت البلاد النامية على هامش تلك المفاوضات الى درجة كبيرة وجاءت استفادتها بطريقة غير مباشرة اذ أن ما تمنحه البلاد المتقدمة من تخفيضات متبادلة فيما بينها ينسحب بصورة تلقائية للبلاد النامية تطبيقا لمبدا المساواة في المعاملة بين جميع البلاد الاعضاء في الجات غير أن هذه الطريقة لم تكن كافية للوصول الى المستوى المطلوب من تحرير التجارة بالنسبة للسلع ذات الاهمية الخاصة للبلاد النامية نخلص من ذلك الى ان تخفيض الضرائب الجمركية في البلاد المتقدمة على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة لم يكن عاما ولم يصل الى الدرجة التي وصل لها التخفيض على الصادرات فيما بين البلاد المتقدمة يضاف الى ذلك ان عملية التحرير اقتصرت الى حد كبير على القيود التعريفية اما القيود الكمية وغير التعريفية وخصوصا على السلع ذات الكثافة في عنصر العمل فإنها مازالت تشكل عقبة هامة في وجه الصادرات المصنوعة من البلاد النامية ولعل اهم مظهر لتلك القيود الكمية يتمثل في اتفاقية المنسوجات ذلك ان هذه السلعة اخرجت منذ ١٩٦٢ تماما من نطاق

الجات وخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة . وكان المفترض ان تكون الاتفاقية ترتيبا مؤقتا ولكنها استمرت تجدد كل خمس سنوات الى الوقت الحاضر واتسع نطاقها وبعد ان كانت مقصورة على المنسوجات القطنية اصبحت تشمل كل المنسوجات والملابس والمنتجات النسيجية المصنوعة من الخيوط الطبيعية او المصطنعة وهي تضم في الوقت الحاضر اربعا واربعين دولة تغطي اهم الدول المستوردة والمصدرة وتقوم الاتفاقية على اساس تحديد حصة تصدير لكل بلد يصنف في الاتفاقية على انه بلد مصدر وحصة استيراد لكل بلد يصنف على أنه مستورد وينبغي ان ندرك المغزى الحقيقي لاتفاقية المنسوجات في النظام التجاري العالمي . ذلك أن صناعة المنسوجات وما يترتب عليها من عشرات بل مئات الصناعات الاخرى النسيجية تمثل العصب الاساسي لعملية التصنيع في البلاد النامية وهي عادة تمثل نسبة بالغة الارتفاع من الصناعات الحديثة في تلك البلاد كما أنها تمثل اهم سلعة مصنوعة في سلة صادراتها . ويصدق ذلك بصفة خاصة على مصر حيث تمثل تلك الصناعة بفروعها وملحقاتها المتنوعة نحو ثلث الناتج الصناعي الكلي وما يقرب من نصف الصادرات المصنوعة

كل ذلك يمثل الاوضاع السائدة في التجارة الدولية قبل دورة اورجواي وقد تغيرت هذه الاوضاع الى حد كبير في ظل الاتفاقيات التي اسفرت عنها هذه الدورة ويبدو ذلك في ثلاثة مجالات هامة

اولها اتفاقية المنسوجات كان الهدف الاساسي الذي سعت دورة اورجواي الى تحقيقه هو انهاء نظام الحصص الذي يطبق على هذه السلعة الحيوية بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواة مع غيرها من السلع الصناعية ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة فان صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات شديدة الحساسية في البلاد الصناعية حيث انها مازالت مصدر العمالة بالنسبة لمئات الالاف من العمال وفي نفس الوقت فان هذه الصناعة فقدت قدرتها التنافسية امام البلاد النامية الصناعية الجديدة ومن هنا كان التجاء البلاد الصناعية الى حمايتها عن طريق اتفاقية المنسوجات التي تخضع المنافسة الاجنبية لقيود صارمة وقد قاومت البلاد الصناعية كل المحاولات السابقة لانهاء النظام الذي تضعه الاتفاقية واخيرا وافقت على ذلك في اطار دورة اورجواي على ان يكون انهاؤها بصورة تدريجية وذلك بالنص على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدا

من اول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في اخر ديسمبر ٢٠٠٤ وتنقسم تلك الفترة الانتقالية الى ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى مدتها ثلاث سنوات تمتد إلى اخر ديسمبر ١٩٩٧.

خلال تلك المرحلة تعمل البلاد المستوردة للمنسوجات والملابس على تحرير ١٦٪ من قيمة وارداتها الخاضعة للإتفاقية، ومعنى التحرير هو إنهاء نظام الحصص في هذا الجزء المحرر وتصبح التجارة الدولية فيه خاضعة للقواعد العامة للجات التي تحكم التجارة الدولية في سائر السلع الصناعية . وفي المرحلة الثانية التي تمتد إلى اربع سنوات تنتهي في اخر ديسمبر سنة ٢٠٠١ يتم تحرير ١٧٪ اخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للإتفاقية. وفي المرحلة الثالثة التي تمتد ثلاث سنوات إلى اخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ يتم تحرير ١٨٪ اخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحريره في المراحل الثلاث ٥١٪ من المنتجات الخاضعة للإتفاقية. ويتم تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩٪ في اول يناير سنة ٢٠٠٥ وبهذا يتم إخضاع التجارة الدولية للمنسوجات للقواعد العامة للجات في نهاية المرحلة الإنتقالية. والمفترض ان تتمكن البلاد المستوردة خلال السنوات العشر من التواؤم مع الأوضاع الجديدة سواء برفع قدرة الصناعة المحلية على الوقوف أمام المنافسة الاجنبية او بإعادة تدريب العمالة اوتعويضها.

ولاشك أن لهذا التطور دلالة كبيرة فقد بقيت التجارة الدولية في المنتجات النسيجية تسير على نظام تقييدي خاص بها مدة تزيد على ثلاثين سنة. واستطاعت البلاد الصناعية المستوردة أن تحافظ على بقائها رغم ضعف قدرتها التنافسية.

ولهذا التطور امكانياته ومحاذيره. أما الإمكانيات فهي تتمثل في غزو أسواق البلاد الصناعية البالغة الاتساع في هذا القطاع. أما المحاذير فهي المنافسة غير المقيدة فيما بين البلاد النامية التي سوف تتسابق للاستيلاء على اكبر حصة ممكنة من أسواق البلاد الصناعية. وهذا يتطلب منا العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع.

فإن اتفاقية المنسوجات كانت تعطي حماية للمصدرين من البلاد المختلفة عن طريق تخصيص حصة لكل بلد بصرف النظر عن القدرة التنافسية.

وسوف ينتهي هذا النوع من الحماية بإنتهاء اتفاقية المنسوجات .

ومعنى ذلك إنه اذا لم تصل قدرتنا التنافسية إلى المستوى المطلوب فاننا قد نفقد الحصة التي كنا نتمتع بها في ظل الإتفاقية

هذا مما حققته دورة اورجواي من تحرير في قطاع المنسوجات . غير إن كافة السلع المصنوعة التي تصدرها البلاد النامية سوف تستفيد من تحسين ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية عن طريق تخفيض معظم التعريفات الجمركية التي تطبقها تلك الأخيرة على السلع المصنعة.

وهذا هو المجال الثاني للانجازات التي ترتبت على دورة اورجواي. وقد ذكرنا أن الدورات السبع السابقة ادت إلى تخفيض كبير في التعريفات الجمركية التي تطبقها البلاد الصناعية.

ولكن بقيت تعريفات مرتفعة نسبيا على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

وكانت أكثر هذه التعريفات إرتفاعا على المنسوجات والملابس بالمقارنة مع سائر السلع الصناعية.

وقد حققت دورة اورجواي تقدما محسوسا في تخفيض التعريفات الجمركية العالية.

أما المجال الثالث للانجازات التي حققتها دورة اورجواي فانه يتمثل في ادخال قدر كبير من الانضباط في قواعد السلوك في التجارة الدولية.

فقد وضعت دورة اورجواي ضوابط دقيقة محددة لمنع التجاء الدول الاعضاء إلى سياسة الاغراق الذي يحدث ضررا ملموسا بصناعة البلاد التي تكون ضحية هذا النوع من السلوك .

وذلك بتعريف المقصود بالاغراق والاجراءات التي تتبع للشكوى منه وحق البلاد المتضررة ان تطلب من لجنة حسم المنازعات وضع حد له.

وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الدعم وذلك بالتفرقة بين الدعم المشروع والدعم غير المشروع وحق الدول الأعضاء في حماية نفسها ضد الدعم غير المشروع.

واخيرا وضعت دورة أورجواي قواعد صارمة لمنع البلاد الاعضاء من إساءة استخدام ما يسمى بالشرط الوقائي.

في كل هذه الحالات وهي الاغراق والدعم والشرط الوقائي تضمنت اتفاقية دورة أورجواي أحكاما تمنع البلاد الاعضاء من الإلتجاء إلى ما يسمى بالسلوك الجائز في العلاقات التجارية الدولية .

بديهي أن تحرير التجارة الدولية في المنسوجات وتخفيض التعريفات الجمركية وضبط قواعد السلوك يطبق على البلاد النامية كما يطبق على البلاد المتقدمة.

وكان هذا الاعتبار مبعثا لتخوف البعض من إتفاقية دورة أورجواي لما قد يترتب على عملية التحرير من احداث ضرر للصناعة الناشئة في البلاد النامية.

غير انه يتبين من إمعان النظر في أحكام الإتفاقية أنها أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة للبلاد النامية إلى حد كبير. ومن هنا نلاحظ أن التزام البلاد النامية بالتحرير أخف كثيرا من التزام البلاد المتقدمة وكذلك المدة اللازمة لإتمام عملية التحرير تزيد كثيرا في حالة البلاد النامية كما أن الإتفاقية أقرت حق تلك البلاد في دعم صادراتها إذا كان دخل الفرد فيها يقل عن حد معين. ومن ثم فإن المكاسب التي تعود على البلاد النامية من فتح أسواق البلاد الصناعية بتخفيف او ازالة القيود التي كانت تعترض صادراتها تجاوز بكثير ما عسى أن يقع عليها من أعباء في ظل الإتفاقية.

وهذا صحيح بالنسبة لمصر كما هو صحيح بالنسبة لغيرها من البلاد النامية.

المصدر : الأهرام العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

أوبيك - الجات .. علاقة خصام

□ لندن - إبراهيم نوار:

خلال السبعينات تربعت أوبيك على عرش سوق الطاقة العالمية، حددت بنفسها الاسعار والكميات للسوق. وتحركت السوق في الاتجاه الذي أرادته أوبيك.

وفي الثمانينات تخلت أوبيك عن احدى وظيفاتها، وبدلا من تحديد الأسعار وسقف الانتاج اكتفى وزراء أوبيك بتحديد سقف الانتاج فقط وتخلوا عن ممارسة وظيفة تحديد الاسعار. لكن أوبيك

لم تعلن ذلك على الملأ وإنما تركت «السعر المستهدف» في ملفات الاجتماعات العتيقة كما هو

وفي الاجتماع الاخير الذي عقد في جينيف في الأسبوع الماضي يبدو أن أوبيك تخلت عن آخر وظائفها المهمة وهي تحديد سقف الانتاج فقد بقي السقف المحدد منذ العام الماضي كما هو ومن المرجح أن يستمر العمل به حتى بداية شتاء العام الحالي عندما تكون الاحتمالات لصالح رفع سقف الانتاج وليس تخفيضه.

وتتحرك أوبيك منذ أكثر من خمس سنوات في اتجاه واضح جدا وإن كان غير معلن للتلاؤم مع احتياجات السوق العالمية وأن تكون عامل استقرار في السوق يراعي مصالح المستهلكين حتى في الحالات التي يأتي فيها ذلك على حساب المنتجين أنفسهم.

وهذا الاتجاه الذي تتحرك فيه أوبيك يتفق مع المصالح الاقتصادية والتجارية لاعضائها وهي المصالح التي تتجاوز بكثير الاعتبارات النفطية. فدول أوبيك تصدر النفط وتستورد في المقابل كل شيء تقريبا ابتداء من الاغذية وحتى المطارات الجاهزة والطائرات التي تأتي أحيانا مزودة ببعض طاقمها.

ومن مصلحة دول أوبيك طبقا لهذه المعطيات الاقتصادية أن تكون جزءا من النظام التجاري العالمي الجديد الذي سيتم توقيع وثائقه في شهر أبريل الحالي في مراكش. وهذا النظام سيتكون من قوانين وأدوات وإجراءات وستكون منظمة التجارة الدولية المقترحة «WTO» هي الاداة الرئيسية التي ستشرف على تطبيق النظام التجاري العالمي الجديد.

وقد اكتفت معظم دول أوبيك خلال العقود الماضية بعقد اتفاقات تجارية ثنائية مع الاطراف التي تتاجر معها. وكان لهذه الاتفاقات جاذبية بالنسبة للاطراف الاخرى طالما أنها تعقد مع دول قادرة على الدفع.

لكن هذه الاتفاقات التجارية الثنائية لم تتمكن من توفير معاملة عادلة للبتروكيماويات المنتجة في دول الخليج مثلا في مواجهة اجراءات الحماية الأوروبية. كما أن هذه الاتفاقات لم تمنع دولة مثل الولايات المتحدة من إصدار قانون بحرمان دول أوبيك من نظام المعاملة التفضيلية المعروف باسم «GSP».

ففي عام ١٩٧٤ أصدرت الولايات المتحدة تشريعات تحرم خمس مجموعات من الدول من التفضيلات التجارية التي كان قد تم التوصل إليها في إطار الجات.

وكانت هذه المجموعات الخمس هي:

ـ الدول التي تحكمها أو تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

ـ الدول الاعضاء في أوبيك أو غيرها من التكتلات الاحتكارية لمنتجي المواد الأولية التي تقوم بأعمال من شأنها رفع أسعار المواد التي تنتجها إلى مستويات غير معقولة.

ـ الدول التي تقوم بأعمال مصادرة ممتلكات أمريكية بدون دفع تعويضات ملائمة.

ـ الدول التي لا تتعاون مع الولايات المتحدة في مجالات تطبيق القانون.

ـ الدول التي لا تظهر نوايا حسنة في مجال تطبيق أحكام التحكيم الدولي والاعتراف بها.

ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل إن الدول الصناعية الأخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان تمارس سياسات تمييز تجاري ضد دول أوبيك في الحالات التي ترى أن هذا التمييز ضروري إما للحد من التوسع في قطاع معين داخل دولة من دول أوبيك أو لتقليص حجم السوق الخارجية أمام مثل هذا القطاع أو الصناعة.

وبينما تخضع كل واردات دول أوبيك تقريبا لأحكام اتفاقية الجات فإن مادة التصدير الرئيسية لها وهي النفط لاتزال بعيدة من أي اتفاقات دولية تنظم تجارتها.

وقد حاولت دول أوبيك بعد سنوات من انشاء وكالة الطاقة الدولية في منتصف السبعينات أن تنشيء منبرا للحوار بين المنتجين والمستهلكين، ولكنها فشلت حتى الآن في ذلك.

لقد أصبحت اتفاقات أوبيك تغطي معظم بنود التجارة الدولية فيما عدا حفنة قليلة من المواد الأولية التي تخضع تجارتها لاتفاقات خاصة مثل البن والكاكاو والقصدير وغيرها.

وقد يكون من الملائم في المستقبل القريب أن تتوسع سلطة منظمة التجارة العالمية الجديدة «WTO» لتشمل كل المبادلات التجارية سواء المصنوعة او المواد الخام ومواد الوقود طالما أن سلطة هذه المنظمة ستشمل الاشراف على التجارة غير المنظورة «تجارة الخدمات».

وفي هذا السياق قد نرى النفط بعد سنوات وقد أصبح احدى السلع التي تشملها اتفاقات التجارة الدولية، وتنظمها منظمة التجارة العالمية. لكن لكي يتحقق ذلك فإنه سيتعين على أوبيك أن تكف عن أن تكون طرفا يتدخل في عمليات السوق «العرض والطلب». ويبدو أن أوبيك يشير ـ غير مخيرة ـ على هذا الطريق.

ـ فالسعر المستهدف تم تجميده منذ سنوات عند ٢١ دولارا. وهذا السعر لا يمت إلى الواقع بصلة.

ـ وسقف الانتاج تم تجميده لمدة ٩ شهور ومن المتوقع أن يتم تجميده لفترة أطول، على أن يتم تحديد الانتاج بعد ذلك بواسطة عامل واحد فقط وهو قدرة الدولة الاعضاء على الانتاج.

فإذا كانت الدولة س أو ص أو ع قادرة على زيادة إنتاجها ـ تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية استثمارات كبيرة ـ فإنها تقوم بذلك.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

ونلاحظة أنه في الوقت الحاضر يتم الانتاج عند حدود الطاقة القصوى تقريبا فى كل دول أوبيك ـ فيما عدا السعودية ـ ومعنى ذلك أن اضافة كميات جديدة يستلزم استثمارات جديدة، وبعض دول أوبي لا تمتلك الاموال المطلوبة للاستثمار، وسيتعين عليها ـ مثل ايران ـ اللجوء إلى السوق المالية الدولية للاقتراض من أجل زيادة طاقتها الانتاجية.

إن علاقة الخصام التى طالت بين أوبيك والجات فى طريقها إلى الانتهاء وستصبح أوبيك فى وقت قريب جزءا من النظام التجارى العالمى الجديد الذى سينبثق بعد أسابيع قليلة. وليس هناك خيار أمام دول أوبيك، فهى لن تستطيع أن تعيش فى عزلة عن النظام التجارى العالمى الجديد، خصوصا أن مزايا الاتفاقات الثنائية ستتلاشى بفعل عاملين.

ـ الاول قيام كتل تجارية عالمية جديدة تتراجع داخلها أهمية الاتفاقات الثنائية السابقة بين اعضائها والعالم الخارجى.

ـ الثانى قيام منظمة التجارة العالمية والتى تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمى، وإنهاء السياسات التجارية التى تتعارض مع حرية السوق من خلال فرض عقوبات على الدول المخالفة.

ان التطور الاخير فى علاقات التجارة الدولية وضع أوبيك على حافة الهاوية والسؤال الان هل تخلص دول أوبيك للنظام التجارى الجديد، أم تحتفظ بولائها للمنظمة التى كانت تتخلى عن كل وظائفها؟!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

ندوة بأمريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى

□ القاهرة - عزة نصر

تنظم «الانكتاد» ندوة عن كفاءة التجارة الدولية في العالم في ١٧ اكتوبر القادم بمدينة كولومبس الامريكية وتستمر لمدة ٣ أيام ويحضرها الرئيس بيل كلينتون ود. بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة وتناقش الندوة اساليب انسياب المعلومات التجارية بين الدول، وتحسين قدرتها على التنافس وخفض التكلفة واقامة نموذج موحد للصفقة التجارية الدولية حتى يكون هناك حرية تجارية بين الدول من خلال القواعد التى تنظمها اتفاقية «الجات» والتى سيوقع عليها وزراء الاقتصاد بمراكش في ١٥ ابريل.

صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز التمثيل التجارى المصرى وقال أن الندوة ستناقش وضع حد لسيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى، وامكانية استيعاب التجارة الدولية لدول العالم كلها بحيث لاتميز الدولة الكبرى لانها ذات قدرة كبيرة على توفير فرصة افضل من الدول الصغرى للمشاركة في النظام العالمى الجديد.

واشار إلى أن الندوة ستتكون من جزءين الاول يضم لجانا تحضيرية على مستوى الخبراء والثانى على مستوى الوزراء لمناقشة المصنوعات المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية والتجارة والعملة ودور الحكومة في تحقيق الكفاءة في التجارة والتعاون الدولى وستتولى اجتماعات الوزراء اصدار اعلان يتضمن برنامج عمل مشترك يحتوى على مبادىء توجيهية لكفاءة التجارة ومساندة نقاط التجارة على المستوى العالمى، وتقديم المساعدة الفنية للاعضاء الاقل تقدما في هذا المجال.

وخلال الندوة سيتم افتتاح شبكة نقاط التجارة الدولية وعددهما ١٩ نقطة.

وستناقش ندوة الانكتاد أيضا إنشاء شبكة نقاط تجارة اقليمية بالدول العربية ، وربطها معا بهدف تنسيق استخدام الاجراءات اللازمة لاتمام الصفقات التجارية بحيث ينتهى تنفيذها عام ١٩٩٥.

مسئول صيني:

نستطيع أن نعيش بدون الجات

□ بكين-رويتر:

ذكرت صحيفة «تشيناديلى» الصينية الرسمية أمس نقلا عن أحد كبار المسئولين أن الصين تستطيع العيش اقتصاديا بعيدا عن اتفاقية «الجات» وبالتالى فإنها لن تسعى للحصول على عضوية الجات بأى ثمن. وأكد لى تشورع تشو نائب المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة التجارية الخارجية والتعاون الاقتصادى الصينية أن الصين منافس اقتصادى قوى على الساحة العالمية سواء انضمت إلى «الجات» أم لا. وقال إن بلاده تسعى للحصول دون شروط على معاملة الدولة المشمولة بالرعاية تجاريا فى حالة انضمامها للجات، مشيرا إلى أن ذلك مكفول لكل الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية الدولية.

ملامح اقتصادية جديدة

حماية الانتاج الوطنى وتطوير الصادرات .. كيف؟

● اكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد فى تقرير لها حول سياسة الاصلاح الاقتصادى واثرها على الصناعات الوطنية انه اذا كان تحرير التجارة الخارجية يعد احد مقتضيات اصلاح الاقتصاد وتحريره ، الا ان الأمر يقتضى البحث عن الادارة المثلى لعملية التحرير فى هذا القطاع بحيث يتحقق اقرار التوازن فى الميزان التجارى عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات ورسم سياسة تجارية تخدم الانتاج المحلى سواء من حيث توفير مستلزماته او الارتقاء به ليصبح اكثر قدرة على المنافسة فى الخارج ، ولقد اثبتت الارقام تزايد العجز بالميزان التجارى بنسبة ١٢٪ حيث يقدر الانخفاض فى حصيلة الصادرات بنحو ٢٢٦ مليون جنيه، وهذا الرقم لا يواجه سوى ثلث قيمة الواردات .ويؤكد التقرير على ضرورة الاهتمام بتشجيع صناعات التصدير بتذليل كافة العقبات التى تواجهها وعلى رأسها ضريبة المبيعات سواء بالغائها او بالنزول بها الى ادنى مستوى ممكن ، مع التوسع فى انشاء المدن الصناعية التى تستوعب الصناعات الموجهة للتصدير، ودعم التمثيل التجارى وتنشيط دور المكاتب التجارية فى الخارج وتطوير اسلوب عملها والتنسيق بينها وبين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات ، والتصدى للاجراءات البيروقراطية على طريق تبسيط اجراءات التصدير وتنشيط اليات التبادل التجارى العربى والافريقى مع اعطاء مزيد من الاهتمام بالاسواق الافريقية واحداث تطوير شامل للاسطولين البحرى والجوى ليسهما فى تسهيل عمليات التصدير .



د. مصطفى السعيد

كما يطالب التقرير البرلمانى بالعمل على الحد من الواردات لعلاج الخلل فى الميزان التجارى، وذلك عن طريق ضبط الاستهلاك المحلى من السلع الاستهلاكية وترشيده وحل مشكلة الفاقد فى الانتاج المحلى والتوسع فى انتاج السلع الوسطية، وترشيد التيار الاستيرادى فى ظل مفهوم جديد وسليم للتحرر الاقتصادى.

وبالنسبة لحماية المنتج المحلى فان التقرير يرى ان هذا يمكن تحقيقه عن طريق اعادة تأهيل القطاعات الانتاجية لتطوير اساليب انتاجها ورفع جودة الانتاج ليكون قادرا على مواجهة المنافسة والتفوق على السلع المثيلة المستوردة ، وان تتم مساعدة الصناعة الوطنية باستمرار على التطور والنهوض عن طريق الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة، مع مراجعة دورية للتعريفة الجمركية فى ظل نظام تحرير التجارة الدولية (الجات) لتوفير الحماية المناسبة للسلع الوطنية.

المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٤ ابريل ١٩٩٤

د. عصام الدين جلال خبير عالمي مرموق ورئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية، ويكتب لـ «العربي» عن اتفاقات «الجات»

التي تزيد «الفجوة الهائلة بين الشمال الصناعي الغني والجنوب الموعود بمزيد من الفقر والتخلف»

عالم «الجات».. للأغنياء فقط

عندما عقدت الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية مؤتمرها الكبير عن مفاوضات الجات وقمت بنشر سلسلة مقالاتي عن مشاكلها خلال ١٩٩٢ كان ذلك استجابة لمطالبة كل القطاعات بضرورة المتابعة والمشاركة في هذا الدستور الجديد للتجارة العالمية التي تغطي بنوده حوالي ثمان وعشرين اتفاقية نوعية في أكثر من خمسمائة صفحة وشغل الخبراء العالمين سبع سنوات من الدراسة واشتد الخلاف حوله إلى حد التهديد السافر من الدول المتقدمة بإشهار الحروب الاقتصادية المدمرة على بعضها البعض ولن تنتهي الصياغة النهائية لما تم الاتفاق عليه قبل أربعة أشهر حين توقع الدول ١١٧ المدعى اشتراكها في مراكش في ابريل ١٩٩٤.

وكان طبيعيًا أن تتصف التعليقات الأولية على الاتفاقيات بالتعميمات ذات الطابع السياسي المبالغ في التبسيط والمبالغ إما في التفاؤل أو التشاؤم دون ارتكاز إلى استيعاب للأسس الاقتصادية البالغة التعقيد ولعل تعليق وزير الخارجية السيد عمرو موسى في أهرام ١٩٩٤/١/٣ والذي عكسته كلمة سفير مصر في اجتماع الجات باسم المجموعة الافريقية هو أكثر التعليقات استيعابًا للخلفيات السياسية والاقتصادية عندما قال: «تعظيم الايجابيات ليس بالكلام ولا بالشعارات، ووجهة نظري أن اتفاقيات الجات ليست في صالح الاقتصاديات النامية أبدًا بدليل أن المفاوضات جرت أساسًا بين الدول الصناعية الكبرى وبعضها البعض وتساءل عما إذا كانت الدول النامية قادرة فعلاً على المنافسة في مجال الخدمات وإننا كنا بعيدين إلى حد كبير في مجال منافسة بنود الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية».

ومع ذلك أكد سيادته دعم جهود وزارة الاقتصاد في التعامل مع متطلبات الواقع الجديد وبين أن دول الجنوب النامية لم يكن لها موقف عام في مواجهة دول الشمال الغنية في المفاوضات ومن ثم يستنتج الأستاذ عبدالرحمن عقل في جريدة «الأهرام»: أن وزير الخارجية يرى أن الدول الصناعية الكبرى هي صانعة الاتفاقية وبالتالي هي المستفيدة منها وكانت مصالحها أولى بالرعاية.

وقد يبدو أن هذا التقييم من البديهية والموضوعية بما يغني عن تأكيده وتحليله ولكنه في الواقع منطلق أساسي وجذري يستحيل بدونه استيعاب المتغيرات ولا التحري عن أنسب طرق التعامل معها وهو حقيقة المقصد وليس رفاهية الرفض أو القبول المطلق نظريًا وايديولوجيًا.

ولعل التقييم الواقعي لاتفاقيات الجات وغيرها من الانعكاسات العالمية يحتاج لايضاح بديهيات أساسية أخرى يبدو أنها تسقط من الحسابات رغم خطورتها وأولى هذه البديهيات هي أن اتفاقيات الجات ليست إلا حلقة في سلسلة أدوات فرض متغيرات دولية اقتصادية وسياسية بعيدة الآثار وبقيت حلقات هذه السلسلة التي احتكرت تشكيل العلاقات الدولية والنظم الوطنية هي صندوق النقد العالمي والبنك الدولي ومجموعة الدول السبع الصناعية ونادي باريس وهي جميعًا بعيدة مثل الجات عن تناول أو المشاركة الفعلية للدول النامية ومن ثم فإنها متضامنة في فرض استراتيجيات متشابكة ومتكاملة مثل اقتحام الأسواق الاستثمارية والسلعية

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤



بقلم:
د. عصام الدين جلال

والخدمية والفكرية وتأمين المتطلبات الاقتصادية والنقدية للاقتصاديات الحاكمة المتقدمة حتى على حساب المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاديات الهامشية في الدول النامية والأقليات المهمشة داخل الاقتصاديات المتقدمة نفسها كما يبين انتشار البطالة المزمنة بينها وتدهور نصيب الشرائح الأدنى من الناتج القومى بشكل متزايد.

ومن ثم فقد تبنت بفرض من هذه الآليات فعلاً أكثر الدول النامية كثيراً من أحكام اتفاقيات الجات التى تحتج عليها قبل انتهاء المفاوضات نفسها سواء كان ذلك فى مجال إزالة الدعم والحماية وفتح الأسواق وتأكيد احتكار الملكية الفكرية لمصدرى الدول الكبرى وضغط الإنفاق العام حتى على الخدمات الأساسية الملحة مثل الصحة والتعليم والاسكان وأوكازيونات الأصول القومية واطلاق تغلغل وسيطرة الاستثمارات الأجنبية فى الأسواق النامية وخاصة للشركات المتعددة الجنسيات ليس فقط فى مجالات الإنتاج ولكن أيضًا فى مجالات الخدمات البنكية والتأمينية والتجارية والمهنية. والبديهية الثانية أن هذه المتغيرات لا تنطلق من فراغ ولا يعكس عمل هذه الآليات التسلطية مجرد أطماع أو تآمر ولكنها تنطلق من واقع وطيد الأركان واضح المعالم يتمثل فى انفراد الراسمالية العالمية بالتحكم الأمنى والسياسى والاقتصادى ويتمثل فى فوضى وتخبط مرحلة التحول البعيد الغور المجهول الأبعاد وانعدام المشاركة وانهيار المقارمة من الدول الاشتراكية «سابقًا» والدول النامية.

إن هذا التحول يمثل أزمة للنظم العالمية الثلاثة: النامية والاشتراكية والرأسمالية بما يحمله من تحديات مستجدة وفرص واعدة لكل منها ومن ثم فهو أيضًا يمثل أزمة للنظام العالمى الجديد والعلاقات الدولية ليس بين النظم وبعضها البعض ولكن أيضًا داخل هذه النظم نفسها بين دول كل نظام وهو البعد الخطير الذى تغفله أكثر الدراسات.

وأزمة نظام التنمية لا تقف عند بعدها الاجتماعى البشع حيث يقدر ان يرتفع عدد الجياع من ٦٠٠ مليون حاليًا إلى بليون سنة ٢٠٠٠ وفاجعة التناحر وعدم الاستقرار ولكن فاعلية ميكانيكية التنمية نفسها تمر بأزمة حادة كما يتبين من أن معامل الإنتاجية الشاملة (ممثلاً للمعرفة والخبرة والكفاءة والإدارة) أصبح هو ركيزة النمو الأساسية فى الاقتصاد المعاصر حيث كان مسئولاً عن ٨٧٪ من زيادة الإنتاجية فى ألمانيا و٧٨٪ فى فرنسا بين ١٩٦٠ - ١٩٨٧ فى حين أن حصيلته كانت سلبية فى افريقيا، وأمريكا اللاتينية صفرًا فى نفس المدة وأعباء الديون بعد عقد من التقشف والمعاناة ووقف التنمية تحت إشراف أليات التسلط الدولية ارتفعت من ١٢١.١٪ من صادرات الدول النامية ١٩٨٠ إلى ٤١٩٪ سنة ١٩٩١. ويصاحب ذلك تدهورًا فى أسعار التبادل التجارى بين الشمال والجنوب وهو مصدر رئيسى للتمويل ينخفض السعر النسبى للمواد الأولية الصادرة من الجنوب بشكل مستمر على مدى أكثر من عقد بحيث - كمثال - تحصل ألمانيا على زيادة فى السلع من الدول النامية سنة ١٩٩٢ تمثل ٤٩٪ من السلع التى كانت تحصل عليها فى مقابل نفس الكمية من السلع المصدرة منها إلى الدول النامية وبذلك يبلغ الربح الإضافى لألمانيا من فروق الأسعار (أى خسارة الدول النامية) بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠: ٩.٩ بليون مارك من الصادرات و٢٦٠ بليون مارك من الواردات من الجنوب وهو النمط السائد بين الشمال والجنوب.

فإذا أضفنا عنصرًا أخر وهو تسرب رؤوس الأموال الوطنية من الجنوب إلى الشمال والتى يقدرها البنك الدولى ب ١٠٠ بليون دولار فى العام بلغت حصيلتها ٧٠٠ بليون دولار ١٩٩٠ ثم إن مساحة التجارة الدولية المتاحة للدول النامية لا تضيق فقط باحتكار الدول الصناعية الكبرى ومن ورائها الدول نصف الصناعية التى أفلتت من مأزق التخلف الإنتاجية تحت ظروف مؤقتة فى الستينيات والسبعينيات يصعب توفرها الآن للدول النامية ولكن الكثيرين ينسون أن ثلث التجارة العالمية تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية والتى لا تعرف حدوداً أو ضرورات الدول النامية بل إن تحكم هذه الشركات العملاقة فى التجارة

الخارجية لا تقف عند حدود احتكارها للسلع الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة كما يتصور البعض بل إنه يشمل مجالات تخصص الدول النامية الأصلية نفسها فمثلاً احتكرت اكبر ١٥ شركة عملاقة بين ٨٥ ـ ٩٠٪ من التجارة العالمية فى سلع القمح والبن والحبوب والقطن والتبغ والكاكاو والجوت ومنتجات الغابات وكذلك النحاس وخام الحديد والصفيح والبوكسيت. وعدد الشركات المتعددة الجنسية فى تصاعد رهيب وصل بها إلى ٣٧.٠٠٠ شركة بها ١٧٠,٠٠٠ فرع دولى وتتحكم فى استثمارات تصل إلى ٥٥٠٠ بليون دولار، ويرى «ديتربرور» مع أهمية دورها فى الاقتصاد العالمى وتجارة التكنولوجيا إلا أنها «قد تزعزع أسس سيادة الدولة والرقابة الديموقراطية لمجالسها النيابية «ومن ثم قدرتها على اختيار مسارها وحماية مصالحها». لظهر انعدام فرص المنافسة والتكافؤ واضمحلال موارد النمو وضيق نوافذ الفرص وارتفاع تكلفتها رغم كل الوعود والمبررات النظرية التى قامت عليها عمليات غسل الأمخاخ لتزويق اتفاقيات الجات واستراتيجيات أدوات التسلط الدولى التى تمثل الجات حلقة الاستحكام الأخيرة منها. ولهذا ليس غريبًا أن يقدر نصيب الدول الأفقر من الزيادة الموعودة فى التجارة العالمية والتى يرجى أن تعود بها الجات على الاقتصاد العالمى (حوالى ٢٧٠ بليون دولار) بما لا يزيد على ٥٪ ينتظر ان تحصل على أغلبها الدول الأكثر تقدماً صناعيًا بما يقطع أن تحدى زيادة الفجوة (ويقال هكذا لتخفيف الصدمة) على المدى القصير والمتوسط هو التحدى الأكثر رجاحة.

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

الضغوط الأمريكية تنتقل من القاهرة إلى مراكش..

لعبة جديدة: مقايضة عضوية «الجات» برفع المقاطعة عن إسرائيل!

خبراء الجامعة العربية

تدعو لإنشاء تكتل عربي لمواجهة «لعنة الجات»

معركة العرب مع «الجات» بدأت فى القاهرة وتستأنف فى مراكش يوم ١٢ أبريل الجارى. بدأت المعركة فى العاصمة المصرية، عندما اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً بعدم رفع المقاطعة... رغم الضغوط المكثفة التى مارستها أمريكا لتحقيق هذا الهدف.

ملامح المعركة القادمة نراها فى تصريحات ميكى كانتور الممثل الأمريكى فى «الجات»، وجاء فيها أن بلاده لن «تدعم انضمام أى بلد عربى إلى أن ترفع بعض جوانب المقاطعة العربية».

وأكد مجدداً أن «الأمر لا يقبل الجدل وهو أن الجوانب الثنائية والثلاثية للمقاطعة العربية تتناقض مباشرة مع مبادئ جات»...

ولهذا يجب رفعها قبل الانضمام إلى الاتفاقية.

فى مواجهة الضغوط. تقدم الجامعة العربية لأعضائها نصيحتين الأولى: أن تقبل التوقيع على اتفاقيات «الجات» لأنها «قدر لا مفر منه» فى ضوء الظروف السائدة على الساحة العربية.

الثان: أن المواجهة الحقيقية ليست فى رفض شروط الجات أو قبولها. المواجهة تبدأ من الساحة العربية. تبدأ بقرار عربى، وإرادة عربية حقيقية لإنشاء تكتل تجارى قادر على التفاوض الجماعى، والتعامل الجماعى، بدلا من التفاوض الفردى والتعامل الفردى. إن هذا التكتل ضرورة حيوية لمواجهة الضغوط الامريكية برفع المقاطعة، ويطرح شروط ملائمة للعرب عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

النصيحة وردت فى مذكرة اعدتها الإدارة الاقتصادية للجامعة. المذكرة تناقش قضية الجات والعرب على ثلاثة مستويات:

المستوى التاريخى. المستوى العملى للنتائج المترتبة على اتفاقيات الجات. اخيرا مستوى المواجهة بين العرب والجات.

ترسم مذكرة الجامعة «إسكتش» سريعاً للملامح الرئيسية للجات. تقول إنها اتفاقية متجددة لتنظيم التجارة الدولية. مجرد اتفاقية فى إطار الأمم المتحدة وليست منظمة. ومع ذلك فهى اقوى من كثير من المنظمات التابعة للمنظمة الدولية الكبرى..

وظائف الاتفاقية متعددة منها:

تقرير اخبارى يكتبه:

حسن عامر

تخفيض التعريفات الجمركية ومنع القيود الكمية التى تفرضها الدول على استيراد السلع والخدمات. إلغاء الأساليب الاحتكارية التى تنتهجها الكارتلات الصناعية من حيث تحديد أثمان السلع وشروط البيع وتقييد الانتاج وتقسيم الاسواق. السماح بعقد الاتفاقيات الحكومية التى تستهدف تقييد انتاج المواد الأولية وتنظيم اثمانها. التزام الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق العمالة الكاملة. زيادة الطلب على العمل بصفة مستمرة. مطالبة الدول بالتعاون فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة بمعدلات

تحقق الارتفاع بالمستويات المعيشية لشعوبها. تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإحاطة الأموال المستثمرة بالضمانات الكافية. وكذلك حسم المنازعات التي تنشأ عند تطبيق الاتفاقيات بين الدول الأعضاء...

ما تتوقعه الجامعة العربية عند تطبيق نتائج «الجات» على الساحة العربية مفجع. لماذا؟

لأن الاقتصاديات العربية منزوعة السلاح.. مجردة من امكانيات المنافسة والفعل. لا تفهم لغة الخطاب المتداول على ساحة الجات، رغم ان قواعده ومفرداته بسيطة «للغاية» وتوصي: بمزيد من الانتاج.. الجودة والعمل الجاد والتعاون المشترك..

وتقدم الجامعة كشف حساب بالنتائج المتوقعة عند التطبيق على الساحات الاربع الأكثر خطراً.

على ساحة تحرير تجارة المنتجات الزراعية تقول المذكرة:

إن معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعي العربي ١,٥٪. هذا المعدل لا يغطي الزيادة السكانية التى تقدر في المتوسط العام بنحو ٢,٥٪.. النتيجة ان يزداد الطلب العربى على استيراد المنتجات الزراعية. وان يتحمل العرب فاتورة دعم الصادرات الذى تقدمه الدول المنتجة.. الأمر الذى سيؤدى إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية وترتفع نتيجة لذلك معدلات العجز فى موازين المدفوعات والموازنات العامة. هذه النتائج سيعانى منها الجميع دون استثناء، ولا فرق هنا بين الدول المنتجة للبترول او الدول غير المنتجة للبترول. فالجميع سواء الان أمام ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات...

صحيح أن القواعد الجديدة للجات نصت على نظام خاص لتعويض الدول المستوردة للمنتجات الزراعية، لكن مثل هذا العلاج مفيد فى المدى القصير، «ولكن سوف يقضي ذلك على الانتاج الزراعي العربي فى المدى البعيد ما لم يتم تحقيق تنمية زراعية متقدمة».

الساحة الثانية تشمل تحرير تجارة الخدمات وتعني: البنوك.. التأمين.. النقل. السياحة. الاتصالات التليفونية.

الاستشارات. التشييد والبناء. المحاسبة. الطيران. الخدمات المالية.. تحرك العمالة وغيرها. كل هذه الانشطة اصبحت هدفا للمنافسة الدولية ولم تعد الدول حرة فى حماية اسواقها الداخلية من المنافسة الأجنبية...

وتقدر النتائج المترتبة على تحرير تجارة الخدمات زيادة حجم التجارة الدولية «بحوالى ٩٠٠ مليار دولار سنويا. كما تقدر قيمة الزيادة فى حجم التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسية بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالى ٢٠٠٠ مليار دولار».

ونظرا لأن الاقطار العربية مستورد صاف للخدمات فإن النتيجة المتوقعة مزدوجة كما تراها الجامعة العربية. الخدمات العربية غير قادرة بأوضاعها الحالية على المنافسة الخارجية، كما انها غير قادرة على حماية اسواقها الداخلية من المنافسة الدولية..

وبقدر ما تكسب الدول المتقدمة فى مجال الخدمات من فرص للعمالة، بقدر ما تخسر الدول المتخلفة فى هذا المجال فى فرص العمل والتشغيل...

وتقضى اتفاقية تدويل المشتريات الحكومية بإخضاع كل ما تحتاجه الدوله للمنافسة الدولية بما فى ذلك مشتريات الجيوش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية. وهكذا تنتهي سيادة القرار الوطنى على بعض قطاعات السيادة الوطنية. حتى لو توفرت الصناعات المتخصصة فى الإمداد والتموين للجيوش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية..

اخيراً امتدت ولاية الجات إلى مجال الانتاج الفكرى والثقافى وحقوق الملكية للابتكارات والاختراعات وغيرها وهى اتفاقية تلزم الدول الموقعة على الجات بفتح اسواقها امام ١١٠ ثقافات اجنبية وأن تؤدى ما عليها من التزامات فى هذا المجال.

وبقدر ما تشددت الدول الكبرى فى إدراج مبدأ تحرير قوة العمل، ومنحها حق الانتقال بين الاسواق الدولية، بقدر ما تشددت فى التطبيق ونصت على أن التحرير يشمل هنا الخبرات الفنية والتقنية العليا. أى العلماء والإدارة العليا.. ووضعت كل القيود المتصورة التى من شأنها السماح بانتقال العمالة الفنية ونصف الفنية..

وهذا يعنى عند التطبيق العملى مزيداً من استنزاف العقول من الساحة العربية، ومزيداً من التكدس للعمالة الفنية ونصف الفنية..

هكذا ترى الجامعة العربية اتفاقيات الجات التى انجزتها دورة اورجواى.. البلد الطيب الذى دخل التاريخ من باب الشيطان... أو ما يسمى الآن بالنظام التجارى الدولى الجديد..

ماذا يملك العرب فى مواجهة الشيطان؟

لا شئ تقريبا. عليهم بقبول نتائج الجات، لأنها قدر لا مفر منه. قدر على الدول الأعضاء بالجات مثل مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والسعودية والأردن.. وقدر لا مفر من اختياره بالنسبة للدول العربية غير الاعضاء، لأن ٩٠٪ من التجارة الدولية يمر الان عبر بوابة الجات..

وفى مواجهة القدر لم تجد الجامعة العربية مفراً من الرهان على سقوف «الجات».. أى فترات السماح التى نصت عليها اتفاقيات الجات لترتب كل دولة اوضاعها بما يتفق مع احكام النظام التجارى الجديد..

السقف الأول خمس سنوات للدول غير الاعضاء. عليها أن تعيد ترتيب اوضاعها الداخلية قبل أن تتقدم بطلب للانضمام إلى النظام الجديد.

السقف الثانى ويمتد خمس سنوات ايضا ويسمح للدول الاعضاء بترتيب التخفيضات الجمركية تدريجيا ورفع القيود على تجارة السلع والخدمات والمشتريات الحكومية.. ويبدأ تطبيق فترة السماح بأثر رجعى من ١ يناير ١٩٩٣ إلى اول يناير ١٩٩٨.

السقف الثالث ويمتد عشر سنوات يتم خلالها إلغاء ٣٦٪ من اشكال الدعم المنظورة وغير المنظورة للمنتجات الزراعية سواء عند التصدير او الانتاج الوطنى..

السقف الرابع ويمتد سبع سنوات للدول النامية وخمس سنوات لغير

النامية. ويتم خلالها الغاء اجراءات الاستثمارات المخالفة لاتفاقيات الجات.. وعلى الشعوب ان تتخلص خلال هذه الفترة من عقدة المخاوف من الاستثمارات الأجنبية سواء جاءت من شركة متواضعة المقام، أو من شركة متعددة الجنسيات او القوميات.. وكله واحد في عرف الجات.

السقف الخامس ويمتد عشر سنوات ويمنح للدول المنتجة للمنسوجات والملابس الجاهزة وذلك لترتيب أوضاعها طبقا لأحكام النظام الجديد. ويبدأ التطبيق بأثر رجعى ايضا أى من أول يناير ١٩٩٣ إلى أول يناير ٢٠٠٣.

ما تقوله مذكرة الجامعة العربية فى تعليقها على الرهان على سقوف الجات: ان الخيارات محدودة ومرورة ولا تتجاوز «الاستفادة من السقوف الزمنية التى تطرحها الجات قبل الانضمام، وذلك لإحداث التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والإصلاحات التجارية اللازمة لتحسين محصلة عائد الانضمام للجات. ويتم ذلك بتطوير قواعد الانتاج العربية ومساندة صناعات التصدير ودفع عجلة التنمية العربية».

ومن منظور «اضعف الإيمان» تقترح الجامعة: ترتيب الصف العربى للتعامل مع الجات كتكتل تجارى متكامل مثل تكتل «الاتحاد الاوروبى» أو «النافتا» مع الاتفاق على استراتيجية عربية للتنمية المتكاملة فى مجالات الزراعة والأمن الغذائى والمياه وصناعة التصدير والتكامل الصناعى والتنسيق التكنولوجى وتحديد برامج الخدمات التجارية المقترح تحرير تجارتها مع العالم الخارجى..

هل يمكن أن يقبل العرب الرهان على سقوف الشيطان؟ هل يمكن عقد سباق مع الزمن من اجل تحسين كفاءة الانتاج على مستوى الساحة العربية؟. هل يمكن المغامرة بانشاء عدد من الصناعات التصديرية.. قبل ان تتخصص الأسواق العربية فى الاستيراد فقط؟

هل يمكن ان نراهن على المستقبل لكى يصبح للعرب دور على ساحة التجارة الدولية وهى ساحة الفعل الحقيقى فى السياسة الدولية؟ هل.. والف هل اخرى تطرحها مذكرة الجامعة العربية..!!

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضمانات اقتصادية كاملة لمصر بعد توقيع اتفاقية «الجات» الأسبوع القادم

فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المصرية وبرنامج زمني لتحرير تجارة المنسوجات

مهلة حتى ديسمبر القادم للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية

توقع مصر و١١٥ دولة على اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية بالمغرب خلال الاجتماع الدولي ـ الذي سيعقد بمدينة مراكش في الفترة من ١١ـ ١٦ ابريل الحالي.. فيما تعد اخطر اتفاقية دولية في تاريخ العالم. حيث سيتم بمقتضى هذه الاتفاقية الغاء كافة القيود امام تدفق السلع والمنتجات بين جميع الدول الاعضاء في ظل مناخ تنافسي حر

وقد تقرر منح الدول مهلة حتى ديسمبر القادم للموافقة الدستورية على الاتفاقية.

وتمنح الاتفاقية مصر الحق في استخدام كافة الاساليب الوقائية لمدة عامين زيادة عن المتاح للدول الاخرى لحماية الانتاج المحلي بعد تحرير التجارة العالمية وفتح الاسواق والمنتجات المختلفة كما تحصل مصر على تعويضات في شكل مساعدات ومنح اذا ادى تطبيق هذه الاتفاقية الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية التي تستوردها مصر، باعتبارها من الدول الاولى بالرعاية طبقا للاتفاقية.

وفي مجال تحرير التجارة ـ تشمل التراسات مصر التي نشرها «الاهرام المسائي» ـ ان تقوم مصر بتحرير تجارة المنسوجات من خلال برنامج زمني يبدأ تنفيذه اعتبارا من يناير ١٩٩٥ ولمدة ١٠ سنوات يتم بعدها ازالة كافة القيود وفتح السوق المحلية امام استيراد المنسوجات وفي مقابل ذلك ستقوم الدول الاخرى بفتح اسواقها امام المنسوجات المصرية وخفض الحصص الاستيرادية للمنسوجات التي تستوردها .

وعلم علي محمود مندوب «الاهرام المسائي» ان التراسات مصر تتضمن ايضا خفض الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعية ليصل الى المتوسطات العالمية مع الغاء الدعم النقدي للسلع الغذائية بحيث لايتعدى ١٠٪ من اجمالي قيمة السلع اضافة الى تحرير تجارة الخدمات وتشمل قطاعات البنوك والتامين وخدمات الحاسبات الآلية والايدي العاملة وفق الضوابط التي تضعها الجهات المختصة مع فتح المجال امام الشركات والمؤسسات الاجنبية للعمل في الانشطة الخدمية دون قيود في مقابل نقل تكنولوجيا هذه الخدمات الى مصر وحرية انتقال العمالة المصرية الى الدول الاخرى وسوف تقوم مصر باجراء مفاوضات مع الدول الاعضاء خلال مايو القادم لزيادة فرص العمل للايدي العاملة المصرية.

واوضح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ الذي سيوقع على الاتفاقية ممثلا عن مصر ـ ان التوقيع غير ملزم الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب حتى تأخذ الاتفاقية دستوريتها.

واكد ان الاتفاقية لن تشكل اعباء كثيرة على الاقتصاد المصري وان ٨٠٪ من نصوص الاتفاقية تم تنفيذها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي مشيرا الى ان الاتفاقية تضم ٢٨ اتفاقا نفذت مصر نصوص ١٨ اتفاقية منها وهو مالا يشكل عبئا على مصر فيما بعد.

واضاف الوزير ان جميع الاجراءات التي تم اتخاذها في برنامج الاصلاح الاقتصادي تتفق مع بنود الاتفاقية خاصة في مجالات تحرير التجارة والخدمات والتامين والبنوك.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

توصيات ندوة مستقبل السينما فى مصر

فى ختام ندوة «مستقبل السينما» التى عقدت جلساتها فى قاعة المؤتمرات بجريدة الأهرام بين الثانى والرابع من ابريل ١٩٩٤، يعلن الحاضرون فى الندوة من السينمائيين والمثقفين والمهتمين بهذه القضية عن بالغ شكرهم وتفاؤلهم وسعادتهم للاهتمام الشخصى الذى أبداه السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية بهذه الندوة ومتابعة سيادته لأعمالها وتوجيهاته للمسئولين بتبنى توصياتها..

كما يعبر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم للأستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء لوضعه هذه الندوة تحت رعايته، وما أعلنه عن العمل بتوصياتها ولقائه بوفد منها خلال ثلاثة أيام.

وتؤكد الندوة دعمها الكبير للأستاذ الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة على اهتمامه بالقضية المطروحة للمناقشة وحضوره جلسة الافتتاح ورئاسته أولى جلسات الندوة، ثم تابع أعمالها..

وتود الندوة ان تعلن عن تشرفها بالتعبير عن سعادة واعتزاز وتقدير جميع الحاضرين بالجهود الكبيرة والمخلصة لوزارة الثقافة «صندوق التنمية الثقافية» ومؤسسة الأهرام «وكالة الأهرام للصحافة» عن تنظيم واعداد هذه الندوة..

وبهذه المناسبة فان جميع الحاضرين يعربون عن صادق امتنانهم وتقديرهم للأستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام ومقرر عام الندوة على مابذله من جهد فى إعداد وتنظيم وادارة الندوة، حتى سقط مرهقا فى يومها الأخير فنقل الى المستشفى، متمنين له الشفاء..

وقد عقدت الندوة سبع جلسات - غير جلستى الافتتاح والختام - استغرقت نحو عشرين ساعة وشارك فيها عدد كبير من السينمائيين والمثقفين والمهتمين بالقضية، منهم الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق، ورئيس اتحاد البنوك المصرية، وعدد من رؤساء البنوك ورجال الأعمال والاقتصاديين وأساتذة الجامعات.. وقد انتهت الندوة الى التوصيات التالية:

أولا- فيما يتعلق بالاستوديوهات والمعامل ودور العرض:

ايمانا من الندوة بأهمية السينما المصرية، فان التنمية الثقافية وتطور المجتمع، بالاضافة الى أهميتها للاقتصاد القومى، فإن الندوة توصى بمايلى:

أ) بقاء الأصول الثابتة من منشآت واستوديوهات ومعامل ودور عرض وغيرها التى تدار الآن بواسطة شركتى الاستوديوهات ودور العرض وغيرهما - ملكا للمجلس الأعلى للثقافة دون التصرف ببيعها، لأنها الأصول الوحيدة التى تملكها مصر فى هذا المجال.

ب) يتعاقد المجلس الأعلى للثقافة مع شركات ادارة لتتولى ادارة هذه المنشآت والأصول طبقا للقواعد الاقتصادية والفنية والمالية السليمة، مع تحديث ادوات ووسائل واساليب العمل بالشركتين العاملتين حاليا.

جـ) تحريك الأصول غير المنتجة في الشركتين بما يتفق مع القواعد الاقتصادية وصالح صناعة السينما.

د) الاعفاء الجمركي للآلات والكاميرات السينمائية وغيرها عند استيرادها باعتبارها سلعا وسيطة سيعاد تصدير منتجها..

ثانيا - في مجال الانتاج والتمويل:

١ - الدعوة لتأسيس شركة مساهمة مصرية لاستثمار اموالها في مجالات متعددة منها ادارة المنشآت السينمائية والانتاج السينمائي والتسويق السينمائي داخل وخارج مصر، وانشاء دور عرض سينمائية جديدة يساهم فيها صندوق التنمية الثقافية وغير ذلك من الانشطة، ويساهم في الشركة البنوك المصرية وصندوق التنمية الثقافية ورجال الاعمال والسينمائيون وقطاع الأعمال المصري.. على أن تسند لأحد البنوك الوطنية مهمة التأسيس باعتباره وكيلا للمؤسسين.

ثالثا - في علاقة الدولة بالسينما:

١ - عدم المساس بالادارة الاقتصادية السليمة لشركتي الاستوديوهات والتوزيع، فانه على الدولة أن تقدم للمنتجين المصريين تيسيرات في الاسعار وطرق السداد بما يشجعهم على التوسع في الانتاج السينمائي.

٢ - نظرا لأهمية دور العرض المصرية في دعم الانتاج السينمائي وضرورة

اعتماد السينما المصرية علي سوقها الوطنية، توصي الندوة بإعفاء دور العرض الجديدة والمجددة تجديدا شاملا من جميع انواع الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات..

٣- اعادة النظر في اللائحة التنفيذية للقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية حق المؤلف، مع اعادة النظر في القرارين الوزاريين رقمي ١١٣ و٣٤٧ الخاصين بمزاولة المهنة، ورسوم الرقابة بما يؤدي الي خفض هذه الرسوم واختصار اجراءاتها..

٤- الغاء رسوم او خفض قيمة التمغة المقررة على اعلانات السينما في وسائل الاعلام المصرية بكافة انواعها.

٥- ضرورة توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية «وايبو» وذلك لحماية حقوق استغلال الفيلم المصري في الدول الموقعة عليها مع التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدول غير المنضمة للمنظمة.

٦- التوصية لدى جهات الدولة المختلفة بخفض الرسوم المفروضة على التصوير السينمائي في الأماكن التابعة لها.

٧- قيام السفارات المصرية بالخارج بالتعاون مع المؤسسات السينمائية المصرية بتنشيط تسويق الفيلم المصري في الخارج وفتح أسواق جديدة له.

رابعا - في العلاقة بين السينما و التليفزيون والبث الفضائي:

١- نظرا لاهمية دور التليفزيون المصري في دعم وتطوير صناعة السينما المصرية، وتحقيقا لهذا الدور، ونظرا لتدني قيمة شراء التليفزيون للفيلم المصري في مقابل الارتفاع الشديد لقيمة الاعلانات وتكلفة الانتاج.. فان الندوة توصي بمطالبة اتحاد الاذاعة والتليفزيون برفع أسعار حقوق بث التليفزيون المصري للأفلام المصرية بما يتناسب مع الارتفاع الشديد في أسعار الاعلانات وتكلفة الانتاج، وذلك عن طريق الاتفاق بين التليفزيون وغرفة صناعة السينما على ضوابط جديدة للأسعار.

٢- تصحيحا للعلاقة بين التليفزيون والسينما المصرية، توصي الندوة بأن يقوم التليفزيون المصري بالمشاركة في تمويل الانتاج السينمائي عن طريق المنتجين المصريين مع تنظيم العلاقة بينهما.

٣- عمل عقد قانوني موحد بين المنتجين المصريين من خلال غرفة صناعة السينما والقناة الفضائية المصرية بما يضمن كافة الحقوق عند شراء القناة الفضائية المصرية لحقوق بث الأفلام المصرية، ويجب ضرورة الاعتماد على الاتفاق مع المنتج الأساسي للفيلم بموجب وثائق غرفة صناعة السينما.

٤- ضرورة التزام القناة الفضائية المصرية بعدم منح حقوق اعادة بث الأفلام المصرية التي تملك حق بثها على قناتها لقنوات اخرى إلا بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي للفيلم.

٥- تحديد مدد وعدد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة أسوة بما يتم التعامل عليه مع الشركات الأجنبية.

٦- تحديد مناطق استقبال بث الارسال الفضائي عند التعاقد.

٧- تطبيق الضوابط السابقة على العقود المبرمة بين المنتجين المصريين والقنوات الفضائية غير المصرية.

توصيات أخرى

١) العمل على انشاء مركز معلومات قومي للسينما المصرية بالتعاون بين وزارة الثقافة والمؤسسات والتنظيمات، والجمعيات السينمائية المختلفة، والاستفادة من امكانيات مؤسسة الأهرام في هذا الشأن.

٢) العمل على تجديد وتشغيل صالات السينما المختلفة التابعة لهيئة قصور الثقافة وكذلك اندية وساحات الشباب والجامعات والمدارس في اقرب وقت بالتعاون بين الوزارات والهيئات المعنية، وذلك لإضافة دور عرض جديدة في صالح السينما المصرية.

٣) توصي الندوة جميع الاجهزة والمؤسسات المعنية لصناعة السينما في مصر بتشجيع المبدعين السينمائيين الشباب وعمل مسابقات لهم في افرع العمل (سيناريو.. تصوير.. الخ).

٤) العمل باسرع مايمكن على تطوير جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بشريا وماديا وتزويده بالمعدات والأجهزة التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطورات الفكرية والفنية المتسارعة.

٥) توصي الندوة بتجميع كل التشريعات والقوانين الخاصة بالسينما وتحديثها واصدار تشريع موحد بها جميعا بما يلائم العصر.

٦) تشيد الندوة بحضور الأستاذ صلاح الطاروطي رئيس لجنة الثقافة والاعلام بمجلس الشعب لكل جلسات الندوة ومتابعتها.. وتأييده للتوصيات، واسهامه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

للعمل على تنفيذها.

آلية التنفيذ

تقرر الندوة استثمارا ومتابعة لأعمالها، تشكيل لجنة متابعة دائمة تجتمع دوريا وتضع نظام عملها الداخلى لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.. وتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة الثقافة ومؤسسة الأهرام وشركات قطاع الأعمال العام وغرفة صناعة السينما ونقابة السينمائيين واتحاد البنوك المصرية.. على ان يدعو مؤسسة الأهرام وصندوق التنمية الثقافية بصفتهما صاحبا المبادرة بتنظيم هذه الندوة الى اجتماع عام خلال ستة اشهر لعرض ومراجعة ماتم بشأن هذه التوصيات وأعمال لجنة المتابعة.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

فى اجتماعات «الجات» القادمة بمراكش

البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال

□ كتبت ـ ألفه السلامى:

تعقد خلال الفترة ما بين ١٢ و١٥ ابريل القادم اجتماعات منظمة «الاتفاقية العامة للتعريفة والتجاة» «جات» فى مدينة مراكش المغربية. ويهدف الاجتماع إلى تثبيت الصيغة النهائية لاتفاقية التجارة العالمية التى تم التوصل إليها فى ديسمبر الماضى.

ويتوقع المراقبون ان يسيطر موضوع «بيئة العمل» وحقوق الانسان على الاجتماعات القادمة، خاصة بعد الموقف الذى تبنته مجموعة الدول الخمسة عشر النامية والذى يقضى برفض التحرك الذى تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بتحسين بيئة العمل ورفع الأجور ومعالجة اوضاع حقوق الانسان بالنسبة للعمال.

ويذكر أن مجموعة الدول الـ ١٥ النامية قد اجتمعت فى وقت سابق الشهر الماضى فى نيودلهى ورفضت الاقتراح الأمريكى، واعتبر المراقبون موقفها من هذا الشأن بمثابة تهديد للاتفاق النهائى فى اجتماع الجات.

وكان الخلاف حول هذا الموضوع قد بدأ منذ عدة شهور عندما قررت الولايات المتحدة وفرنسا ضرورة اضافة فقرة جديدة على نفس الاتفاقية تنص على حماية حقوق العمال وتستهدف بشكل خاص تلك السلع والمنتجات التى يشارك فى تصنيعها الاطفال القصر.

وقرار كهذا من شأنه أن يضرب جميع البلدان النامية فى مقتل لانها بدون استثناء تقوم فى صناعتها على اليد العاملة الشابة وخاصة الاطفال الذين لم يصلوا بعد إلى سن العمل القانونية ولكن هل ظهر هذا الموضوع فجأة على الساحة.

الحقائق تؤكد أن هذه القضية مطروحة منذ عشرات السنين ولم تنقطع منظمات العمل الدولية فى عمليات التوعية به ومناقشته واتخاذ خطوات بشأنه.

ولكن الجديد فى هذه المرة هو خطاب الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» خلال شهر يناير الماضى والذى اخذت بموجبه الولايات المتحدة المبادرة حتى يكون بندا أساسيا ضمن برامج عمل منظمة الجات.

ومن بين الاسباب التى تستند عليها البلدان النامية فى رفضها لهذا الاقتراح وبالتالى اضافة اى فقرة خاصة بحقوق العمال فى اجتماع مراكش القادم ان هذا الموضوع لم يدخل ضمن مفاوضات الجات ولم يتم اقراره فى جولة الاوروجواى، اضافة إلى أن هذا الموضوع تختص به منظمات اخرى وتجرى مناقشته فى إطار منظمة العمل الدولية مثلا، والتى تتكون من ثلاثة اطراف رئيسية: العمال وارباب العمل والحكومات.

أن المخاوف الاساسية والتى لم تطرح علانية فهى المتمثلة فى ان إدخال هذا الموضوع فى النظام الدولى الجديد قد يشكل احد الإجراءات التى تعوق دخول السلع والمنتجات القادمة من البلدان النامية إلى الاسواق الدولية.

حيث يؤكد المراقبون ان اية محاولة للمقارنة بين ظروف العمل والأجور فى كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية هى محاولة مغلوطة، لأن شروط العمل والظروف الاقتصادية والمستويات الاجتماعية تختلف جذريا فى كلا المجموعتين إلى جانب أن تدريب الاطفال على العمل مقابل أجر زهيد فى البلدان النامية يعد من بين البرامج التى تتخذها الحكومات كنوع من الحماية ـ للاجيال الصغيرة من الضياع وتكوين عمالة متخصصة فى المستقبل.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ٢٠٠٠

المنتجون المحليون يطالبون بزيادة الجمارك:

مخاوف مصرية من مخاطر سياسة الإغراق في ظل الجات

□ القاهرة ـ فهيمة أحمد:

اجمع خبراء الاقتصاد المصريون على أن عمليات تحرير التجارة الخارجية والالتزام بالاتفاقيات الدولية فى ضوء النظام الاقتصادى العالمى الجديد لا يعنى الاضرار بالمنتج المحلى الذى يواجه مخاطر الإغراق، واقترحوا رفع أسعار الجمارك بعد أن سمحت المؤسسات الدولية بفرض جمارك تصل إلى ٧٠٪ واستخدامها لحماية الصناعة الوطنية، كما طالبوا بالاسراع فى وضع قانون لمكافحة الإغراق بما يساهم فى خدمة الإنتاج المحلى.

يقول محمد طلعت أبو الفضل ـ رئيس قطاع الشئون التجارية وعضو مجلس الإدارة بشركة سيناء للمنجنيز: «لا نستطيع انكار اهمية تحرير التجارة الخارجية واخضاع كافة المنتجين لمبدأ المنافسة الذى يؤدى إلى تطوير الإنتاج، ولكن ايضا هناك خطورة بشأن امكانية تعرض الصناعة الوطنية لمنافسة غير متكافئة نتيجة حصول بعض الواردات على دعم سواء بصورة مباشرة او بالتحايل على اتفاقية الجات والدليل على ذلك انهيار الاستثمارات المصرية فى مجال الثروة الداجنة منذ سنوات نتيجة إغراق السوق المصرية بالدواجن الرخيصة.. ولذلك لابد من مواجهة أى محاولة لإغراق السوق المصرية بسلع رخيصة تهدد الصناعة المحلية خاصة فى مجال الصناعات الغذائية والهندسية وصناعة المنسوجات.

واشار إلى أن شركة سيناء للمنجنيز قامت بجهد كبير لتعمير منطقة جنوب سيناء لإيجاد مجتمع صناعى ضخم بلغت استثماراته ٣٠٠ مليون جنيه.. وتواجه الشركة منافسة كبيرة من الشركات المنتجة لسبيكة الفيرومنجنيز.

ونطالب بحماية هذه الصناعة الوليدة من خطر الإغراق حيث تقوم الشركات المنتجة للسبيكة فى الكتلة الشرقية بدعم إنتاجها وطرحه بأسعار أقل من أسعار التكلفة.

تشريع لحماية الصناعة الوطنية

ويرى محمد طلعت أبو الفضل انه لابد من وجود تشريع يحمى الصناعات الوطنية من خطر الإغراق يتضمن الجهة التى يقدم لها الطلب والبيانات المطلوب تقديمها عن حاجة الصناعة فى مصر فى قطاع معين، وعن سعر تصدير السلعة فى البلد المصدر وتكلفة إنتاجها والمقارنة بالاسعار الاخرى وحتى يصدر هذا التشريع لابد من وجود طريقة لمواجهة مشكلة الإغراق فيمكن فرض رسوم تعويضة على الواردات المدعومة.. وهذه الرسوم تمكن المنتجات المحلية من المنافسة بصورة متكافئة مع تلك المنتجات المستوردة المدعومة.. وهذا الامر يتطلب ايضا إجراءات طويلة لتحقيق ذلك منها احضار شهادة من الدولة المنتجة بالقيمة الفعلية لاسعار منتجاتها بدون دعم تصديرى.. وهناك حل آخر بديل وهو تعديل الرسوم بحيث تصل على المنتجات المستوردة إلى ٧٠٪، اما المستلزمات المستوردة والتى تدخل فى الصناعة المحلية لتخفض رسومها إلى ٥٪ فقط.. فلابد أن نستخدم ذلك بما يخدم الصناعة الوطنية.

أمريكا الأكثر تشددا

ويقول د. حلمى نمر ـ نقيب التجاريين والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة: «إن الاساس فى تنظيم التجارة الدولية لكل المفاهيم هو اتاحة فرص متساوية وعادلة لكل القوى المنتجة للسلع المختلفة للتنافس فى الاسواق العالمية ومنع الإغراق او الاحتكار.. وتلجأ جميع الدول إلى إجراءات خاصة طبقا لظروفها لحماية إنتاجها المحلى.. فدول السوق الاوروبية مثلا تضمن للمنتج سعرا ثابتا نسبيا ويمثل اعلى سعر ممكن، وتلجأ إلى عدة برامج منها برنامج تقوم فيه بشراء المنتجات النهائية من المنتجين بأسعار اعلى من السوق العالمية، ثم يتم دعمها للتصدير بأسعار منافسة. وتحتل الولايات المتحدة المركز الاول بين الدول الأكثر تشددا فى حماية منتجاتها ضد سياسات الإغراق وضمان اعلى سعر ممكن لمنتجيها حيث تخصص حصة معينة لكل منتج حتى لا تتدهور الأسعار.. ومن المعروف انها طلبت من لجنة الجات إطالة فترة تطبيق التعريفة الموحدة على بعض المنتجات إلى عشر سنوات حتى تحمى بعض صناعاتها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الآن باتاحة الفرص لها

لتوفيق اوضـاعها طبقـا للمتغيرات الاقتصـادية العالميـة، وطبقـا لبنـود الجات.

ويؤكـد د. حلمي نمـر ان حماية الصناعـات الوطنية من الامـور المهمة التي تتطلب من الحكـومـة ان تتخـذ إجراءات منـاسبة بمكـافحة الـوسائل غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول من الدعم والإغراق.. فاتفـاقية الجات جاءت في صـالح الدول الغنية، أما الدول النامية فهي في حاجة إلى وقت لتنفيذ هذه الاتفاقيـة حتى لا تضر الصناعات المحلية بهذه الدول.. ولابـد ايضـا ان تمنح الـدول الغنيـة دعما للصناعـات الغذائية والدوائيـة والخدمات بالدول النامية.

ويرى أنـه لمواجهة الاسـاليب غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول مثل الإغراق والدعم لابد من وجود قرارات رادعـة لحماية الصنـاعة المحليـة فمن حق الدول التي تتعرض لخطر الإغراق ان تمنع دخول السلع الرخيصة.. وهذا يتطلب في البـداية اثبـات وجود حـالة الإغـراق، وهـذه مسئـوليـة المنتجين بالدرجة الأولى لانهم يعرفون أسعار التكلفة الحقيقية للسلع التي ينتجونها.. ولابد من وجود إدارة مستقلة لمواجهة الدعـم والإغراق يتم تدريـب العاملين فيهـا على مستوى متطـور مع تـوفير الأدوات الملائمة لهم للقيام بـوظائفهم على مستوى عال من الكفاءة بما يحمى المنتج المصرى من الممارسـات غير المشروعـة. أمـا عن ضرورة وجـود تشريع قانونى لمواجهـة الدعم فهذا يحتاج لـوقت طويل ، ونحن في حاجة لإجراءات سريعة لمواجهة الإغراق حتى لا يضر بالصنـاعات المحليـة. فعندمـا تتأكد الحكومة من وجـود حالة إغراق للسوق المصرية في إحدى السلع لابد أن تمنعها مـن دخول السـوق المصرية في الحال، حتى لا يتكرر مـا حـدث مع صناعة الدواجن منذ سنوات.



د. حلمى نمر

التحرير منافسة وليس تدميرا

يقول د. حسن غلاب ـ عميد تجارة عين شمس: «إن تحريـر التجـارة لا يعني تدمير الإنتاج المحلي.. إنما يعني فتح الابواب على الإنتاج الخارجي حتى يمكن أن تتحسن نوعية وكفاءة الإنتاج المصرى، والبـلاد التي استطـاعت أن تنمي صادراتها كانت أولى خطواتها في هـذا المجـال هي فتح بـاب تجارتها العالمية للمنتجات في أسواقها.. ولكن لا يمكن أن يؤدى ذلك في السوق المصرية إلى غلق مصنع أو خسـارة صنـاعـة.. فالهدف هو تدعيم الصناعة وحثها على التميز والإنتـاج بكفاءة.. فـلا يجب أن نعرض الصنـاعـة المحلية إلى المنافسة غير المشروعة سواء كان ذلك عن طريق الدعم أو الإغراق.. ولحماية الصناعة المحلية من خطر الإغراق لابد من اعداد قانون لمكافحة الإغراق، وهذا التشريع قائم في معظم الـدول مثل الـولايـات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وانجلترا، والتي عـالجت مكافحـة الإغـراق في قـوانين مكـافحـة الاحتكـار وتنظيم المنـافسـة، كما قـامت المجمـوعـة الاوروبية بتنظيم قانـون عام ١٩٨٨ لمكافحة الإغراق.

ويوضح د. حسن غلاب إن اتفاقية الجات حددت الشروط الواجب توافرها لوجود حالة الإغراق بأنه لابد أن تقوم الـدولة المتضررة من إغراق اسـواقهـا باثبات حالة الإغراق وتضرر الصناعة المحلية من ذلك.

وتقوم سلطات الجات بالتحقيق في الشكـوى، وينتهي التحقيق بـرفض الشكوى أو بأحقية الشاكى، في شكواه، وهنا يتم اتخاذ الإجـراءات الـلازمـة ومنها فرض ضريبة جمركية اعلى.



د. حسن غلاب

رفع أسعار الجمارك

ويـرى د. حسن عبيـد ـ أستـاذ الاقتصـاد بكلية الاقتصـاد والعلـوم السياسية بجامعة القـاهرة «إنـه منذ الاعلان عن الـوصول إلى اتفاق حول تحريـر التجـارة العـالميـة من خـلال منظمـة الجات.. وهنـاك تخوف كبير لـدى المنتجين المصريين مـن الآثـار السلبية لهذه الاتفاقيـة على الصناعة الوطنية حيث يبدى تخوفه من منطلق عدم قـدرته على المنافسة بـاعتبار أن صناعته وليدة، وأنـه لم يستقر بعد في السوق المحلية، والبعـض الآخر يبدى تخوفه من فرض المنافسة غير المتكافئة التي قـد تتعرض لها صنـاعتـه حيث تحصل السلع الواردة على الدعم بأى شكل من الاشكـال، سـواء بصورة مباشرة أو تحايلا على اتفاقية الجات.. ولاشك أن تحريـر التجارة الخارجيـة يهدف إلى تحسيـن نـوعيـة وكفـاءة الإنتـاج المصرى.. ولكن ايضـا هنـاك خطـر الإغـراق الذى يهدد الصنـاعـة المحلية خاصـة الصناعـات الغذائية والهندسية وصناعة المنسوجات.

ولمواجهـة خطر الإغراق يـرى د. حسن عبيد أن اثبات وجود حالة إغراق يتطلب إجراءات قانونية معقدة تحتاج إلى فترة طويلة. لذلك فإن الحل البسيط والسريع هـو رفـع أسعـار الجمارك، وهذا مسموح به ولابـد من استخدامه بما يحقق الفـائدة للصناعة المحليـة.. وللمنتجين دور كبير في اثبات حالات الإغراق التي تتعـرض له الاسـواق المصرية.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : 9 / 1994

■ لم يقتنع كثير من خبراء الاقتصاد المصريين بوجهة النظر المتفائلة التي قدمها الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق، حول مستقبل الدول النامية في ظل «الغات» التي يبدأ تطبيقها العملي أوائل يناير (كانون الثاني) المقبل.

قال الوزير في ندوة عقدت بنادي الادارة ان «الغات» تتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.. ودلل على ذلك بقوله ان الولايات المتحدة تستورد ما قيمته ٣٦٠ مليار دولار سنويا، بينما تستورد أفريقيا بنحو ٧٢ مليارا فقط، ويبلغ حجم الصادرات الدولية ٣٢٠٠ مليار دولار.

وقال الوزير ان مباحثات اورغواي التي استغرقت ٧ سنوات كاملة انتهت في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) وسيتم إقرارها في مراكش بالمغرب خلال شهر ابريل (نيسان) الحالي. وتناولت الاتفاقية أربع مجموعات مهمة.

الأولى هي السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، والثانية تضمنت تعديل بعض اتفاقيات «الغات» مثل الحصص، وفي المجموعة الثالثة تم الاتفاق على إنشاء منظمة للتجارة الدولية. أما المجموعة الرابعة فتناولت الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين.

واستمرارا في تفاؤله أكد يسري مصطفى ان «الغات» ستدفع الدول العربية لبذل مزيد من الجهد لتطوير نتاجها في ظل المنافسة الشرسة.

مع قرب التوقيع عليها فى مراكش

تعقيدات سياسية واجرائية وراء عرقلة التصديق على «الجات»

لندن ـ خاص :

عندما يحتشد وزراء من اكثر من مائة دولة فى مراكش بالمغرب فى منتصف الشهر الحالى للتوقيع النهائي على الاتفاق الذى تم فى نهاية جولة اوروجواى، فإنهم سيتبادلون بالطبع التهانى على تحقيق اعظم اتفاق لتحرير التجارة العالمية فى التاريخ

ولكن هذه الروح الاحتفالية قد تشوبها عقبات خفية حيث يدرك الجميع ان هذه الاتفاقية لن يسرى العمل بها بشكل نهائى الا عندما تقرها برلمانات الدول الموافقة على الاتفاق او حتى على الاقل معظم برلمانات الدول ذات الاهمية الاقتصادية الكبيرة والاعضاء فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات»

وفى هذا الاطار لايزال هناك العديد من الشكوك التى تثير القلق بشكل كبير

العديد من القوى الصناعية البارزة اشارت الى انها تهدف إلى التصديق عليها بحلول نهاية العام الحالى وعلى الرغم من ان المهلة الاخيرة ليست رسمية الا أنها اكتسبت اهمية خاصة فى جنيف

ففى الوقت الذى تعرب فيه جميع الحكومات عن ثقتها الشديدة فى حشد التأييد الكافى للاتفاقية داخل برلماناتها، الا ان هناك مخاطر متزايدة من احتمال ان تتم عرقلة التصديق على الاتفاقية فى العديد من الدول بسبب تعقيدات اجرائية وسياسية ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة التجارية

«تعثر : موافقة الكونجرس»

ففى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تصديق الكونجرس على الاتفاقية قبل جنيف هذا العام ولكن الجدول الزمنى تعثر بسبب الحاجة إلى التعويضات اللازمة عن الخسائر الناجمة عن التخفيضات المقررة فى التعريفات الجمركية حيث قدرت هذه الخسائر بما لايقل عن ١٣,٥ مليار دولار على مدى خمسة اعوام وفى هذا الصدد اقترح ريتشارد جيفارت زعيم الاغلبية الديمقراطية فى مجلس النواب ان هذه الخسائر قد تصل إلى ٤٠ مليار دولار خلال العقد القادم وبمقتضى لوائح الميزانية فانه يتعين تعويض هذه الخسائر عن طريق زيادة الضرائب وخفض النفقات

اوروبا : من له حق لتصديق

جدل شديد حول من سيخول بالتصديق على الاتفاق بالنيابة عن دول الاتحاد الاوروبى حيث ترى اللجنة الاوروبية، التى يدعمها البرلمان الاوروبى ، انها لديها التفويض الضرورى لذلك، ولكن معظم حكومات الاتحاد لاتوافق على اعطاء هذا التفويض للجنة الاوروبية

حيث تقول الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى الاتحاد انه على حين ان اللجنة تملك سلطة التفاوض فان لوائح وقوانين الاتحاد الاوروبى تتطلب ان توافق برلمانات الدول الاعضاء كل على حدة على تلك البنود المتعلقة بتحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

وفى محاولة لراب الصدع حول هذا الخلاف تعتزم بروكسل فى الشهر القادم اللجوء للمحكمة الاوروبية لمعرفة رأيها بصدد هذه القضية وتؤكد اللجنة الاوروبية انها واثقة من اتخاذ قرار لصالحها داخل المحكمة يتيح لها التصديق على الاتفاقية ومع ذلك فان هناك تحفظين:

اولهما انه ليس من المرجح ان تصدر المحكمة حكمها قبل الخريف على اقل تقدير

والثانية هى انه اذا جاء الحكم فى غير صالح بروكسل فان الاتحاد الاوروبى لن يتمكن من التصديق. على الاتفاقية حتى يوافق عليها برلمان كل دولة على حدة

إقرار اتفاقية « الجات » في المغرب ١٢ ابريل

حاتم فاروق

□ نظمت الجمعية العلمية لإدارة الاعمال الدولية ندوة بعنوان « تأثير تطبيقات اتفاقية الجات على النشاط الاقتصادي المصري » .. وأكد د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق .. أن وزراء التجارة على مستوى ١١٩ دولة سيجتمعون في مراكش خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل لاقرار اتفاقية الجات ومن المنتظر أن يبدأ التنفيذ في يناير ١٩٩٥ وأشار إلى أن أصعب الالتزامات المفروضة على مصر من خلال اتفاقية الجات جاءت بفرض قيود جديدة على نقل التكنولوجيا .. وإنه أصبح من الضروري الاستعداد لمواجهة المنافسة بين الدول والتي بدأت تعرف بالحروب التجارية .. وأكد أن اتفاقية الجات جاءت متوازنة خاصة للدول النامية التي سوف تحسن التعامل مع بنودها المختلفة وتعمل على تشجيع صادراتها حيث بلغت الصادرات بعد نهاية مفاوضات الجات ٣ آلاف مليار دولار بينما كانت في بدايتها حوالي ٦٠ مليار دولار على مستوى العالم .. مما سيفرض على مصر المزيد من القرارات التي تعمل على تحرير الصادرات خلال الفترة الانتقالية التي حددتها الجات خلال عشر سنوات .. وأضاف أن الدول الكبرى ستعمل على تحقيق التوازن مع الحقوق التجارية للدول النامية وتقدم المزيد من المعاملة المتميزة للدول النامية والتي تنتهج عملية الاصلاح الاقتصادي ومن بينها مصر خاصة فيما يخص تجارة المنسوجات والملابس وحماية الصناعات الوليدة .. وأكد بصفة عامة أن فتح أسواق الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية سيزيد من فرصة رواج المنتجات المصرية في هذه الأسواق حيث بلغت صادرات مصر للمجموعة الاوروبية حوالي ٤٠٪ بينما بلغت صادراتها إلى أمريكا حوالي ١٨٪ من الصادرات المصرية ..

وعن أهم المبادىء التي قامت عليها اتفاقية الجات أكد د . يسرى مصطفى أنها جاءت في حدود المصالح التجارية الدولية حيث كان تحرير التجارة الخارجية من أهم البنود التي استقر عليها الاتفاق بحيث يؤخذ في الاعتبار حماية الانتاج المحلي مع توازن واستمرار تحرير التجارة الخارجية .. فعلى سبيل المثال فإن الجات تبيح استخدام الرسوم الجمركية ولا تبيح القيود الكمية إلا باستثناء الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أو الدول التي تسير في برامج الاصلاح الاقتصادي .. ففي المادة ١٨ من اتفاقية الجات والتي أباحت للدول التي تعاني اختلالا في ميزان المدفوعات اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية لحماية ميزان مدفوعاتها . ومصر سوف تستفيد من هذه المادة .. □

المحروسة

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩٤/٢/١

والآن.. يتحدثون عن علاقات عمل دولية

في تعليقات اقتصادية اجنبية، قيل انه بعد أن يتم التوقيع على الاتفاقية العامة لتحرير التجارة و الخدمات، و هي الإتفاقية المعروفة بالجات، في ١٢ إبريل القادم في مراكش بالملكة المغربية، ستبدأ المنظمة بدراسة الأسس الجديدة لعلاقات العمل الدولية. و قالت التعليقات ان هذه الدراسة الجديدة تأتي في أهمية إتفاقية الجات ذاتها، لأنها ستعيد النظر في تلك التفاوتات الموجودة حاليا على الساحة الدولية في مجالي الأجور و علاقات العمل. و هي التفاوتات التي أدت إلى خلق الخلخلة والإضطرابات في سوق العمل في البلدان الرأسمالية خلال العقد الزمني الأخير.

ثم أوردت التعليقات بعض البيانات التي تبرر، من وجهة نظرها، قيام منظمة الجات بهذه الدراسة الجديدة. و البيانات التي جاءت لا تقدم الجديد .لأن معظمها معروف لكافة المهتمين بمجالات العمل و العمال بما في ذلك البيانات الخاصة بالتعطل و لكن، جاء الجديد في ذلك التوجه الذي وضعت البيانات في خدمته.

قالت البيانات أن معدلات التعطل وخاصة في صفوف الشباب في تزايد. وأن معدلات التعطل هذه باتت تشكل معضلة إجتماعية قد يصعب حلها وأن هذه المعدلات هي ٢٤٪ في أسبانيا و١١.١ ٪ في استراليا و٩.٨٪ في المملكة المتحدة و٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و٩. في ألمانيا و ١٢٪ في فرنسا وإيطاليا و حتى في اليابان بلاد الرخاء بات فيها المعدل ٢.٥٪، من قوة العمل الوطنية في هذه البلاد. كما ذكرت أن في بلدان السوق الأوروبية أصبح عدد المتعطلين ٣٥ مليونا غالبيتهم العظمى من الشباب الذي لم يعرف في حياته العمل المنظم أو الدخل المنظم. ثم سارت التعليقات تشير الى أن السبب الرئيسي وراء إرتفاع معدلات التعطل هذه هو هجرة الرأسمالية المحلية، و خاصة الرأسمالية الصناعية، للبلدان الرأسمالية إلى خارجها. وأن السبب وراء هذه الهجرة هو ذلك التفاوت في علاقات العمل الذي يجعل من العمل في البلدان الأخرى ظرفا مواتيا أفضل لهذه الرأسمالية. ثم اوردت التعليقات مجموعة اخرى من البيانات. ذكرت أن متوسط أجر ساعة عمل في الصناعات الإنتاجية يصل في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦ دولارا في حين انه في بلدان نمور أسيا ينخفض إلى ٤.٥ دولار ثم ينخفض مرة أخرى إلى دولارا واحد في بلدان أوروبا الشرقية. إضافة إلى هذا التفاوت في الأجور يوجد التفاوت الآخر في الحقوق العمالية كالحقوق التأمينية والنقابية ثم التفاوت في أنواع الأجازات ومددها مما يرفع من تكلفة الإنتاج في بلدان الغرب الرأسمالي.

بناء على كل ذلك تهاجر الرأسمالية، وتحديدا الصناعية منها، إلى خارج بلادها مما يؤدي إلى إغلاق المصانع و فصل العمال ثم تضاؤل عدد فرص العمل الجديدة التي تتيح الإشتغال للشباب وبالتالي تظهر هذه النتائج التي منها البطالة و نمو التيارات الفاشية في هذه البلدان.

لم تقدم هذه التعليقات ، كما لم تقدم البيانات التي تساندها، الجديد للموضوع يأتي الجديد في هذا التوجه الذي بني عليها و هو أن المنظمة الجديدة ستبدأ في دراسة أسس تدويل علاقات العمل بحيث تواجه هذا التفاوت الموجود الآن على الساحة العالمية. و بمعنى أكثر وضوحا، أن تتقارب، إن لم تتوحد، شروط و ظروف العمل على الساحة العالمية بحيث لا تهاجر الراسمالية و تحديدا الإنتاجية منها من بلد إلى آخر بسبب وجود ظروف مواتية أفضل لإستثماراتها و لتحقيق أرباحها.

اذن فالتوجه الواضح الآن هو أنه بعد ان فرضت شروط تحرير التجارة و الخدمات على العالم و على الدول حتى بات عدد الدول التي ستوقع عليها في مراكش ١١٩ دولة ستقوم جولة أخرى لدورة أوروجواي تبحث في الأجور و علاقات العمل بشعار التحرير بهدف التدويل و لكن لنتائج غير النتائج المعلنة.

فالمطلوب الآن هو الإعداد لإلغاء التفاوت في شروط و ظروف العمل الموجودة في البلدان المتقدمة صناعيا و تلك الأخرى الموجودة في البلدان المنتمية إلى العالم الثاني و الثالث و الرابع ، أي تلك البلدان التي تعيش بعضها نهايات القرن العشرين، بكل تقدمه ، شكلا. أما مضمونا فلايزال بعضها يرزح تحت علاقات اجتماعية و إنتاجية تنتمي إلى مراحل عميقة في القرون الوسطى. ولاشك ان بعض بلدان العالم الثاني هذا قد حققت قدرا من التطور الصناعي و انجزت طورا من التقدم الإجتماعي، مثل الهند و الصين في أسيا و مثل مصر و جنوب إفريقيا في إفريقيا و مثل البرازيل في أمريكا اللاتينية، إلا أن مجموع هذه الدول يكاد يعد على الأصابع و هي في كل الأحوال ليست النموذج السائد لبلدان العالم النامي الذي هو الثالث و حتى هذه الدول التي يشار إليها عادة في صفوف هذا العالم ،لا تعيش في حالة إنسجام إجتماعي كامل في بعض من أجزائها و أطرافها تعيش تلك العلاقات المتخلفة القديمة بكل سماتها وعناصرها.

لذلك ، و حتى لو حاولنا الهروب من روح التشاؤم و التوجس و الريبة و سوء الظن بكل شيء، وهي الروح التي تسيطر على البعض منا، فإن هذا التوجه الجديد لدراسة أسس تدويل علاقات العمل لا يهدف إلى مساواة العامل هنا بالعامل هناك حتى لو احيطت شعاراته بأطيب الكلمات و أحلاها. هدفه الأساسي هو وقف النمو الإنتاجي في بلدان العالم النامي التي هي البلدان الفقيرة و المدينة والامية، لحساب إنعاش و إنقاذ إقتصاديات العالم الأول.

فدراسة تدويل علاقات العمل و إلغاء التفاوت بينها في الدول المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال عدة سيناريوهات ليس أمامها إلا إثنان . الأول ان نرفع المستويات الأدنى إلى مستوى المستويات الأعلى و الثاني أن نخفض المستويات الأعلى إلى مستوى المستويات الأدنى و يستحيل الإثنان. لأن كل مستوى منهما ما هو إلا نتاج الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في البلد المعني. وأحدث دليل على ذلك عندما حاولت الحكومة الفرنسية تخفيض الحد الأدنى لتعيين الشباب والتي ووجهت بالمظاهرات الشبابية التي تعيد الذاكرة إلى أحداث عام ٦٨ الفرنسية و التي أطاحت بحكومة الجنرال ديجول و الجمهورية الرابعة ولا شك أننا في بلداننا نطالب برفع الأجور و تحسين و تطوير شروط و ظروف العمل، إلا ان دعواتنا هذه تنطلق دائما من بلداننا النامية و من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في كل بلد على حدة . فنحن في مصر على سبيل المثال لا نطالب بمساواة أجر ساعة العمل لعامل مصري في صناعة ما بأجر نظيره في نفس الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. فمثل هذه الدعوات تكون كالهراء. ولكننا نطالب بأن يرتفع أجر العامل المصري بما يتيح له درجة الإشباع له و لأسرته من السلع و الخدمات الأساسية. والذي نطالب به هو تعديل سلم أجور الأجراء في المجتمع بحيث يحصلون على نسبة أعلى من القيمة المضافة التي يحققونها من عملهم لدى صاحب العمل سواء كان قطاعا عاما أو خاصا. و يتم ذلك في إطار الظرف الخاص المصري.

لذلك فنحن نفهم من فكرة تدويل علاقات العمل أن هدفها النهائي ليس تحسين شروط و ظروف العمل في بلدان العالم النامي ورفعها إلى مستوى شروط و ظروف العمل في بلدان الغرب الرأسمالي ، رحمة بعمالنا و خوفا عليهم ، بقدرما نفهم أن نتائجهاتهدف إلى رفع تكلفة الإنتاج في بلداننا إلى مستواها في بلدانهم بحيث يصعب علينا التقدم بالقاعدة الإنتاجية في بلداننا و بحيث لا تأتي إلينا إستثماراتهم التي تهرب منهم و التي يعتمد عليها البعض منا في تحقيق التنمية

و المدهش في الموضوع أنهم يرجعون دائما الزيادة في تكلفة الإنتاج في بلدانهم الرأسمالية إلى زيادة حقوق العمال و نمو النقابات و أن إنخفاضها في بلداننا النامية يعود إلى رخص اليد العاملة و تراجع الحقوق النقابية و لم يشيروا في تبريراتهم لا من قريب أو من بعيد إلى الإعفاءات الضريبية التي يحصلون عليها في مجتمعاتنا و التي تسهم بالفعل في زيادة أرباحهم كما انهم لا يشيرون إلى أن التهرب الضريبي في بلدانهم يعتبر من الجرائم الكبرى و من أشكال الفساد التي تلاحق أي رأسمالي سياسيا و إجتماعيا مدى حياته.

أمينة شفيق

المصدر : الحياة

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٤

نائب كلينتون يحضر توقيع 'غات'

● واشنطن – رويتر – أعلن البيت الأبيض ان البرت غور نائب الرئيس الاميركي سيكون في مدينة مراكش جنوب المغرب في ١٤ نيسان (ابريل) الجاري لحضور احتفالات توقيع اتفاقيات «غات» الجديدة.

وقال البيت الأبيض في بيان الجمعة ان غور سيجتمع خلال زيارته مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب. واوضح انه سيلقي كلمة امام وزراء ١٢٢ دولة شاركت في المحادثات التجارية المتعددة الأطراف لجولة اوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة.

وأضاف البيان ان غور سيعرض في كلمته الاحتمالات المستقبلية التي تتوقعها الحكومة الاميركية لتقييم التجارة العالمية والصلات بين التجارة العالمية والنمو الاقتصادي. وذكر ان غور سيبحث ايضاً مع الملك الحسن الثاني «قضايا ذات اهتمام مشترك».

المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

الجات وتحرير التجارة الدولية (٤)

د.سعيد النجار

كان الهدف الأساسي من انشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. ـاني أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف. دعنا نركز النظر على ـفترة التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة ـروجواي في بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهي تغطي ما يقرب من ـعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات ـلمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواي ـي الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن ـخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندي في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي إنتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت ـدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التدفقات السلعية في إطار الجات هي أيضاً الفترة التي شهدت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٤٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إنتعاشا في الإقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠و ١٩٨٠ كان اكثر لفتا للنظر. ففي خلال تلك الفترة زادت التدفقات السلعية الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٪ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسئولا عن هذا الازدهار في الاقتصاد العالمي. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والالكترونات والحاسبات ووسائل النقل، وكان لهذا أثره الكبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي. غير أن تحرير التجارة كان احد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلاد منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في ثلاثة مجالات أساسية، أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فانها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية وبديهي أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعنيها في المقام الأول. أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بال في القيود التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضي بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشترك في المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لقصور عملية التحرير في إطار الجات. ويتخلص في أن الدورات السابقة على دورة أوروجواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ أوائل السبعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي أعفى صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عقبة كؤودا في وجه صادرات عدد كبير من

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية .

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس . فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات واخضعت التجارة الدولية فيها لإتفاقية خاصة هي إتفاقية المنسوجات التي كانت مقصورة في البداية على المنسوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكي تشمل كل المنسوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة. وتضم إتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي المحرمة طبقاً لنظام الجات . ولا تخفى أهمية صناعية المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية . فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها انتاجاً وتصديراً.

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات . بل أنها خضعت لنظام خاص بها في إطار إتفاقية المنسوجات التي تخرجها تماماً من دائرة المبادئ التي يسعى الجات إلى تحقيقها. وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جداً خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروجواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . فان هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية . ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تتصدى للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية. الامر الذى أدى إلى تشويه التخصيص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الانتاج الزراعي مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلي وأوروجواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في افريقيا وآسيا. كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانيات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا . وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أوروجواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى. ورغم الأهمية الكبيرة لتلك القطاعات في التجارة الدولية فإنها تعتبر من قبيل الاستثناءات التي لا تغض من إنجازات الجات في المجالات الأخرى. غير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الإضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات . وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخمي في البلاد الصناعية والنامية.

ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية. بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية في البلاد الصناعية وتجاهل مبادئ الجات مما أصاب النظام التجاري العالمي بنكسة شديدة وهدد بنشوب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى . وكانت هذه هي الخلفية التي دفعت تلك البلاد إلى الدخول في دورة أوروجواي خوفاً من الأضرار الكبيرة التي تعود عليها من إنهيار النظام التجاري العالمي الذي ساد في ظل الجات .

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٤/١٩٩٤

الجات

GATT

بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية

5 آلاف شخص.. والقضايا الخلافية لن تطرح في المناقشات

ولي العهد المغربي يفتتح غداً المؤتمر الوزاري لـ «الجات»

مراكش: من بعثة «الشرق الأوسط» طلحة جبريل ومنصف السليمي وضرغام مسروجة

يفتتح غداً الثلاثاء الامير سيدي محمد ولي عهد المغرب المؤتمر الوزاري لتوقيع اتفاقيات «الجات» الذي يعقد في قصر المؤتمرات في مراكش من 12 الى 15 ابريل (نيسان) الحالي، بمشاركة 125 دولة ضمنها 82 دولة نامية من بينها 8 دول عربية هي: المغرب والكويت ومصر وتونس والجزائر والبحرين وقطر وموريتانيا. اضافة لمشاركة 19 دولة بصفة مراقب ضمنها المملكة العربية السعودية والاردن و30 منظمة دولية متخصصة.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابرونيلا وزير خارجية الاورجواي ورئيس الدورة (دورة الاورجواي) أعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سوذرلاند مدير عام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تقريراً حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 - 1994)، وكان مقرراً ان تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا إيستا في الاورجواي، وحول القرارات التي انتهت اليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية، تشمل قطاعات النسيج والاتصالات والصادرات الزراعية والسياحة والخدمات وغيرها.

ويذكر ان هذه القرارات لا تلغي الاتفاقيات التجارية التفضيلية القائمة بين الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويلقي خلال أيام المؤتمر الوزراء ورؤساء الوفود تدخلات باسم الدول المشاركة، تسبق الاعتماد النهائي للوثائق التي اقرتها دورة الاورجواي ويصادق عليها رسمياً يوم الجمعة المقبل.

ومن المنتظر ان يلقي آل غور نائب الرئيس الأميركي كلمة باسم الرئيس كلينتون يوم الخميس خلال الاجتماع.

وقال مصدر في سكريتارية مؤتمر مراكش لـ«الشرق الأوسط» ان الدول المشاركة التزمت بعدم اثارة المواضيع التي لم تقرها اتفاقية «الجات» مثل البند الاجتماعي والنقل الجوي والملكية الفكرية وهي القضايا التي ثارت بشأنها في اجتماعات جنيف الأخيرة، خلافات كبيرة بين الدول المصنعة والدول النامية من جهة، وبين الدول المصنعة نفسها، وخصوصاً موضوع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وقوانين العمل الدولية في برنامج «الجات».

وأكد المصدر ان هذا الموضوع لم يحن الوقت لمناقشته ووصفه بـ«الموضوع القابل للانفجار»، إذ تعتبره الدول المصنعة اجراء حمائيا قلما تنظر اليه الدول النامية على انه اجراء لتخفيض تكلفة انتاج صادراتها، مما يؤدي الى منافسة هذه المنتوجات لمنتوجات الدول المصنعة في أسواقها.

وقال أحد كبار المفاوضين في الوفد المغربي في جنيف لـ«الشرق الأوسط» ان المغرب لعب دوراً متميزاً لتقريب الاعضاء في «الجات»، والتي تشارك بصفة مراقب، على الحضور والمشاركة الفعالة» في اشارة للصين وروسيا.

وأكد ان المناقشات التي ستدور في المؤتمر ستتركز حول المبادئ التي اقرتها اتفاقية «الجات» وهي: مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ الدولة

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

الأولى بالرعاية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ التقليص التدريجي لحقوق
الجمارك، مبدأ التحفظ إزاء كل سياسة احتكارية في مجال التجارة
الخارجية. وتشمل أعمال المؤتمر الوزاري لـ«الجات» في مراكش الاعلان
رسمياً عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، لتخلف الاتفاقية العامة
للتعريفة الجمركية والتجارة، والتي كانت هدفاً أساسياً منذ سنة 1946
عندما عقد المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة في
جنيف ودعا فيه الى انشاء منظمة دولية متخصصة بتنظيم التجارة
الدولية الى جانب مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وأوضح المصدر المغربي ان مؤتمر مراكش سيعلن شهادة ميلاد
المنظمة العالمية للتجارة وأن مسالة انشاء هياكلها وانتخاب مسؤوليها
سيتم في وقت لاحق.

أما بالنسبة لموضوع التوقيع على اتفاق الشراكة الاقتصادية الجديد
بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فقد تأكد ان ذلك لن يتم في مراكش، وانما
ستعقد اجتماعات لبحث كلا المقترحين الأوروبي والمغربي بصدد
الصادرات الزراعية، التي تعتبر حجر الزاوية في التعاون بين الجانبين.

في ما أكد مصدر دبلوماسي أميركي أن المغرب والولايات المتحدة
الأميركية سيعلنان على هامش اجتماعات «الجات» عن قيام لجنة عمل
مشتركة للتعاون التجاري، ويذكر أن الوفد الاميركي يرأسه نيكي كانتور
الممثل التجاري الأميركي.

وفي هذه الأثناء يتوالى وصول الوفود المشاركة في المؤتمر الوزاري
الى مدينة مراكش، والذي ينتظر ان يحضره 5 آلاف شخص، ويغطيه
أكثر من ألف صحافي من مختلف وسائل الاعلام العالمية.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

انعكاسات اتفاقية الـ« جات » على الدول النامية

لندن: «الشرق الأوسط»

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الاول) الماضي تنفس العالم الصعداء إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الآفاق في الصباح.

استغرقت المفاوضات التي اطلق عليها «دورة 'الاوروجواي» نحو سبع سنوات من المداولات المضنية بين اللاعبين الكبار في الدول الصناعية كادت تعصف خلالها بالاتفاقية برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول الى اتفاق في اللحظات الاخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بانه لم يأت بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الاعمال والدول البالغ عددها 116 الداخلة في الاتفاقية وان كان بعضها مثل ايران اعلن عن «تحفظه» لبنود واهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الاقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها منصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة لوسائل الغاء او على الاقل تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها السقوف والحصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والالكترونيات ومنتجات صناعية اخرى كثيرة من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد اولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لاول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل اعمال المصارف والتأمين والطيران والسياحة والنقل البحري والبري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتقنين مستندات الصادرات.

كانت «منظمة» الجات المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على انها اساسا ممثلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في اوروبا وشمال اميركا وحديثا اليابان والتي اصبحت عملاقا تجاريا مهما.

اسست «جات» كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الاول بعد تعرض معظمها

لخسائر حرب فادحة. كان الهدف عندئذ هو تأسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية» ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على انشاء «اتفاقية» الجات كاجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمجرد «الاتفاق» وليس بتكوين «مؤسسة» كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز الاخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة» الجات في جنيف لـ«الشرق الاوسط» ان الاتفاقية «اكملت الان حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاما» باقرارها مجددا تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية» وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من المتوقع تدشين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «او في غضون 1995 على اكثر تقدير».

يبلغ عدد الدول «النامية» المنضمة لاتفاقية الجات الان نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس والبحرين (انضمت الاخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من اقرار الاتفاق الاخير) وان كانت دول عربية اخرى من بينها السعودية تتفاوض الان حول الانضمام اليها. وعقب الوصول الى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي اجمع اعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في ابريل (نيسان) المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة» الجات بتأكيد «وجهها» الجديد تجاه الدول النامية، خاصة ان «دورة الاوروجواي» هي الاولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات «دورة الاوروجواي» على وجه الخصوص، اذ انصبت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبي (المجموعة الاوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على اقصى حد ممكن من المزايا، ودفع اقل ثمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الاطراف الصناعية الاخرى ناهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يتعد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج او المراقب على احسن الاحوال.

خلال المفاوضات المحمومة التي شهدتها الدورة ابتداء من تدشينها في مدينة «بونتا دبلا ايستا» في الاوروجواي ومرورا بعواصم ومدن اخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انصبت المداولات اساسا على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، خاصة فرنسا، حول الاعانات التي تقدمها مفوضية الاتحاد في عاصمته بروكسل للمنتجين الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائما اكبر المستفيدين منها، على اساس انها «مقيدة للمنافسة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الاعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال ايام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات اخرى لم تكن على بال احد والتي تمحورت حول اصرار المفاوضين الاميركيين برئاسة ميكي كانتور على الغاء دول الاتحاد الاوروبي الاثنتي عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصوتيات والمرئيات» خاصة الافلام السينمائية والتلفزيونية والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والاعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الاوروبية والاميركية مما ادى الى تزعم فرنسا مجددا لجبهة اوروبية معارضة للمطلب الاميركي «المتشدد».

ولولا اقرار الاطراف المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تاجيل النظر» في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الى نهاية ناجحة لمفاوضات دورة جات المحمومة والتي يقول عنها المتفائلون بأنها ستقود «الى اضافة» نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».

وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الاوروبي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الاجمالي) والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق اوروبا التي تحولت اخيرا الى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منضمة الان في «منظمة الجات») 16 مليار دولار اي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي المتوقع «اضافته» الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق «دورة الاوروجواي».

معطيات تاريخية: دورات «الجات»

الرباط: «الشرق الأوسط»

تعتبر دورة الاوروجواي ثامن دورة تفاوضية تنجز منذ انشاء «الجات» سنة 1947. وشكلت المفاوضات الجسر الذي تأسست عليه فكرة تحرير المبادلات العالمية، وساهمت في بلورة الاتفاقية العامة التي انطلقت بمجال التعريفة الجمركية وتوسعت الى عدة ميادين:

1) دورة جنيف ابريل (نيسان) - اكتوبر (تشرين الأول) 1947
2) دورة انيسي: 1949
3) دورة توركواي: 1950 - 1951
4) دورة جنيف: 1955 - 1956
5) دورة ديلون: 1961 - 1962

وقد تركزت الدورات الخمس الاولى حول قضايا التخفيض من الرسوم الجمركية المتصلة بالمنتوجات التحويلية.

6) دورة كنيدي: نوفمبر (تشرين الثاني) 1963 - مايو (ايار) 1967

وخلالها تم توسيع المفاوضات للميادين غير التعريفية، إضافة للميدان التعريفي، توصلت المفاوضات المتعددة الأطراف الى تخفيض خطي للرسوم الجمركية، بمعدل 35 في المائة على المواد التحويلية بصورة أولية.

ونوقشت بعض الإجراءات المتعلقة بالتخفيضات التعريفية في مجال المنتوجات الفلاحية.

وطبقت قاعدة عدم المعاملة بالمثل في ميادين المبادلات الخاضعة لامتيازات، بين الدول الأعضاء المصنعة والدول الأعضاء النامية، وتم التوصل لأول اتفاق حول سياسة عدم إغراق الأسواق، في المجال التعريفي، وكانت سنة 1969 تاريخ إرساء نظام التفضيلات العامة.

7) دورة طوكيو: سبتمبر (ايلول) 1973/ نوفمبر 1979:

تركزت هذه الدور التفاوضية حول الميادين التعريفية وغير التعريفية وإصلاح النظام القانوني (للجات). وشاركت في المفاوضات 99 دولة.

وفي المجال التعريفي، بلغت التخفيضات المبرمجة من 1979 الى 1987، الى تقليص معدل الرسوم الى 34 في المائة، على المواد الصناعية وبعض المواد الزراعية أما في المجال غير التعريفي، فقد تمت مراجعة قانون عدم إغراق الأسواق، واعتمدت خمس اتفاقيات اخرى على التعويضات والقيم الجمركية، والاسواق العامة، وتقنيات وترخيصات التوريد.

8) دورة الأوروجواي: سبتمبر 1986 - ابريل (نيسان) 1994

وهي الدورة الأهم في تاريخ المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف، وتتعلق بالميادين التعريفية وغير التعريفية ودمج الخدمات، الزراعة، حماية الملكية الفكرية والصناعية، إجراءات حول الاستثمار والتجارة.

وتمحورت أعمال هذه الدورة حول إنشاء منظمة عالمية للتجارة، سيكون لها دور محرك في التجارة العالمية من خلال إرساء:

- قواعد لتنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- ميكانيزمات وإجراءات للبت في النزاعات حول مبادلات البضائع والخدمات.
- وسيلة لتنسيق السياسات الاقتصادية في الميادين النقدية والمالية والتجارة.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : 11 ابريل 1994
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

28 اتفاقية لتحرير التجارة الدولية توقع في نجمة الجنوب المغربي

سفينة «الجات» التجارية ترسو بعد نصف قرن في مراكش

مراكش:
من ضرغام مسروجة

غدا في 12 أبريل (نيسان) ستردد وسائل الاعلام الدولية بكل مسمياتها واساليب عملها اسم مدينة مراكش، حيث سيضع ممثلو الدول المشاركة في (الجات) توقيعاتهم على محاضر 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري الدولي وينهون مرحلة طويلة امتدت نصف قرن وتشكلت من ماراثونات تفاوضية صعبة وعصيبة أدت الى الاتفاق أخيرا على ضرورة تحرير المبادلات ورفع الحماية الجمركية للأسواق.

ووصف البعض الاتفاقية بانها نهاية حروب تجارية باهظة، ووصفها البعض الآخر بانها بداية حرب وان المنتصرين فيها معروفون.

اما مراكش فهي لا تعطي لمن يعرفها أو لا يعرفها مفتاح حل اسرارها والغازها ولا سر تمسك الناس بها وعشقها.

فمن قائل ان دروب المدينة العتيقة الملتوية الضيقة والتي تخالها كافعى لا حد لها وانك كمن يسير في أحشائها، هو سر لا يحل سر شموخ جبالها وعظمة صومعة الكتبية والباهية ومدرسة ابن يوسف وصهاريج المياه والسهول والصحراء والبساتين وحدائق اكدال والمنارة والاسواق المسكونة بالدهشة الى قائل ان طابعها العام وروعتها في كل الفصول شيء متصل بروعة فندق المامونية والمنصور الذهبي والمنتجعات الترفيهية خارج المدينة وان هواءها الرطب وحرارتها الجافة شيئان لا يتناقضان، وان البدوية القادمة من أطراف الصحراء تعرف كيف تغزل السجاد والحنبل، وان زوجها يعرف كيف يصنع بيديه الخشنتين أرق انواع الفسيفساء ويعرف كيف يرصفها قطعة قطعة لتكون لوحة جميلة في قصور القرن الثاني عشر الماثلة إلى الآن أمام عدسات التصوير والتكنولوجيا المعقدة.

هذه المدينة توجد في قلب كل شخص ولكن صورتها تختلف بعدد الأشخاص الذين استنشقوا روائح زهر البرتقال والليمون، وروائح الورود والنباتات المحمولة عن أجنحة الرياح القادمة من جبال الاطلس مرورا بحدائق أكدال والمنارة والمامونية المروية بشبكة مذهلة من الآبار والقنوات الجوفية الموصولة أيضا بسفوح الاطلس.

وحتما سوف يكون المفاوض الأوروبي مغتبطا بنفسه عندما يشعر بعذوبة الهواء والنسيم الذي يتخلل شرفات وشبابيك «قصر المؤتمرات» حيث تدور اشغال المؤتمر الوزاري. فهذا المفاوض هو الذي قال عقب التوصل الى الاتفاق على تحرير المبادلات ان «الاتفاق يحمل كمية من الهواء ضرورية للاقتصاديات الأوروبية، وجرعة من الأوكسجين للاقتصاد العالمي».

ومثلما دشنت مراكش مسيرة قطار اتحاد المغرب العربي، ستدشن انطلاق المنظمة العالمية للتجارة رسميا بمشاركة 80 دولة نامية، واضعة لغزا جديدا من الغازها.

فهذه المدينة كانت معروفة منذ عصور قديمة انها أهم أسواق الجنوب المغربي، وان صورة اسواق القرون الوسطى مازالت ماثلة في ساحة اللغز الكبير(جامع

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

الفنا) حيث يتحلق المنبهرون بالماضي حول فرق من البهلوانات والطبالين وعازفي المزامير والراقصين والحواة ورواة الحكايات والممثلين الهزليين، يتحلق آخرون في «قصر المؤتمرات» من 12 الى 15 من الشهر الجاري حول سوق عالمي جديد فيه اباطرة الاسواق العالمية ومحركو البورصات والاسواق المالية، والمتحكمون في القمح والارز والبن والسكر والشاي، والمسيرون لقطاع الخدمات والتامينات والبنوك والسياحة، وبناة المصانع حجرا حجرا الى ان صارت شركات عابرة للقوميات.

وسينبهر أو يتساءل ملاك الاسواق الجديدة كيف بنى أحمد المنصور الذهبي قصر البديع في القرن السادس عشر وهم يوقعون على مقربة من فندق يحمل اسمه؟

قايض المنصور الذهبي الرخام المستورد من أوروبا بالسكر المصنوع في المغرب، ورفع عن العمال والمهندسين مهمة التفكير بشؤون أولادهم فخصص لهم حضانات ومراكز للعناية بهم، ولم يهمل حقيقة ان المغرب يمثل جسرا بريا بين اوروبا وافريقيا، وهي الحقيقة الموضوعة حاليا تحت الدرس والجدوى لاقامة الربط القاري بين المغرب واسبانيا، وأصبحت ملحة في زمن نظام «الجات» المتحرر من العراقيل والحمائية.

ولا يمكن للاتحاد الاوروبي ان يرى في اتفاقية «الجات» كمية هواء وجرعة أوكسجين في عينه وان يرى في العين الاخرى الفواكه والخضروات المغربية محرومة من الاسواق الأوروبية بدواع لا تتناسب والاوكسجين وانما تتناسب مع الغازات المثيرة للاعصاب وتتناسب مع زمن ما قبل «الجات». ولا يمكن ان يكون العالم واقفا خلال 50 سنة على سكة الانتظار والجمارك والرسوم والضرائب والحمائية والحصص والمواصفات، ثم يجلس في مراكش، وتظل أوروبا واقفة وعينها على الطماطم والبطاطا والبرتقال واليوسفي المغربي وتفرض مقترحات محددة من اجل قبول ابرام اتفاق شراكة مغربية اوروبية جديدة. فهذا لغز محير وكبير، ولكن حله لا يستعصي على مراكش القادمة اليها كل المدن التي ارتبطت بتاريخ مفاوضات «الجات» ليكتب الكل في كتاب مراكش المفتوح وهي منهمكة ليل نهار في التحضير للمؤتمر الوزاري.

فمن مطار المنارة وقاعات الاستقبال الرسمية وصالاته الخارجية الناطقة بالحيوية الى الشوارع المؤدية إلى كل مكان، الى الامكنة ذاتها ورشة واحدة تعمل فيها كل القطاعات لتهييء المدينة لتكون بحجم العالم.

من الجو تبدو مراكش مثل وردة جورية في مزهرية مشكلة كالشعب المرجانية وضعتها القدرة الالهية فوق طاولة من الاجر على بساط تلون على مر السنين.

ومن بعيد تبدو مراكش مثل اميرة يحيط بها نخيل ينطق بالجلال واسندت ظهرها الى اريكة في مشهد مهيب وامامها افق فسيح غارق في ضباب وردي رقيق لن ينساه القادمون اليها .

رأى

مصريات



هذه سطور مصرية ١٠٠٪ ليس وراءها إلا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى اليوم وغدا وبعد غد بإذن الله

يقدمها: **محمد باشا**

كلام مهم حول:

الجات والسوق الشرق أوسطية.. ومشروع متكامل لتنمية جنوب الصعيد

... السوق الشرق اوسطية.. واتفاقية الجات.. موضوعان هامان استحوذا على مناقشات مجلس الشعب خلال جلسات عرض تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة..

ما هي استعدادات الحكومة لمواجهتهما..؟

وما مدى تاثيرها على حياتنا الاقتصادية؟

الاجابة هنا جاءت على لسان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء اثناء استعراضه لسياسة الحكومة ردا على ما اثارته اللجنة ونواب الشعب..

ماذا قال رئيس الوزراء؟

□□ عن السوق الشرق أوسطية قال رئيس الوزراء:

اولا أود ان اؤكد أن فكرة السوق الشرق أوسطية لم تتبلور بعد حتى الآن فى شكل واضح المعالم. إلا انه وبطبيعة الحال وكما جاء على لسان اللجنة ينبغى التحسب لها.. بمعنى الا نخاف حتى لو جاءت هذه السوق التى من المتوقع مجيئها، بل على العكس فإن التفكير العادى للأمور يقول انها اتية لأننا فى مرحلة اقامة سلام فى المنطقة، وقد اقترب الانتهاء من وضع الخطوط الرئيسية النهائية للسلام، ومع السلام لابد أن تنشأ علاقات طبيعية أو شبه طبيعية على الأقل.. وهذه العلاقات هى التى يطلق عليها السوق الشرق أوسطية.

وطالما نرى امامنا شيئا سيحدث فإنه لابد من الاستعداد له.. بالفعل الحكومة قامت من جانبها بتشكيل لجنة اسمتها «لجنة متابعة التطورات الاقتصادية والسياسية المعاصرة فى منطقة الشرق الأوسط». ومن بينها احتمالات قيام السوق الشرق أوسطية..

وقال الدكتور صدقى: انا مع اللجنة والأخوة أعضاء المجلس الموقر ١٠٠٪ يجب أن نتحسب لهذه السوق، لكن فى نفس الوقت لا نخاف منها.. ولابد من الاستعداد لها بكل المقومات سواء كانت اقتصادية او سياسية وهذا ما نفعله الآن.

□□□□

اما عن موضوع اتفاقية الجات، فقال رئيس الوزراء فى تعقيبه على تقرير

لجنة الرد على بيان الحكومة ومناقشات نواب الشعب.. ان اتفاقية الجات الجديدة تسعى إلى تحقيق مزيد من حرية التجارة في السلع والخدمات، ومن حرية انتقال حقوق المؤلف والمصنفات الفنية، وهذا هو الهدف منها يطبق علينا وعلى الجميع.. واذا كانت اللجنة قد طالبت في تقريرها بضرورة دراسة تأثيرات هذه الاتفاقية، فانني أؤكد اننا شكلنا لجنة تتابع، بل اننا كنا من أوائل الدول التي عملت على متابعة هذه الاتفاقية ولنا ايضا مساهمات فيها، ونحن لانخاف من الاتفاقية، ولكننا لابد من عمل حسابها جيدا لأنها ستأتي حتما. لكن الذي يطمئننا في هذا الشأن هو اننا نسير في برنامج الاصلاح

الاقتصادى نحو الاتجاهات نفسها التي تطالب بها الجات، أو التي تطالب بها مباحثات اورجواى للجات.

أهم شيء في هذا الموضوع.. هو أننا في إطار الاصلاح الاقتصادى نسير في الاتجاه نفسه كما قلت.. واذا كان من المتوقع ان تبدا الاتفاقية في أول يناير ٩٥، فإننا حتى هذا التاريخ سنكون مستعدين بدرجة كافية لكل ما سيأتي به الجات، لكن ما أود أن أضعه تحت نظر حضراتكم هو ان اتفاقية الجات بالنسبة للدول المماثلة لنا ستطبق بالتدريج خلال فترة تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات، مما سيتيح لنا مواجهة اية انعكاسات سلبية ناجمة عنها على الاقتصاد القومي.

□□□□

ونتوقف عند هذا الحد من هذه المناقشات الواسعة بين نواب الشعب ورئيس الحكومة، لننتظر ما الذي سوف تأتي به الأيام من هذين الموضوعين الهامين السوق الشرق أوسطية واتفاقية الجات.. ومدى تأثيرهما واستعداداتنا لهما على حياتنا الاقتصادية، ومستوى معيشة المواطنين.. ولنترك اللجان التي شكلتها الحكومة تواصل رصدها ودراساتها، دون أدنى تخوف.. ذلك لأن قناعتي بامكانات مصرنا البشرية والمادية، وموقعها الجغرافى الهام ودورها الرائد في المنطقة لا يمكن أبدا ان يجعلنا نخشى مما يحدث حولنا.. بل ما اتصوره صحيحا هو أن يكون لنا وجود وسط هذه المتغيرات في المنطقة التي تعكس بلاشك المتغيرات التي تجرى في العالم كله، وفي مقدمتها ظهور هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي باتت احدى سيمات القرن الحالي والقرن القادم.

ويأتي توقفنا عن مواصلة رصد ردود الحكومة على ما أثاره نواب الشعب في مختلف القضايا ـ والذي سنواصله الأسبوع القادم باذن الله ـ لكي نلقى نظرة أخرى عاجلة وسريعة على مواجهة أخرى للحكومة، نتصور ضرورة الحديث عنها، وهي خطوات نرجوها جادة وفاعلة في مواجهة واحدة من أخطر مشاكلنا وهي هذا العجز الكبير، في مرافق الخدمات ومواقع الانتاج في

جنوب صعيد مصر، هذا العجز الذى طلب الرئيس حسنى مبارك من الحكومة ضرورة مواجهته بخطة عاجلة لتحسين ورفع مستوى معيشة سكان هذه المناطق، واقتحام بؤر التخلف ونقص الإمكانات هناك.. وبالتالى نقص الخدمات وانتشار البطالة بين شبابها، الذين أصبح من السهل على قيادات الارهاب تجنيدهم، للانضمام إلى صفوفهم..

ففى خلال جولة ميدانية لرئيس الحكومة و١٤ وزيرا لمحافظة قنا، اعلن الدكتور صدقى أن الحكومة تدرس مشروعا متكاملا لتنمية محافظات جنوب الصعيد الست وهى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والوادى الجديد والبحر الأحمر، وسوف يستهدف هذا المشروع الحيوى تحقيق عملية تنمية شاملة لهذه المحافظات تعوض ما عانت منه طويلا، ويوفر لمواطنيها كل الخدمات والمرافق التى تيسر حياتهم.

واستكمالا لهذه التصريحات الهامة اعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة أن الوزارة ستنتهى خلال ٣ أشهر من اعداد الدراسات الخاصة باقامة ٣ مصانع لانتاج الأسمنت والورق والعطور بمحافظ قنا بتكلفة اجمالية اكثر من مليار جنيه وأن الهيئة العامة للتصنيع أعدت مجموعة من الدارسات حول المشروعات الصناعية الصغيرة لتوزيعها على شباب الخريجين والمستثمرين لاقامتها فى المنطقة الصناعية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان فى سوهاج ضمن خطة نشر هذه الصناعات فى الصعيد

□□□□.

وليس من شك فى أن هذا الاتجاه من جانب الدولة لتعويض جنوب الصعيد مافاته من تطوير يمثل بالفعل ضرورة قومية، قد نكون تأخرنا كثيرا عن الأخذ بها وسط هموم ومشاكل العاصمة والدلتا المزمنة، والتى وصلت مرافقها قبل نحو خمسة عشر عاما إلى حالة شبه منهارة، مما كان يمثل عقبة امام خطوات تشجيع الاستثمار وتخليص اقتصادنا من حالة الجفاف التى اصابت شرايينه.

وحسنا أن تتواجد الحكومة بين المواطنين فى هذه المحافظات، والوقوف على مشاكلهم على الطبيعة لايجاد الحلول لها، فحينما اثيرت مشكلة مديونيات المزارعين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى وجد رئيس الوزراء الفرصة لكى يعلن عن الجهود التى تبذلها الحكومة فعلا من أجل حل هذه المشكلة، وفق بدائل مطروحة للبحث والدراسة، وبذلك اطمأن المزارعون إلى أن الدولة تقف على مشاكلهم وتعمل على حلها لتخفيف أعباء المعيشة عليهم، وهذا هو الاسلوب الأمثل الذى نراه لتيسير الحياة على الناس. أن يجدوا من يستمع إليهم، ومن يدرس مشاكلهم لايجاد الحلول لها.

□□ أيضا تعود أهمية هذه الجولات الميدانية إلى أنه يتم خلالها افتتاح العديد من المشروعات الخدمية والانتاجية، وتكون هذه فرصة ذهبية للاعلام عن جهود رئيس الحكومة وهذا العدد من الوزراء في مثل هذه الافتتاحات يضاعف من مساحة وأهمية الاعلام عنها.. فمن كان سيعرف بعرف أن مصنعا جديدا لانتاج السكر بنجع حمادى افتتح بطاقة انتاجية ١٥٠ الف طن سنويا، ويوفر ٣ الاف فرصة عمل جديدة للشباب، أو يسمع عن افتتاح هويس نجع حمادى أو المشروعات الجديدة بمجمع الالومنيوم التى شملت الدرفلة وتنقية الغازات بالطريقة الجافة.. إلى آخر مثل هذه المشروعات التى لولا وجود رئيس الوزراء في افتتاحها ما كان احد يعلم عنها شيئا..

وتلك قيمة وأهمية مثل هذه الجولات الميدانية لرئيس الوزراء والوزراء، والتى يحرص الرئيس مبارك على أن يقوم بها في مختلف مواقع الانتاج والخدمات وهى احد أساليب الرئيس للمتابعة الميدانية التى جعلت كل مواطن يقف على الكثير من المشروعات بل وأصحاب المشروعات الثابتة للقطاع الخاص فى العديد من المجالات والتى لم يكن احد ليسمع عنها لولا مثل هذه الزيارات الميدانية التى جعلت من شعار صنع فى مصر الذى أعلنه الرئيس حقيقة واقعة تؤكدها قلاع صناعية ضخمة فى المدن الجديدة والمحافظات.

آخر مصريات

قال تعالى:
«وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده واورثنا الأرض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين»
صدق الله العظيم

(الزمر/ ٧٤)

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

وزير التجارة البحريني:

للجات فوائد ومزايا

□ المنامة -«و.ا.خ»

تشارك دولة البحرين بوفد يرأسه وزير التجارة والزراعة حبيب احمد قاسم إلى جانب وفود تمثل ١٢٠ دولة من الدول المؤسسة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية / الجات/ في التوقيع على الاتفاقية الجديدة في مراكش

وصرح وزير التجارة البحريني بأن التوقيع على الاتفاقية سيؤدي إلى منح المنتجات البحرنية ميزة الدولة الاولى بالرعاية بالاضافة إلى تشجيع الصادرات البحرينية وسوف تتبع البحرين نظام التسوية في المنازعات التي تنجم بين الاعضاء

حوار مع النفس

د. سامي هاشم

هل سيكون المغرب مقرا دائما للجات؟

المملكة المغربية.. هل سيتقرر فيما بعد ان تصبح مقرا دائما للمنظمة العالمية للتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات»؟.. سؤال بات يتردد كثيرا بمناسبة الاحتفال الضخم الذى سيقيمه المغرب غدا فى مدينة مراكش التي تقع فى جنوب المملكة بحضور اكثر من ١٥٠٠ صحفي واعلامي يمثلون كافة وسائل الاعلام فى العالم اجمع.. ووفود وزارية تمثل ١١٧ دولة حضرت الى المملكة المغربية للمشاركة فى توقيع الاتفاقية التى تمثل منعطفا عالميا لايقل اهمية عن توقيع اتفاقية اقامة هيئة الامم المتحدة.. وصندوق النقد الدولى ويبلغ عدد الاعضاء ٥٠٠٠ عضو.

وقبل الدخول فى تفاصيل بنود الاتفاقية التى يثور حولها جدل واسع نعود الى السؤال المطروح فى البداية، عما اذا كانت الوفود قد وقع اختيارها بالفعل على المملكة المغربية لتكون مقرا دائما لمنظمة الجات؟..

فى اعتقادى ان افضل مكان لاقامة مقر دائم للمنظمة سيكون على ارض المملكة المغربية لان المقومات التى تجعل من المملكة مكانا رائعا ومناسبا كثيرة ومتعددة. ويأتى على رأس هذه المقومات القيادة الحكيمة للملك الحسن الثانى الرجل الذى يتمتع بذهن صاف وخيال واسع ممزوج بمعرفة الواقع وتقييم سليم لابعاده.. واحدي مميزات الملك الحسن الثانى انه لايترك مناسبة، اى مناسبة دون ان يحاول جاهدا افادة شعبه وبلده منها.. ويخطىء من يظن ان الملك الحسن الثانى وجه الدعوة للمنظمة العالمية الجديدة لتقيم حفلا على ارض بلاده بالصدفة وينتهى الامر عند ذلك الحد.. ان الحدث قد تم الاعداد له جيدا وخطط له الملك الحسن الثانى منذ فترة طويلة، وسيناريو الاحداث يؤكد صحة الاستنتاج!!..

الملك الحسن الثانى وعد شعبه باقامة حياة ديمقراطية حقيقية، وتحقق بالفعل هذا الوعد.. وتم اجراء انتخابات محلية وتشريعية جرت فى جو تسوده الحرية شهد بها مراقبون من كافة انحاء العالم.

الامر الثانى.. ان الملك الحسن الثانى يعلم ان فتح بلاده امام الاستثمارات الاجنبية واقامة المشروعات سواء المملوكة للاجانب أو المواطنين لن يتم بدون وجود ديمقراطية حقيقية لضمان هذه الاستثمارات.. ودعوة وفود من العالم لتشارك فى احتفالات توقيع اتفاقية الجات سوف تحقق مزايا عديدة يستفيد منها الشعب المغربى من بينها تقديم المغرب لدول العالم بوسائل اعلامية ممتازة واتاحة الفرصة للمشاهدة الواقعية للمملكة والوقوف على كافة اوجه التقدم الذى تحقق بفضل استقرار القيادة الحكيمة للبلاد.

وفى الحوار الذى دار بين ممثلى الاعلام المغربى والعالمى وبين المستثمر «ديفيد وودز» مدير قسم الاعلام والعلاقات مع وسائل الاعلام لدى منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» قال ان المغرب الذى سوف يشهد هذا الاحتفال العالمى قد اختير عن جدارة واستحقاق نظرا لمكانته وسمعته التى يعرفها الجميع بالاضافة الى ان المملكة المغربية لعبت دورا كبيرا فى المحادثات الاخيرة التى دامت اكثر من ثماني سنوات.

واقدم للقارىء بعض المعلومات عن الاتفاقية.. ان نص الوثيقة التى سيوقع عليها وزراء الدول الاعضاء فى مراكش يبلغ ٢٥٠٠٠ صفحة تم الاتفاق عليها نهائيا يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.. وتهدف الاتفاقية الى تحرير التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية وتضم من بين بنودها تقديم الدعم لاقتصاديات الدول النامية بمقدار ٧٤٧ مليار دولار!!. وان الدول النامية ستستفيد بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ من حيث دخول الاسواق العالمية ونفس النسبة فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية.. واذا تحقق ذلك الامر فان الدول النامية سوف تستفيد على الفور بنسبة ١٢٪ الى نهاية عام ٢٠٠٥ من حيث تحسين المبادلات التجارية الدولية.. ومن ناحيتنا.. فأملنا ان تتحقق هذه الامنيات لصالح شعوب العالم الثالث.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٤

الدول النامية ترفض ربط حقوق الانسان بنصوص «الجات»

اثارت المفاجاة التى فجرها الجانب الامريكى والخاصة بضرورة ضم الملف الاجتماعى بما فى ذلك حقوق الانسان للإعلان الختامي الوزارى الذى سيرفق باتفاق الاوروجواى ردود فعل متواصلة وساخنة فى جينيف.. ففى الوقت الذى تبدى الولايات المتحدة اصرارا وتأكيدا على استعدادها لعدم تبنى الاتفاق النهائي والتوقيع عليه إذا لم يضم إجراء يلزم الاطراف الموقعة بفتح النقاش حول الروابط بين الحماية الاجتماعية للعمال والتجارة الدولية.. فإن الدول النامية من ناحيتها واجهت المطلب الامريكى برفض حاسم وطالبت بمراعاة النواحى التنموية، وأكد د. منير زهران رئيس مجلس الجات فى تصريحات خاصة للعالم اليوم أن طرح هذا الموضوع فى هذه المرحلة وقبل اجتماع التوقيع فى مراكش يعتبر اخلالا بعناصر التوازن الخاصة بالموضوعات المختلفة التى تناولتها جولة أوروجواى.

وخيمت سحابة من التوتر على «الجات»، وذلك قبل التوقيع على اتفاق الاوروجواى فى مراكش.. حيث أعربت الدول النامية عن اعتقادها بأن الطلب الامريكى الذى يأتى فى اللحظات الاخيرة – مطالبا بوضع الملف الاجتماعى على أجندة منظمة التجارة الدولية (التى ستحل محل «الجات») يمثل رغبة فى وجود حواجز حمائية جديدة تهدد منتجات هذه الدول.. بوصفها منتجة بأجور قليلة.. وفى هذا الصدد أكدت دول مجموعة الـ ١٥ أثناء اجتماعها فى نيودلهى مؤخرا على رفضها ومخاوفها من هذا المطلب ودعت المجموعة شركاءها التجاريين فى الاتفاق أن يتجنبوا التحرك فى هذا الاتجاه حتى لا تكون النتيجة هدم توازن اتفاق الاوروجواى ووضع النظام التجارى الدولى فى خطر.



□ جينيف – عايدة ابراهيم

وقد أكد مدير عام «الجات» بيتر سذرلاند أن الخلاف القائم لا يهدد اتفاق الاوروجواى.. ويشير الدبلوماسيون فى جينيف من ناحية أخرى إلى أنه فى أسوأ الاحوال فإن غياب توافق الاراء للبيان الختامى (الذى ليس له أهمية قانونية) يمكن أن يؤدى فقط إلى الاستغناء عن هذا التوافق.. والاكتفاء بتوقيع اتفاق الاوروجواى خاصة أنه ليس من المتوقع أن تغامر الولايات المتحدة الامريكية بوضع الاتفاق التجارى الاكثر طموحا فى التاريخ فى مجال التجارة الدولية فى خطر وبعد ٧ سنوات من التفاوض.. كما أن وجهة النظر الامريكية يمكن أيضا أن تؤخذ وتترجم فى شكل سياسة داخلية حيث تواجه إدارة كلينتون الضغط من قبل النقابات الامريكية القلقة من منافسة الرواتب القليلة فى الدول النامية..

ويسعى بيتر سذرلاند مدير «الجات» خلال الايام القادمة

إلى تقريب وجهات النظر في القضية المطروحة وذلك لتجنب المشاكل في مؤتمر مراكش.. وتشير الاوساط إلى أنه في حال موافقة الدول الاعضاء سيعقد سذرلاند اجتماعا جديدا للجنة التفاوض التجارية في الاسبوع الحالي وذلك لتبني المستندات والبيان الختامي لمراكش.. والتي ستشهد التوقيع على النص الختامي الذي يضم ٢٠ الف صفحة ويستغرق توقيع ١٢١ دولة عليه ٤ساعات..

وأعلن سذرلاند أنه قد تم التوصل بتوافق الاراء للأعضاء على بدء وعمل منظمة التجارة الدولية في بداية يناير ١٩٩٥أو أسرع وقت ممكن من هذا التاريخ.. وليس في يوليو ١٩٩٥كما كان متوقعا من قبل.

أما اتفاق الاوروجواي على المستوى الامريكي وتنفيذه داخليا فسوف يطرح أمام الكونجرس هذا الصيف.. سيعلن خلال مهلة ٩٠ يوما حسب الطريقة الامريكية الاجرائية.. والمعروف باسم «فاست تراك» بمعنى دراسة المضمون وليس التفاصيل ويشار إلى أن الاتفاق لن يواجه عقبات كبيرة أمام الكونجرس من منطلق التوجه الديمقراطي للرئيس..

كما وافقت سويسرا على اقتراح بإنشاء لجنة تجارية خاصة بدراسة مسائل البيئة في مراكش.. وطلب المجلس الفيدرالي السويسري إلى عدد من الخبراء المستقلين عمل دراسة على أثر الاتفاق (الاوروجواي) على الدول النامية ودراسة أخرى عن أثر الاتفاق على البيئة..

الدول العربية فى ظلال اتفاق الجات

فى الوقت الذى تبدأ فيه اجتماعات الدول الأعضاء فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «GATT» لإقرار اتفاق التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية الذى تم التوصل إليه فى منتصف ديسمبر الماضى، مازال الكثير من التساؤلات يتردد حول تأثير الاتفاق ببنوده وأبوابه المختلفة على الدول العربية.

وقد تراوحت وجهات النظر بين توقع استفادة الدول العربية من الاتفاق أو توقع إصابتها بالخسائر.. لكن فيما يتعلق بهذه القضية فإن التوقعات التى تضع الدول العربية فى سلة واحدة تبدو غير منطقية لأن تنوع هياكل اقتصادات الدول العربية وهياكل صادراتها ووارداتها يؤدى إلى وجود دول خاسرة وأخرى رابحة من اتفاق جات.

وحتى داخل الدولة الواحدة فإن هناك بعض القطاعات الاقتصادية المستفيدة من اتفاق جات وبعض القطاعات التى يمكن أن تواجه خسائر.. وهناك تباين أيضا بين مصالح المنتجين والمستوردين والمستهلكين من منظور مباشر وضيق على الأقل.

وهناك مناخ عام سوف يؤدى تطبيق اتفاق جات إلى تسييده يتعلق بشكل أساسى برفع مستوى وفعالية المنافسة على الصعيد الاقتصادى الدولى.

وهى منافسة يمكن أن تؤدى بالنسبة للقادرين على التفاعل معها بإيجابية إلى تطوير اقتصاداتهم ودفعهم للامام، كما يمكن أن تؤدى إلى تدهور اقتصادات أخرى خاصة أن الاسناد الاقتصادى لأسباب سياسية أو ايديولوجية قد تراجع بعد انتهاء الحرب الباردة مما أدى إلى جعل الدول النامية وضمنها الدول العربية عارية إلا من قدراتها الاقتصادية وقدراتها على التفاعل بحيوية وبشكل إيجابى من المتغيرات الاقتصادية الدولية.

أحمد السيد محمد

«الجات» سترفع الحواجز أمام صادرات البتروكيماويات العربية

بينما أيدها البعض وعارضها آخرون:

خلافات بين رجال الأعمال المصريين حول الاتفاقية

□ القاهرة - عزة نصر

رحب رجال أعمال مصريون باتفاقية الجات باعتبارها تمنح مصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس وان التوصل للاتفاق يعد نجاحا فى حد ذاته باعتبار أن الجات يمكن أن تخلق تنافسا فى الإنتاج بين الدول المختلفة إلا أن البعض عارضها لآثارها السلبية على الاقتصاد المصرى.

وقال سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين إن الاتفاقية وقعت عليها ١١٧ دولة حيث تم الاشتراك المصرى فيها منذ عام ١٩٤٨ وان مصر لا تستطيع ان تحيا فى معزل عن العالم.. ولهذا فإننا قبلنا هذه الاتفاقية وعلينا بحثها وعلينا التغلب على السلبيات حتى نستطيع ان نطور انفسنا كما يجب خاصة وأن مصر بها كافة عناصر النجاح.. وإذا كانت الاتفاقية قد رفعت الدعم عن السلع الزراعية فإن هذا يدفعنا إلى الاهتمام بهذا المجال باستخدام الاساليب الزراعية المدينة لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير الباقى بسعر مرتفع وامامنا مثال السعودية التى قامت بزراعة القمح رغم أن تكلفته كانت مرتفعة فى البداية الا أنها تغلبت على هذا الارتفاع واصبحت تقوم بزراعته بتكلفة عادية.. وإذا كانت هناك بنود للانحراف خاصة بالاسواق فإنه يجب الاستفادة منها لصالح مصر.

وأكد المهندس صلاح دويدار أمين عام جمعية مستثمرى العاشر من رمضان على أهمية ان يكون لمصر ميزة انتاجية تختص بها بين شعوب العالم، وإذا كانت هذه الميزة موجودة فعلا فإننا نستطيع التعامل مع الجات أو غيرها من الاتفاقيات الدولية، لان الميزة الاقتصادية التى تتوافر لشعب من الشعوب سواء بجودة الإنتاج او خفض التكلفة أورقى التكنولوجيا أو تصدير الخبرات، او الانفراد بميزة سياحية أو بيئية وهو الذى يحدد الدور الاقتصادى فى المنظومة الدولية التى تعطى لمن يعلم ويعمل ويمتلك التكنولوجيا.

وإذا كانت اتفاقية الجات اصبحت واقعالها سلبيات على الاقتصاد المصرى فإنه يجب على الاقتصاديين ورجال الصناعة ان يعيدوا النظر فى اسلوب انتاجهم خفض التكاليف مع الحفاظ على الجودة، وتقليل المهدر حتى يمكن للمنتج المصرى أن يجد سوقا له فى وطنه وينافس المنتجات الاخرى فى الاسواق الخارجية.

ويقول شفيق جبر نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إن الوصول لاتفاق فى حد ذاته يعتبر نجاحا لان عدم وجود ذلك كان سيؤدى لمشاكل كما كان يحدث بين امريكا وأوروبا ودول العالم الثالث موضحا أن ما تم مؤخرا يضع قواعد للتعامل.

وأوضح ان السياسة الاقتصادية التى كانت قائمة على الحماية وحائطا مرتفعا من الجمارك فى الستينات والسبعينات كانت تؤثر سلبيا على المستهلك المصرى لانه كان يدفع ثمنا لسلع لم تكن على المستوى المطلوب فى حالات كثيرة لكن مصر يمكن أن تستفيد من اتفاقية الجات عبر إيجاد التنافس لتحسين الانتاج المصرى حتى يبقى قادرا على المنافسة محليا ودوليا.

وقال إن هناك بعض المجالات التى لم يكن للمصريين فرصة الحصول على حقوقهم فيها فى ظل الاوضاع السائدة عالميا مثل حقوق الطبع وحقوق ملكية الأعمال الفنية والثقافية ولكن بعد توقيع اتفاق الجات سيتم التعامل بمعايير مختلفة بحيث سيحصل كل فرد على حقوقه.

ويوضح محمد غانم رجل الأعمال المعروف وأمين عام جمعية رجال الأعمال سابقا ان شعور الدول الغنية ببدء تفوق بعض الدول النامية عليها فى الإنتاج جعلها تبحث عن حل رغم انها فى البداية لم تكن تتنبه لما حدث فى ظل الرواج الذى كانت اقتصاداتها تمر به لكن بعد انتشار البطالة وتفاقم الكساد بها مؤخرا وجدت أن الوسيلة للتغلب على ذلك هى زيادة صادراتها.

ويشير محمد غانم إلى أن الاتفاق الأخير للجات سيؤثر على السوق المصرى لان اغراق السوق بسلع مماثلة للإنتاج المصرى نتيجة خفض الجمارك طبقا للاتفاق سيؤثر على تعريف المنتج المصرى وبالتالى تقليل معدلات الإنتاج وخفض الربحية وصعوبة دفع مرتبات العاملين، وفى نفس الوقت صعوبة التخلص منهم لاسباب اجتماعية اما المهندس محمود جاد احد المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان فإنه يرفض اتفاق الجات كلية.

ويرحب د.لويس بشاره صاحب احد مصانع الملابس باتفاق الجات لانه سيعطى لمصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس ويتميز هذا الاتفاق بانه لن يكون هناك حصص لتصدير المنسوجات لامريكا واوروبا لكنها فى نفس الوقت تمنع الاتفاقات التجارية التى تسمح باعفاءات جمركية وميزات نسبية للمنتج المصرى فى الخارج والتى كان يتمتع بها وفالسوق المصرية بها العديد من المتنافسين ولذلك ليس امام المنتج المصرى إلا التصدير.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

د. طه عبد العليم: اتفاق «جات» وتكوين منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل إدارة اقتصادية للعالم

□ كتب ـ عصام شلتوت:

تعد جولة «جات» التى بدأت فى «بونتاديل ايستا» باوروجواى عام ١٩٨٦ وانتهت بحلول وسط للعديد من القضايا المطروحة على جدول أعمالها هى الأكثر اهمية بين جولات «جات» لأن القضايا التى تناولتها مفاوضات الجولة وهى تحديد التجارة المنظورة وغير المنظورة سوف يكون لها تأثير كبير على شكل العلاقات التجارية الدولية وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة وعلى اقتصادات الدول العربية.

وقد توجهنا بتساؤلاتنا حول هذه القضية إلى د. طه عبد العليم رئيس الوحدة الاقتصادية ومساعد مدير مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام.

مشاكل حادة فى الموازين التجارية

وحول تأثير اتفاق «جات» على الموازين التجارية لمصر والدول العربية.

يرى د. طه.. أن الكثير من البلدان العربية وعلى رأسها مصر تعانى من عجز كبير ومزمن فى موازين التجارة مرتبطة بضعف القدرة التصديرية.. واستيراد الضروريات.. وهذه البلدان سوف تواجه مشاكل أكثر حدة فى موازينها التجارية فى الأجل القصير.

ويرتبط هذا من جانب بأن الجانب الرئيسى من الصناعات القائمة تطورت فى إطار استراتيجيات احلال الواردات وراء ستار سياسة تجارية حمائية مفرطة فى الحماية، وبذلك فأن اعتبارات الكفاءة والإنتاجية إما قد تم تجاهلها أو لم تتوافر عواملها.. مما يضعف القدرة التنافسية لهذه المنتجات فى الاسواق الدولية وحتى فى الاسواق المحلية بعد تحرير التجارة.

من جانب أخر فان الدول العربية لا تملك هامشا واسعا لتقليص الواردات دون اقرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن معظم الواردات سلع ضرورية للاستهلاك أو الاستثمار فضلا عن السلع الوسيطة.. ومستلزمات الإنتاج بايجاز ليس بمقدور هذه الدول ان تفيد من تحرير التجارة فى مجال التصدير وسوف تواجه بمنافسة عاتية بعد فتح ابواب الاستيراد.. وتتطلب عملية إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وبلوغ مستويات الإنتاجية العالمية زمنا طويلا يجعلها غير قادرة على مجابهة نتائج تحرير التجارة فى الأجل القصير.

وفى المدى الطويل فإن اصلاح الاختلال المزمن فى موازين التجارة فى بعض البلدان العربية.. وتقلب هذه الموازين فى البلدان التى تعتمد على صادرات النفط والمواد الأولية مرهون بقدرة البلدان العربية على بناء أسس المشاركة الدولية بشكل متكافىء بدءا من تعظيم المزايا النسبية.

ضغوط تضخمية

وعن تأثير الاتفاق على أسعار السلع الزراعية فى السوق المصرى واسواق الدول العربية الرئيسية.. وتأثير ذلك على معدلات التضخم فى هذه البلدان.

اشار د. طه إلى أن كل المؤشرات تؤكد ان الاقتصادات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

العربية تعاني من فجوات كبيرة في موازين تجارة السلع الزراعية وفجوة كبيرة ومتعاظمة في مجال الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية.

ومن ثم فانه من المتوقع ان يؤدي اتفاق جات لتحرير تجارة السلع الزراعية.. وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع في البلدان المصدرة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الاسواق العربية في الأجل القصير.. وفي الأجل الطويل يمكن للدول العربية ان تستفيد من اشتداد المنافسة بين الدول المصدرة في مجال الأسعار.. ولكن الاهم ان خفض أسعار هذه السلع مرهون برفع مستوى الإنتاجية والإنتاج في داخل الدول العربية.

وايضا تقليص الاعتماد على استيرادها وحتى بالنسبة للبلدان التي تعتمد على المعونة الغذائية بدرجة كبيرة فإن تحليل اتجاهات هذه المعونة في السنوات الاخيرة ينذر بتقليصها وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء.. ولعل هذا يؤكد ضرورة التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق المصلحة العربية.

وفي الأجل القصير فإن عجز الموازين التجارية العربية وعجز موازين تجارة السلعة الغذائية والاتجاه نحو خفض مستويات المعونة الميسرة، هذا كله من شانه ان يؤدي إلى ضغوط في اتجاه زيادة معدلات التضخم، وقد تدفع في الاتجاه المضاد برامج الاصلاح الاقتصادي التي تنفذها الكثير من الدول العربية، وان كانت فاتورة هذه البرامج مكلفة للغاية.

لاتعارض بين «التكتلات» و«التحرير»

وعن تاثير وتعاظم التكتلات الدولية على فرص تطبيق اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية بشكل فعال.

اوضح د. طه ان تحرير التجارة في إطار اقليمي لا يتعارض مع تحرير التجارة في إطار عالمي، إلا ان شروط القدرة التنافسية تتباين بصالح الدول المنظمة إلى تكتلات كبرى حيث تبدو هذه الدول أكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية لأنها تصدر سلعا متمتعة بوفورات النطاق والتخصص في نطاق الاسواق الاقليمية، وعليه فان التكتل الاقليمي في إطار التزام اعضائه باتفاق جات لا يتعارض مع التحرير دوليا ولا يخفى ان الدول الصناعية وفرت لصناعتها الناشئة حماية كبيرة.. ودعم تطور صناعة تلك الدول بدون حماية، ولذلك اتصور ان الصناعات الناشئة سوف تعاني من عدم تكافؤ فرص النمو بعد تحرير التجارة وهو ما يجب ان يدفع الدول العربية والنامية للمطالبة بتعويضات عن حرمان صناعاتهم الناشئة من الحماية.

مبادرة مستثمري العاشر من رمضان

وعن نجاح آليات المتابعة في حماية التزام الدول باتفاق «جات» أكد د. طه ان مفاوضات جات تضمنت فضلا عن مفاوضات تحرير السلع والخدمات مفاوضات بشأن الارتقاء بآليات الرقابة بيد أن احتمالات خرق ما اتفق عليه قائمة وقد يتطلب وقتا للتأكد من فعالية ما اتفق عليه أو التي يمكن ان يتفق عليه مستقبلا. وعلى الدول العربية ان يلتقي المعنيون فيها بهذه القضية للتوصل إلى تنسيق عربي مشترك يستفيد من تبادل الخبرة لضمان حماية الاقتصادات العربية من الوان المنافسة غير العادلة. وتتسم بوجه خاص مبادرة جمعية مستثمري العاشر من رمضان باقتراح العديد من الآليات المشروعة دوليا لضبط اشكال المنافسة والتجارة غير العادلة باهمية خاصة مصريا وعربيا حتى لا تتحول دعوة تحرير التجارة إلى تحرير بلا ضوابط.

مكاسب لصناعة البتروكيماويات الخليجية

وعن تاثر صناعة البتروكيمايات الخليجية ككل

وهل سيكون للجات أثر ايجابي على تلك الصناعات.

قال د. طه إن صناعة البتروكيماويات الخليجية عانت من مشاكل هائلة نتيجة السياسات الحمائية الكمية والجمركية للدول الصناعية المتقدمة المستوردة لها.

ورغم ان الشركات الغربية الدولية وبموجب عقود تسليم المفتاح هي التي انشات صناعة البتروكيماويات الخليجية ورغم الارباح الطائلة التي حصلت عليها تلك الدول فان الشركات العالمية لم تقم بدورها في تسويق منتجات مصانع البتروكيماويات الخليجية.. الأمر الذي يفسر ارتفاع مستوى الطاقات العاطلة في بعض تلك الصناعات وعلى أساس ذلك فإن احد المكاسب العربية الواضحة لاتفاق «جات» هو رفع جانب من الحواجز التي تواجه صادرات البتروكيماويات العربية.

وعن تاثير التحرير الجزئي لتجارة الخدمات في اتفاق جات على الاقتصادات العربية.

يرى د. طه ان تحرير تجارة الخدمات ربما يمثل احد اهم مجالات الانكشاف للاقتصادات العربية حيث يتوزع قطاع الخدمات العربية بين انشطة هامشية أو حكومية بينما - «يغيب» - أو هو في طور النشاة قطاع الخدمات القائد للنمو.. والآثار في هذه المجال متناقضة لانها قد توجد مصاعب أمام هذا القطاع ولكن ربما تكون الآثار ايجابية على المدى البعيد.

وهناك ضرورة للتأكد على أن فرض التنازلات التجارية من الدول الكبرى للدول النامية قد ولى بعد نهاية الحرب الباردة لكن ذلك لا يعني فقدان الدول النامية للقدرة على المساومة.

وأكد د. طه ان عالمية الاقتصاد قد فرضت نفسها واوضحت حقيقة يستحيل تجاهلها وتاتي اتفاقية الجات وانشاء منظمة للتجارة الدولية كخطوة مهمة على طريق تشكيل إدارة اقتصادية للعالم.

وهذا يطرح على الدول العربية ضرورة الارتقاء بالتكامل الاقتصادي العربي باعتباره شرطا للاستفادة من تحرير التجارة الدولية وقد دفع عدد من الدول النامية بقوة في اتجاه تحرير التجارة الدولية وهي الدول الصناعية الجديدة.. ومن أسف ان الوطن العربي لا يضم ايا من هذه البلدان الصناعية الجديدة، ومن ثم فانه عوضا عن البديل على مخاطر الجات بانه على صانع القرار العربي ان يطرح على جدول الاعمال القطري والقومي ضرورة التفاعل بايجابية مع آثار «جات».

عبر الارتقاء بالصناعة والزراعة ورفع الإنتاجية والإنتاج وتعزيز القدرة على المنافسة في الاسواق العربية والدولية.

مع بدء مؤتمر مراكش للجات

التوترات التجارية تهدد التقدم الذى تم فى أورجواى

□ مراكش ـ خاص:

يبدأ اليوم فى مدينة مراكش بالمغرب المؤتمر النهائي للتوقيع على اتفاقية الجات التى تم التوصل إليها فى جولة اورجواى فى ديسمبر الماضى.

وسوف تستمر المناقشات حتى يوم الجمعة (١٥ ابريل) حيث يقوم وزراء التجارة من أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم المشتركة فى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة بالتوقيع على الاتفاقية الجديدة.

وسيبدأ سريان الاتفاقية فى أول يناير ١٩٩٥ وهى تبشر بازالة الحواجز التجارية بين الدول وهى حواجز تضاءلت بالفعل نتيجة للتجديدات التكنولوجية وزيادة حركة رأس المال وحركة تدفق المعلومات.

ويقدر المراقبون الفوائد التى ستجنيها دول العالم مجتمعة من وراء تحرير التجارة بحوالى ٣٠٠ مليار دولار سنويا.

ومع ذلك فلن يكون تطبيق هذه الاتفاقية بلا ثمن أو بلا متاعب فسوف تزداد المنافسة العالمية شراسة وتزداد تبعا لذلك وطأة إجراءات الاصلاح الاقتصادى وهيكلة الصناعة التي تتطلبها هذه المنافسة وسوف تواجه الكثير من الحكومات ضغوطا داخلية متزايدة لحماية المصالح التى يهددها تطبيق الاتفاقية وسيكون الأكثر خطورة هو الاتجاه المتزايد إلى السياسات الحمائية من جانب واحد بشكل يهدد بالتحول إلى مايعرف بتنظيم التجارة وهو مايتعارض تماما مع روح الاتفاقية وقد جعل الكساد وانتشار البطالة فى الدول الصناعية من الصعب عليها بمكان تقديم التنازلات التى تتطلبها الاتفاقية الجديدة.

ويقول بيتر سوزر لاند مدير عام الجات إن هذه الاتجاهات خطيرة وإن اندلاع موجة جديدة من التوترات التجارية الثنائية يهدد الانجازات الجديدة للجات المتمثلة فى الاتفاقية الأخيرة حتى قبل توقيعها.

وقد تصبح المسائل الاجتماعية والسياسية مصدرا أخر للخلافات الحادة مثلما حدث فى الضجة الأخيرة التى ثارت حول المحاولات الأمريكية التى تؤيدها أوروبا واليابان لوضع ظروف العمل على جدول أعمال «منظمة التجارة العالمية» حيث تعرضت هذه المحاولات لانتقادات عنيفة بوصفها «مؤامرة حمائية» من جانب الدول المتقدمة لحرمان الدول النامية من ميزة العمالة الرخيصة فى ظل هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف تمام الاختلاف عن الوضع القائم فى الدول المتقدمة وقد تمت تسوية هذا الخلاف مؤقتا بالاتفاق على عدم الاشارة إلى «حقوق العمال» فى البيان الختامى الذى سيوقعه وزراء التجارة يوم الجمعة القادم على أن يدرج الموضوع فى جدول أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية لمناقشته.

وعلى أى حال فإن الخلافات لاتقتصر على الشمال والجنوب بل إن بين الدول التجارية الكبرى فى العالم توترات شديدة مثلما هو الحال بين أمريكا واليابان كما أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبى وأمريكا اتسمت بجدل صاخب حول مسائل بعينها كما اتسمت بشكل عام بالريبة المتبادلة حيث تظل بروكسل متحفزة حيال الدوافع الأمريكية بينما تصف واشنطن الاتجاه الأوروبى بالجبن والنفاق!

وهذا التشكك المتبادل يفسح المجال للتشكك فى اتجاه السياسة المقبلة لكلا الجانبين.

ويركز المحللون الاوروبيون على الاتجاه الجديد للإدارة الأمريكية إلى منح الأولوية المطلقة للتأييد الحكومى لتنمية الصادرات الأمريكية والقطاعات الصناعية المختارة فى أمريكا بحيث اتخذت مواقف واشنطن تحولا شاملا فى اتجاه وقوف الحكومة بقسوة وراء دعم الصادرات الأمريكية كما تراجعت عن مطالبها السابقة بأن تحد دورة أورجواى من الدعم الحكومى فى الدول الأعضاء وذلك لأن واشنطن ترغب فى دعم صناعات التكنولوجيا المتطورة الأمريكية.

وقد تمخضت جولة أورجواى عن منظمة جديدة هى منظمة التجارة العالمية التى ستحل محل «الجات» ابتداء من العام القادم وسيكون لها سلطات أوسع فى الفصل فى النزاعات التجارية الدولية وتكون بمثابة مؤتمر دائم الانعقاد للمحادثات التجارية العالمية وسوف يكون على الدول الصناعية القديمة التى ظلت طويلا تتمتع بالسيطرة على السياسة التجارية للعالم أن تتواءم مع التطورات الجديدة المتمثلة فى بزوغ دول الجنوب والشرق على الصعيد التجارى والاقتصادى خاصة الانتاج الصناعى ومن ذلك دول شرق أسيا ثم الصين التى يتوقع المراقبون أن تصبح فى أوائل القرن القادم أكبر الاقتصاديات فى العالم وخاصة إذا نجحت مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الحالى.

رغم اتفاق «جات» على تحرير التجارة الدولية

مكافحة الإغراق» والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب

« تحرير السلع الزراعية يؤثر سلبا على الموازين التجارية العربية »

صلاح السيد

عندما توصلت الدول الاعضاء فى منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم الجات إلى اتفاق على تحرير التجارة الدولية بدرجات متفاوتة بدأت الكثير من الدول العربية غير الاعضاء فى المنظمة فى السعى الحثيث للحصول على عضويتها وبالذات الدول التى تتوقع ان تحقق مكاسب من انضمامها «للجات».

وقد ركزت الدول العربية فى دراسة اثار اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية على الجوانب الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية وتحرير تجارة السلع الصناعية على اعتبار ان تحرير تجارة السلع الزراعية سوف يؤدى لارتفاع أسعار تلك السلع بما سيؤثر سلبيا على الموازين التجارية لغالبية الدول العربية التى تعد فى مجموعها أكبر مستورد للسلع الغذائية فى العالم، كما أن تحرير تجارة السلع الصناعية يهدد بعض الصناعات العربية مثل صناعات النسيج والملابس الجاهزة والورق فى حين انه يشكل عاملا ايجابيا بالنسبة لبعض الصناعات العربية مثل البتروكيماويات وغيرها من الصناعات.

وبصفة عامة ركزت الكتابات والتصريحات على هذه المجالات من اتفاق تحرير التجارة الدولية ولم يتم التركيز على جانبين مهمين من اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية وهما المتعلقان بمكافحة الإغراق وبالمواصفات القياسية التى من الممكن من خلالها أن تتحكم الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى فتح أو اغلاق اسواقها أمام صادرات الدول الأخرى حتى

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

ولو كان ذلك يجافى تحرير التجارة.

مكافحة الإغراق.. صيغ «مطاطة» اتفقت الولايات المتحدة ودول الجماعة الاوروبية على فرض عقوبات ضد الدول التى تمارس الاغراق اى تصدر سلعها باقل من تكلفتها وقد تركت مسالة تكلفة إنتاج السلع التى سيتم القياس عليها بدون تحريره ومن المعروف ان تكلفة إنتاج السلع تتفاوت من دولة لاخرى حسب تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاجها. يمكن للدول الصناعية المتقدمة ان تحتسب تكلفة إنتاج السلع بناء معايير التكلفة لديها فى الحالات التى تريد فيها ان توقف تدفق صادرات أى دولة إليها تحت دعاوى الاغراق عندما تكون تكلفة الإنتاج فى تلك الدولة اقل من نظيرتها فى الدول الصناعية المتقدمة. وبصفة عامة فان اعتبارات مكافحة الاغراق ستبقى سيفا بيد الدول الصناعية المتقدمة تسلطه على صادرات الدول النامية عندما تكون اقل تكلفة من نظيرتها المنتجة فى الدول الصناعية المتقدمة وعندما تكون هذه الدول النامية أو تلك مستهدفة للعقاب اقتصاديا من قبل الدول الصناعية المتقدمة وربما تكون الأزمة التى اثارتها الولايات المتحدة الأمريكية حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للاسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الاغراق هى نموذج للسلوك الذى يمكن أن تسلكه الدول الصناعية المتقدمة لمعاقبة دولة نامية أو لإيقاف تدفق صادراتها ذات القدرة التنافسية العالمية إلى اسواق الدول المتقدمة.

وتعد المواصفات القياسية للسلع المختلفة عائقا حمائيا محتملا يمكن للدول المتقدمة ان تستخدمه عند اللزوم لايقاف تدفق الصادرات من اى دولة تحت دعوى عدم مطابقة تلك الصادرات للمواصفات القياسية ورغم ان اختلاف المواصفات القياسية قد يحدث فى بعض الاحيان بين سلع متناظرة عند مستوى واحد من الجودة احيانا إلا أن ذلك الاختلاف فى المواصفات القياسية للسلع سواء عند مستوى واحد من الجودة أو عند مستويات متباينة من الجودة هو عامل يمكن استخدامه لعرقلة تدفق صادرات أى دولة لاسواق دولة أخرى. ومن المحتمل ان تواجه صادرات الدول العربية فى مجال البتروكيماويات بالذات والتى تتمتع بقدرة تنافسية عالية لبعض القيود والعوائق لعرقلة تدفقها إلى بعض الاسواق مثل اسواق دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية، كما أن صادرات الفريسليكون المصرية يمكن أن تتعرض للشىء ذاته، كما أن الكثير من الصادرات الصناعية والزراعية العربية يمكن ان تواجه عوائق تعرقل تدفقها إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار أنها غير مطابقة للمواصفات القياسية للسلع المسموح بدخولها إلى تلك الاسواق. وإذا كانت الاتفاقات الاوروبية الأمريكية بشأن مكافحة الاغراق والمواصفات القياسية والتى سيتم اقرارها نهائيا عند توقيع اتفاق «جات» فى ابريل القادم سوف تطرح عوامل جديدة ومؤثرة فى التجارة الدولية فإن الدول العربية معنية بضرورة التكيف مع العناصر الجديدة التى ادخلها اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية على المناخ التجارى الدولى حتى لا تتعرض الدول العربية للخسائر عندما يبدأ تطبيق الاتفاق فى بداية العام القادم.

مراكش: اليوم أول لبنة في بناء منظمة التجارة الدولية

مراكش بعثة «الشرق الأوسط» من طلحة جبريل والمنصف السليمي وضرغام مسروجة

تبدأ اليوم اعمال المؤتمر الوزاري لـ «الجات» للتوقيع على الاتفاقيات التي اقرتها دورة الاورجواي بمشاركة 10 دول عربية منها السعودية والاردن بصفة اعضاء ملاحظين.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابروتيلا وزير خارجية الاورجواي ورئيس الدورة (دورة اورجواي) اعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سونزلاند مدير عام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تقريرا حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 ـ 1994) وكان مقررا ان تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا ايستا في الاورجواي، وحول القرارات التي انتهت اليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية.

وفي غضون ذلك اعلن بيتر سونزلاند المدير العام للجات ان مسالتي احترام قوانين العمل وحقوق الانسان والتي كانت قد طالبت من خلالها دول معينة باتخاذ اجراءات حمائية ازاء دول اخرى لن تدرج في اجتماعات مراكش، وذلك في اشارة واضحة الى الاجراءات التي يمكن ان تفرضها الدول المصنعة على الدول النامية او دول اخرى كالصين استنادا الى حجة عدم احترامها لقوانين العمل وحقوق الانسان. واكد سونزلاند ان مثل هذه القضايا التي تشغل اهتمام عدد من الدول يخضع في الحقيقة الى مجريات المفاوضات والتعاون على الصعيدين الثنائي والاقليمي مشددا على اولوية الاندماج الاقليمي في اطار سياسة تحرير المبادلات التجارية التي اقرتها الاتفاقية العامة. وقال المدير العام للجات في مؤتمر صحافي عقده امس الاثنين في مراكش ان المنظمة العالمية للتجارة ستكون اداة فعالة لمساعدة الدول الاعضاء على تجاوز الصعوبات التي تعترضها في التنمية والنمو الاقتصادي. واكد ان موضوع الملكية الفكرية يعد من القضايا الاساسية التي ستطرح خلال مناقشات مؤتمر مراكش، وان تاثيرها حتمي على الدول المعنية بمسالة تبادل المنتوجات الثقافية.

وحول موضوع البيئة اشار سونزلاند الى ان الدول الاعضاء في الاتفاقية العامة حققت خطوات مهمة خلال السنوات الثلاث الاخيرة باتجاه اقرار برنامج عالمي لربط التبادل التجاري بموضوع حماية البيئة وبلورة اجماع ومقاربة عالمية ربما تستوحي مرتكزاتها من البرنامج الذي اقرته الامم المتحدة في مؤتمر «قمة الارض» سنة 1992 في ريو دي جانيرو. واعتبر ان نتائج دورة الاورغواي ستكون ايجابية بالنسبة للجميع طالما ان الهدف هو ارساء نظام تجاري عالمي اكثر عدالة، وضمان حرية المبادلات وعدم العودة الى الاجراءات الحمائية. وحول التاثيرات السلبية التي ستلحق اقتصاديات الدول النامية من جراء المنافسة القوية مع صادرات الدول المصنعة، قال سونزلاند ان ذلك يقابله بروز اسواق جديدة غير تقليدية ستقوم على اسس مربحة للدول النامية نفسها.

ومن جهة اخرى تتوقع تقارير الجات ارتفاع معدلات الاسعار من 22 الى 42 في المائة، وان تبلغ المعدلات بالنسبة للمواد الصناعية والمواد الغذائية 37 في المائة.

وبررت التقارير هذا الارتفاع نتيجة اجراءات التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية من 43 الى 20 في المائة تشجيعا لتحرير التبادل التجاري حسب مقتضيات الاتفاقية.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٤

بدء اجتماعات التوقيع النهائى للاتفاقية العامة للتجارة

«منظمة التجارة العالمية ترث «الجات» ولكن بصلاحيات أوسع

مراكش - وكالات الأنباء : بدأ وزراء أكثر من ١٢٥ دولة أمس اجتماعاتهم التى تستغرق أربعة أيام فى مدينة مراكش المغربية للتوقيع على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم الجات والتى تم التوصل اليها فى ختام مفاوضات «جولة أورجواي» التى استغرقت سبع سنوات كاملة .

وأعلنت الهيئة المنظمة للجات أن الاتفاقية التجارية الدولية الجديدة التى سيحتفل العالم بالتوقيع عليها يوم الجمعة المقبل ستفتح الباب للعالم للدخول فى عصر من الرخاء مع بداية القرن الحادى والعشرين .

وقال بيتر سوثرلاند رئيس الجات إن الاتفاقية التى تفتح اسواق الخدمات والمنسوجات عبر العالم سوف تفيد الدول الغنية والفقيرة على السواء .

ووفقاً للاتفاقية ستولد « منظمة التجارة العالمية» بحلول بداية العام المقبل لترث الجات ولكن بسلطات وصلاحيات أقوى بحيث تشرع القوانين وتحول دون نشوب الصراعات التجارية .

وتدعو منظمة التجارة العالمية الى العمل على رفع مستويات المعيشة وتأمين التوظيف الكامل للعمال من خلال زيادة وتوسيع الانتاج والتجارة واستغلال الثروات .

وقد رأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأمير محمد ولى العهد المغربى الذى ألقى كلمة رحب فيها بالمشاركين فى هذا المؤتمر التاريخى والذى يعد أهم حدث اقتصادى سياسى ينهى العالم به القرن العشرين ويرسم به ملامح النظام العالمى الجديد .

ودعا الأمير محمد فى كلمته الدول الصناعية الى أن تبدى تفهما أكبر لاحتياجات الدول النامية. وأعلن متحدث باسم السفارة الأمريكية فى المغرب انه تقرر تشكيل لجنة تجارية أمريكية مغربية مشتركة لتنشيط التعاون الاقتصادى الثنائى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٤

لنا في اجتماعات «مراكش»:

مصر تطالب بتحرير أسواق العمل لمصلحة الدول الفقيرة

صراع جديد حول دور «منظمة التجارة» التي ستخلف «الجات»

مراكش - وكالات الانباء: بدات في مدينة «مراكش» المغربية أمس الاجتماعات الوزارية لممثلي أكثر من ١٢٠ دولة وذلك استعدادا للتوقيع بشكل نهائي على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» التي تحدد أسس التبادل التجاري في السنوات المقبلة ويعول العالم عليها كثيرا في احداث انتعاش اقتصادي كبير.

وقد شهدت المناقشات المبدئية - التي حفلت بها الاجتماعات بعد الافتتاح مباشرة - بخلافات قوية تبلورت في اتجاهين، أحدهما يمثل الخلاف بين الشمال والجنوب. والآخر يعبر عن الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة.

وقالت المصادر المطلعة ان الاتحاد الأوروبي يمارس ضغوطا من أجل توفير حماية أفضل للعمال، في حين تطالب مصر وبنجلاديش اللتان تمثلان دول العالم الثالث الفقيرة بضرورة عدم الربط بين التجارة ومعايير العمالة.

وأشارت المصادر الى ان الولايات المتحدة ستتعرض خلال اجتماعات مراكش لانتقادات حادة بسبب تهديداتها بفرض عقوبات فردية لمعاقبة الدول التي تتهمها بعرقلة دخول الصادرات الأمريكية إلى أسواقها.

وقد أكد وزير الصناعة الفرنسي جيرار لونجيه ضرورة أن توقف منظمة التجارة العالمية -وهي الهيئة التي ستخلف «الجات» في الاشراف على تجارة العالم - الأعمال الفردية التي تتخذها بعض الدول لفتح الأسواق في اشارة الى الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة وفرنسا.

أما مصر وبنجلاديش فقد طالبتا بضرورة ان تبحث منظمة التجارة العالمية التي من المفترض أن تتمتع بسلطات أقوى من «الجات» مسألة تحرير أسواق العمالة بشكل اكبر، وهو اقتراح ستقاومه الدول الصناعية على أساس أنه سيفتح أسواقها أمام العمالة الوافدة. وتعتقد المصادر المطلعة ان مسألة تحرير أسواق العمل لن تشكل عقبة كبيرة أمام التوقيع النهائي المقرر يوم الجمعة المقبل على أساس أنها ستكون محل تفاوض في المفاوضات الخاصة بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية التي ستبدأ في يناير المقبل. وترى وجهة النظر الغربية التي تقودها الولايات المتحدة ضرورة وضع قيود على انتقال العمالة، ومراعاة بعض الأمور مثل عمالة الأطفال وحقوق العمال.

وقد ركزت الكلمات الافتتاحية ومنها كلمة الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب على أهمية اتفاق التجارة العالمي باعتبار انه سيسهم في ضخ حوالي ٢٣٥ مليار دولار في اوصال الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر المقبلة.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٤

الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية

ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري للـ«جات»

بداية العد التنازلي لإنشاء منظمة التجارة الدولية

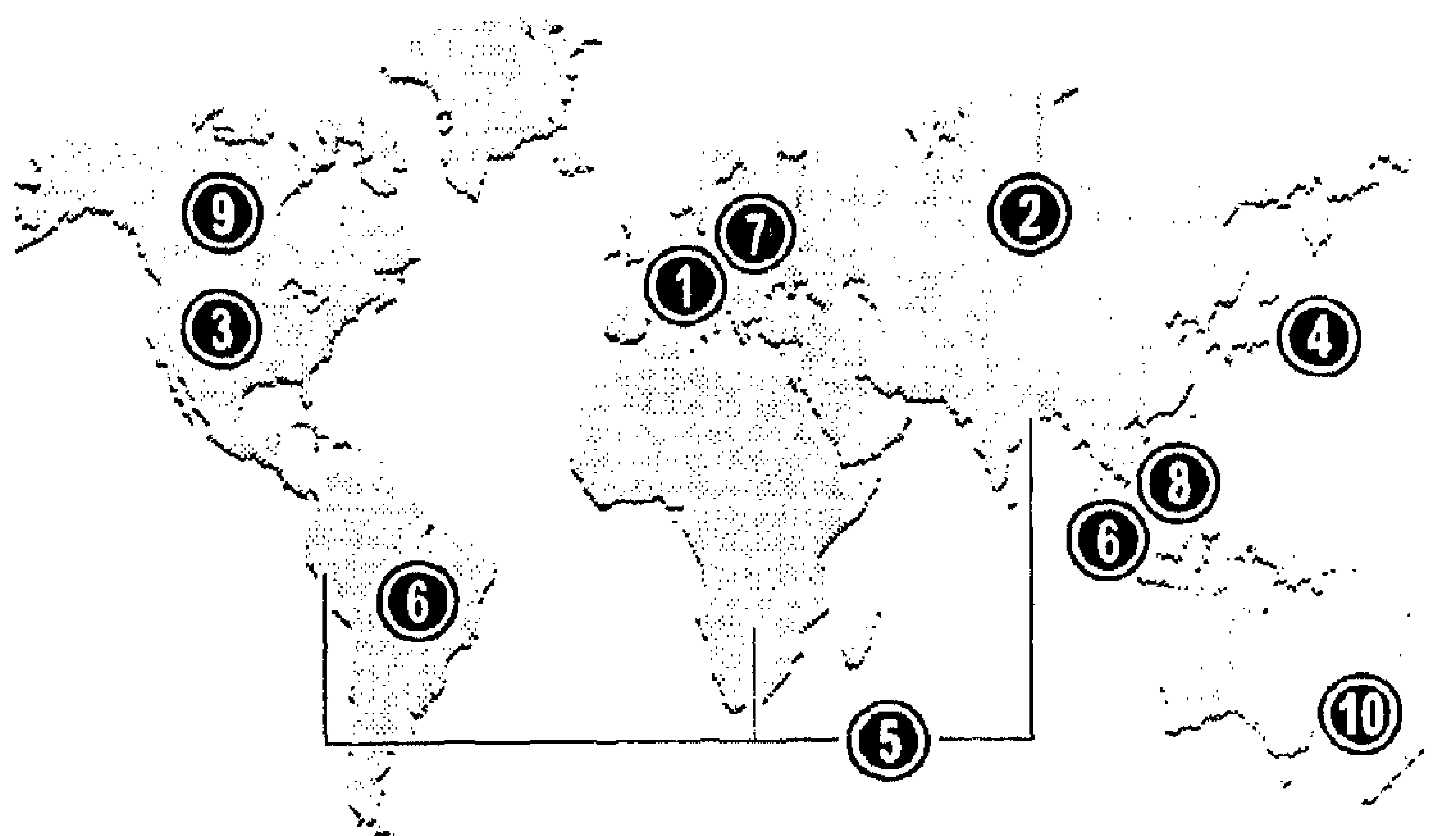
المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١-٣ ابريل ١٩٩٤

الجات: الارباح والخسائر

اتفاقية «الجات» التي ستوقع في مراكش ستزيد التجارة العالمية بما يتراوح بين 200 إلى 300 مليار دولار ابتداء من تطبيقها في عام 1995 وذلك حسب التقديرات الرسمية .



الزيادة في العائد الاجمالي حسب المنطقة



* الاتحاد السوفياتي السابق، شرق أوروبا، كوريا، منغوليا، الصين.

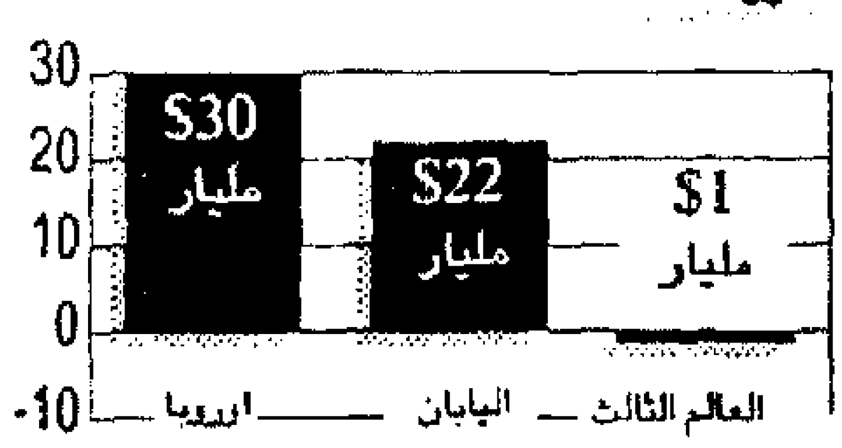
** الارجنتين، البرازيل، اندونيسيا ، ماليزيا، الفلبين، تايلند.

*** النمسا، فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا.

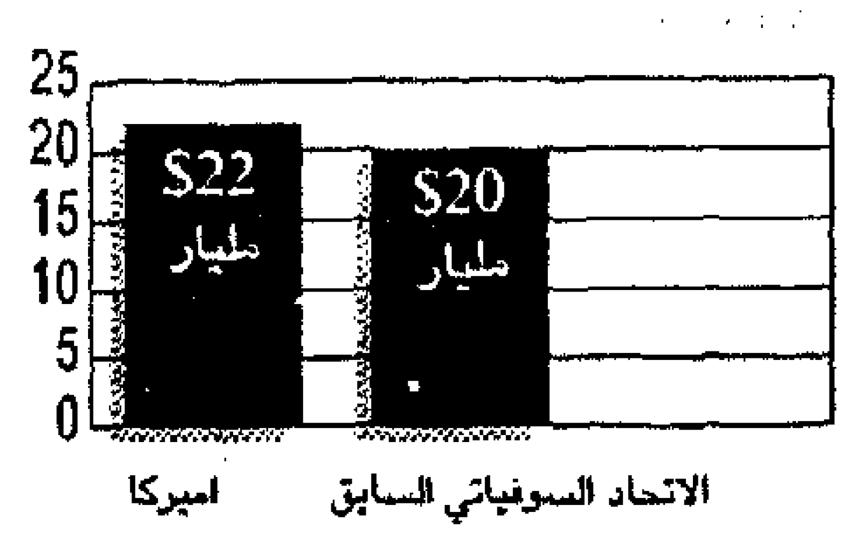
**** هونج كونج، سنغافوره، تايوان، كوريا الجنوبية.

المستفيدون الرئيسيون من الاتفاق: حسب القطاع

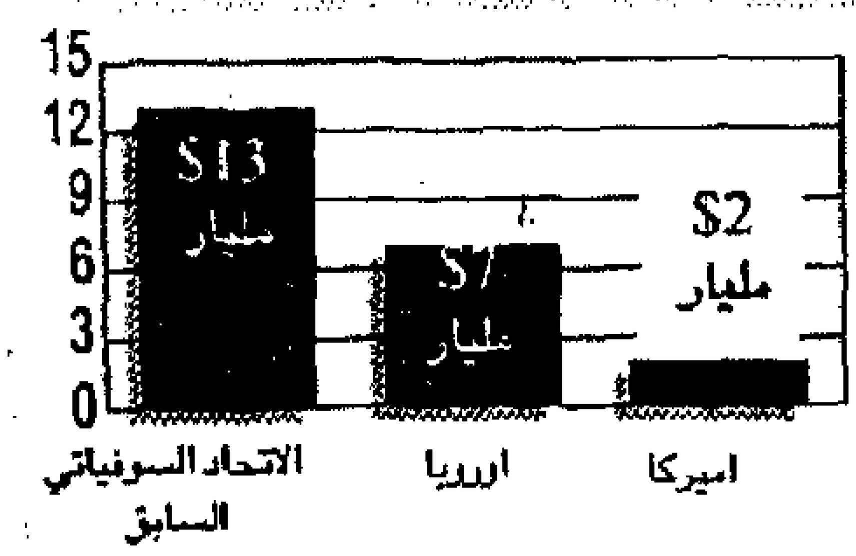
الزراعة



الانسجة



الخدمات



«الشرق الاوسط» - رويتر

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»
من طلحة جبريل و منصف السليمي و ضرغام مسروجة

اعلن الامير سيدي محمد ولي العهد المغربي ان بلاده لعبت دورا حيويا منذ انضمامها الى اتفاقية «الجات» وذلك بدفاعها عن الدول النامية. وقال الامير سيدي محمد في كلمته، التي افتتح بها امس المؤتمر الوزاري للـ«جات» الذي يتوج ثماني سنوات من المفاوضات، ان السياسة التي انتهجها المغرب خلال العقود الاخيرة وبفضل التوجه الليبرالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي مكنته من تسريع وتيرة تنمية البلاد.

وكان الوزراء قد تدفقوا على قاعة المؤتمرات الواسعة المطلة على جبال اطلس التي تعلوها الثلوج حيث كان في استقبالهم ولي العهد المغربي الامير محمد. وكان بيتر سذرلاند مدير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ووزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي يقفان الى جانب ولي العهد.

وبعد ثلاثة ايام يستمر خلالها القاء كلمات الوفود وتجري المحادثات التجارية الثنائية المغلقة في مراكش سيوقع الوزراء على معاهدة تجارية يوم الجمعة تضع نهاية رسمية للمفاوضات اوروجواي التي استمرت نحو ثمانية اعوام. وتقول الـ«جات» ان المعاهدة ستضيف دخلا سنويا يبلغ 235 مليار دولار الى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات. واهم انجازات المعاهدة تشكيل منظمة التجارة العالمية التي ستخلف «الجات» التي يرجع تاريخها الى 47 عاما مضت وستقوم بدور شرطي عالمي بحل الخلافات التجارية.

وقال سذرلاند ان المعاهدة ستعود بالنفع على جميع الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد قواعد لاول مرة للاتجار في قطاعي الزراعة والخدمات.

وقال انه حتى الدول الفقيرة ستستفيد لان منظمة التجارة العالمية ستطبق قواعد واضحة وموثوق بها الامر الذي يعد الحماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة.

واضاف قوله انه يتوقع ان توافق الدول التجارية على اقامة منظمة التجارة العالمية بحلول الاول من يناير (كانون الثاني) على ابعد تقدير. ومن المتوقع ان يمسك سذرلاند بزمام الامور في منظمة التجارة العالمية عند بدئها ولكنه اشار الى انه لن يبقى طويلا.

وسيحول الوزراء اثناء الايام الاربعة انظارهم الى المستقبل وسيقترحون مسؤوليات جديدة للمنظمة.

ووافقوا على دراسة قواعد تحكم السياسات البيئية وتتزعم الولايات المتحدة وفرنسا حملة لكبح الاتجار في السلع التي يتم انتاجها من خلال تشغيل الاطفال او السجناء.

وتعارض عدة دول نامية وعلى الاخص في اسيا اي ربط بين التجارة وظروف العمل. ولكن تم تفادي الخلاف الذي بدا في الافق منذ بضعة ايام حول الامر بالاتفاق على اثارة اي قضية في مراكش.

ويلوح في الافق خلاف بين واشنطن واليابان حول الفائض التجاري الضخم لطوكيو. وبعد ايام من الشكوك من جراء الاضطراب السياسي في طوكيو من المتوقع ان ترسل اليابان وزير الخارجية تسوتومو هاتا للاجتماع مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور.

ويعتبر هاتا مرشحا قويا ليخلف رئيس الوزراء موريهيرو هوسوكاوا الذي اعلن استقالته المفاجئة الاسبوع الماضي. ولكن لم يتضح اين سيجتمع هاتا مع كانتور. وقال كانتور لرويتر على متن الطائرة التي اقلته الى مراكش امس انه سيناقش اسواق اليابان المغلقة بطريقة او باخرى.

وقال هاتا في طوكيو ان المجتمع الدولي مهتم بما سيحدث لليابان. يجب ان نوضح ذلك.

ومن المقرر ان يجتمع كانتور مع وزير التجارة الفرنسي جيرار لونجي والمفوض التجاري الاوروبية السير ليون بريتان في مراكش.

وقال كانتور لرويتر ان هنالك بعض الطرق التي يجب ان نطرقها قبل ان تتوصل واشنطن وبروكسل الى اتفاق يغطي اكثر من 150 مليار دولار من العقود الحكومية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

المعاهدة وزنها 175 كيلوجراماً وتضم 22 ألف صفحة

مراكش ـ ر: قالت الجات في دراسة جديدة صدرت امس ان معاهدة التجارة العالمية التي ستوقعها 120 دولة هذا الاسبوع ستضيف دخلا سنويا يبلغ 235 مليار دولار الى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات.

وتتوج الاتفاقية التي تم التفاوض عليها في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ما يقرب من ثماني سنوات من مفاوضات دورة اوروجواي التي بدات عام 1986.

ومن المتوقع ان تعزز المعاهدة التي تزن 175 كيلوجراما وتقع في اكثر من 22 الف صفحة قيمة التجارة العالمية بواقع 755 مليار دولار سنويا بحلول عام 2005 اي بعد عشر سنوات من سريانها.

وتهدف المعاهدة الى زيادة التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية وربطها بحيث لا تتمكن اي دولة من زيادتها عن مستوى معين.

ومسالة ربط الرسوم الجمركية لها اهمية خاصة في تحرير التجارة لانها تطمئن المستوردين والمصدرين الى انهم لن يتعرضوا لتعديلات جمركية تعسفية.

وبالاضافة الى ذلك فان المعاهدة ستطبق للمرة الاولى لوائح على تجارة الخدمات مثل السياحة والاعمال المصرفية.

ورغم ان التقديرات الاخيرة للجات تتمشى بصفة عامة مع التقديرات الاخرى لدورة اوروجواي فانها تقل عن تقديرات دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قدرت الزيادة في الدخل العالمي بنحو 274 مليار دولار.

لكن الجات قالت ان المكاسب ستكون اكبر على الارجح من تقديراتها بعد بدء ظهور آثار التوسع في تجارة الخدمات وتعديل لوائح التجارة العالمية وعوامل اخرى مثل زيادة المنافسة.

وبصفة عامة فان دورة اوروجواي ستخفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة الى 3.9% في المتوسط من 6.3%.

كما انها سترفع مستوى الربط ليشمل 83% من الرسوم على السلع الصناعية و100% على السلع الزراعية

وقالت الجات ان المعاهدة الجديدة ستسهم بذلك في توجيه العالم الى عصر من الرخاء في بداية القرن الحادي والعشرين.

وجاء هذا التقرير في الوقت الذي تجمع فيه وزراء من 125 دولة في مدينة مراكش المغربية لحضور مراسم التوقيع التي تستمر اربعة ايام.

وقال بيتر سذرلاند المدير العام للجات ان المعاهدة ستستفيد منها الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء.

وقال لرويتر: ليس فيها خاسرون. الجميع أمامه فرصة للكسب.

وبموجب المعاهدة تولد في اوائل العام المقبل منظمة التجارة العالمية لتخلف الجات التي يرجع تاريخها الى 47 عاما مضت.

والهدف من منظمة التجارة العالمية هو العمل على رفع مستويات المعيشة وضمان القضاء على البطالة من خلال توسيع الانتاج والتجارة عن طريق الاستغلال الامثل للموارد العالمية.

ومن المتوقع ان يقترح الوزراء عددا من الموضوعات لتدرسها منظمة التجارة العالمية بما فيها قضايا حساسة مثل العمالة من خلال سياسة المنافسة وآثار التكتلات التجارية الاقليمية على قضية الربط بين التجارة والهجرة.

وستتم المراسم الختامية يوم الجمعة ومن المتوقع ان تستغرق عدة ساعات يقوم فيها الوزراء بالتوقيع على المعاهدة.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٤

وزير خارجية اليابان سيجتمع مع كانتور الجمعة في مراكش

طوكيو - ر: قال مصدر حكومي ياباني لـ«رويتر» امس ان تسوتومو هاتا وزير خارجية اليابان سيحضر محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي بدأت في مراكش امس وسيجتمع مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور هناك يوم الجمعة على الارجح.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح منفصل ان الوزراء سيتخذون قرارا رسميا بشأن سفر هاتا صباح اليوم الاربعاء.

وقال المصدر الحكومي ان هاتا قد يسافر اليوم الاربعاء لحضور محادثات الجات.

وقال انه من غير المرجح ان يؤدي اجتماع هاتا وكانتور الى استئناف فوري للمحادثات الاقتصادية الاميركية - اليابانية، ولكنه اضاف: نعتقد ان هذا الاجتماع فرصة بالغة الاهمية. لا نستطيع ان نقول ماذا سيحدث ولكننا نبحث عن طريق للخروج من المأزق.

صورة عن قرب.. ثلاثة رجال خلف المؤتمر

مراكش :منطلحة جبريل

شارك في الإعداد لمؤتمر «الجات» في مراكش كثيرون، بيد ان دور ثلاثة من المسؤولين المغاربة يظل متميزاً وملحوظاً: ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام، اندري ازولاي مستشار العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وعبد الكريم بناني مدير السكرتارية الخاصة للعاهل المغربي. ثلاثة رجال كانوا خلف الإعداد لاكبر واهم مؤتمر عالمي يعقد في نهاية هذا القرن.

ادريس البصري:

خبر جيداً سرايا الحكم منذ منتصف السبعينات حين تولى منصب كاتب دولة في وزارة الداخلية، الى ان اصبح حاليا الوزير الاكثر نفوذا داخل الحكومة المغربية، خمسيني يهتم جيدا بهندامه، ينحدر من مدينة سطات «وسط المغرب» التي تشتهر بتربية الخيول ويمارس سكانها الفلاحة وتربية المواشي، يهوى رياضة الجولف ويترأس الجامعة المغربية لرياضة الجولف.

يعمل ليل نهار.. يتنقل كثيرا داخل وخارج المغرب الا ان تنقلاته تظل في معظم الاحيان طي الكتمان، مكتبه يوجد في كل مكان، في مقر وزارة الداخلية، في منزله، وداخل سيارته.

درس الحقوق وتخصص في القانون الاداري وحصل على دكتوراه الدولة من احدى الجامعات الفرنسية، لكن مساعديه لا يلقبونه بـ«الدكتور» انه دائما «سي ادريس». احاط نفسه بعدد لا يحصى من الاطر واساتذة الجامعة، يغلب عليهم التكوين القانوني. يتحدث بطريقة تلقائية، اقرب ما تكون للغة رجل الشارع العادي، يستعمل في الاجتماعات واللقاءات خليطا من العامية واللغة الفرنسية، وبصوت تميزه بحة.

انه رجل التنفيذ، لذلك عادة ما يبدأ حديثه بعبارة «طبقا للتعليمات»، له ذاكرة قوية ويحفظ ملفاته جيدا، يتأبط دائما ملفا احمر او اخضر.

يعرف تفاصيل التفاصيل خاصة اذا تعلق الامر بالساحة السياسية، كتوم يلاطف الصحافيين لكنه يتفادى الاحاديث الصحافية، هو طراز من المسؤولين الذين يفضلون ان تنسب اليهم المعلومات باعتبارهم «مصادر مطلعة او عليمة».

اندري ازولاي:

خمسيني، ينحدر من مدينة الصويرة على ساحل المحيط الاطلسي، يهودي الديانة، طويل القامة، يمشي بتؤدة، خفيض الصوت، لا تفارقه الابتسامة متخصص في الاقتصاد، عمل في الصحافة في منتصف الستينات وكانت رؤاه الفكرية اقرب الى احزاب المعارضة قبل ان ينتقل الى باريس ليعمل في قطاع البنوك. حين عينه العاهل المغربي مستشارا له، في اطار الحلقة الضيقة من المستشارين: اكديرة بوطالب، بن سودة، وعواد، لم يكن ذلك التعيين، لتمثيل طائفته في اطار تلك الحلقة الضيقة، لكن الاختيار كان نابعا من كفاءته.

يعمل مع عدد محدود من المساعدين لا يتجاوزون اصابع اليد، يكترث للتفاصيل ويحرص على الاتقان، يشتغل كثيرا،وبفعالية متميزة، اذا دخلت مكتبه في الديوان الملكي، ستلاحظ ان الملفات مرتبة باتقان، وان هناك ملاحظة كتبت بخط اليد فوق كل ملف، رجل علاقات عامة، علاقاته واسعة ومتشعبة في الغرب، دمث، متواضع، يتحدث بتهذيب كبير، يتكلم الفرنسية والانجليزية، خلفيته الصحافية جعلته يعرف جيدا التعامل مع

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

الصحافيين، وماذا يريدون، لا يحرجه سؤال، واذا وجد ان الاجابة تحرج يعرف كيف يتخلص بلباقة، يبتعد عن الاضواء، ويتولى عادة الملفات الشائكة، وتلك التي تحتاج الى مثابرة.

رغم ان دخوله حلقة المستشارين الضيقة تم منذ فترة قريبة، لكنه برز بكيفية لافتة للانتباه، ويخدم بلاده بتفان.

عبد الكريم بناني:

خمسيني بقامة ممشوقة، وبنظارات انيقة، من مدينة الرباط.

قليلون خارج المغرب يعرفون اهمية المنصب الذي يشغله، وهو المنصب الذي يطلق عليه في المغرب «مدير الكتابة الخاصة»، انها حلقة البلاط الضيقة. يتحدث بصوت خافت، يتكلم العربية والفرنسية بطلاقة، في غاية التهذيب، يتكلم بابتسامة، انضباطه ملحوظ. تولى ترتيبات مؤتمر «الجات» منذ البداية، لذلك كان يتنقل كثيرا بين الرباط وجنيف. طبيعة عمله جعلت منه رجل كواليس من طراز رفيع. مساعدوه يكنون له احتراما خاصا، ويلقبونه بـ«سي بناني».

رغم مشاغله التي لا تهدأ، فان ذلك لم يمنعه من القيام بانشطة متعددة، فهو الرئيس التنفيذي لجمعية «رباط الفتح» وهي جمعية تعنى بتطوير مدينة الرباط وتهتم بالانشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، كما يشغل كذلك منصب رئيس نادي الفتح الرياضي، احد اعرق اندية كرة القدم في المغرب.

يتنقل كثيرا هذه الايام بين القصر الملكي ومقرات الوفود والمطار، يتابع كل التفاصيل محاطا بعدد من مساعديه، يصل ليله بنهاره، يحرص ان يتم كل شيء كم خطط له، وكما ينبغي.

مراكش شاهد على ولادة «الأمم المتحدة التجارية»

● ولادة نظام تجاري عالمي جديد وإرساء نظام «الأمم المتحدة التجارية» يجري على أرض مراكش

توقيع اتفاق الجات بحضور ممثلي 122 دولة على ارض عربية في مراكش يعد مكسبا في حد ذاته للمغرب ، وللمنطقة العربية كلها من عدة اوجه، فاذا نحينا جانبا الاهمية الاعلامية والسياحية والدولية التي يكتسبها مكان توقيع اهم اتفاق تجارة عالمية منذ اكثر من 40 عاما، فان هناك معنى مهما آخر لولادة ما يطلق عليه السياسيون والاقتصاديون «الامم المتحدة التجارية» على ارض مراكش.

وما زال الجدل دائرا بين مختلف القوى التجارية الرئيسية في العالم والدول الصناعية والنامية حول مكاسب وخسائر اتفاق دورة اورجواي التي استمرت مفاوضاتها 7 سنوات لتحرير التجارة العالمية، ولا احد يعرف على وجه اليقين مدى دقة تصريحات سذرلاند مدير الجات او منظمة التجارة العالمية الجديدة عن عهد جديد تنتهي فيه شريعة الغاب في التجارة الدولية.

ولكن هناك حقيقة يدركها الجميع رغم الجدل والخلافات الشديدة، وهي ضرورة ان يوجدوا في الجات وفي الاتفاق الجدي، وان تفاوضوا من خلاله، لانه اذا كانت هناك خسائر من تطبيق بعض بنود الاتفاق، فان هناك مكاسب ايضا. بينما البقاء خارجه لا يعني سوى الخسارة الصافية ولان القواعد الجديدة للتجارة العالمية ستسري على الجميع سواء وافقوا او رفضوا.

وببساطة فان منظمة التجارة العالمية الجديدة هي التعبير الاقتصادي عن موازين قوى عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي انعكاس لمدى اهمية الموضوعات الاقتصادية والتجارية في العلاقات الدولية وتقدمها في الاولوية بالنسبة لمصالح الدول على اي شيء آخر. وكان المفترض ان تكون جميع الموضوعات المتعلقة بالاتفاق قد جرى حسمها في المفاوضات التي جرت في جنيف في ديسمبر (كانون الاول) الماضي، ولكن هذا لم يحدث، فما زالت هناك الكثير من القضايا الجانبية بين الكتل التجارية وآخرها البنود بشروط العمالة التي كانت الولايات المتحدة تود ادخالها في الاتفاق ورفضتها الدول النامية، ومن المتوقع ان تجري مفاوضات على هامش اجتماعات مراكش بين الولايات المتحدة واليابان حول الخلاف التجاري بينهما، وبين واشنطن وكندا من جهة اخرى حول خلافات اخرى تجارية بينهما.

ومن جانبهم فان مسؤولي الجات يعدون العالم بـ275 مليار دولار زيادة في حجم التجارة الدولية، ولكن توزيع الغنائم ما زال غير واضح.

وهكذا فان الصورة ما زالت مشوشة حول المكاسب والخسائر، وغبار المعارك ما زال موجودا بين الكتل التجارية الرئيسية، وهي حالة طبيعية ترافق ولادة نظام دولي جديد عادة ما يكون عبارة عن تسويات وحلول وسط لمصالح مختلفة ومتعارضة.

وفي قلب كل هذا يكسب المغرب ولادة مرحلة جديدة في العلاقات التجارية الدولية على ارضه، وقد تم اختياره نظراً للشوط الطويل الذي قطعه في تحرير اقتصاده، وبدأ في قطف ثماره الى الدرجة التي بدأ يطلق عليه امس مكسيك شمال افريقيا نظرا لتدفق الاستثمار الاجنبي عليه، وتكسب مراكش اسما دوليا جديدا يضاف الى رصيدها التاريخي والثقافي والسياحي.

علي ابراهيم

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

سيشهد التوقيع الرسمي لاتفاقات جولة أوروغواي

مراكش: ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري لمنظمة "غات"

□ مراكش –
من محمد الشرقي:

■ بدات صباح امس في قصر المؤتمرات في مدينة مراكش المغربية (وسط البلاد) اعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء التجارة أو الخارجية لـ ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وحوالى ١٩ دولة تملك صفة مراقب بينها دول عربية بالاضافة الى المنظمات الدولية مثل «الاتحاد الاوروبي» و«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«الصندوق العربي» و«البنك الافريقي» وغيرها.

وتولى ولي عهد المغرب الامير سيدي محمد القاء خطاب حفل الافتتاح الذي راسه وزير خارجية اوروغواي التي بدات فيها مفاوضات جولة وروغواي عام ١٩٨٦ في مدينة بونتا ديل استي.

ودعا ولي عهد المغرب التي تحتضن بلاده توقيع اتفاقية جولة اوروغواي، الدول الصناعية الى تفهم تطلعات الدول السائرة في طريق النمو. وقال «اننا نتمنى ان تتفهم هذه الدول بصورة افضل ما للبلدان النامية من تطلعات في هذا المجال». واضاف ان المغرب الذي لعب دور الموفق بين مواقف الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو خلال جولات اوروغواي، التي استمرت حوالى ثمانية أعوام «يجسد هذا العمل في دفاعه المستمر عن مصالح تلك الدول».

وذكرت مصادر في المؤتمر لـ «الحياة» ان المغرب سيتولى مهمة الناطق باسم الدول النامية في الاجتماعات التي ستتواصل حتى مساء الجمعة المقبل. وقال الامير سيدي محمد «ان لقاء مراكش ياتي في نهاية مفاوضات تجارية تعتبر الأكثر طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالم، وان تنشيط المبادلات بين الامم ورفع الحواجز الجمركية والاجراءات الحمائية سيكون مصدر لازدهار جميع الشعوب ورفاهيتها».

واعتبر بيتر سذرلند المدير العام لـ «غات»، ان اتفاقية مراكش التي ستوقع عليها الدول الاعضاء الجمعة المقبل تشمل ٢٠ الف اتفاق، وهي الأهم في تاريخ المبادلات التجارية بين الدول وانه ينتظر ان تقام بناء عليها قواعد جديدة للتجارة الدولية من شانها زيادة التنمية وفرص العمل والاستثمار في العالم.

واوضح ان انشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستنبثق عن معاهدة مراكش من شانها فتح عهد جديد في العلاقات التجارية الدولية، ودعا الدول الاعضاء «للتصويت على الاتفاقية ودعم خطوات انشاء منظمة التجارة الدولية» التي تاتي في ظروف وصفها بانها صعبة وتتميز بالازمات.

وتقول «غات» (رويتر) ان المعاهدة ستضيف دخلاً سنوياً يبلغ ٢٣٥ بليون دولار الى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات.

واهم انجازات المعاهدة تشكيل «منظمة التجارة الدولية» التي ستخلف «غات» التي يرجع تاريخها الى ٤٧ عاماً مضت. وستقوم المنظمة الجديدة بدور شرطي عالمي لحل الخلافات التجارية.

واكد سذرلاند ان المعاهدة ستعود بالنفع على كل الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد للمرة الاولى قواعد للاتجار في قطاعي الزراعة والخدمات. واضاف انه حتى الدول الفقيرة ستستفيد لان «منظمة التجارة الدولية» ستطبق قواعد واضحة وموثوقاً فيها، ويعتبر ذلك «الحماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة». وقال انه يتوقع ان توافق الدول التجارية على اقامة «منظمة التجارة الدولية» بحلول اول كانون الثاني (يناير) على ادنى تقدير. وينتظر ان يمسك سذرلاند بزمام الامور في «منظمة التجارة الدولية» لدى بدئها.

وسيحول الوزراء في الايام الثلاثة المقبلة انظارهم الى المستقبل وسيقترحون مسؤوليات جديدة للمنظمة. وقد وافقوا على درس قواعد تحكم السياسات البيئية، فيما تقود الولايات المتحدة وفرنسا حملة لكبح الاتجار بالسلع التي يتم انتاجها من خلال تشغيل الاطفال او السجناء.

دول «الغات» في مراكش

□ مراكش -
من محمد الشرقي:

■ افتتح الامير محمد ولي عهد المغرب، أمس، أعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) التي يشارك فيها وزراء من ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وممثلون عن منظمات وتكتلات دولية عدة. (راجع ص ١٠)

ودعا الامير محمد في خطاب القاه في الحفلة الافتتاحية الدول الصناعية الى تفهم تطلعات الدول النامية. وحيا في خطابه (أ ف ب) «اكثر المفاوضات التجارية طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالمي».

وسيقدم مدير «غات» بيتر سذرلند تقريراً عن نتائج جولة اوروغواي التي اختتمت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وسيوقع وزراء من حوالي ١٢٤ دولة على معاهدة «غات» ووثيقتين ملحقتين تشكل معاً اكثر من ٢٢ الف صفحة. ويهدف الاجتماع ايضاً الى انشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستحل محل «غات» وتتولى الاشراف على حل الخلافات التجارية في العالم.

وقالت مصادر اقتصادية لـ «الحياة» انه سيتم الاعلان عن انضمام السعودية الى «غات» قبل اختتام المؤتمر الجمعة المقبل.

مصر تحذر من اضافة حقوق الانسان كشرط حمائي على التجارة الدولية

□ القاهرة – من محمد علام:

■ حذرت مصدر من محاولات بعض الدوائر الغربية ربط المسائل التجارية بأمور غير تجارية مثل اعتبارات الديموقراطية وحقوق الانسان في البيان الوزاري الذي سيصدر السبت في ختام اجتماعات ممثلي دول العالم في مراكش بعد توقيع اتفاقية «غات». وقال مسؤول مصري ان هذا الربط «يشكل شروطاً حمائية جديدة تتخفى تحت شعارات لا علاقة لها بتحرير التجارة. ودعا الدول النامية الى رفض هذه المحاولة كي يخرج البيان الوزاري خالياً من هذا الربط.

وسيطرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود بيومي وجهة النظر هذه على الاجتماعات التي سيرأس فيها وفد بلاده. ويضم الوفد السفير رؤوف سعد نائب وزير الخارجية المصري للشؤون الاقتصادية الدولية. وقال سعد لـ «الحياة» ان نجاح هذا الربط سيؤثر على الدول النامية، اذ ان ما تستطيع الحصول عليه من خلال حرية التجارة سيتم سحبه بيد أخرى من خلال شروط تُفرض على صادرات هذه الدول. وأضاف ان مصر دعت وزراء ورؤساء وفود الدول النامية الى اجتماع بعد غد في مراكش لتوحيد المواقف من اجل خروج البيان خالياً من الاشارة الى هذه المسائل خصوصاً انها لم تكن مطروحة من قبل. وكشف ان مصر تجري اتصالات في شأن فكرة انشاء آلية تعويضية في المؤسسات المالية الدولية، كونها المسؤولة عن متابعة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي لتقدير آثار الاعباء على قدرة الدول النامية. وأوضح انه ليس من ضمن هذا التصور حصول الدول النامية على نصيب من حجم الزيادة في التجارة الدولية الذي يقدر بنحو ٢٠٠ بليون دولار سنوياً، كون ذلك يتعارض مع فكرة تحرير التجارة ويتنافى مع مبدأ التعاطي مع نظام تجاري حر. كما ان الآلية هي فكرة تتعاطى مع الدول المتضررة وليس مع الدول الاقل كسباً. وأشار في هذا الشأن الى ان «غات» لا يوجد فيها مفهوم المجموعات الجغرافية أو السياسية التي تتحدث بموقف واحد، لأن كل طرف سيوقع في مراكش بمفرده. وبناء على ذلك «لا نستطيع ان نتحدث عن موقف مشترك أو جماعي لعدد من الدول» لكنه اشار الى انه «يمكن الاستفادة من المواقف المتقاربة». وأوضح أن مصر تتوقع تعويضاً مالياً وغذائياً من الدول المتقدمة عما يمكن ان تتعرض له من خسائر من تحرير التجارة في قطاع الزراعة.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٤

صناعة المؤتمرات المغربية تدخل عصر ما بعد «الجات»

مراكش: «الشرق الاوسط»

عشية افتتاح المؤتمر وبعد ان انتهى المنظمون من وضع اللمسات الاخيرة في «قصر المؤتمرات» حيث ستتنافس صناعات اقلام الحبر الاوروبية والاميركية والاسيوية على اي الاقلام هي الاسرع والاوضح في مهر التوقيعات على «اعلان مراكش» فاجا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني بزيارة تفقدية للانجازات والتحضيرات التي قام بها رجال

[illegible] الاختيارات الكبيرة حتى اصبح مصطلح «صناعة المؤتمرات» يتسع استخدامه يوما بعد يوم باتساع انعقاد مؤتمرات القمة العربية والمؤتمرات الدولية المتخصصة او العامة، وبارتباط هذه

المؤتمرات بصناعة اكثر رسوخا اي الصناعة السياحية والخدمات، غير ان صناعة المؤتمرات لن تكون بعد المؤتمر الوزاري المنعقد حاليا في مراكش، صناعة خاسرة بالنسبة للدولة التي كانت تتكفل دائما وعلى حسابها بتنظيم الملتقيات والمؤتمرات التي تضم اكثر من 5 آلاف شخص، وكان لا بد ان تسمع دائما لوازم غنائية من قبيل: الفندق غير جيد، الاكل بارد، لا احد يجيب على الهاتف بعد الثانية ليلا، الرحلة التي نظمها المؤتمر توقيتها مبكر جدا.... الخ.

في المؤتمر الحالي نقلت الخطوط المغربية اغلب الوفود القادمة ولن تحقق خسائر في هذه الرحلات. فخصصت 7 اماكن في فنادق مختلفة كمكاتب للحجز للعودة على متن خطوطها، ولم تعد ترى اعضاء الوفود يطوفون بحثا عن المكلف بهم ليحجز لهم تذكرة العودة منذ اليوم الاول، بدل ان يحجزوا مقاعدهم في القاعات المخصصة للندوات والعروض.

والفنادق التي تعود النزلاء على وصفها بنعوت ونعوت لانهم لا يؤدون ثمن اي شيء الا قليلا، تبدو في هذا المؤتمر اكثر حركية وموظفوها اكثر [illegible] الطلبات بابتسامة لا

تفارقهم، ربما لانهم متاكدون من ان الفندق مرتبط بدخل مالي يومي او اسبوعي وليس بدخل مالي يندرج تحت بند ديون للقطاع الخاص بذمة الدولة تؤدى بعد شهور او اكثر او اقل.

في جولات العاهل المغربي متفقدا القاعات واماكن الندوات والصالات والمكاتب والتجهيزات المتنوعة، كان الرجال الذين نفذوا فكرة العاهل المغربي عندما طلب من «الجات» ان تحتضن مراكش المؤتمر الوزاري، يجيبون على استفساراته الدقيقة والمتعلقة بكل الاشياء لتكون اللمسات

الاخيرة كلها لمسة واحدة متناسقة.

ووزارة الاعلام تقول في احد منشوراتها ان لقاء مراكش يسجل انطلاقة تشييد ديمقراطية اقتصادية عالمية سيكون كل عضو فيها مسؤولا عن حقوقه والتزاماته، وكان هذا الوصف جاء ليبني عليه المركز الصحافي المقام في فندق اطلس اسني، والذي يبدو للوهلة الاولى وكان لا احد يسيره او يشرف عليه.

وفي بلد يصدر اكثر من 400 مطبوعة فصلية وشهرية واسبوعية لم يجد الصحافيون عناء في التوصل بما يريدون ابتداء من مدخل الفندق الى خلف الجدار الذي اقيمت امامه شاشة تلفزيونية متصلة ببث مباشر من قصر المؤتمرات.

ففي قاعة (الريصاني) وهي القاعة الرئيسية للصحافيين رتبت طاولات مستطيلة حولها 200 كرسي وفي كل ركن فيها خطوط هاتفية واجهزة الفاكس والتلكس وآلات الطباعة والكومبيوتر، في هذه القاعة غالبا ما يدور الحديث بلغة غير الانجليزية لغة (الجات) كما وصفها احد المسؤولين رغم وجود الفرنسية والاسبانية كلغات رسمية للجات.

الا ان وزارة الاعلام التي تعاقدت مع شركات خاصة للاتصالات والخدمات المختصة بتنظيم المؤتمرات، اوجدت هاتفا خاصا للحصول على المعطيات باللغات المذكورة الى جانبها اللغة العربية.

والهواتف في المركز الصحافي كانت هي السكرتيرة والمصحح لدى 90 في المائة من الصحافيين الذين يفرضون على الملاحظ احترام مهنتهم ذات التقنيات العالية، واحترام منابرهم التي تسعى الى الخبر والتغطية بوسائلها المادية والمعنوية، اذ لا فرق عندهم اين يضعون الهاتف النقال او جهاز الكومبيوتر للكتابة او السندويتش الصغير او سجائرهم التي كانوا ان يحرموا من تدخينها. ولا فرق عندهم باستخدام كل هذه الاشياء مرة واحدة، ولكن الفرق من يستبق من؟

رجال الاعمال المصريون يطالبون بتكتل عربي لمواجهة الأثار المترتبة على «الجات»

□ القاهرة - نسمة عبد العظيم

طالب رجال الاعمال المصريون باقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة الأثار المترتبة على اتفاقية الجات. ووضع خطة قومية عاجلة لتحويل مصر إلى دولة مصدرة للانتاج الزراعي والاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر فى اسعار المنتجات الزراعية بعد رفع الدعم الذى تقدمه الدول الكبرى وفقا للاتفاقية التى سيتم توقيعها فى منتصف شهر ابريل الحالى فى مراكش بالمغرب.

وأكدت جمعية رجال الاعمال المصريين فى ثانى تقرير لها حول اثار اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى أن هناك امكانات هائلة لدخول مصر السوق العالمية لتصدير المنتجات الزراعية وتصريفه فى الدول العربية بصفة خاصة حيث تشير الاحصائيات إلى أن الدول العربية تستورد خمس الانتاج العالمى من بعض محاصيل الحبوب وخاصة القمح والذرة.

وكشف التقرير عن أن مصر تستورد حاليا ما قيمته ٣ مليارات دولار قيمة حاصلات زراعية سنويا رغم انها تملك كل مقومات تصدير الانتاج الزراعى.

وأشار التقرير إلى أنه اذا ما قامت مصر بتصدير منتجاتها الزراعية للدول العربية فإنه ستحدث طفرة فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية التى لاتتجاوز حاليا ٥٪ من القيمة الاجمالية لتجارة العالم العربى مع العالم الخارجى.

وأضاف التقرير أنه برغم تعدد وجهات النظر حول المزايا والعيوب المترتبة على اتفاقية الجات الا أن هذه الاتفاقية تعتبر فى الدول النامية ومصر بصفة خاصة ودعا التقرير إلى البدء بصورة عاجلة فى تعديل القوانين التى تنظم المعاملات التجارية والمالية فى مصر حتى تتسق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٤

الجات.. مفترق طرق أمام الجميع

تقف الدول النامية ومن بينها الدول العربية الاعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) في مفترق طرق حقيقي وهي تتجه للتوقيع على الاتفاق الخاص بالتحرير الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية في مؤتمر «جات» المنعقد في مراكش حاليا فهذا الاتفاق يعني ان الدول الاعضاء في «جات» عليها أن تبنى حساباتها في التجارة الخارجية على اساس التعامل في أسواق مفتوحة إلى حد كبير بما يقلل من مساحة الحرية التي كانت الدول تتمتع بها في إقامة أسوار شاهقة من الحماية الجمركية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات فيها.

واذا كانت الدول العربية الاعضاء في جات معنية بتكييف اوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة فإن الدول العربية غير الاعضاء في «جات» معنية بدورها بتوفيق أوضاعها مع المتغيرات المهمة التي أدخلها اتفاق «جات» على العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن أي دولة مهتمة بتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاخرى، وبتحقيق اندماج اوسع في الاقتصاد العالمي بشكل يحقق مصالحها لابد أن تعنى بتوفيق أوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة الذي يعد أهم تطور في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترة طويلة.

واذا كان لاتفاق «الجات» آثار متباينة على الدول العربية وعلى الفئات المختلفة داخل كل دولة فإن التنسيق بين الدول العربية وبين القطاعات المختلفة في الدول العربية يعد عاملا مهما في تحقيق التكيف الايجابي مع التغيرات التي ادخلها اتفاق الجات على البيئة الاقتصادية الدولية، وعلى سبيل المثال فإن قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية تحتاج للتنسيق لمواجهة الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها بعد تخفيض الجمارك على الواردات المناظرة كما أن قطاعات البتروكيماويات العربية تحتاج للتنسيق لتعظيم الفائدة والعوائد من فتح الاسواق الخارجية أمامها بعد أن كانت تواجه عوائق متنوعة في السابق.

وعبر آليات التنسيق الحكومية والقطاعية العربية يمكن التفاعل بإيجابية مع تأثيرات الجات ومع المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة.

العالم اليوم

أوروبا تشعل حرب الموز.. في مراكش!

□ بون ـ سلوى الرافعي:

في هذا الاسبوع سوف يتحدد مصير تجارة الموز في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك تحت شمس سماء مراكش أثناء التوقيع النهائي على معاهدة «الجات»..

ويحمل وزير الاقتصاد الألماني في حقيبة سفره الوصايا العشر من البرلمان الألماني وجميع الاحزاب الحاكمة المتالفة والمعارضة التي اتفق جميعهسا لأول مرة على مناهضة موقف حكومة بون الضعيف في قبولها لقرار الاتحاد الأوروبي الذي يقضي بوضع نظام لتجارة الموز في السوق الأوروبي.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الموز على أنه يحمل جنسيتين ١ ـ الموز الدولاري ٢ ـ الموز الاستعماري وتضم قائمة الدول التي تمنح جنسية الدولار كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان.........

«التتمة ص ٦»

أوروبا تشعل حرب الموز في مراكش

وكولومبيا، نيكاراجوا.. اكوادور.. كوجاكول.. ودول امريكا اللاتينية.

وهذا الموز تحميه ألمانيا وبلجيكا وهولندا. أما بلاد جنسية الموز الاستعماري فتشمل جميع المناطق التي كانت تحت استعمار فرنسا وبريطانيا ومازالت تعتبر نفسها مسئولة اقتصاديا من الدولتين.

ويكمن المأزق الذي يواجه قضية الموز في الأروقة الأوروبية في نجاح بريطانيا وفرنسا واسبانيا في ممارسة الضغط في بروكسل حتى تم وضع نظام يحدد تجارة الموز واستيراده لدول الاتحاد الأوروبي.. ورغم اعتراض ألمانيا رسميا في المحاكم الأوروبية المختصة، إلا أن الحكم جاء لصالح الموز الاستعماري وضرب الموز الدولاري.

ويقضي حكم المحكمة الأوروبية التي نظرت قضية التعامل مع الموز بالآتي: استيراد ٢ مليون طن موز «دولاري» فقط سنويا لكل دول الاتحاد الأوروبي، مما رفع سعر الكيلو الواحد بنسبة ٥٠٪

وعلى صعيد آخر، فإن الحسابات الأوروبية بشأن حاجة المستهلك الأوروبي للموز تؤكد أن هذه الشعوب في حاجة سنويا إلى ٦ ملايين طن، بينما تغطي طاقة الموز الاستعماري سنويا ٣٠٪ من هذه النسبة وهي نفس النسبة المقررة لهذه الدول المنتجة من جانب الاتحاد الأوروبي.. ولم يفصح قرار المحكمة الأوروبية عن مصادر أخرى لاستيراد الموز لتغطية هذه الاحتياجات.

وعلى صعيد آخر، فإن البلاد المنتجة للموز الدولاري تعتمد على الموز وزراعته كمصدر دخل اقتصادي رقم واحد.. ومعنى الحد من بيع هذه السلعة إلى السوق رقم واحد في العالم لاستيعاب هذه السلعة إفلاس خزينة دول هذه البلاد وانتشار البطالة وبالطبع زيادة نسبة الفقر.

ولقد أعلن ريكس روث وزير الاقتصاد الألماني أنه يعقد العزم على التفاوض في أمر استيراد الموز — مدعما من قبل البوندستاج وجميع الأحزاب السياسية، وكذلك من معدة الشعب الألماني، التي تتمتع بطعم فاكهة الموز «الدولاري» لمذاقه ورخص سعره.. وهدد الوزير بأنه قد يقبل أي شيء، إلا أمرا واحدا وهو زيادة سعر كيلو الموز للمستهلك، وقال إنه سيحارب بكل الوسائل لمنع ذلك.

وإذا استطاع ريكس روث أن يشمر عن ساعديه ويثبت الوجود الألماني القوي الفعال وينقذ التعامل مع الموز من وطأة سياسة نظام موزي منفرد ويضمه إلى معاهدة الجات فإنه سيحظى برضى الألمان، وسوف يصفق له كل من الشعب الهولندي والبلجيكي.

كما أنه سينقذ البلاد المنتجة لسلعة الموز من خسارة سنوية تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار، وتسريح ١٨٠ ألف عامل إلى جانب إنقاذ السوق الأوروبية من حرب المخدرات انتقاما من التهديد بحرب الجوع.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

مصر وتحديات اتفاقية الجات

د. مصطفى كمال طايل
كلية التجارة جامعة الزقازيق

امام مصر تجاه التحديات التى ستبرزها اتفاقية الجات سبيلان لاثالث لهما (على الاقل فى المرحلة المقبلة) وهما:

زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى، وتدعيم المنتجات التصديرية وفى مقدمتها صادرات المنتجات القطنية على اختلاف انواعها(قطن خام - قطن محلوج - غزول قطنية - منسوجات قطنية).

وبشان تدعيم المنتجات التصدرية فمن المعروف أن مصر ذات سبق فى مجال زراعة وتصدير القطن ومنتجاته على المستوى العالمى - على الرغم من الظروف الصعبة التى صادفها انتاج القطن المصرى فى الاعوام القليلة الماضية - فإنه امامها الفرصة لتتخطى هذه الظروف، وان تعمل على مواجهة السلبيات التى ستنشا بسبب اتفاقية الجات - وهى تعرض أسواق العالم الثالث بصفة خاصة الى سياسة الاغراق - وذلك بان تقوم مصر من خلال التخصص فى انتاج المنسوجات القطنية ومن ثم قيامها باغراق الاسواق العالمية بهذه المنتجات، وهذا لن يتاتى الابتواجد معالجات جديدة وجادة للصعاب التى يواجهها القطن المصرى ومنتجاته فى الآونة الاخيرة وذلك على النحو التالى:

أ - مداومة الاهتمام بزيادة انتاجية القطن عن طريق زيادة استخدام اساليب الميكنة الزراعية فى انتاج القطن.

ب - تشجيع الفلاح المصرى على زراعة القطن، والذى كما نعرف جميعا انه يتكبد الكثير فى سبيل زراعته، ويتم هذا باعادة النظر سنويا فى اسعار شراء القطن الخام لتتواءم وتكاليفه.

ج - مواجهة المنافسة الانتاجية للاقطان طويلة التيلة الممتازة بصفة خاصة، عن طريق الارتفاع بمستوى انتاجيتها وخفض تكاليف انتاجها من خلال الاهتمام بتربية وتحديث وانتخاب انواع القطن، وذلك لاستعادة الأسواق العالمية التى اغلقت امام هذه الاقطان، خصوصا بعد دخول بعض الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتى - سابقا - والهند - ميدان زراعة الاقطان طويلة التيلة الممتازة.

د - متابعة الجديد فى صناعة غزل ونسج القطن فى مجالات الخبرة والحديث فى صناعة الات هذه الصناعة حتى لاتتخلف صادراتنا القطنية عن مثيلتها، وياتى ذلك عن طريق البعثات والدورات التدريبية الى الدول المتقدمة فى الصناعة النسيجية، هذا بالاضافة الى حضور المعارض الصناعية الدولية والمهتمة بهذه الصناعة.

هـ - تبنى سياسة طموحة فى مجال انتاج المنتجات القطنية تصديرها، لتلبى حاجة الطلب الافريقى باعتبار ان هذه المنتجات ملائمة للظروف المناخية الخاصة بالقارة الافريقية، ممايؤدى الى فتح سوق حجمها أكثر من مائتى مليون نسمة، بشرط ان تتمكن منتجاتنا القطنية من منافسة مثيلتها القادمة من اسواق دول جنوب شرق اسيا(النمور الاسيوية). وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين أولهما، إحداث زيادة فى حجم هذا الطلب، وثانيهما زيادة عائداتنا من الصادرات القطنية.

و - تطوير وسائل الدعاية والترويج لصادراتنا القطنية فى الخارج للحصول على مزيد من منافذ التصدير بغرض عدم التعرض للهزات والتيارات السياسية التى تؤدى فى أغلب الاحيان الى اغلاق بعض الاسواق الهامة أمام الصادرات المصرية.

وفى النهاية فان هذه صورة مبسطة لوضع سياسة اقتصادية قادرة على مواجهة تحديات اتفاقية الجات، من خلال احداث زيادة فى القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى وكذا تدعيم المنتجات التصديرية وفى مقدمتها المنتجات القطنية، حتى لاتضيع مقدراتنا وخبرات عشرات السنين هباء اذ يجب علينا فى ظل هذه المتغيرات ان نتجاوب للوقوف امام تحديات القرن القادم الذى لن ينعم فيه الا الاقوياء فقط خاصة واننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية.

مراكش تشهد غداً قيام المنظمة العالمية للتجارة

□ مراكش - «الحياة»:

■ يعتبر انشاء «المنظمة العالمية للتجارة» غداً في مراكش اهم حدث اقتصادي وتجاري منذ عام ١٩٤٧ تاريخ انشاء «غات» في جنيف. وتتضمن اجراءات الانضمام الى «غات» المفتوحة في وجه كل الدول التزام كل بنود اتفاق «جولة اوروغواي» بما في ذلك البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية وتحرير التجارة ومنع ما من شأنه العودة الى اجراءات الحماية أو التمييز أو سياسة الاغراق.

وستباشر «المنظمة العالمية للتجارة» عملها مطلع السنة المقبل بعد ان يتم تحديد اختصاصها ومقرها وطرق عملها. وستتمتع المنظمة بالوضعية القانونية التي تملكها المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي ستقيم معها علاقات تنسيق وتعاون بما في ذلك حرمان الدول غير الملتزمة لتعهداتها من امتيازات القروض التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما ستضم المنظمة هيئة تابعة لها للفصل في النزاعات المرفوعة اليها بين الدول الأعضاء بالاضافة الى هيئة عليا لاتخاذ القرارات تجتمع مرة كل سنتين على الأقل وتتكون من مجلس الوزراء للدول الأعضاء.

وسيكون التصويت على أساس صوت لكل دولة مع استثناءات ستبحث لاحقاً بالنسبة الى الدول التي تعتبرها الأمم المتحدة دولاً من دون الحد المطلوب للتنمية. لكن يمكن بالنسبة الى القرارات المهمة اعتماد صيغ أخرى للتصويت لحماية مصالح الدول الكبرى وخوفاً من تكرار تجربة سيطرة الدول النامية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقول مصادر «غات» ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ستسبقه مصادقة برلمانات الدول المعنية على مجموع اتفاق اوروغواي، لكن الدول التي لم تنضم حتى الآن الى «غات» يمكنها ان تصير عضواً في المنظمة مباشرة بعد قبولها لمختلف الالتزامات الواردة في بنود معاهدة مراكش. وتضيف «غات» ان الدول التي لا ترغب في الانضمام الى المنظمة يمكنها ان تظل عضواً في «غات» والعكس صحيح.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبرا عن نيتهما عدم الاستمرار في تطبيق اتفاقية «غات» لعام ١٩٤٧ في جنيف بعد بداية العمل بالمنظمة العالمية للتجارة السنة المقبلة.

ومع وجود تفاؤل كبير في مراكش بقيام عهد جديد من المبادلات والتعاون بين الشعوب في السنوات المقبلة بعد ان تكون تلك الدول صادقت على المعاهدة وهيكلت اقتصاداتها في الشكل الكافي لتتماشى مع قواعد التجارة الدولية، الا ان المخاوف من سيطرة الدول القوية على التجارة العالمية تكاد ان توازي ذلك التفاؤل وتتجاوزه.

اذ من يضمن غداً لتلك الدول الا تتعرض لعقوبات تجارية أو اقتصادية بدعوى حماية البيئة أو حقوق العمال أو دعم منتجات استراتيجية مثل الزراعة؟

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٤

١٤٥ دولة تناقش معاهدة مراكش للتجارة الدولية

نائب الرئيس الاميركي يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة

□ مراكش - من محمد الشرقي:

■ تتواصل في مراكش منذ أول من أمس اشغال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء ومندوبين عن ١٢٥ دولة عضواً في الاتفاقية ونحو عشرين دولة مراقبة بعضها يفاوض للانضمام الى «غات» مثل الصين وروسيا الاتحادية وبعض الدول الخليجية.

وكانت مداخلات الوفود المشاركة أبرزت أهمية ايجاد مناخ اقتصادي وتجاري عالمي جديد يدفع في اتجاه تحرير التجارة العالمية ويخلق مناخاً أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بين الأمم.

وانتقدت الدول النامية السياسة الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية في وجه المنتجات القادمة من دول الجنوب. واعتبرت انها لا تخدم مصالح الدول الصغيرة وتحد من تطورها ومساهمتها في توسيع المبادلات التجارية. وانتقد مندوبو تلك الدول سياسة بعض القوى الاقتصادية الكبرى التي تعمد الى محاولة فرض مفهوم خاص بها في مسالة البيئة وحماية حقوق العمال لتبرير صيغ جديدة من الحماية التجارية ونزع هامش المنافسة الانتاجية التي تتوافر لبعض الدول (رابطة دول جنوب شرق آسيا).

وقال مندوب الصين ان بلاده ستوقع معاهدة مراكش وانها ستنضم الى المنظمة العالمية للتجارة التي سيعلن انشاؤها غداً. وطالب الدول الكبرى بحماية مصالح وتطلعات الدول النامية والأخذ في الاعتبار قدرة كل بلد على التكيف مع المعطيات الجديدة للتجارة.

وقال مراد شريف وزير التجارة الخارجية المغربي في ندوة صحافية مستقلة ان بلاده ستواصل مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي بغرض التوصل الى صيغة مقبولة لانشاء شراكة بين الطرفين ومنطقة للتبادل التجاري الحر على مراحل. وقال ان بلاده قدمت مقترحات الى الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن وان مصلحة الطرفين تقضي بالتوصل الى صيغة معقولة تحمي المنتجات الزراعية والنسيجية المغربية التي وصفها بأنها استراتيجية في الاقتصاد المحلي. واعتبر ان «غات» ستفتح آفاقاً تجارية جديدة امام بلاده مشدداً في الوقت نفسه على ان المبادلات مع أوروبا تشكل ٧٠ في المئة من مجموع حجم التجارة الخارجية للمغرب.

وتفيد وثائق «غات» الموزعة في المؤتمر ان حجم التجارة العالمية سيزداد بمقدار ٢٠٠ بليون دولار بعد تطبيق اتفاق جولة محادثات اوروغواي. وقد تصل الى ٧٠٠ بليون دولار في العقد الأول من القرن المقبل. لكن الخبراء الذين استطلعت «الحياة» رأيهم يتوقعون ان تحصل الدول الصناعية على الحصة الرئيسية من هذا الاتفاق، بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية بما في ذلك الدول العربية والاسلامية مبلغ ٥٠ بليون دولار. وهو رقم يكاد يوازي حجم المساعدات الدولية المقدمة الى دول الجنوب.

وعلى رغم وجود مخاوف معلنة لدى وفود الدول النامية من تحول «غات» الى أداة لفرض الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية، الا انها تعتقد مع ذلك ان الرغبة في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ بمصالح جميع الشعوب قد تفتح عهداً من التعاون الدولي وتدفع في اتجاه الاسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز الأمن والاستقرار في العالم.

وينتظر ان يصل الى مراكش في الساعات المقبلة نائب الرئيس الاميركي آل غور الذي سيلقي كلمة الولايات المتحدة مساء اليوم. وتتوقع الوفود المشاركة ان يشمل خطاب نائب الرئيس الاميركي تصورات الولايات المتحدة في شأن عمل «المنظمة العالمية للتجارة» التي ستنبثق من معاهدة مراكش أخذاً في الاعتبار أهمية وحجم الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وينتظر ان يعلن غداً قيام «المنظمة العالمية للتجارة» في مراكش بعد توقيع كل الدول الاعضاء بنود اتفاق «جولة اوروغواي» وعددها نحو ٢٠ ألفاً فضلاً عن ملاحق.

وتقول مصادر «غات» ان مراسم التوقيع ستمتد على مدى أربع ساعات. وسيتولى الوزراء والمندوبون توقيع اتفاق «جولة اوروغواي» قبل ان يعلن قيام «المنظمة العالمية للتجارة» التي سيتم تشكيل لجنة عمل لمتابعة خطوات انشائها.

●● تنتهي غدا الجمعة "١٥ ابريل" في مراكش اعمال المؤتمر الوزاري لتحرير التجارة العالمية من القيود والحواجز الجمركية واختتام جولة اورجواي بعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة لترتيب اوضاع التجارة العالمية سعيا لانعاش الاقتصاد العالمي ومواجهة حالة الانكماش والبطالة.

كما يتم الاعلان عن مولد منظمة عالمية جديدة هي منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات" مع حلول عام ١٩٩٥. والسؤال المطروح هو الى اى حد هذه الاسس الجديد لصالح دول العالم الثالث ولصالح من جاءت ترتيبات البيت التجاري العالمي ؟ ●●

قنبلة أمريكا الموقوتة في مباحثات ترتيب البيت التجاري العالمي !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤



رسالة جنيف

من : جميل عطية إبراهيم

على الرغم من ان السلبيات والايجابيات قد فات وقت التوقف عندها بعد التوقيع على الوثيقتين الاساسيتين لاختتام جولة اورجواى وارساء القواعد الجديدة الا ان ذلك لا ينفى انه على الدول النامية ومنها مصر ضرورة توفيق اوضاعها الاقتصادية والتشريعية لتتوافق مع احكام الوثائق التى وقعنا عليها خلال فترة سماح قدرها ١٠ سنوات وانظر فى حذر شديد لما يجرى على الساحة حولنا.

كما انه من الخطأ الاعتقاد ان المفاوضات قد انتهت تماما فلا تزال هناك مباحثات سوف تستمر حتى نهاية هذا العام لترتيب اوضاع منظمة التجارة العالمية التى سوف تراقب تنفيذ الاتفاقيات وفى جعبة الدول المتقدمة الاعيب كثيرة لاحكام سيطرتها على التجارة العالمية ووضع الحواجز امام صادرات الدول النامية وحرمانها من الاسواق تحت ستار الحفاظ على البيئة وتحت ستار معايير العمل ومكافحة الاغراق الاجتماعى وهذه كلها محل مفاوضات شاقة قادمة.

وقد اثارت الولايات المتحدة فى جنيف ازمة كادت تعصف بمؤتمر مراكش وتم التوصل الى تسوية اجرائية لهذه المشكلة ترضى الولايات المتحدة من جانب وترضى الدول النامية من جانب اخر بخصوص معايير العمل اى انه تم دفن الازمة تحت السجادة لتتفجر فى الشهور القادمة بصورة اكثر ضراوة لتعصف بصادرات الدول النامية جميعا مع دخول عمل المنظمة العالمية للتجارة حين النفاذ بعد تصديق الدول عليها.

الوثيقتان الاساسيتان اللتان تم توقيع الدول عليها ومن بينها مصر هما:

اولا : الوثيقة الختامية لجولة اورجواى وهذه الوثيقة تتكون من ٤٥٠ صفحة وتضم ١٤ اتفاقية تم التوصل اليها فى إطار مباحثات جولة اورجواى التى بدأت فى بونتا دل استا Punta del Esta فى اورجواى سنة ١٩٨٦. بالاضافة الى مجموعة ضخمة من البروتوكولات. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية خاصة بالزراعة واخرى بصناعة المنسوجات بالاضافة الى اتفاقيات فى مجال الخدمات اى الاستثمارات والبنوك وشركات التامين وبراءات الاختراع والملكية الفكرية بفروعها المختلفة. واضافة قطاع الخدمات الى اتفاقيات تحرير التجارة كان محل مفاوضات شاقة بين الدول النامية من جانب والدول الصناعية الكبرى من جانب آخر طوال سبع سنوات وكانت الغلبة للدول المتقدمة وقبلت الدول النامية على مضض فتح اسواقها فى مجال الخدمات وسعت للحصول على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات لترتيب اوضاعها.

الوثيقة الثانية التى وقعت عليها مصر هى اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتى سوف تدخل حيز النفاذ بحلول عام ١٩٩٥ لتحل محل اتفاقية الجات اذا تم تصديق النصاب اللازم من الدول عليها.

وموقف مصر هو التوقيع على اتفاقية انشاء المنظمة الجديدة مع عدم الانسحاب من اتفاقية الجات للتمتع بالمزايا التى توفرها الى حين دخول المنظمة الجديدة التطبيق بعد تصديق الدول عليها اى ان مصر سوف تظل عضوا فى الجات الى حين ترتيب اوضاع المنظمة الجديدة.

الوثيقة الثالثة التى سوف يتم اعلانها غدا فى مراكش هى بيان مراكش العالمى لتحرير التجارة من القيود والحواجز وبيان مراكش ليس فى حاجة الى توقيع الدول عليه فقد تم الاتفاق على احكامه فى اجتماعات جنيف طوال الاسبوعين الماضيين فيما عدا مسالة خلافية اثارتها

الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بمعايير العمل حيث طالبت الولايات المتحدة بضرورة تضمين بيان مراكش العالمي فقرة تربط بين معايير العمل وحرية التجارة ومعايير العمل يقصد بها عدم تشغيل الاطفال واحترام اتفاقيات العمل والعمال ومستويات اجور العمال اى ان الدول التى تتمتع بعمالة رخيصة او تقل فيها مستويات الاجور عن الدول الاخرى لا يحق لها تصدير منتجاتها ولا تتمتع بحرية التجارة والنفاذ الى الاسواق لانها تكون محل مايسمى بالاغراق الاجتماعي اى ان الدولة تصدر منتجاتها باسعار ارخص على حساب المستويات المعيشية لمواطنيها وهذا مصطلح جديد محل خلافات واسعة وترد الولايات المتحدة اشتقاقه على نمط سياسة الاغراق المحرمة دوليا وهى ان تصدر الدول منتجاتها باسعار اقل من تكلفتها الحقيقية لغزو الاسواق الاجنبية على حساب مواطنيها.

الاقتراح الامريكي قوبل برفض شديد من الدول النامية ورات فيه وسيلة جديدة لاقامة الحواجز امام صادراتها بطريقة غير عادلة. وذريعة لمنع صادراتها من النفاذ الى الاسواق. كما ان دول الاتحاد الاوربى لم تتحمس كثيرا للاقتراح الامريكي ورات فيه ان الولايات المتحدة تسعى لربط حرية التجارة بمعايير العمل للحفاظ على الاجور العالية لعمالها ومزارعيها بمنع دخول السلع الرخيصة الى اسواقها وكادت هذه الازمة فى جنيف ان تعصف بمؤتمر مراكش وتم التغلب عليها بعدم اضافة هذا الاقتراح الى بيان مراكش ومن جانب اخر السماح لاية دولة للتقدم الى اللجنة التحضرية المخولة بالاعداد للمنظمة الجديدة باية اقتراحات جديدة لوضعها على جدول اعمال المنظمة لمناقشتها مستقبلا. وقد عبر عضو فى الوفد الامريكي ان بلاده تصر على ضرورة دراسة هذا الاقتراح والربط بين معايير العمل وحرية التجارة.. وهكذا وضعت الولايات المتحدة قنبلة موقوتة قبل ان تبدا المنظمة الجديدة عملها او حتى يتم تاسيسها وذلك من منطلق ترتيب البيت التجارى العالمي بما يوافق مصلحتها وعلى حساب الدول النامية. لقد تم انقاذ مؤتمر مراكش من الفشل فى اخر لحظة بهذا الحل الاجرائى

● د. منير زهران رئيس مجلس الجات لهذا العام يقـــــول:

▪ كل نظام دولى له ايجابيات وسلبيات

● ٢٤٪ تخفيضات جمركية للدول النامية و٣٣٪ للصناعية

● ١٠ سنوات فترة انتقالية للدول النامية لتوفيق اوضاعها

الذى يقضى بوضع القنبلة تحت السجادة لتنفجر فى وقت لاحق.

رئيس مجلس الجات مصرى

وفى لقاء مع د. منير زهران الذى يراس وفد مصر فى مباحثات الجات فى جنيف. وهو رئيس لمجلس الجات لهذا العام يقول:

اجريت مشاورات مع الدول الاعضاء لمواءمة وتعديل النظم المعمول بها فى الجات لتتواءم مع المنظمة الجديدة التى سوف تحل محل الجات التى اسست سنة ١٩٤٧.

وعلى سبيل المثال مراجعة نظام السياسات التجارية للدول الاعضاء كان يتم وفقا لاحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" وهى

السفير د . منير زهران



الاتفاقية التى تشمل تنازلات جمركية متبادلة بين الاطراف المتعاقدة بالنسبة للسلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس وكان يتم مراجعة سياسات الدول فى هذا الخصوص وفقا لاجراءات معينة. وازاء توسع جولة اورجواى فى نظام التخفيضات الجمركية للسلع الصناعية فقد ضمت لاول مرة المنسوجات والملابس وضمت كذلك المنتجات الزراعية، وتوسعت لتشمل التجارة فى الخدمات وحقوق الاختراع والملكية الصناعية فى اطار مايسمى بالملكية الادبية والاستثمار وكان لابد من اجراء مواءمة وتعديلات فى النظام الحالى لمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء تشمل جميع هذه المجالات التى تضمنتها جولة اورجواى وما تم الاتفاق عليه فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فى جنيف. وهى الاتفاقيات التى سوف يتم التوقيع عليها فى مراكش فى الفترة من ١٢ : ١٥ ابريل.

وفى المشاورات التى قمت بها تم الاتفاق على التعديلات اللازمة على هذا النظام نظام مراجعة سياسات الدولة بحيث يتم العمل به مع دخول منظمة التجارة العالمية حيز التطبيق لتحل محل الجات. والتى سوف تراقب تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات التى تم التوصل اليها.

وتحدث عن الوثائق التى سوف يتم التوقيع عليها فى مراكش تمهيدا للتصديق عليها فيما بعد فقال:

التوقيع فى مراكش على الوثيقة الختامية لانهاء جولة اورجواى وهذه الوثيقة تعكس ماتم الاتفاق عليه فى جولة اورجواى من مختلف المسائل التى اشرت اليها وكذلك التوقيع على اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة. وكل الدول التى وافقت على نتائج جولة اورجواى سوف

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

توقع على هاتين الوثيقتين اى وثيقة اختتام جولة اورجواى ومجموعة الاتفاقيات التى تضمها وكذلك الوثيقة الثانية وهى الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية والتى سوف يتم فى اطارها عدد من الاتفاقيات الفرعية بما فى ذلك الاتفاقية الخاصة بتعديلات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة ١٩٤٧ والاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية والاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس والاتفاقية الخاصة بالتجارة فى الخدمات واتفاقية الملكية الفكرية والاستثمار والاتفاقيات الخاصة بفض المنازعات وكذلك مكافحة الاغراق.. الخ. وهذه كلها اتفاقيات فرعية من الاتفاق الشامل وهو اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية.

● وماذا عن بيان مراكش والخلافات حوله؟

ـ بيان مراكش سوف يصدر عن المؤتمر الوزارى هناك. وهو ليس فى حاجة الى توقيع الدول عليه وقد تم الاتفاق على احكامه فى اطار اجتماعات رؤساء الوفود فى لجنة المفاوضات التجارية ونشا خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الدول النامية حول معايير العمل حيث سعت الولايات المتحدة لاضافة معايير العمل الى بيان مراكش وقد تمت تسوية هذه المشكلة فى اخر لحظة فى جنيف بالاجماع لتوفير عوامل النجاح لمؤتمر مراكش.

وحول اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية جاءت موجزة، وفى ١٦ مادة فقط يقول:

العبرة ليست بطول الاحكام او قصرها. العبرة ان المنظمة الجديدة سوف تشرف على تطبيق جميع الاحكام التى يتم التوصل اليها فى جولة اورجواى فهى اطار تنظيمى لادارة هذه الاتفاقيات والتى تشكل جميعا النظام التجارى العالمى الجديد.

وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية هناك لجنة تحضيرية سوف تعد لمؤتمر يعقد فى اواخر ١٩٩٤ للنظر فيما سوف تعرضه اللجنة التحضيرية عليه فى مختلف الموضوعات التى تمهد لانشاء المنظمة العالمية الجديدة.

ومن الموضوعات التى سوف تناقش فى اللجنة التحضيرية وتعرض على المؤتمر فى اواخر عام ١٩٩٤ بما فى ذلك الاتفاق على تحديد النصاب القانونى اللازم بثلثى عدد اعضاء الجات او نصف الاعضاء زائد واحد او هل هناك شرط بان تصدق على الاتفاقية نسبة من الدول الكبرى التى تسيطر على التجارة العالمية وهذه كلها مسائل سوف تعرض على المؤتمر القادم.

● وبالنسبة لاليات حل النزاعات بين الدول حول السياسات التجارية، هل هناك جديد؟

ـ هناك جديد فى الاحكام لصالح الدول النامية ففى ظل احكام الجات كانت قرارات او احكام لجان التحكيم غير ملزمة للاطراف اما فى ظل احكام منظمة التجارة العالمية فالحكم لجان التحكيم ملزمة للاطراف مع وجود ضمانات قانونية تحمى حقوق الاطراف اثناء نظر النزاع.

● وماهى الارباح والخسائر من وجهة نظر مصر كدولة نامية والمترتبة على دخول النظام التجارى العالمى الجديد حيز التنفيذ ؟

ـ لقد حاولنا قدر جهدنا خلال المفاوضات زيادة المكاسب التى تعود علينا كمصر ضمن الدول النامية وبالتنسيق الكامل مع الدول النامية.. حاولنا الحصول على مكاسب اكبر وتقليل الخسائر او دفع الاضرار التى كنا نخشى من وقوعها من الاقتراحات التى كانت تقدمها الاطراف المتعاقدة الاخرى. ولا يمكن النظر الى اى نظام دولى على انه ايجابيات فقط او سلبيات فحسب فكل كيان دولى له ايجابياته وله سلبياته فمن بين الاحكام التى تخص الدول النامية فى الاتفاقيات الجديدة انها اعطت الدول النامية فترات انتقالية اطول من الفترات الانتقالية التى تتمتع بها الدول المتقدمة كما ان الدول النامية بما فيها مصر التزمت بتخفيضات جمركية على وارداتها من السلع اقل من التخفيضات الجمركية التى التزمت بها الدول المتقدمة فالدول النامية التزمت بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٤٪ بينما التزمت الدول المتقدمة بتخفيضات قدرها ٣٣٪.

وهذه هى بعض النواحى التى يمكن القول انها ايجابية فى تلك الاتفاقيات وكذلك بالنسبة للفترة الانتقالية وهى ١٠ سنوات لصالح الدول النامية فهذه الفترة مناسبة كى تستعد الدول النامية خلالها لمواءمة اوضاعها الاقتصادية وتشريعاتها الداخلية والانتقال تدريجيا الى التنفيذ الكامل لاحكام الاتفاقيات التى اسفرت عنها جولة اورجواى.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٤
الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل التكتلات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات

■ د. حمدى عبد العظيم ★ ■

يتساءل الكثيرون عن مدى فاعلية التكتلات الاقتصادية وقدرتها علي تحقيق منافع متبادلة علي طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل في ظل أحكام اتفاقية الجات التي اسفرت عنها جولة أورجواى في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٣ ثم في جولة المغرب للتوقيع النهائي في ابريل ١٩٩٤.

وإذا رجعنا إلي أحكام اتفاقية الجات وما اتفقت عليه الاطراف الموقعة علي الاتفاق الأخير مجد أن الاتجاه الدولي يرمي إلي تحرير القيود والمعوقات التعريفية وغير التعريفية أو النوعية والكمية التي تعترض حرية التجارة الدولية، كما أنه يجب منح المعاملات التفضيلية التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر لبقية الدول الأعضاء الموقعة علي الاتفاق تحقيقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كذلك أن التيسيرات التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء لاتكون بشكل مطلق وإنما تتناول سلعا معينة وليس كافة السلع وكذلك الخدمات حيث تحدث المفاوضات حول كل منها ودون تعميم وقد بدا ذلك واضحا خلال جولة المفاوضات الأخيرة حيث تم الاتفاق علي تحرير بعض الخدمات ولم يتم الاتفاق علي تحرير البعض الآخر.

وتهدف التكتلات الاقتصادية عادة إلي تحقيق مزايا متبادلة لدول التكتل الاقتصادى والثقافى عن طريق انتقال عناصر الانتاج والتكنولوجيا بحرية تامة جنبا الى جنب مع حرية انتقال السلع والخدمات وزيادة حجم التعاون وزيادة حجم التعاون الفنى والاقتصادى واقامة المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء مع السماح للمواطنين بالدخول والخروج دون تأشيرة ولمختلف الاغراض على أساس المعاملة بالمثل.

وبالنظر الى أهم التكتلات الاقتصادى الموجودة الآن على ساحة الاقتصاد العالمى نجد أنها تتمثل فيما يلى:

- تكتل دول المجموعة الاوروبية.
- تكتل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
- تكتل دول النافتا.
- تكتل دول مجلس التعاون الخليجى.
- تكتل دول أمريكا اللاتينية.
- تكتل دول جنوب آسيا.
- تكتل دول أفريقيا والبحر الكاريبى.

وتتراجع مجالات التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى هذه التكتلات بين حرية انتقال السلع والخدمات دون قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العينى للسلع بدون عملات حرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر. وذلك فى معظم التكتلات المذكورة. أما تكتل دول أوروبا الموحدة فقد خطى خطوات واسعة علي طريق الوحدة الاوروبية الشاملة بحيث يتحقق فى نهاية العقد الحالى للدمج الكامل لاقتصاديات الدول الاعضاء التي يتحقق لها الوحدة النقدية والعملة الموحدة والبنك المركزى الاوروبى الموحد والقانون الموحد للعمل وللضرائب والجمارك تجاه بقية الدول غير الاعضاء وتشريعات حماية البيئة وتفضيل العمالة من أبناء الدول الاعضاء على حساب العمالة المهاجرة من أبناء الدول الاخرى التي تضيق أمامها فرص العمل حتى تتلاشى أو تكاد.

ولا يخفى أن التكتلات الاقتصادية من خلال التشريعات المنظمة لديناميكية العمل فى اطارها تتبنى فلسفة تقديم المصلحة المشتركة للدول الاعضاء اذا ما تعارضت مع بقية مصالح الدول غير الاعضاء وبذلك تتحيز فى تجارتها الخارجية لتبادل منتجات بعضها البعض فيما بينها دون ارتباط ذلك بالتخفيض الجمركى على الواردات أو حتى بازالة الجمارك تماما.

كما أن دول التكتل تضع معايير اضافية تكون بمثابة قيود استثنائية تقلل من الآثار الايجابية التى ينطوى عليها احكام اتفاقية الجات. ومن ثم فإن قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف إيجاد التجارة بين الدول الاعضاء وتحقيق فوائد لكافة الاطراف طالما أن التبادل السلعى والخدمى يحقق افضل استخدام للموارد الاقتصادية من حيث الانتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة استيراد نفس المنتجات او الخدمات من دول اخرى غير اعضاء فى التكتلات وهو ما يحقق مزايا اقتصادية هامة للافراد وللاقتصاد القومى فى كل الدول الاعضاء. وفى مثل هذه الحالة لا يوجد ادنى تعارض بين الاهداف التي يسعى الى تحقيقها كل من الجات والتكتلات. ولكن اذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الاعضاء فى التكتل تقوم علي اساس استبدال سلع او خدمات ذات جودة أعلى وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الاعضاء بسلع وخدمات منتجة فى دول التكتل ولكنها اقل جودة أو

أعلى تكلفة منها وفي هذه الحالة يحدث التصادم بين أهداف الجات وأهداف التكتلات وتكون الاثار السلبية اكبر من الايجابية على المدى الطويل. وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن التجارة البينية للدول الاعضاء في الجماعة الأوروبية تمثل حوالي ٧٠٪ حاليا مقابل ٤٠٪ فقط في بداية الستينات ويتوقع أن تزيد نسبة التجارة البينية عن ذلك في المستقبل. وقد تم الاتفاق بين الجماعة الأوروبية ودول منطقة التجارة الحرة الأوروبية «الافتا» على تكوين تكتل موحد يضم ١٩ دولة عضوا عضو تمثل تجارتها البينية نحو ٦٠٪ وتمثل تجارتها العالمية ٤٠٪ من إجمالي التجارة الدولية، وهو ما يعتبره المراقبون أكبر تكتل عالمي حتى الآن.

وتحاول دول المجموعة الأوروبية تطوير اقتصاديات الدول الاعضاء الأقل تقدما مثل البرتغال واليونان وايرلندا وأسبانيا وكان ذلك من أسباب زيادة انفاق الجماعة إلى ٨٤ مليار ايكو «وحدة النقد الأوروبية» وتعادل ١٠٥ مليارات دولار أمريكي بحلول عام ١٩٩٩ وذلك مقابل ٨٣,٥ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٢. ولاشك أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى رفع مستويات الانتاج والانتاجية والجودة والتكاليف المرشدة إلى نفس مستوياتها في بقية الدول الاعضاء ومن ثم عدم وجود صعوبة لدى المستهلك الأوروبي في الدول المتقدمة في قبول السلع والخدمات القادمة من بقية الدول الاعضاء وتفضيلها على السلع والخدمات القادمة من دول أخرى. كما أن دول المجموعة الأوروبية تبذل المزيد من الجهود لتوسيع دائرة العضوية حيث تجري المفاوضات لانضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا والنرويج. ويضيف ذلك إلى حجم التحديات التي يمكن أن يتعرض لها نظام التجارة الدولية في العالم خلال السنوات القادمة لأن تكثيف وتوسيع نطاق التكتلات لا يتناسب مع نظام التجارة متعددة الاطراف الذي تسعى اتفاقية الجات إلى ارساء دعائمه خاصة بعد الاتفاق على ادراج تجارة الخدمات ضمن بنود اتفاقية الجات حيث إن هذه التجارة تمثل قيمتها حوالي ٢٠٪ من حجم التجارة السلعية في العالم.

وتجدر الاشارة إلى أن تكتلات الدول المتقدمة الأخرى مثل دول النافتا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحقق تقدما ملحوظا في مجال زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول الاعضاء بينما تعجز تكتلات الدول النامية عن تحقيق ذلك. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الهياكل الانتاجية ومستوى التقنية في الدول النامية واتجاه طبيعة اقتصاديات هذه الدول إلى التنافس أكثر منها إلى التكامل، وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة على جانب كبير من الخطورة وهي أن مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الجات سوف يكون باهرا في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول المتقدمة بينما لا يمكن أن يكون كذلك في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول النامية. ويبقى على الدول النامية أن تتجه إلى الاستفادة من دروس التكامل والتكتلات الموجودة في الدول المتقدمة اخذا في الاعتبار التحديات الجديدة التي تفرضها أحكام اتفاقية الجات إذ إن تدني حجم التجارة البينية وضعف مستويات ونطاق التكامل داخل تكتلات الدول النامية يبدو ظاهرة عامة حيث إن التجارة البينية بين دول تكتل جنوب شرق اسيا لاتتعدى نسبتها ١٠٪ وتمثل التجارة البينية داخل مختلف التكتلات الاقتصادية الموجودة في أمريكا اللاتينية حوالي ٨,٥٪ فقط من إجمالي تجارتها الخارجية. كما أن التجارة البينية داخل معظم تكتلات افريقيا لا تتجاوز ٧,٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وهو ما يحد من فاعلية هذه التكتلات في التصدي للظروف الجديدة الناشئة عن أحكام اتفاقية الجات التي تجعل من هذه التكتلات مجرد أسواق جماعية مضمونة لتصريف سلع وخدمات الدول المتقدمة بينما لا يمكن لمنتجات أو خدمات الدول النامية اختراق أسواق تكتلات الدول المتقدمة إلا في الحدود التي تسمح بها هذه الدول وبما يحقق لها أفضل عوائد ممكنة من التبادل الدولي.. ومن هنا فإن الدول النامية يجب أن يكون لديها العديد من سيناريوهات التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال السنوات القادمة حتى تستطيع تجنب أية مفاجآت غير سارة. وبعبارة أخرى فإن هذه الدول مطالبة بأن تستعد وتهيىء اقتصادياتها وتطورها بشكل علمي وتدريجي للتعامل مع الاتجاهات العالمية الجديدة. ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري أن تبادر الدول النامية إلى تبني أنماط تكنولوجية جديدة تتفق مع امكانياتها وطاقاتها الاستيعابية ومع احتياجاتها للمستقبل القريب وأن تقيم دعائم اقتصادية وركائز صناعة متقدمة يمكن الاعتماد على الانطلاق منها بواسطة القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام على السواء.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأنه قد آن الاوان أن تستيقظ الدول النامية من غفلتها وأن تدعم تكتلاتها الاقتصادية وتغير من هياكلها الانتاجية والتكنولوجية بما يسمح لها بالانطلاق في الأسواق العالمية وتفضيل منتجاتها على استيراد منتجات الدول المتقدمة دون الاخلال بمستويات الجودة والتكلفة والمواصفات القياسية العالمية وفقا للمزايا النسبية المتوافرة لدى مختلف هذه الدول قبل فوات الاوان وحيث لا يغني الندم من عجز ميزان المدفوعات أو رذائل التبعية الاقتصادية وهموم المديونية الثقال.

★أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات بطنطا

الجات وحلم السوق العربية المشتركة

دولة تشارك في توقع اليوم - الجمعة - وفود أكثر من ١٢٠ مؤتمر مراكش على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي تم التوصل اليها في ختام جولة اورجواي من مفاوضات الجات والتي تعد من أكثر الجولات صعوبة وأطولها زمنا حيث استغرقت حوالي سبع سنوات من المفاوضات المستمرة للتوصل الى صيغة جديدة للتجارة العالمية .

ولاشك ان التوقيع على اتفاقية الجات الجديدة سيكون ايذانا ببداية مرحلة جديدة من العلاقات التجارية بين دول العالم تمهيدا لانشاء ما يسمى بمنظمه التجارة الدولية التي ستحل محل اتفاقية الجات الحالية.

وسيترتب على هذه الاتفاقية انعكاسات مهمة وخطيرة على كافة النشاطات الاقتصادية في العالم بدءا بالسلع الصناعية والغذائية ومرورا بقطاع الخدمات وانتهاء بالحقوق الفكرية والابداعية حيث سترسي الاتفاقية الجديدة قواعد جديدة لتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز الجمركية بما يعني حرية تداول ومرور السلع والمنتجات فيما بين دول العالم .

واذا كنا نتحدث عن اتفاقية الجات الجديدة وآثارها العالمية فإننا نقصد تحديدا انعكاساتها على بلدان العالم العربي والاقتصادات العربية والمكاسب والخسائر التي قد تتعرض لها الدول العربية نتيجة هذه الاتفاقية، وفي واقع الامر فإن اتفاقية الجات سيكون لها انعكاساتها الواضحة على الموازين التجارية العربية والتي تعاني عجزا كبيرا ومزمنا نتيجة ضعف القدرة التصديرية والاعتماد على الاستيراد في مواجهة الاحتياجات الضرورية وهو مايعني أن البلدان العربية ستواجه مشاكل أكثر حدة في موازينها التجارية في المدى القصير.

وفي الإطار نفسه فإن اتفاقية الجات سيكون لها آثارها السلبية على البلدان العربية كبلدان مستوردة للمواد الغذائية خاصة في ضوء تحرير السلع الزراعية وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع وانعكاس ذلك على أسعار تلك السلع وهو مايعني تضخم فاتورة الغذاء العربية.

إلا أن أهم المكاسب العربية من جراء اتفاقية الجات سيكون في مجال صناعة البتروكيماويات الخليجية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى ازالة الحواجز التي تقف في مواجهة الصادرات العربية من البتروكيماويات .

ولكن تبقى حقيقة مهمة وهي أيا كانت المكاسب أو الخسائر التي ستجنيها الدول العربية نتيجة الاتفاقية فإنه لابديل عن التعاون العربي وتدعيم التجارة العربية البينية وفي هذا الإطارتظل فكرة إحياء السوق العربية المشتركة هي الامل والحلم في تحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي في مواجهة عالم لايعطي للكيانات الصغيرة فرصة للمنافسة أو البقاء فهل يتحقق حلم السوق العربية المشتركة؟!

العالم اليوم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

١٢٠ دولة توقع اليوم اتفاقية «الجات»

منظمة التجارة العالمية تراقب تنفيذ الإتفاقية

□ مراكش ـ د. سامى هاشم:

تغطى المعاهدة التجارية العالمية التى ستوقع اليوم الجمعة فى مدينة مراكش المغربية كل شىء بدءاً بالتفاح وانتهاء بالزنك.

ويستعد وزراء من حوالى ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» بالإضافة إلى وثيقتين حساستين أخريين. والوثيقتان الأخريان عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة لخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى وتعهدات بفتح التجارة فى قطاع الخدمات. وهى تشكل معا «الفصل الأخير الذى يجسد نتائج جولة اوروجواى بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف» وتقع فى أكثر من ٢٢,٠٠٠ صفحة تزن ١٧٥ كيلو جراما. وفيما يلى العناصر الرئيسية فى الفصل الأخير:

دخول السوق هو العمود الفقرى فى هذا الفصل.. وتتعهد الدول بخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية بنسبة ٣٧٪ تقريبا فى المتوسط، وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

الخدمات: لأول مرة ستحكم قواعد تجارة يقدر حجمها بنحو أربعة مليارات دولار سنويا فى قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والتامين والسفر بالإضافة إلى انتقال العمالة.

إلا أنه لم يتحقق الحد الأدنى من الالتزامات بتحرير السوق لأسباب ترجع فى جانب كبير منها إلى أن واشنطن وبروكسل لم تتمكنا من تسوية خلافاتهما على الإنتاج الثقافى السمعى والمرئى مثل برامج التليفزيون والأفلام وعلى الخدمات المالية والشحن.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الأخرى من الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الأمريكية الرائجة لكنها ستتوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الأقل، وقد هددت واشنطن بتحدى قيود المجموعة الأوروبية على الإنتاج السمعى والمرئى.

ويمكن للدول أن تطالب بإعفاء من الالتزام بمنح وضع الدولة الأولى بالرعاية لشركائها فى تجارة الخدمات.

الزراعة: لأول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية للجات.. وأساس العمل هو اتفاق بلير هاوس الذى توصلت إليه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية فى عام ١٩٩٢ كما تم تعديله فى محادثات جرت فى ديسمبر كانون الأول الماضى وهذا الاتفاق يحول جميع الحواجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص إلى تعريفات جمركية تخفض نسبتها إلى ٣٦٪ بالنسبة للدول الصناعية و٢٤٪ بالنسبة للدول الفقيرة.. وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الأخرى.

ويرغم الاتفاق الدول ذات الأسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة فى المائة على الأقل من استهلاكها المحلى تزيد إلى ٥ فى المائة خلال ست سنوات.. وستستورد اليابان أربعة فى المائة من أرزها تزيد إلى ثمانية فى المائة.. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا فى المائة من أرزها يزيد إلى اثنين فى المائة فى ١٩٩٩.

ويخفض الدعم المشوه للتجارة المقدم للزراع بنسبة ٢٠٪ على ست سنوات وبنسبة ١٣,٣٪ بالنسبة للعالم النامى.

وتخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات وحجم الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ والفترة المستند إليها هى تلك الممتدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أو من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ إن كانت الصادرات أعلى فى تلك الفترة.

وتعفى أكثر الدول فقرا من الإصلاحات الزراعية.

المنسوجات: ستلغى تدريجيا

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتى تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد.

مكافحة الإغراق: يتم وضع القواعد الخاصة بمكافحة إغراق الأسواق بالسلع حيث تقل أسعار الواردات عن قيمتها فى السوق المحلية.

الملكية الفكرية: تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ.

توسيع نطاق الجات: ستحول الجات التى أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية وتتساوى فى الوضع مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وستبدأ منظمة التجارة العالمية مباشرة أعمالها فى الفترة مابين يناير ويوليو من العام القادم.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥-٠١-١٩٩٤

المغرب نموذج للدول النامية المستفيدة من «الجات»

اتفاق على رفع التجارة مع أميركا إلى مليار دولار

مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي لـ «الشرق الأوسط»

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

مراكش: «الشرق الاوسط»

قال مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي في حديث للشرق الاوسط، ان اتفاقية دورة الاوروجواي لمنظمة «الجات» جعلت العالم يعيش مرحلة مهمة في مجال التجارة العالمية وان الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات البلدان النامية ليست سلبية.

واعرب الوزير عن اعتقاده ان تجاوز الدول المصنعة لمرحلة الكساد الاقتصادي سيكون في مصلحة الدول النامية. وقال ان المغرب سيستفيد كثيرا من تنفيذ احكام اتفاقيات «الجات» وانشاء المنظمة العالمية للتجارة، وانه يطبق حاليا استراتيجية جديدة في العلاقات التجارية مع الخارج ترتكز على تنويع الشركاء الاقتصاديين معلنا عن تشكيل لجنة اميركية ـ مغربية للتجارة والاستثمار من اهدافها رفع المبادلات التجارية بين البلدين الى مليار دولار في غضون السنة المقبلة.

ولم يخف الشريف وجود صعوبات في العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين دول الاتحاد الاوروبي والمغرب، ادت الى تاخير التوقيع على اتفاق الشراكة بينهما مؤكدا ان الطرفين بحاجة الى تعديل الاتفاقيات القائمة منذ زمن طويل.

وتوقع الشريف الوزاري، ان يحقق الحجم الحالي للتجارة الخارجية المغربية البالغ 67 مليار درهم من الصادرات والواردات ارتفاعا بنسبة 10في المائة من صادراته، وان ينال المغرب وكثير من الدول العربية في الخليج والشرق الاوسط فائدة من دخول العالم المرحلة الاقتصادية الفعلية لتغيير وجه العالم في القرن المقبل بعد ان تم التوصل الى اتفاق الاوروجواي لتحرير التجارة العالمية.

وتحدث الشريف عن المغرب كنموذج للدول النامية التي يمكنها الاستفادة من الاجراءات الجديدة، اذ ارتفع حجم مبادلاته مع الخارج الى 500 مليون دولار سنة 1993، في حين لم تكن القيمة تتجاوز مبلغ 30 مليون دولار سنة 1986.

وقال ان ذلك جاء نتيجة نجاح برنامج الاصلاحات الهيكلية الذي شمل قطاعات التجارة والمالية والضرائب وسعر صرف الدرهم، الامر الذي جلب استثمارات اجنبية هامة واعطى مثلا بانشاء المستثمر الاميركي سوروس صندوقا لتمويل الاستثمارات بلغ حجمه 40 مليون دولار، مضيفا ان هذه العملية ستتبعها عمليات اخرى من قبل رجال اعمال ومستثمرين اميركيين في مجال الزراعة والطاقة.

واعتبر الشريف ابقاء



مراد الشريف

السياسة الحمائية عملا مضرا بالنسبة للدول النامية ومنها المغرب لانها تؤدي الى الانكماش وتقلص المبادلات التجارية الخارجية، في حين ان الاتفاقية الجديدة تفتح افاقا واسعة امام العالم، وبنى رايه على توقعات البنك الدولي المتعلقة بارتفاع الدخل العالمي سنة 2000 الى مبلغ 200 مليار دولار.

وقال ان رفع الحماية عن الواردات والصادرات في الاسواق الدولية يعطي للمغرب فرصة رفع حجم صادراته نتيجة تنويع الاسواق خاصة في اوروبا رغم المخاوف التي عبرت عنها بعض الفعاليات الاقتصادية المغربية.

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

لقاء الحسن الثاني مع آل غور تركز على العلاقات الاقتصادية

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

ابلغت مصادر مطلعة بعثة «الشرق الأوسط» في مراكش ان اجتماع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وآل غور نائب الرئيس الاميركي تركز حول العلاقات المغربية ـ الاميركية التي شهدت انطلاقة جديدة بإنشاء لجنة مشتركة للتبادل التجاري والاستشاري. ووصفت المصادر زيارة آل غور بانها تاريخية نظرا لتزامنها مع عقد مؤتمر «الجات» وتعد الاولى من نوعها يقوم بها مسؤول اميركي على هذا المستوى الى العالم العربي والقارة الافريقية. وحول دلالات زيارة آل غور وتزامنها مع توقيع اتفاقيات «الجات»، أشارت المصادر إلى ان واشنطن حريصة على إبراز دورها القيادي للعالم على المستويات التجارية والسياسية سيما انها الدولة الوحيدة التي أوفدت مسؤولا رفيع المستوى.

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر اميركية أن إلقاء آل غور كلمة امام مؤتمر «الجات» يعكس رغبة وحرص اميركا على إبداء التفهم لقضايا الدول النامية التي اثيرت في مؤتمر «الجات» كما هو الشان بالنسبة لقضايا العمل والانعكاسات السلبية المتوقعة على صادرات الدول النامية فضلا عن موضوع البيئة الذي يشكل احد ابرز اهتمامات نائب الرئيس الاميركي. على الصعيد نفسه، عقد آل غور اجتماعا مع وزراء التجارة العرب المشاركين في مؤتمر «الجات» وهم من المغرب والجزائر وتونس ومصر وموريتانيا والإمارات، بينما لم يتاكد حضور مندوبي السعودية والكويت وقطر والبحرين وهي الدول العربية التي لا يرأس وفودها وزراء.

واكدت مصادر دبلوماسية ان الاجتماع الذي تم بناء على طلب آل غور تركز حول موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل. ووصف عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب الاجتماع بانه محدود نظرا لغياب عدد كبير من الدول العربية غير الاعضاء في «الجات». وقال الفيلالي لـ«الشرق الأوسط»، إن الدعوة الى رفع المقاطعة الاقتصادية المفروضة على اسرائيل يرتبط بتحقيق نتائج حقيقية في عملية السلام. وكان ميكي كانتور الممثل التجاري الاميركي قد عقد اجتماعا في مراكش مع وزير الخارجية المغربي وذلك على هامش حفل عشاء ومهرجان احتفالي اقيم في مراكش ترحيبا بالوفود المشاركة في مؤتمر «الجات».

وعلمت بعثة «الشرق الأوسط» ان الوفد الاسرائيلي في مؤتمر «الجات» قام بمساع للاتصال بالوفود العربية المشاركة لبحث موضوع المقاطعة وإمكانية إيجاد مجالات تعاون تجاري بين العرب وأسرائيل.

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

الحسن الثاني يستقبل الوفود المشاركة في المؤتمر

دول الـ «جات» توقع اليوم 35 وثيقة تزن 175 كيلوجراماً

مراكش: من بعثة «الشرق الأوسط»
طلحة جبريل وضرغام مسروجة
ومنصف السليمي

يختتم مساء اليوم مؤتمر «الجات» باستقبال العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في القصر الملكي في مراكش اعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر. ومن المقرر ان يلقي العاهل المغربي كلمة يتوج بها اعمال المؤتمر، ويقيم بعد ذلك حفل استقبال لرؤساء الوفود.

ويسبق إلقاء الكلمة توقيع 125 دولة على 35 وثيقة تزن 175 كيلوجراما، وتشتمل الوثائق على اعلان ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، والوثائق النهائية لاعمال دورة الاوروجواي وملحقات توضيحية للاتفاقيات وكذا مشروع الاتفاقيات التي لم يتم حولها الاتفاق وتشتمل على بعض القضايا المرتبطة بقطاع العمل والبيئة والخدمات. وكان الاميركيون قد الحوا على ضرورة تضمين القضايا الخلافية في الاتفاق النهائي والتفاوض حولها لاحقا.

وسيتم التوقيع في القاعة الملكية داخل قصر المؤتمرات، الذي تحول الى خلية نحل تعج باعضاء الوفود والصحافيين. ويتوقع أن يدوم حفل التوقيع ثلاث او اربع ساعات. واتخذت إجراءات امنية حول قاعة التوقيع لكنها تظل اجراءات معقولة قياسا لاهمية المؤتمر. وبمقابل القاعة شيدت مكاتب انيقة للوفود، وكانت المشكلة الوحيدة التي واجهت اعضاء الوفود هي الجلوس ساعات طوال داخل القاعة للاستماع لكلمات رؤساء الوفود. اما المترجمون الفوريون فقد كانت مهمتهم مضنية، ولوحظ ان معظم المترجمين للغة العربية ينتمون الى دول المعسكر الاشتراكي سابقا.

من جهة اخرى تعقد الوفود جلسة صباح اليوم لوضع اللمسات الاخيرة «لاعلان مراكش».

اما المشكلة التي واجهت الصحافيين طوال ايام المؤتمر في المركز الاعلامي في فندق «اطلس اسني» المجاور لقصر المؤتمرات، فقد تمثلت في قراءة كيلوات لا تحصى من الوثائق وتلخيصها، وفي الوقت نفسه متابعة مداخلات 101 من رؤساء الوفود جاؤوا من القارات الاربع، يتحدثون بخليط من اللغات.

من جهة اخرى استقبل العاهل المغربي امس آل غور نائب الرئيس الاميركي الذي وصل الى المغرب في زيارة خاطفة استغرقت تسع ساعات، وقد دامت المباحثات التي تخللتها مادبة غداء استمرت ثلاث ساعات، وكان آل غور قد ادلى بتصريح مقتضب لدى وصوله الى مراكش قال فيه انه سيبلغ العاهل المغربي تقدير الرئيس بيل كلينتون له ولحكمته ونصائحه الثمينة حول القضايا الدولية، مؤكدا متانة العلاقات التاريخية بين البلدين، وقال ان البلدين يدعمان الاستقرار والسلام في المنطقة منذ زمن بعيد وانه سيبحث مع العاهل المغربي عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وكان آل غور الذي القى كلمة امام مؤتمر «الجات» قد تطرق الى موضوع رفع المقاطعة العربية ضد إسرائيل على هامش المؤتمر. وفي هذا السياق ابلغ عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب «الشرق الأوسط» ان الاسرائيليين يطالبون برفع المقاطعة بعد ان تم توقيع اتفاق السلام، لكن العرب يرون ان عملية السلام متعثرة وفي تراجع.

تفاصيل .... «الشرق الأوسط الاقتصادي»

المصدر : الحياة

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٤

ابا الخيل : السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة الى الانضمام الى اتفاقية «غات»

□ جدة - «الحياة»:

■ وصف السيد محمد أبا الخيل وزير المال والاقتصاد الوطني السعودي الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي المؤسسات المالية العربية المشتركة التي اختتمت أعمالها اول من أمس الأربعاء في القاهرة بأنها شكلت أوسع تجمع عربي من نوعه. وقال: «ان الاجتماعات كانت جيدة من حيث المناقشات التي دارت في شأن مستقبل العمل العربي الاقتصادي المشترك. وكانت هناك أفكار ومقترحات جيدة لتطوير التعاون الاقتصادي العربي وتركز الاهتمام على دور هذه المؤسسات المالية المشتركة في دعم زيادة التجارة وزيادة المبادلات التجارية بين البلاد العربية». وأكد ان السعودية لا تواجه اية مشكلة بالنسبة الى مسألة الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وأضاف في تصريح لوكالة الانباء السعودية: «ان هذه المؤسسات المالية تستطيع ان تقوم بهذا الدور بكفاءة، اذ اتضح من المناقشات خلال الاجتماعات ان النتائج المالية لهذه المؤسسات كانت جيدة واستفادت الدول العربية منها».

وذكر الوزير السعودي «ان ادارة كل مؤسسة مالية لاحظت المحافظة على الموارد المالية عن طريق استثمارها حتى تستطيع ان تستمر في ممارسة نشاطها». ولاحظ في هذا الصدد ان المؤسسات المالية العربية المشتركة أنشئت في فترة سابقة ولديها مواردها المحددة في الوقت الحاضر.

وافاد انه «ليس من المتوقع لأسباب معروفة ان تزداد مواردها المالية بمساهمات جديدة من الدول العربية، لذلك فمجالس ادارة هذه المؤسسات المالية تأخذ في الاعتبار على رأس أولوياتها ان تستثمر اموالها في شكل جيد ودقيق يجعلها تحقق عوائد مالية جيدة وبالتالي تستطيع ان تنمي مواردها المالية وتستمر في اداء الأهداف المنوطة بها في حدود الموارد المتاحة لها».

ورد ابا الخيل على سؤال عن رؤيته لمناخ الاستثمار العربي وفرص الاستثمارات في الوطن العربي قائلاً: «ان "المناخ جيد جداً». وأضاف: «ان فرص الاستثمار تحسنت في الدول النامية عموماً ومن ضمنها الدول العربية. وكل الدول النامية بما في تلك الدول العربية ادركت تماماً منذ اعوام ان اجتذاب رؤوس الاموال من خارج هذه الدول للاستثمار داخلها افضل وأقل كلفة من أن تقوم هذه الدول بالاقتراض بهدف الاستثمار».

ووجه كلامه الى المستثمرين العرب الذين يستثمرون خارج المنطقة العربية قائلاً: «ان فرص الاستثمار داخل البلدان العربية افضل. وهذا أمر سيستمر، لكن القرار في النهاية لصاحب الاستثمار».

وعن مسألة انضمام المملكة العربية السعودية الى اتفاقية «غات» والخطوات التي ستتخذها في هذا الصدد قال: «ان السعودية قدمت الطلب. والطلب طبقاً لنظام غات يبحث وتجرى في شأنه مفاوضات. وقد شكلت لجنة فعلاً وأعدت السعودية التقرير الاقتصادي الذي سيقدم الى غات ويكون محور المفاوضات بين السعودية وبين هذه اللجنة».

وأضاف: «ان السعودية من الدول التي تمتاز بكونها دولة ذات اقتصاد حر وليست فيها قيود لا على التجارة ولا على التصدير ولا الاستيراد ولا التحويلات المالية ولا اي شيء. وبالتالي فالأمر بالنسبة الى المفاوضات بينها وبين غات سهل وميسر».

وأشار ابا الخيل في ختام تصريحه الى ان الانضمام الى «غات» يتطلب القبول بقواعدها ومن اهمها تسهيل التبادل التجاري وخفض الرسوم الجمركية واعطاء الدول الاعضاء في «غات» وضع الدولة الاكثر رعاية وإزالة القيود الادارية.

في حضور ممثلين عن ١٤٥ دولة في مراكش

"غات" تعلن اليوم قيام "المنظمة الدولية للتجارة"

□ مراكش -من محمد الشرقي:

■ يعلن مساء اليوم الجمعة في مراكش قيام «المنظمة العالمية للتجارة» مباشرة بعد توقيع وزراء الخارجية أو التجارة أو من ينوب عنهم لـ ١٢٥ دولة عضو في الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) بنود «جولة اوروغواي» وملحقاتها.

وينتظر ان تستمر مراسم توقيع اتفاق مراكش نحو أربع ساعات يتولى خلالها رؤساء الوفود وضع تواقيعهم على نحو ٣٠ اتفاقاً وملحقاتها.

وتردد امس ان كل الدول الاعضاء وحتى بعض الدول التي طلبت الانضمام الى «غات» مثل الصين وروسيا الاتحادية ستوقع الاتفاق النهائي الذي وصفه بيتر سذرلاند رئيس «غات» بانه اهم اتفاق تجاري في القرن الحالي.

وقال مصدر سعودي لـ «الحياة» ان انضمام السعودية سيحتاج الى وقت اضافي نظراً الى طبيعة المفاوضات الجارية مع المملكة والتي تكر ان اجراءات انضمامها تختلف عن اجراءات انضمام دول خليجية اخرى مثل البحرين والامارات والكويت وقطر. وابلغ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري السيد محمود محمد محمود «الحياة» ان الدول العربية لم تقدم تصوراً موحداً في اجتماعات «غات» باعتبار ان بعضها لم يشارك في محادثات جولة اوروغواي وبعضها الاخر لم يقدم طلب الانضمام الا حديثاً في حين ان بعض الدول العربية الاخرى لم تنضم بعد الى «غات».

واشار محمود الذي يراس وفد بلاده في مؤتمر مراكش الى انه من السابق لاوانه الحديث عن مكاسب او خسائر للدول العربية من الاتفاق الجديد، معتبراً ان قواعد التجارة العالمية الجديدة ستكون اخذاً وعطاء. وتوقع في الوقت نفسه ان ينعكس الاتفاق ايجاباً على الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة.

وافاد الوزير المصري ان جامعة الدول العربية ستتولى لاحقاً البحث في مجالات التاثير المحتملة في الاقتصادات العربية.

وقال خبير عربي يشارك في المؤتمر لـ «الحياة» ان دول الشرق الاوسط والخليج قد تستفيد من اتفاقية «غات». ان آثار الميزات الاقتصادية المحتملة لكبار مستوردي النفط في العالم المتقدم ستؤدي الى انتعاش واضح في التجارة الدولية وقد تستفيد منه الدول المصدرة للنفط التي سيزيد الطلب على صادراتها من منتجات الطاقة المختلفة، معتبراً ان من شان تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية زيادة حاجات هذه الدول في مجال الطاقة.

وتوقع الخبير، الذي طلب عدم ذكر اسمه، ان تخسر الدول الافريقية جنوب الصحراء في المقابل ما بين ١,٥ و٢,٥ بليون دولار سنوياً بسبب اوضاع اقتصاداتها غير المستعدة حالياً لمثل هذا النوع من التحرير.

ويشارك في هذا الرأي ممثل الدولة المغربي في وزارة الخارجية الطيب الفاسي الذي قال لـ «الحياة» ان دول جنوب الصحراء في حاجة الى هيكلة حقيقية لاقتصاداتها لتتمكن من جني ثمار تحرير التجارة العالمية، معتبراً ان الاستفادة من «غات» ستتطلب تنويعاً واضحاً في الصادرات وقدرة تنافسية كافية. اما الدول المتقدمة فيتوقع ان تستفيد ما بين ٢٠٠ بليون و٣٠٠ بليون دولار مطلع القرن المقبل نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة العالمية.

وكان ال غور نائب الرئيس الاميركي وصل بعد ظهر امس الى مراكش. واستقبله العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في القصر الملكي. وألقى غور خطاباً في اجتماعات «غات» باسم الولايات المتحدة مساء أمس ضمنه موقف واشنطن من الاتفاقية. وغادر مراكش الليلة نفسها.

كما وصل مساء أول من أمس الى مراكش نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الياباني تسوتومو هاتا الذي سيراس وفد بلاده في مراسم توقيع الوثيقة النهائية مساء اليوم. ويذكر ان اليابان تشارك باكبر وفد في هذا المؤتمر، اذ يضم ٧٣ شخصاً. وتليها لجهة العدد الولايات المتحدة، فتايوان ثم فرنسا.

وساد التفاؤل الاجتماعات الختامية التي عقدت امس بعدما توصل كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الى اتفاق في شان فتح اسواق الطرفين امام إمكان عقد صفقات أعمال في القطاعات العامة. ويمنح الاتفاق عقود اعمال بقيمة ٣٠٠ بليون دولار مع استثناء قطاع الاتصالات في الوقت الراهن نظراً الى ان قطاع الاتصالات لم يحسم حتى الآن في اجتماعات «غات».

وعلى نقيض الدول العربية والافريقية التي لم يكن لديها موقف موحد بدت الدول الآسيوية امس اكثر تنسيقاً خصوصاً دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) التي اعتبرت ان

اي ربط في الوقت الراهن بين مسالة تشغيل الاطفال وحقوق العمال لا يستهدف سوى الحد من القدرة التنافسية التي تملكها تلك الدول.

وطالبت الرابطة باستمرار المفاوضات في شان هذه القضايا في اطار «المنظمة العالمية للتجارة» التي ينتظر ان تشكل اليوم لجنة خاصة، يحتمل ان يكون المغرب عضواً فيها للاعداد لاختصاصاتها ومجالات عملها وموازنتها ومقرها وغير ذلك من التفاصيل.

وكان لافتاً امس ان أجواء المؤتمر افسحت في المجال لعقد اللقاءات الثنائية بين الوفود المشاركة وابرام اتفاقات تجارية مختلفة. في حين بدت الدول التي طلبت الانضمام الى «غات» اكثر حماسة من اي وقت سابق للانخراط في النظام التجاري الدولي الجديد. وظهر ذلك جلياً في تصريح الوفد الصيني الذي طالب الدول الاخرى الاعضاء، خصوصاً الولايات المتحدة، بمساعدة بلاده للانضمام بسرعة ومن دون شرو اضافية.

ودعا عدد كبير من ممثلي الدول النامية الذين تحدثوا في المؤتمر، الدول الصناعية الكبرى الى تعويض بلدانهم الخسائر التي تتكبدها نتيجة تنفيذ الاتفاقية، خصوصاً تلك الدول التي تشكل ثلثي الاعضاء في «غات».

الجات والقضايا الجديدة ٨

تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار

دخلت حلبة «الجات» بعد «اورجواى»

تناول الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى فى مقالاته السبعة الماضية بالشرح والتحليل اتفاقية «الجات» من حيث النشأة التاريخية وتاثيراتها المختلفة على اقتصاديات الدول النامية..

وركز فى المقالين الأخيرين على تاثير تلك الاتفاقية على الزراعة والصناعة فى الدول النامية.. وانتهى الى أن «الجات» من الممكن أن تفيد الدول النامية خاصة بعد سريان اتفاقية «اورجواى» والتى تحرر تدريجيا تجارة المنسوجات مما يفتح اسواق الدول المتقدمة - التى ظلت مغلقة لفترات طويلة - امام منتجات الدول النامية من المنسوجات والتى تمتلك فيها بعض الميزات النسبية..

وفى هذا المقال يتعرض الدكتور سعيد النجار الى القضايا الجديدة التى تصدرت لها جولة «اورجواى» فى ديسمبر الماضى لأول مرة ولم تكن الاتفاقات السابقة قد تعرضت لها وتلك القضايا هى: تجارة الخدمات والملكية الادبية وسياسات الاستثمار.

ويبدأ فى عرض تحرير تجارة الخدمات باعتبارها أهم القضايا التى اثارت جدلا وخلافات كثيرة أثناء مناقشتها فى جولة «أورجواى»

تحرير تجارة الخدمات على «جـرعات»

جاءت دورة أوروجواى مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث إتساع الرقعة التى حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن فى اى وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الاطراف. واذا صرفنا النظر عن الزراعة وإتفاقية المنسوجات وهما ايضا لم يسبق التعامل معهما فى اطار الجات فإن من ابرز القضايا الجديدة هى قضايا الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الإستثمار. هذه القضايا الثلاث ظهرت لأول مرة فى حلبة الجات، ولم يكن دخولها دائرة المفاوضات متعددة الأطراف مسألة سهلة. بل انها لاقت معارضة شديدة من البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصدى لتلك القضايا شرطا لقبولها الدخول فى دورة جديدة للمفاوضات التجارية. وكاد يؤدى هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل ابتدائها لولا الوصول إلى صيغة توفيقية قامت على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البلاد المتفاوضة. ويبدو ذلك بصورة واضحة فى اعلان بونتا دل استا. فانه أعطى شيئا لكل مجموعة فى مقابل تنازلها عن شىء اخر. فالولايات المتحدة الامريكية نجحت فى ادراج الزراعة والقضايا الثلاث الجديدة فى جدول اعمال دورة أوروجواى. وفى المقابل تنازلت عن معارضتها فى اخضاع المنسوجات والملابس للقواعد العامة للجات وذلك عن طريق الالغاء التدريجى للاتفاقية التى تحكم هذا القطاع منذ ١٩٦٢. والبلاد النامية تنازلت عن معارضتها فى ادخال القضايا الجديدة. وفى المقابل حصلت على الحق فى اعادة النظر فى إتفاقية المنسوجات وكذلك تحسين ظروف النفاذ إلى اسواق البلاد الصناعية. واليابان قبلت كل ذلك فى مقابل موافقة الولايات المتحدة على بحث موضوع الحمائية الجديدة التى وقع عبؤها الأكبر عليها وعلى بلاد شرق أسيا. والمجموعة الأوروبية تنازلت عن معارضتها فى بحث السياسة الزراعية وفى المقابل حصلت على قبول الجميع بمبدأ بحث القضايا الجديدة. ونتناول فيما يلى استعراض الخطوط الكبرى لما انجزته دورة أورجواى فى تلك القضايا:-

تحرير الخدمات:

يعتبر دخول الخدمات فى نطاق المفاوضات متعددة الاطراف نقطة تحول هامة فى العلاقات الإقتصادية الدولية. فقد انشئت الجات بهدف تحرير

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

● إعادة الهيكلة تسهل اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي وإعادة تأهيل المنتجين وتكييفهم مع المعطيات الجديدة

واشار الى ان اتفاق التعاون الاوروبي المغربي الموقع سنة 1977 والمعدل سنة 1986 ينبغي ان تتم مراجعته ليتلاءم مع التكييف الجديد، وان المغرب سيظل متمسكا بحقوقه المشروعة لانه يلتزم بالاتفاقية التفضيلية مع الاتحاد الاوروبي وينتظر المقترحات الجوابية على مقترحاته بشأن الاتفاق التعديلي.

وفي اطار العلاقات المغربية التجارية الخارجية، ابرز اهمية التبادل القائم حاليا مع القارة الاميركية والمكسيك والتي قال عنها ان وضعها ازاء تكتل (النافتا) يشابه وضع المغرب ازاء تكتل الاتحاد الاوروبي، الا ان تنمية هذا التبادل تتطلب تضحيات وجهود اضافية بالنسبة للمستثمرين، ووضع استراتيجية تقوم على تعدد الاسواق وتنويع الانتاج المغربي وتقوية تنافسيته للمنتوجات الدولية.

اما بالنسبة للمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها المغرب نتيجة الوضع الاقتصادي الناشئ عقب تنفيذ الاجراءات الواردة في بنود الاتفاقيات الحالية، قال الوزير المغربي ان حكومة بلاده عاكفة على دراسة الانعكاسات الحقيقية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية في مختلف القطاعات، ويجري العمل لتأهيل المنتجين وتكييفهم مع المعطيات الجديدة لتحقيق الجودة والفعالية، واضاف ان المغرب تحرر من نظام الحصص في صادرات الملابس الجاهزة وان بلدان الاتحاد الاوروبي لا تطبق على منتوج السراويل المغربية نظام الحصص ولا تفرض عليها رسوما جمركية وقال المغرب يسعى الى توسيع هذا النموذج من التعامل.

وعبر الشريف عن تفاؤله بالمستقبل في ظل «الجات» مؤكدا ان اعادة الهيكلة التي طبقها المغرب تسهل عليه الاندماج في السوق الدولية وتجعله متحررا من التبعية لاسواق محددة وان كانت هذه الاسواق تشكل حاليا اهم الواردات والصادرات على حد سواء.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية

اليوم توقيع «ميثاق مراكش» ومولد منظمة التجارة الدولية

مراكش: من بعثة «الشرق الأوسط» طلحة جبريل ومنصف السليمي وضرغام مسروجة

يختتم اليوم مؤتمر «الجات» في مراكش، وذلك باقرار «وثيقة مراكش» التي تشتمل على الاعلان رسميا عن ميلاد المنظمة التجارة الدولية، والتوقيع على 35 اتفاقية تم التوصل اليها نتيجة مفاوضات جولة الاوروجواي التي انتهت في 15 ديسمبر (كانون الاول) من العام الماضي. وسيلقي العاهل المغربي الملك الحسن الثاني كلمة امام المؤتمرين مختتما بذلك اعمال المؤتمر التي دامت اربعة ايام وتحدث خلالها

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

101 من رؤساء الوفود. وقد خصص لكل وفد خمس دقائق لالقاء كلمته. وقد تميز يوم امس باجراء اتصالات ثنائية بين الوفود، وعربيا واصل الوفد الاسرائيلي اتصالاته لرفع المقاطعة العربية.

من جهة اخرى عقد اجتماع ضم مجموعة الدول الافريقية المشاركة في المؤتمر وهي 28 دولة، خصص لدراسة الآثار المحتملة على اقتصاديات الدول الافريقية بعد التوقيع على اتفاقيات الجات، وذكرت المصادر ان المغرب الذي شارك في الاجتماع قد تقدم الى الاجتماع بثلاثة اقتراحات، هي تقييم نتائج اجتماعات المجموعة دوريا وإقامة تناسق بين عملة ومالية واقتصاد الدول المعنية التي تخضع لنظام هيكلة الاقتصاد، والاقتراح الثالث يتعلق بالمساعدة التقنية بمختلف اشكالها.

كما تميزت اعمال المؤتمر بابداء الدول النامية تخوفاتها من احتمال تحول بعض القضايا كقوانين العمل وحرية ولوج الاسواق الى مناقسة غير متكافئة بين صادرات الدول المصنعة ومنتجات الدول النامية. فضلا عن الصعوبات التي تواجه الدول النامية والمترتبة على تطبيق الاجراءات الجديدة بينما تشهد اقتصادياتها مرحلة اعادة التقويم وارتفاع معدلات المديونية بالنسبة لعدد مهم منها.

اما مندوب الصين، وهو نائب وزير التجارة الخارجية، فقد اعتبر ان بعض الدول تستند الى قضايا سياسية لمارسة ضغوط على بلاده، في اشارة الى موضوع حقوق الانسان الذي تعتمده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري عن بلاده.

وعلى هامش اعمال المؤتمر اعلنت الولايات المتحدة والمغرب انشاء لجنة عمل مشتركة للتجارة والاستثمار وذلك في اعقاب اجتماع عقده الوفدان برئاسة ميكي كانتور الممثل التجاري الامريكي ومراد شريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي، وبحضور وزير الزراعة الاميركي.

وإلى ذلك عقدت الهيئات غير الحكومية التي تحضر المؤتمر، وهي منظمات تجارية واقتصادية ومالية عالمية واوروبية، جلسة مناقشة حول الانعكاسات المحتملة لتطبيق الاتفاقية الجديدة في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وميدان البيئة.

وكيل التجارة البحريني:

«الجات» نظام عالمي جديد.. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه

مراكش: «الشرق الاوسط»

تبذل الدول العربية جهودا في مجال تصحيح اقتصاداتها واعادة هيكلتها للتخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية ولتصبح اكثر انفتاحا وتكاملا مع الاقتصاد العالمي للتقريب بين النظم الاقتصادية المتبعة في الدول الغربية.

وتزامنت هذه الجهود مع التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم وبروز المواجهة بين التكتلات الدولية في مجال التجارة الخارجية بدل المجال العسكري، واعتمادها على تحرير المبادلات المتعلقة بالصناعة والزراعة التصديرية وتحرير قطاع الخدمات وهو الاهم اذ ان من سيتحكم فيه في المستقبل، وان من سيحكم في الاقمار الصناعية سيتحكم في المنتوج الثقافي رغم الاستثناءات التي دفعت بها فرنسا خلال المفاوضات.

«الشرق الاوسط» سالت الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الوزاري المنعقد حاليا في مراكش حول حسابات الربح والخسارة لاقتصادياتها ضمن نظام اقتصادي عالمي تعد المنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات) احدى ركائزه الاساسية.

وصف حسن النصف اقتصاديات البحرين والسياسات التجارية الخارجية انها سياسة «جاتية» قبل ان تؤول مفاوضات الاوروجواي الى ما آلت اليه من احكام وبنود، اذ ان البحرين تطبق تعرفة جمركية في الحدود الدنيا ولا توجد عوائق مباشرة او غير مباشرة، وان انضمام البحرين الى «الجات» في 13 ديسمبر (كانون الاول) 1993 قبل يومين من التوصل الى الاتفاق حول تحرير التبادل التجاري الدولي، هو بمثابة اعلان رسمي عن السعي الى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقال ان دخول بلاده للجات لم يستغرق سوى ساعات كونها مهياة للانضمام في اي لحظة وبدون عوائق، اذ انها ترتبط برابطة الحماية مع بريطانيا الدولة المستعمرة سابقا، بموجب الفقرة (C) من الفقرة الخامسة للمادة 26 لنظام الجات، وهو الوضع الذي انطبق على كل من قطر والامارات العربية المتحدة، ولا يتطلب ذلك اي قيد او شرط، ووقعت سلطنة عمان على الاتفاقيات الخاصة بالنسيج.

وراى النصف في وجود وفد البحرين في المؤتمر الوزاري للاعلان عن تاسيس منظمة «الجات» (اعلان مراكش)، الى جانب الدول العربية الاخرى تاكيدا على وضع جديد قوامه ان تكون دول عربية من بين الدول المؤسسة للمنظمة الجديدة، وتعبر عن مصالح العالم العربي ضمن مصالح 125 دولة تشكل اربعة اخماس العالم.

وفي اشارة الى خسارة كبيرة يمكن ان تلحق بالعالم العربي اذا تاخرت الدول العربية في الانضمام الى «الجات»، تساءل النصف عمن سيمثل المصالح العربية في اعمال اللجنة التحضيرية المكلفة بتنفيذ السياسات التجارية العالمية في حالة عدم ملاءمة بعض البنود والنصوص مع الوضع الاقتصادي العربي واعطى مثلا الموقف العربي من السياسات التي تتبعها بعض الدول الاوروبية لفرض ضرائب على الطاقة، وعلاقة هذا السعي بالآثار السيئة التي ستؤثر في انخفاض الطلب على النفط واستقطاع جزء كبير من عائدات صادراته، مما سيكون له انعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذه الدول، وتحقيق ايرادات ضخمة للدول الصناعية واستخدامها لخفض العجز في موازناتها وتمويل الزيادة في انفاقها الحكومي على حساب الدول النامية.

وقال ان المشاركة العربية في الاعمال التحضيرية لاهم منظمة دولية ستفرض احترام الآراء والتحفظات الايجابية لعكس مصالحها في قطاعات النسيج او الصادرات الزراعية او الصناعية مثل البتروكيماويات والصناعات الغذائية وغيرها بشكل جماعي وليس بشكل منفرد.

واجمالا فان البحرين ترى في وجود 125 دولة عضواً في منظمة الجات دليل صحة وان وجود اختلافات في وجهات النظر يعود الى سياسات متفاوتة بين الدول، وان هذا لا يلغي هدف المنظمة في صهر المتناقضات لفائدة الجميع، عن طريق القضاء على المعوقات المباشرة او غير المباشرة اذ انها تسعى الى الانفتاح العالمي.

اما حساب الارباح والخسائر فهو موجود بشقيه وينطبق على الجميع، ولكن اذا كانت توجد اضرار فلماذا انضمت كل هذه الدول؟ ان الفوائد الكاملة لا توجد وان الخسائر الكاملة لا توجد وانما ما نراه الآن هو نظام عالمي اقتصادي جديد والعالم بحاجة الى وقت طويل لتحقيق اهداف هذا النظام، وعلى العرب ان يكونوا حاضرين لتجسيد الدور الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يمثلونه.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

لقطات من اجتماعات الجات

● تأخر هبوط آل غور نائب الرئيس الأميركي من الطائرة الأمر الذي أدى الى عودة الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب الى القاعة الشرفية، وقد لوحظ ان السفير الأميركي في المغرب كان يتنقل بين طائرة آل غور والقاعة الشرفية.

● تيبر زوجة نائب الرئيس الأميركي استقبلت من طرف الأميرة للامريم كريمة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وقامت أمس الخميس بجولة في مدينة مراكش زارت خلالها المعالم التاريخية التي تتميز بها المدينة.

● الوفد الاسرائيلي الذي يرأسه ميحا حريش وزير التجارة قام في مراكش بمساع للاتصال باعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر لبحث موضوع رفع المقاطعة.

● مندوب الفاتيكان في المغرب زار قصر المؤتمرات حيث تجري اعمال مؤتمر الجات.

● حين كان رئيس الوفد الروسي يلقي كلمته كانت القاعة شبه فارغة.

● الوفد الياباني يعد اكبر الوفود المشاركة في مؤتمر مراكش حيث بلغ عدد أعضائه 72 عضوا ، يليه الوفد الفرنسي 34 عضوا ، ثم تايلاند 23 عضوا.

● صديق يوسف أبو عاقلة سفير السودان في الرباط والدكتور منير زهران سفير مصر في جنيف كانا يتجولان طوال الوقت داخل المركز الإعلامي للقاء بالصحافيين وجمع ما لديهم من معلومات حول أعمال المؤتمر.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ / ٤ / ١٩٩٦

النمو الاقتصادي مرشح للارتفاع إلى 14 في المائة

المغرب قد يعلن زيادات عامة في الأجور أول مايو

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

علمت بعثة «الشرق الأوسط» أن الحكومة المغربية قد تعلن في أول مايو (أيار) المقبل عن زيادات مهمة في الأجور لجميع الوظائف، وذكرت مصادر حسنة الأطلاع أن رئيس البنك الدولي سلم المغرب رسالة يقترح فيها القيام بخطوات إضافية في سائر القطاعات لحماية وترسيخ مكتسباته الناتجة عن إعادة هيكلة اقتصاده.

وتشير الرسالة الى ان المغرب قد يصبح عضوا في ما يسمى بنادي الكبار إذا حصل على معدل نمو سنوي متصاعد.

ويذكر أن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني كان قد ترأس اجتماعا للحكومة أكد فيه ضرورة إعطاء الأولوية للأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية .

وعلمت بعثة «الشرق الأوسط» أن رسالة البنك الدولي تلح على إعطاء المغرب أولوية لإصلاح

الأوضاع الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والسكن . ومن المرجح أن يدرس البرلمان المغربي خلال دورته الحالية اقتراحا من العاهل المغربي حول قضايا التعليم.

أما في ما يخص قطاع الصحة فقد أعدت السلطات المغربية برنامجا للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي يشمل كافة الفئات الاجتماعية. وفي قطاع الإسكان كان قد اعلن عن برنامج لبناء مائتي الف سكن اقتصادي.

من جهة أخرى يتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد المغربي الى 14 في المائة عوضاً عن 8 في المائة كما توقعت الحكومة.

وقد تقدمت الحكومة المغربية الى البرلمان بمشروع لتعديل الميزانية لسنة 1994 يتضمن أساسا تخفيض معدل الضريبة على الشركات والرواتب، وهو ما سيفسح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة اجور العاملين.

عشية التوقيع: الجنوب يستعطف.. والكبار يتفقون على «الصفقات»

مراكش: من بعثة «الشرق الاوسط»

تمحورت وجهات نظر الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في محاور ليست غريبة عن المحاور التي رسخها التقسيم الدولي للعمل وما زالت آثاره ماثلة حتى عشية التوقيع على اعلان مراكش مؤذنا بموعد تدفق المعلومات والاستثمارات والتجارة في كل اتجاه وفي معظم الاسواق الدولية والاقليمية سعيا وراء الاندماج والتكتل.

ففي الوقت الذي كانت دول العالم النامية توجه الدعوات للدول المصنعة للاخذ بالاعتبار مشاكلها المستعصية وعدم عزلها عن العالم، وتقدير تضحياتها الكبرى من اجل الانضمام الى الجات، كانت وفود الدول المصنعة لا تكل من الاجتماعات المتواصلة لتذليل العقبات التي تعترض المفاوضات حول ما لم يتم الاتفاق عليه في الاوروجواي، ولم تهدر اي فرصة امامها بما فيها فرصة حفل العشاء الذي اقامه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وحضره ولي العهد الامير محمد على شرف المؤتمرين في ساحة فسيحة تذكر الجميع ان العالم رحب وان لكل من شعوبه ودوله متسعا فيه.

وقد اسفرت اللقاءات الاميركية الاوروبية عن اتفاق بشان المساهمة في الصفقات العامة بين الطرفين والتي وصفها كانتور بالحدث التاريخي وقال انها تعد تطويرا لبروتوكول مايو (أيار) سنة 1993، بما يضمن للشركات الاوروبية المختصة بالكهرباء ولوج الاسواق الاميركية.

وتسمح الاتفاقية للشركات الاوروبية بالاستثمار والعمل في 29 ولاية وترفع حصتها من 50 ملياراً الى 100 مليار دولار.

كما اتفق الجانبان على الكف عن تفضيل المنتجات المحلية لكليهما في مجاله انتاج عربات الإطفاء واسرة المستشفيات، والسماح للشركات بالمنافسة على قدم المساواة في اسواق العقود الحكومية. وكان من المتوقع ان يبلغ حجم الاستثمار المتبادل بفضل هذه الاتفاقية 200 مليار دولار، فان الجانبين لم يتوصلا بعد الى تقدم جديد في ما يخص ولوج الشركات الاميركية سوق المواصلات السلكية والاسلكية الاوروبية ذات القطاع العام.

ومازال الاوروبيون يبدون ترددا في قبول الاتفاق الشامل ويلحون على رفع كل العوائق التي تضعها الولايات المتحدة الاميركية امام مشاريع الطرق السريعة والمطارات، اما وفود الدول النامية الاسيوية فقد كان زئيرهم يسمع في كل مكان من اماكن المؤتمر وتميزوا بتحفظ كبير إزاء وسائل الاعلام غير الاسيوية وكانت تصريحاتهم مقتضبة وتتسم بالمجاملة ولم تخرج عن إطار ترديد مواقفهم التي اعلنوا عنها خلال المفاوضات، ولم يحصل شيء جديد بعد لقاء زعيمتهم اليابان التي اجتمع رئيس وفدها مع رؤساء الوفود الكندي والاميركي والمفوض الاوروبي على هامش المؤتمر.

وعلى مستوى الدول النامية ركزت الصين على ضرورة عدم الاستناد الى القضايا السياسية لممارسة ضغوط على بلاده في إشارة الى موضوع حقوق الانسان الذي تعتمده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري على الصين.

وتركزت مداخلات الوفود الافريقية وبعض بلدان امريكا اللاتينية على اهمية المعاملة التفضيلية وربطت الكاميرون بين الابقاء على هذه المعاملات وبين

تنفيـذها لإنجـاح عـمل المنظمـة الدوليـة. في حين شـددت تنزانيـا على ضـرورة مساعدة الدول الاقل نموا على تخطي صعوباتها وان لا يتم عزلها عن العالم.

واكدت بوليفيا على ان لا مبرر لاستمرار التقسيم الدولي للعمل، لان دول العالم الثالث تؤدي غالبا ثمن مبادلات تجارية غير متكافئة، وانه لا بد من العمل جماعيا لمحاربة الفقر والتصحر والجريمة والمديونية والكساد وهي المشاكل التي تواجه العالم بأسره، وليس ترك هذه الدول تواجه مصيرها وحدها لان التجارة الدولية لن تكون عادلة الا بتوفر الارادة المشتركة للتغلب على الفقر والمشاكل الاخرى.

ودعت كينيا الى تقديم المساعدات لهذه الدول، واكدت ذلك مداخلات وفود اخرى داعية الى العمل على ايجاد فرص افضل للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا المتطورة وتقديم الوسائل الكفيلة بتجنب الاثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن تطبيق الجات، واقترحت ايجاد برنامج دولي للدعم الفني من اجل تنمية صادرات العالم الثالث.

اما الدول التي تشارك بصفة ملاحظ فقد كررت الدعوة الى الابقاء على الاتفاقيات التفضيلية وبينت الاشواط التي قطعتها اقتصادياتها وربطت بين تطورها وبين دخولها بدون ابطاء الى الجات، ورأت في ذلك انعكاسات ايجابية عليها بعد التطبيق، ومنها كرواتيا وبنما ونيبال.

وفي هذه الاجواء فان الدول العربية التي تطمح في ولوج الاسواق الدولية اكثر مما هي عليه الان - خاصة الدول الحاضرة منها - لم تظهر بما هو اكثر من التركيز على سياساتها المالية والاقتصادية والتجارية معيدة التذكير بمحاور سياسة التحرر التجاري وربطها ببرامج التخصيص المتبعة فيها وما حققته من تغير لصالح اقتصاد السوق والمبادرة الحرة.

وتناولت مداخلات الوفود العربية الدعوة الى الحصول على فرص تجارية جديدة اهمها ضمان وصول الصادرات العربية من المنتوجات الزراعية والملابس الى اسواق الدول الصناعية وعدم وجود حمائية غير مباشرة، كما دعت الى استمرار الجهود المبذولة لاقامة نظام مراقبة متعدد الاطراف وان يهدف الى تنسيق السياسات الكلية الاقتصادية، والملاءمة بينها وبين محددات سياسة التنمية على اساس ان هذه العناصر تمثل الدعامة الحقيقية لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وبرز التفاؤل العربي من الجات من خلال التركيز على ان الجات ستمنح المؤسسات المصرفية فرصة في مجال الاستثمار وتجارة الخدمات المصرفية والمالية، وان لم يخف هذا التفاؤل ضرورة تطوير القدرات والاساليب التي تعمل بها هذه المؤسسات للاستفادة من فرصة الانفتاح الدولي.

وعلى مستوى قدرة التجارة الخارجية العربية على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، بينت الاوراق العربية في المؤتمر ان حجم الصادرات ارتفع سنة 1993 بنسبة 6.6 في المائة مقابل واردات بنسبة 5 في المائة، وان 60 في المائة من الصادرات موجهة الى الدول الصناعية، وان التجارة البينية العربية متأثرة بتعثر دول اتحاد المغرب العربي في اقامة منطقة التبادل الحر والتي تقرر انشاؤها سنة 1992، ومن تعثر دول مجلس التعاون الخليجي في جهدها لتوحيد التعرفة الجمركية والتي كان مقررا لها ان تتم ما بين 1988 و 1993 .

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

الاعلان رسمياً عن ولادة المنظمة العالمية للتجارة

المغرب أول الموقعين على اتفاقيات «الجات»

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»
من طلحة جبريل
ومنصف السليمي
وضرغام مسروجة

اختتم أمس مؤتمر «الجات» في مراكش أعماله وذلك بتوقيع أكثر من مائة دولة على الاتفاقيات. وقد استقبل العاهل المغربي الملك الحسن الثاني مساء أمس رؤساء الوفود في القصر الملكي في مراكش وألقى خطابا أمام المؤتمرين.

من جهة أخرى قال سيرجيو ابرو بونيلا وزير خارجية الأوروجواي ورئيس المؤتمر في ندوة صحافية عقب اختتام المؤتمر أعماله ان لجنة تحضيرية قد شكلت وذلك لنقل مهام «الجات» الى المنظمة العالمية للتجارة التي أعلن رسميا عن تأسيسها أمس.

وأعلن بونيلا ان اللجنة التحضيرية ستناقش القضايا المختلف عليها والتي طرحت من قبل رؤساء الوفود وهي قضايا تشمل الهجرة وأسعار المواد الغذائية وإمكانية بحث تخفيض الدعم أو إلغائه في الدول النامية بالنسبة لأسعار هذه المواد والملكية الثقافية والوسائل السمعية والبصرية والمواصلات والنقل البحري والمديونية.

وذكر بونيلا ان عشرين دولة جديدة ستنضم لاتفاقيات «الجات» مشيرا الى أن مؤتمر مراكش ركز على منع اندلاع أي حرب تجارية في العالم. ووصف بيتر سوذرلاند المدير العام لمنظمة «الجات» التوقيع على الاتفاقيات في مراكش بأنه خطوة تاريخية وأشار سوذرلاند الى ان آل غور نائب الرئيس الأميركي أكد التزام بلاده بأن تعرض الاتفاقيات فورا على الكونجرس للمصادقة عليها.

ويذكر ان حفل التوقيع الذي اقيم بعد ظهر أمس في قصر المؤتمرات دام حوالي أربع ساعات. وقرر المؤتمر بصفة استثنائية ان يكون المغرب أول الموقعين على الاتفاقيات نظرا لاستضافته الجولة الأخيرة من دورة الأوروجواي التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة في مراكش. وقد وقع على الاتفاقيات عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب فقط.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نيسان ١٩٩٤

النتائج الرئيسية لجولة اوروغواي: انشاء «منظمة التجارة الدولية» وخفض التعرفات الجمركية

■ مراكش (المغرب) - أ ف ب - يشكل انشاء «منظمة التجارة الدولية» وخفض التعرفات الجمركية والغاء حصص استيراد النسيج النتائج الرئيسية لاتفاقات جولة اوروغواي التي بات أيضاً تشمل قطاعات الخدمات والزراعة.

وتقع هذه الاتفاقات التي استغرقت المفاوضات في شأنها سبعة اعوام في نحو ٢٢ الف صفحة خصص معظمها لعروض خفض التعرفات الجمركية في الدول الـ ١٢٤ المشاركة.

«منظمة التجارة الدولية»

تم انشاء الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) عام ١٩٤٧، وهي توشك ان تنصهر في «منظمة التجارة الدولية» الجديدة لتصبح بذلك الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستشكل بذلك هيئة دولية حقيقية على عكس «غات» التي لم تكن سوى اتفاقية موقتة. وستكلف «منظمة التجارة الدولية» قيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية والاشراف على حل الخلافات بفضل انظمة اكثر فاعلية وأكثر الزاماً وسرعة.

وستبدأ «منظمة التجارة الدولية» أعمالها في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ كحد أدنى أو في أول تموز (يوليو).

ويجب لذلك ان يكون عدد كاف من الدول الكبرى صادق على اتفاقية الجولة. وقد تعهدت الولايات المتحدة جعل الكونغرس الاميركي يصادق على الاتفاقات منذ السنة الجارية.

وخلال الاشهر المقبلة ستسعى اللجنة التحضيرية الى وضع جدول تسلسلي للمسائل التي سيتعين على المنظمة حلها. وهو موضوع أدى الى قيام مواجهة عنيفة بين الدول الصناعية والدول النامية.

ويشمل الجدول موضوع البيئة. وسيتم، بطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، البحث في العلاقات بين التجارة والقوانين الاجتماعية. وقد ردت الدول النامية عبر طلب ادراج الهجرة (حركات انتقال اليد العاملة المرتبطة بالتجارة) على جدول الأعمال.

وسيتم بموجب اتفاقات جولة اوروغواي خفض التعرفات الجمركية بنسبة ٣٨ في المئة على البضائع داخل الدول الصناعية. وبناء على ذلك سيتم خفض هذه التعريفات تدريجاً من ٦٫٣ في المئة الى ٣٫٩ في المئة. لكن حجم الخفض لن يكون متساوياً، اذ ان قسماً كبيراً من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٤٣ في المئة) سيعفى من الضرائب الجمركية. غير ان فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر في بعض القطاعات، خصوصاً الأحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج. ولم تنته المفاوضات بعد في هذا القطاع الأخير الذي سيشهد تطوراً كبيراً في تجارته.

وسيتم تدريجاً الغاء حصص الاستيراد في البلدان الغنية خلال عشر سنوات. وفي المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المطالبة بانفتاح اكبر لأسواق بعض الدول كالهند.

ويشير الابقاء على تعرفات جمركية عالية نسبياً في قطاعي النسيج والمنتجات السمكية الى ان المكاسب التي توفرها الاتفاقات ستكون اقل بالنسبة الى الدولة النامية. وستشهد صادراتها الى الدول المتطورة خفضاً بقيمة ٣٧ في المئة على تعرفاتها الجمركية. اما الدول الاكثر فقراً فلن يتم خفض التعرفات الجمركية على بضائعها المصدرة الا بنسبة تصل الى ٢٥ في المئة.

وتم للمرة الأولى ادراج الخدمات في المفاوضات. وتشكل مبادلات الخدمات نحو ٩٠٠ بليون دولار سنوياً و٣ آلاف بليون، اذا ما اخذت في الاعتبار أرقام أعمال الشركات الموجودة في الخارج. وتم في هذا المجال تبني اطار عام يحدد عدداً من القواعد. والتزمت بعض الدول، من جهة ثانية، فتح أسواقها.

ولا يزال هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات في هذا المجال. ولا تزال مسألة الخدمات المالية (المصارف والتأمينات) والنقل البحري عالقة. فيما ادرج ملف الانتاج السمعي والبصري (نقطة الخلاف بين الفرنسيين والاميركيين) رسمياً في الاطار العام للاتفاق، لكن الاتحاد الأوروبي لم يقدم عرضاً لفتح أسواقه.

وتم تحقيق تقدم في شأن فتح الأسواق العامة امام المنافسة. وزادت الاستعدادات بمعدل عشرة أضعاف في كانون الأول (ديسمبر) الماضي بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر في السابق. ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مراكش مجال تطبيق اتفاقهما المشترك.

الزراعة

تم ادخال ملف الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات، ويتوقع ان يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

وبعد الترتيب الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة خلال السنوات الست المقبلة. وستكون الدول ملزمة فتح اسواقها الداخلية امام كميات تصل الى ٣ في المئة ومن ثم ٥ في المئة من استهلاكها الداخلي من المواد.

وبالنسبة الى الملكية الفكرية، أدرجت للمرة الأولى في الاتفاقات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف و مكافحة تقليد البضائع.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

١٢٥ دولة توقع "اعلان مراكش" تمهيداً لانشاء "منظمة التجارة الدولية"

☐ مراكش - من محمد الشرقي:

■ وقع وزراء ١٢٥ دولة اعضاء في الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات)، بما في ذلك الصين التي طلبت الانضمام أمس في مراكش الاتفاق النهائي لـ «اعلان مراكش» الذي يضم ٣٥ اتفاقاً. وسجلوا بذلك نهاية ثماني جولات من المفاوضات الشاقة والصعبة في اطار جولة أوروغواي.

واستمرت مراسم حفل التوقيع في قصر المؤتمرات نحو ٤ ساعات، توالى خلالها وزراء الخارجية أو التجارة أو المندوبون التوقيع على المعاهدة التي تشمل في مجموعها ٢٢ الف صفحة وتزن ١٧٦ كيلوغراماً بينها ٥٠٠ صفحة للاتفاق النهائي.

واعتبر رئيس المؤتمر وزير خارجية اوروغواي ان العالم يدشن عهداً جديداً من التبادل والتعاون التجاري الدولي، بعدما ظلت المخاوف قائمة لمدة ثمانية اعوام بسبب صعوبة التوصل الى مثل هذا الاتفاق التاريخي. وقال ان كل الدول ساهمت في شكل ايجابي في انجاح جولة أوروغواي وان انشاء «منظمة التجارة الدولية» سيكون احدى الوسائل التي ستسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بين الشعوب على أساس من العدل والتكامل، عوض التنازع التي كانت صفة المرحلة السابقة واعتبر من جهة أخرى ان المنظمة ستعزز وتكمل عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانها ستسعى الى ايجاد حلول لعدد من القضايا التجارية العالقة. وأضاف ان العلاقة تبدو مترابطة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي وان حرية التجارة والاستقرار وجهان لعملة واحدة.

واعتبر بيتر سذرلند المدير العام لـ «غات» ان المواضيع التي لم تحسم مثل مسألة الخدمات والمسائل المرتبطة بالسياسات التمويلية والأخطار الناجمة عن الاجراءات الأحادية وغيرها، سيتم استكمال درسها في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية. وأفاد ان كل الدول الاعضاء لها حق عرض القضايا التي تعتبرها مهمة وان عمل اللجنة التحضيرية هو الوصول الى حل ما تبقى من قضايا لتكون المنظمة جاهزة للعمل مطلع السنة المقبلة. وكشفت مصادر في المؤتمر ان اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية تضم في عضويتها دولاً عربية بينها المغرب ودولة الامارات.

واعتبر سذرلند ان توقيع اتفاقية مراكش هو أهم انجاز منذ ٤٧ عاماً وانه حتى فترة قريبة كانت المخاوف تحوم حول مدى امكان التغلب على مجموع القضايا المطروحة. وقال ان العالم يدشن مرحلة جديدة في التعاون بين

الشعوب وان الانجاز كبير وهو يفتح عهداً جديداً أمام الأجيال القادمة.

وكان المؤتمر الوزاري لـ «غات» الذي اختتم أعماله مساء أول من أمس اصدر بياناً ختامياً، كما صادق على اربعة اتفاقات جديدة بينها مجالات حماية البيئة وتحرير الخدمات المصرفية والمالية. كما استمع الى الخطاب الذي ألقاه البرت غور نائب الرئيس الاميركي والذي ضمنه دعم الولايات المتحدة الكامل للاتفاق والتزامها كل بنوده، مطالباً الدول الاخرى العمل بالمثل. وقال ان الرئيس بيل كلينتون والكونغرس الأميركي سيعملان معاً للمصادقة على الاتفاق، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة ربط التحرير التجاري بالبيئة واهميتها بالنسبة الى الولايات المتحدة.

وجاء في البيان ان الوزراء يحيون الحدث التاريخي لانهاء الجولة التي ستدعم المبادلات والتشغيل والاستثمار ويرحبون بالاطار القانوني الجديد لتسيير التجارة الدولية ويعتبرون ان انشاء «منظمة التجارة الدولية» يدشن عهداً جديداً في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

وذكر البيان ان الوزراء يقفون في وجه الضغوط الحمائية ويعتبرون تحرير التجارة والقواعد المنشأة من جولة اوروغواي سيؤدي الى مناخ تجاري اكثر انفتاحاً ويلتزمون العمل على نطاق عالمي لتنسيق السياسات المتبعة في المجالات التجارية والنقدية والمالية، بما في ذلك التعاون بين «منظمة التجارة الدولية» وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويشار الى ان الدول العربية الموقعة لاتفاق جولة اوروغواي في مراكش أمس هي المغرب ومصر وتونس والجزائر والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وموريتانيا.

آل غور ناقش في مراكش المقاطعة العربية

اجتماع مغربي - اسرائيلي يركز على امكانات التعاون

■ الرباط - ا ف ب - غادر نائب الرئيس الاميركي آل غور مراكش بعدما ألقى كلمة أمام المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات)، والتقى الملك الحسن الثاني ورؤساء الوفود العربية التي شاركت في المؤتمر.

وعلم ان آل غور الذي غادر مراكش ليل الخميس ناقش مع رؤساء الوفود العربية المقاطعة العربية لاسرائيل، وعملية السلام، في حين التقى وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي ميخا حاريش نظيره المغربي ادريس جتو، واعلن ان الحسن الثاني يسعى الى «إقامة جسر ليس فقط بين المغرب واسرائيل بل بين الدول العربية واسرائيل ايضاً».

وقال في مقابلة نشرتها وكالة الانباء المغربية ليل الخميس ان هناك اتصالات بين رجال اعمال مغربيين واسرائيليين نشأت عنها «علاقات تجارية مهمة (...) ولكن لا يزال هناك بعض الحواجز في المغرب بسبب غياب العلاقات الطبيعية، بين المغرب والدولة العبرية. واعتبر ان بين الجانبين «أساساً ممتازاً» للتعاون في القطاع الزراعي وتطوير بعض الصناعات في المغرب.

واعرب عن امله بتنظيم رحلات جوية مباشرة بين المغرب واسرائيل لتسهيل الاتصالات بينهما، معتبراً ان العلاقات الاقتصادية «لا تتطلب علاقات ديبلوماسية، ستأتي مع تقدم عملية السلام في الشرق الاوسط».

وذكر مصدر في الرباط ان المغرب يربط بين إقامة علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل باتخاذ الجامعة العربية قراراً جماعياً في هذا الشأن.

وتابع حاريش ان محادثاته مع نظيره المغربي تناولت امكانات التعاون بين المغرب واسرائيل «وتحدثنا عن العلاقات القائمة الآن وكيف يمكن تطويرها في الاشهر المقبلة». ورأى ان حكومة المغرب «تعي ان عملية السلام في الشرق الاوسط يجب ان تترافق مع امكانات التعاون الاقتصادي التي ترتسم في المنطقة».

الى ذلك، دعا نائب رئيس الكنيست (البرلمان) الاسرائيلية رفائيل ايدري الى انشاء «سوق مشتركة» في الشرق الأوسط من دون ان يقلل من العراقيل والصعوبات التي تجب ازالتها لتحقيق ذلك.

وأكد في حديث الى وكالة الانباء المغربية ان «مستقبل الشرق الاوسط على الصعيد الاقتصادي يكمن في إقامة سوق مشتركة لا تقل متانة عن السوق الاوروبية نظراً الى الوسائل التي تملكها الدول العربية واسرائيل».

وزاد ان التوصل الى السلام مع الفلسطينيين «يجب الا يقتصر على مجرد اتفاق على الورق، بل يجب ان يترجم بانجازات ملموسة على صعيد البنى التحتية والاستثمارات والمشاريع الانمائية التي سترسخ المستقبل المشترك للمنطقة، وتشجع الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة، المحتلين».

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

رجال الأعمال المصريون يطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعى

☐ طالب رجال الاعمال المصريون بالعمل على تحويل مصر الى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي للاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر فى اسعار المحاصيل الزراعية بعد الغاء الدعم المفروض عليها من الدول الكبرى وفقا لاتفاقية الجات وأنه ينبغى العمل على تحويل مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العالمية الى ميزة لمصر تمكنها من دخول سوق التصدير العالمية .

مجلس المحاصيل السكرية يناقش

تأثير اتفاقية الجات على الفاكهة المصرية!

ناقش مجلس المحاصيل البستانية الأربعاء الماضى برئاسة المهندس عادل عزى تأثير اتفاقية الجات وخصوصا الشق الزراعي على سياسة المحاصيل البستانية فى مصر، وكانت أهم التوصيات.

١ - الزراعات المحمية: التوسع فى زراعة الخضر التى يمكن المنافسة بها والتى يمكن انتاجها خلال موسم الشتاء تحت الأقبية أو الصوب البلاستيكية.

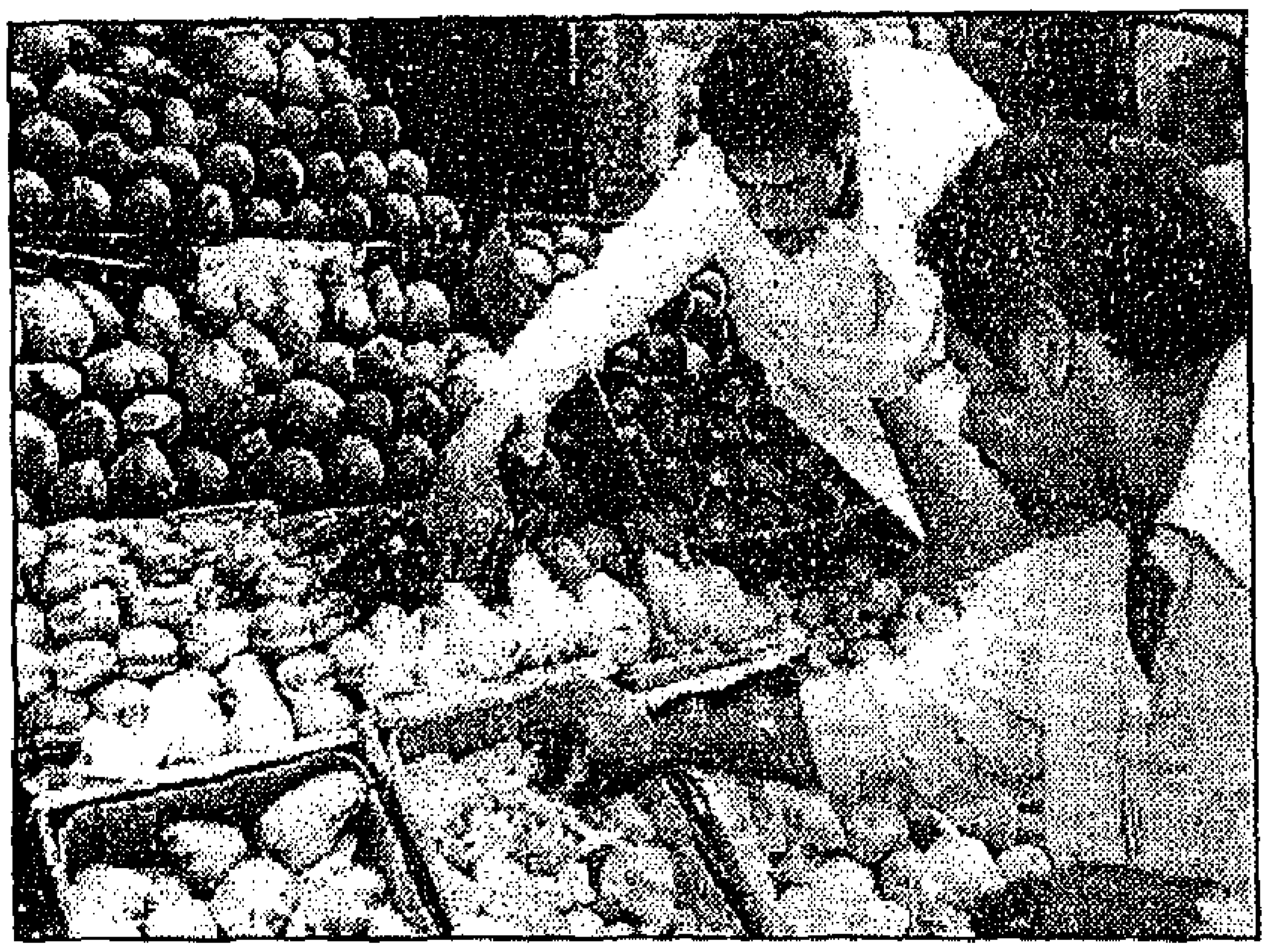
٢ - الفراولة: وصلت صادراتنا من الفراولة هذا العام حوالى ألف طن وقد دخلنا بذلك ضمن الدول المصدرة للفراولة - وهذه بداية مشجعة.

٣ - العنب: انتاج العنب خلال موسم الشتاء بمحافظتى سيناء وقنا - علما بانه يوجد حاليا عنب طول الموسم يبدأ أولا بالاصناف المبكرة ايرلى سوبيريور والفلام سيدلس ثم البناتى ثم الاصناف المتأخرة كنج روبى.

٤ - التفاح: لابد من الاتجاه إلى تصنيع التفاح المصرى (عصائر - كمبوت - شراب) والاعلان حاليا عن عدم التوسع فى زراعته بعد ذلك.

٥ - الموز: لابد من زراعة الموز حاليا فى المناطق الجديدة وبالتكنولوجيا الحديثة حتى يمكن انتاج محصول ذى نوعية جيدة يباع فى السوق المحلى باسعار مجزية للمنتج يمكن أن ينافس المستورد.

٦ - البطاطس: التوسع فى العروة المحيرة التى هى بين العروة الشتوى والصيفى.. علما بانه قد تم تصدير ١٥٠ ألف طن هذا العام.



٧ - الموالح: لابد من النظر فى زراعة البرتقال والتوسع حاليا لزراعة البرتقال الصيفى والبلدى وجريب فروت والشادوك والليمون الحلو.

٨ - الزيتون: التركيز على زراعة الأصناف لاستخراج الزيت لامكانية اكتفاء السوق المحلى بأسعار مناسبة تقل عن المستورد.

٩ - الخضراوات: التوسع فى زراعة الفاصوليا والبسلة السكرية وهجين البسلة السكرية مع الفاصوليا للتصدير.

١٠ - الخرشوف: التوسع فى زراعة يوليو بالأصناف الجديدة التى أعطت محصول يمكن المنافسة به فى شهر نوفمبر للتصدير.

١١ - النباتات الطبية والعطرية: لابد من تطوير هذا المحصول من خلال برنامج قومى والتركيز على محافظتى سيناء والوادى الجديد - واحضار ماكينات صغيرة يمكن تصنيع الانتاج بالحقل وتصدير الانتاج مصنع بدلا من خام.

١٢ - الفاكهة الاستوائية: التركيز على المانجو الأصناف القزمية والثمار الملونة، وكذلك الجوافة والباباظ.

١٣ - النخيل: يكن المنافسة بالأصناف التى تؤكل طازجة مثل الزغلول والسمانى، وكذلك الأصناف الجافة مثل البرتمودة - وملكابى - والسكوتى - وجنديلة.

على أن يكون ذلك من خلال انشاء اتحادات نوعية يمكن أن يرعى كل اتحاد محصول أو اثنين على حدة.

على أن يكون تشكيل هذه الاتحادات من المزارعين والمنتجين والمصدرين وتكون مهمتها أساسا ليست توفير مستلزمات الانتاج فقط ولكن لرسم سياسة انتاج وتصدير المحصول ومنافستة للأسواق العالمية وتحقيق أعلى معدل تصديرى.

١٢٤ دولة تشارك في توقيع اتفاقية «الجات»

مراكش - وكالات الأنباء - وقعت ١٢٤ دولة في مراكش أمس أكبر اتفاقية لتحرير التجارة العالمية و قيام منظمة التجاره العالمية خلفا لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «الجات» مما يبشر بزيادة الدخل العالمي بقيمة ٢٠٠ مليار دولار سنويا في غضون الأعوام العشرة القادمة. وقد امتنعت ١٢ دولة معظمها من الدول الأفريقية الفقيرة عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بسبب عدم قدرتها على الالتزام بشروط انشاء المنظمة، في حين أبدى الكثير من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التي ستخول للمنظمة لضمان حرية التدفق في التجارة العالمية.

وقبل ساعات من مراسم التوقيع توصلت دول الاتحاد الاوروبي الى اتفاق فيما بينها لتسوية الخلاف حول نظام حصص استيراد الموز من دول اللاتينية الذي هدد بانهيار اتفاق اخر بين الولايات المتحدة والاتحاد حول تبادل فتح اسواق مشروعات الاشغال العامة بعد تهديد فرنسا باستخدام حق الفيتو لاسقاطه مالم تراع حقوق مزارعي الموز في مستعمراتها السابقة. ومن ناحية أخرى تعهد وزير خارجية اليابان تسوتوموهاتا بالعمل على فتح اسواق اليابان بشكل اكبر بهدف خفض فائضها التجاري الضخم مع الولايات المتحدة.

المحروسة

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

المغرب تشهد توقيع أكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية فى التاريخ

الغرب المستفيد الاكبر والدول النامية تخشى سلبيات الاتفاق

مراكش - وكالات الانباء: وقع أمس ممثلون عن ١٢٠ دولة على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» فى احتفال تاريخى كبير بقاعة المؤتمرات فى مدينة مراكش المغربية إيذاناً بفتح صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية الدولية. واكدت مصادر غربية مطلعة أنه بالتوقيع على تلك المعاهدة التاريخية تكون المفاوضات التجارية التى كانت قد بدأتس فى ارجواى خلال عام ١٩٨٦ قد وصلت إلى نهايتها. وتعد تلك المعاهدة الجديدة أكثر المعاهدات شمولاً فى تاريخ منظمة «الجات» التى تم انشاؤها منذ ٤٧ عاماً.

وتقضى تلك الاتفاقية التى تعد نقطة تحول فاصلة فى تاريخ التجارة الدولية بتخفيض التعريفات الجمركية على مجموعة كبيرة من السلع الصناعية والزراعية وبتقليص الدعم الذى كانت تتمتع به سلع عديدة كما تشمل ايضاً قوانين فاصلة للمعاملات التجارية. واكد الخبراء الاقتصاديون أن تلك المعاهدة ستضيف للدخل العالمى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى العام. واوضح هؤلاء الخبراء أن المستهلكين فى الدول الغربية سيحققون اكبر مكاسب من تلك المعاهدة حيث سيجرى بيع السلع باسعار أرخص فى غرب اوروبا وأمريكا الشمالية. كما سيدفع المواطنون ضرائب أقل لدعم المنتجات الزراعية. وقد اسفر المؤتمر الدولى الكبير الذى شهدته مدينة مراكش عن ولادة منظمة دولية جديدة هى «المنظمة العالمية للتجارة» إلا أن ثمة مصادر غربية شككت فى احتمالات نجاح تلك المنظمة الجديدة فى القيام بمهامها فى المستقبل. وأرجعت المصادر تلك الشكوك إلى ما وصفته بهيمنة الاقطار الغنية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية على العلاقات التجارية الدولية. واوضحت المصادر انه يتعين على المنظمة الجديدة أن تتحلى بالصبر والعناد حتى تتمكن من تنفيذ مهامها فى اطار قواعد اللعبة المفروضة على الجميع.

وذكرت صحيفة «الوموند» أن انشاء تلك المنظمة يجب الا يخفى خيبة الأمل من نتائج مؤتمر «مراكش» حيث أن هناك قطاعات اقتصادية عديدة لا تزال خارج الاتفاق الذى تم التوقيع عليه. واضافت الصحيفة أن الاهم من ذلك هو الخلاف الناشب بين الدول الغنية وبعض دول العالم النامى التى حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً وذلك بشأن احترام هذه الدول لقواعد العمل والعمال فى حدها الأدنى اضافة إلى تحفظ الدول الغربية على انضمام الصين إلى اتفاقية «الجات».

واكدت الصحيفة أن تحرير التجارة الدولية ليس فى مصلحة كل البلاد النامية وان من حق اكثر تلك الدول فقراً أن تشعر بالخوف من الانعكاسات السلبية ومنها ارتفاع الاسعار العالمية للحبوب.

وقد غادر آل جور نائب الرئيس الامريكى مدينة مراكش بعد زيارة استمرت عشر ساعات بمناسبة توقيع اتفاقية الجات. وكان جور قد أجرى محادثات مع تسوموهاتا وزير الخارجية اليابانى والعاهل المغربى الملك الحسن خلال تلك الزيارة كما القى خطاباً أمام الوزراء الذين وقعوا على تلك الاتفاقية التاريخية.

الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية

124 دولة وقعت على «إعلان مراكش» وإنشاء منظمة التجارة الدولية

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»
من طلحة جبريل و منصف السليمي و ضرغام مسروجة

توجت أعمال المؤتمر الوزاري لـ«الجات» بتوقيع الاتفاقيات وإصدار بيان عام يتضمن الأسس والقواعد الأساسية التي توجه التجارة العالمية وأطلق على البيان الذي صادقت عليه 124 دولة إسم «إعلان مراكش» وقد تم إقراره نهائيا أمس من قبل لجنة المفاوضات التجارية التي اجتمعت في مراكش.

وفي ما يلي النقاط الثماني التي تضمنها «إعلان مراكش»:

أولا: يحيي الوزراء الحدث التاريخي المتمثل في التوصل الى نتائج الدورة بما فيها من تدعيم للاقتصاد العالمي ودفع لنمو المبادلات والاستثمار والعمل والمداخيل في العالم بأسره.

ويهنئ الوزراء أنفسهم على الخصوص بـ: الإطار القانوني المتين والواضح الذي اعتمد لتنظيم التجارة العالمية وتحديد ميكانزمات معالجة الخلافات والنزاعات بصورة ناجعة للتوصل الى تخفيض عام بنسبة 40 في المائة للتعريفات الجمركية، وتوسيع الاتفاقيات المتعلقة بفتح الأسواق لتبادل السلع وإعادة النظر في الضمانات التي تضمنتها الاتفاقيات بما يؤدي الى ازدهار مهم في ما يتصل بالالتزامات التعريفية.

- اقرار إطار متعدد الأطراف لمعالجة النزاعات في مجال تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فضلا عن الإجراءات التجارية المتعددة الأطراف والتي من شأنها تدعيم قطاعات الفلاحة والنسيج والملابس.

ثانيا: يؤكد الوزراء أن إنشاء منظمة التجارة الدولية يسجل ولوج التعاون الاقتصادي العالمي مرحلة تاريخية جديدة تستجيب للإرادة العامة في إرساء نظام تجاري عالمي أكثر عدالة وانفتاح على أمال ومصالح شعوبهم، ويؤكد الوزراء بالتزامهم بمواجهة الضغوط الحمائية بكل أشكالها ويقررون أن تحرير المبادلات وتعزيز قواعد تنظيم التجارة التي أفضيت إليها كمفاوضات دورة الأوروجواي سيؤدي الى مناخ تجاري عالمي أكثر انفتاحا، ويؤكد الوزراء التزامهم فورا والى حين بدء عمل المنظمة بعدم اتخاذ إجراءات تجارية من شأنها الانتقاص من نتائج مفاوضات الأوروجواي أو الحد من آثارها عند التنفيذ أو التعارض معها.

ثالثا: إن الوزراء يعبرون عن عزمهم على توخي مقاربة عملية تؤدي الى انسجام أكبر على مستوى عالمي في ما يتعلق بالميادين التجارية والنقدية والمالية بما فيها التعاون بين المنظمة الدولية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتوافق وهذا الاتجاه.

رابعا: يهنئ الوزراء أنفسهم بالانجازات المتقدمة التي حققتها دورة الأوروجواي قياسا لغيرها ولسابقاتها من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وخصوصا للدور الفعال والملحوظ الذي لعبته الدول النامية وان من شأن ذلك تكريس مرحلة تاريخية جديدة على طريق تشارك تجاري عالمي أكثر توازنا واندماجا. ويلاحظ الوزراء بارتياح أن عددا من الإجراءات الهامة للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة قد أقرتها الدول بصورة ذاتية ومستقلة خصوصا الدول النامية والدول التي كانت تعتمد مركزية التخطيط وأقرتها خلال المرحلة التي كانت تجري فيها المفاوضات بدورة الأوروجواي.

خامسا: يذكر الوزراء أن نتائج المفاوضات تشمل الإجراءات التمييزية لفائدة اقتصاديات الدول النامية إضافة للتنويه بالحالة الخاصة للدول الأقل نموا ويقر الوزراء بأهمية وضع الإجراءات الخاصة للدول الأقل نموا ودعمها من أجل تسهيل ازدهار الفرص المتاحة لها في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار. ويؤكدون أن المؤتمر الوزاري وأجهزة المنظمة العالمية للتجارة ستركز على معالجة هذا الموضوع بما يتوافق مع ما تضمنته نتائج الدورة من إجراءات في صالح الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية بما يساعدها ويمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية. ويقر الوزراء أهمية تدعيم إمكانيات منظمة التجارة الدولية بكيفية تضمن حضورها التقني ومتابعتها لمختلف القطاعات التي تختص بها ولاسيما تقديم المساعدات للدول الأقل نموا.

سادسا: يعلن الوزراء وهم يوقعون الاتفاق النهائي لدورة الأوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويقرون القرارات الوزارية المتصلة بالاتفاقية العامة وأنهم سيتعاونون بما يفضي الانتقال من إطار «الجات» الى منظمة التجارة الدولية ويعلنون إنشاء لجنة تحضيرية لتنفيذ المقتضيات الانتقالية المتعلقة باتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ويلتزمون ببذل الجهود الضرورية واتخاذ الإجراءات اللازمة كي يدخل الاتفاق المذكور حيز التنفيذ مع بداية 1995 أو في أول وقت ممكن بعد ذلك التاريخ، كما اعتمد الوزراء قرارا يتعلق بالتجارة والبيئة.

سابعا: يعبر الوزراء عن خالص شكرهم للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني للدور الفعال الذي قام به شخصيا لإنجاح المؤتمر الوزاري في مراكش ويعبرون عن شكرهم للحكومة والشعب المغربي لحرارة الاستقبال وكرم الضيافة وإحكام تنظيم المؤتمر وان عقد المؤتمر الوزاري في مراكش والذي يشكل خلاصة نهائية لدورة الأوروجواي يعتبر مظهرا إضافيا يكرس ولوج المغرب لنظام تجاري منفتح وإرادته في الاندماج بصورة كلية، في الاقتصاد العالمي.

ثامنا: وباعتماده توقيع الاتفاق النهائي وفتح اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للموافقة يعلن الوزراء اختتام المؤتمر الوزاري للجنة المفاوضات التجارية وانتهاء دورة الأوروجواي رسميا.

المصدر : الشرق الأوسط

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

لقطات

● استفادت الحكومة المغربية في أجواء «الجات» القيام بحملة واسعة لشرح الإجراءات التي اتخذتها لصالح المزارعين لرفع أسعار الحبوب ووضع صيغة جديدة للتمويل على شكل ضمانات الشركات الزراعية بمبلغ ملياري درهم.

● بيير سيرج ديغو وزير السياحة المغربية تفاءل بتحقيق البلاد نموا كبيرا في حجم السياحة والخدمات واعتبر انعقاد «الجات» أول مؤشر على ذلك.

● «شمس مراكش» المنتوج السياحي المغربي الأكثر شهرة، جذب الأجانب لاستهلاكه بكثافة وأخذوا معهم احتياط شهرين بعد غطس دام خمسة أيام في المسابح.

● السكرتارية المكلفة الحجز الفندقي لم تراع رغبة أصحاب الطلبات المتأخرة في إيجاد الفنادق التي طلبوا النزول فيها وأعطت الأولوية للسابقين في تقديم الطلبات. وقد تميزت إجراءات إقامة الأطر المغربية في المؤتمر بتنظيم ملحوظ.

● الوفود الآسيوية كانت تقف في الأماكن الأكثر جمالا وتبتسم لعدسات وسائل إعلامها لالتقاط صور لم تحظ بها الوسائل الأخرى.

● المغرب أول دولة في العالم وقعت على الاتفاقية وجاء ذلك استثناء، في حين كان من المفترض أن توقع الجزائر أولا حسب الترتيب الابجدي.

● الصحافيون الأفارقة الذين غطوا المؤتمر كانوا من تنزانيا والسنغال وكينيا.

● رئيس وفد أوروبي كان يصفق باعجاب خلال الألعاب النارية على هامش مأدبة العشاء الملكية، وعندما أخبره صديقه بأنها صناعة آسيوية وضع يديه في جيبه.

التسلسل الهرمي للمنظمة الجديدة

1) اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للتجارة يشكل إطارا مؤسسيا مشتركا يشمل الاتفاقية العامة المعدلة في دورة الأوروجواي وكل الاتفاقات والتسويات المستخلصة من مفاوضات «الجات» والنتائج النهائية لدورة الأوروجواي. وتتألف منظمة التجارة الدولية من مجلس وزاري في قمة هرمها، يجتمع مرة على الأقل كل سنتين. ومن مجلس عام يهتم بالمتابعة والنظر بصورة دورية في كيفية سير وتنفيذ الاتفاقية والقرارات الوزارية. ويختص المجلس العام أيضا بتسوية الخلافات ومعالجة السياسات التجارية التي لها صلة بالاختصاصات الموكولة للمنظمة العالمية للتجارة. ويختص المجلس أيضا بإنشاء عدد من الأجهزة المتخصصة في المنظمة تهتم بالإشراف على مجالات : السلع، الخدمات، الحماية الفكرية المتصلة بالتجارة.

ويضمن إطار المنظمة مقاربة لنتائج دورة الأوروجواي تنبني على « الالتزام الواحد» أي موافقة الدول الأعضاء على جميع نتائج الدورة بدون استثناء.

وتهتم المنظمة الدولية أيضا بمعالجة القضايا التي لم تشملها اتفاقيات دورة الأوروجواي كما هو الشأن لميادين النقل الجوي والصفقات العمومية ومواد الحليب ولحوم البقر.

2) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1994، وتتضمن عددا من النصوص المتعلقة بتأويل وتفسير بنود الاتفاق، وهي بمجملها سبعة نصوص تفسيرية:

- نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بلوائح التنازلات والامتيازات وتتضمن جميع الإجراءات والاستثناءات غير التعريفية.

- نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بالمقاولات التجارية التابعة للدولة.

- نص اتفاق بشأن الإجراءات المرتبطة بميزان الأداءات، ويقتضي أن الأطراف الموقعة يمكنها أن تتخذ إجراءات استثنائية هدفها حفظ التوازنات في ميزان الأداءات، بما يؤدي الى اختلال الحد الأدنى للمبادلات، ويعطي الأفضلية للإجراءات التي ترتكز عليها التعريفات، بكيفية تعطي الأولوية للرسوم الإضافية على الواردات والرسوم على الصادرات، ثم الاستثناءات الكمية. ويفترض الاتفاق جملة من الإجراءات الاستشارية التي تعتمدها اللجنة المتخصصة في الامتيازات المطبقة لأهداف تتصل بميزان الاداءات في إطار الاتفاقية العامة. فضلا عن الإشارة للإجراءات التمييزية للواردات لأهداف تتصل بميزان الأداءات.

- نص اتفاق بشأن تاويل البند المتعلق بالوحدات الجمركية والمناطق التجارية الحرة ويكرس هذا النص مسألة تدعيم المواصفات والإجراءات المتصلة بإقامة وحدات جمركية ومناطق تجارية حرة، والآثار المترتبة عن إنشائها بالنسبة للدول النامية. ويتضمن الاتفاق تفصيلات حول القواعد التي ينبغي اتباعها للحصول على التعويضات الضرورية للأطراف الموقعة في حالة إنشاء وحدة جمركية. إضافة للواجبات التي تلتزم بها الأطراف الموقعة في ما يتصل بالإجراءات التي تتخذها الدول والإدارات الجهوية أو المحلية على أراضيها.

- نص اتفاق حول تاويل البند المتعلق بالفترات الإضافية لتمديد العمل بنظم «الجات»، وإيقاف العمل بالإجراءات السارية. ويتصل هذا النص بمضمون الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

- نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بتعديل اللوائح التعريفية. ويفترض جملة من الإجراءات للمفاوضات حول التعويضات المتعلقة بالتعريفات المعدلة أو التي يتم تغييرها. ويشمل النص موضوع إنشاء قاعدة جديدة يطلق عليها « مبدأ التفاوض» أو «حق التفاوض» يخول بموجبه للدول التي تشكل صادرات معينة القسم الأكبر من صادراتها الوطنية وتكون تلك الصادرات بحاجة الى دعم.

والهدف من هذا البند هو دعم إمكانات الدول الضعيفة في التنمية والمساهمة في المفاوضات.

- نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بحالات عدم تطبيق الاتفاقية العامة ويمكن في حالات معينة الدول الموقعة إمكانية اللجوء لعدم تنفيذ الاتفاقية العامة ازاء دولة أو أخرى، يكون قد فتح بينهما مفاوضات حول التعريفات. ويفترض اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية ان اي استخدام لهذا الإجراء (عدم تنفيذ الاتفاقية) يمتد لمجموع الاتفاقات المتعددة الأطراف.

الأفارقة يخشون أن تقتصر صادراتهم على كرة القدم إذا تلاعبت الدول الصناعية

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

قال أحد أعضاء الوفد الكيني لـ «الشرق الأوسط» أن افريقيا ستستفيد من اتفاقيات الجات إذا لم تلجأ الدول الصناعية للعب تحت الطاولة ، وأشار المسؤول الكيني الى أن افريقيا ستفتح طبقا لاتفاقيات الجات أسواقها أمام منتجات الدول الصناعية وهو ما سيؤدي حتما الى إضعاف الصناعات في الدول الافريقية، وبالمقابل فإن الدول الصناعية ستستقبل المواد الأولية من القارة الافريقية.

لكن المسؤول الكيني أبدى تحفظاته بشأن هذه المسألة وأوضح قائلا: «إن مداخيل الدول الافريقية من منتوجاتها الاولية ستذهب حتما الى اقتناء المستهلكين الأفارقة لمنتجات الدول الصناعية خاصة أن افريقيا الجائعة في كل شيء ستحدوها رغبة أكيدة لالتهام منتجات الدول الصناعية التي حرم منها الأفارقة طويلا».

وأكد المسؤول الكيني أن هناك فوائد سيجنيها الأفارقة من توقيعهم على اتفاقيات الجات إذا ما سارت الأمور سيرها الطبيعي، ولكن إذا ما لجأت الدول المصنعة للعب تحت الطاولة فإن الأفارقة لا يجيدون هذه المسألة وقال المسؤول الكيني مازحاً «آنذاك لن نجد سوى كرة القدم نصدرها الى الدول الغربية».

ويذكر أن 26 دولة افريقية قد شاركت في اجتماعات الجات في حين لم تحضر عشر دول أخرى والسبب واضح: لا توجد إمكانيات.

وكانت الدول الافريقية المشاركة في اجتماعات الجات قد عقدت اجتماعا على هامش مؤتمر مراكش في محاولة للبحث عن موقف افريقي موحد تجاه الاتفاقيات، وتنسيق مواقف دول المجموعة الافريقية إزاء مفاوضات جولة الأوروجواي وانعكاساتها على الاقتصاديات الافريقية .

وقد اتفق الأفارقة خلال هذا الاجتماع على إصدار وثيقة تسمى «الإعلان الافريقي» تتعلق بثلاث نقاط أساسية: أولا تقييم النتائج الدورية، ثانيا محاولة خلق تناسق بين عملات ومالية واقتصاد الدول المعنية ، ثالثا المساعدة التقنية بمختلف أشكالها.

وأشارت المصادر الى أن الدول الافريقية ترغب في الاستفادة من الحل الوسط الذي تم التوصل اليه أخيرا في جنيف والذي يسمح لهذه الدول بطرح ومناقشة كل قضية مقابل الإمكانيات المتاحة للدول المتقدمة.

ويلاحظ المراقبون هنا في مراكش أن الصوت الافريقي كان خافتا خلال اجتماعات الجات، وأن الأفارقة اتسموا بالحذر عكس الآسيويين الذين جاؤوا الى مراكش ويعرفون جيدا ماذا يريدون، أما الأفارقة ربما ينتظرون طويلا كما هي عادة القارة السمراء ليعرفوا ماذا يريدون.

تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والتنمية في المنظمة الجديدة

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

كان موضوع جعل الأهداف البيئية الدولية في صلب القوانين الخاصة بالتجارة العالمية، مدار بحث واهتمام من وفود الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في مراكش.

وقد جاء الأميركيون الى مراكش وهم عازمون على جعل الموضوع محور تركيز منظمة التجارة العالمية ،ويحملون تعهدا من الجات بأن يلتزم المؤتمر بإنشاء لجنة خاصة بالتجارة والبيئة لأول مرة كجزء من اتفاقيات الجات، ومن ثم كجزء من منظمة التجارة العالمية وهو ما أقره المؤتمر فعلا.

وكان آل غور نائب الرئيس الأميركي قد دعا خلال كلمته في المؤتمر الوزاري الى ربط المحافظة على البيئة بالتبادل الحر والتجارة الدولية ،قائلا «إن حماية البيئة موضوع لا يحتاج الى الأقوال، بمعنى أن نقول «يمكن» بل علينا التعامل معه من موقع «يجب» وأن نعمل بقوة من أجل الربط بينها لتجنب المخاطر السلبية على البيئة والإنسان وتفادي الكوارث والدمار».

ويعد هذا القرار خطوة هامة نحو الربط بين البيئة والتجارة وأصبح من المعترف به في الدوائر التجارية، أن البيئة متصلة اتصالا مباشرا بالتجارة ويجب أن تشكل جزءا من الاتفاقيات التجارية كما أعلن عن ذلك كانتور الممثل التجاري الأميركي أخيرا. وقال مسؤول في مكتب الممثل التجاري انه لا توجد تحديات داخل منظمة التجارة العالمية في وجه إقرار هذه الاتفاقية لأن للجميع الحق في تحديد مستوياته الخاصة لحماية الصحة والسلامة والبيئة.

ويتضمن قرار الاتفاقية الجديد مقتضيات بعدم جواز استخدام الحكومات للمعايير والقواعد الفنية والقيام بإجراءات مثل الاختبار والمعاينة والترخيص للتمييز او إقامة عقبات في وجه التجارة وبوضع إجراءات تجيز قبول نتائج اختبارات بلد ما في بلد آخر. كما يدعو لإيجاد أنظمة رقابية لا تكون مقيدة للتجارة أكثر مما هو ضروري، وهو ما رأى فيه المسؤول الأميركي فشلا للتحديات التي كانت تواجه القوانين البيئية الاميركية.

وتقرر ان القوانين والتدابير الرامية الى حماية الحياة والصحة البشرية والنباتية والحيوانية من مخاطر الآفات والأمراض التي تتناقلها الحيوانات والنباتات يجب أن تستند الى المبادئ العلمية ويجب أن لا يتم اعتمادها بدون أدلة علمية كافية.

وتعترف الاتفاقية بوضوح بالحق المطلق لكل حكومة في تحديد مستوى حماية الصحة البشرية والحيوانية والنباتية الذي تعتبره مناسبا كما تؤكد على تكييف الإجراءات الصحية والنباتية مع خصائص كل منطقة لا سيما الدعوة للاعتراف بمناطق خالية من الآفات والأمراض.

وذكرت مصادر مكتب الممثل التجاري أن الخطوة الأولى التي ستقوم بها هذه البنية المؤسساتية داخل الجات تتمثل في فحص سبل تاثير التجارة على البيئة وكيفية التوفيق بصورة أفضل بين مختلف المعايير المعمول بها ، وضرورة أن يتجاوب النظام العالمي للتجارة مع حماية البيئة من خلال تعديل قوانين التجارة إذا اقتضت الحاجة.

وتعد مصادقة الكونجرس الأميركي على اتفاقية الجات برمتها مرهونة بمدى عمل الحكومة على صياغة استراتيجية معقولة لتعزيز التنمية من خلال التجارة الدولية.

وعلق مسؤول في الوفد الهندي على قرار المؤتمر الوزاري قائلا إننا ربما سنشهد انعقاد جولات «خضراء» على غرار جولات الأوروجواي ،كما تدعو الى ذلك الدول المصنعة.

ورغم توفر أدلة على تعاظم صلة البيئة بالتبادل الحر فإن كيفية المعالجة فرضت على كواليس المؤتمر أسئلة أكبر بكثير من الأجوبة مثل مدى تطبيق قوانين بلدان ما خارج أراضيها والآليات المناسبة لفض النزاعات التي تنطوي على جذل علمي وعلى اعتبارات بيئية، مادام أن الأميركيين لديهم قوانين تربط بين البيئة والتجارة مثل اللجوء الى إجراءات تجارية ضد البلدان التي تمارس صيد الأسماك بالشباك، وتفرض قيودا على المواد التي تستنزف طبقة الاوزون بموجب بروتوكول مونتريال.

وتنظر الدول النامية الى هذه الإجراءات بأنها تحتاج الى آليات تضمن أن السياسة البيئية لن تكون قيودا تجارية مقنعة وذات آثار خطيرة على تجاراتها الخارجية الضعيفة أصلا. وأبدت الدول العربية في الجات تخوفها من ان لا يتم التوفيق بين حرية المبادلات وحماية البيئة على ضوء تداخل عدد من الرهانات البيئية مع التجارة العالمية. وأكد المغرب على ضرورة الاحتياط من هذه المسألة حتى لا تتحول الإجراءات المتخذة من كونها أهدافا بيئية الى أشكال جديدة لحماية الاقتصاديات الوطنية.

ونبهت الدول العربية المنتجة للنفط والمشاركة في المؤتمر من أن يكون هذا الربط يستهدف إقحام موضوع ضريبة الكربون على الصادرات النفطية، والذي تعتبره عملا يهدف الى تقليص العائدات على الصادرات البترولية العربية.

وتنبني وجهة النظر هذه على ضرورة أن يفتح التبادل الحر إمكانية انتقال التقنيات الخاصة والمستخدمة لمحاربة التلوث وليس خلق صراعات تجارية مقنعة في صورة بيئية.

وفي القارة الأميركية والبرازيل واستراليا تنشأ مثل هذه التداخلات المضرة بالتبادل التجاري، فمثلا ينتقد الأميركيون طريقة الصيد بالشباك في المكسيك ويريدون تحريمها، بينما يرى المكسيكيون أن ذلك يهدف الى إنقاص الكميات المصدرة الى الولايات المتحدة، في حين أن المكسيك بحاجة الى تقنيات وأساطيل للصيد البحري في مستوى الأساطيل اليابانية وهو موضوع آخر.

وعلى مستوى أخر فإن الانتقادات الأميركية الموجهة الى البرازيل كونها تسبب زيادة في ثقب الأوزون عن طريق اقتلاع الغابات، فإنها تواجه من قبل البرازيليين بانتقادات مفادها أن على الأميركيين تقليص كمية الغازات الكبريتية والكربونية المسؤولة عن مشكلة الاوزون ، باستخدام كميات أقل من الوقود. ويرون في ذلك دعوة الى تقليص العائدات من تجارة الأخشاب وفرض حمائية مقنعة تقضي بوجود غابات في الكرة الأرضية مهمتها وفائدتها امتصاص غازات الدول المصنعة التي تنتج مصانعها منتوجات تغزو بها أسواق العالم النامي. وترى دول نامية أخرى أن اتفاقيات الجات لا تنكر وجود هذه الحمائية من خلال اعترافها بوجود حالات يمكن لها ان تعمل على تقليص التبادل التجاري مثل السماح للدولة بفرض تقنيات صارمة جدا على التجارة للتأكد من أن الاهداف البيئية مطبقة، كما تسمح الاتفاقيات للدولة بأن تشكل حمائية معينة للتجارة المحلية وليس لحماية البيئة.

صحافيو «الجات» أرسلوا 32 مليون كلمة وأجروا 200 ألف مكالمة هاتفية

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

اظهرت إحصاءات تقديرية ان الصحافيين الذين غطوا مؤتمر مراكش اجروا 200 ألف مكالمة هاتفية من المركز الإعلامي، وأرسلوا 32 مليون كلمة عبر اجهزة الفاكس والكومبيوتر. وأبلغ عبد السلام احيزون وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية انه تمت إضافة 6000 خط هاتفي قبل المؤتمر لمدينة مراكش في حين كانت الشبكة تتوفر على 8000 خط هاتفي، وأوضح ان هذه التوسعة كانت مبرمجة من قبل، واشار احيزون الى ان الجديد الذي تم بمناسبة مؤتمر «الجات» هو استعمال 1000خط هاتف نقال MOBILE اضافة الى إدخال خدمات GCMوالبيجر، وأشار المسؤول المغربي الى ان مؤتمر «الجات» اتاح للوزارة فرصة لإبراز أحدث وسائل الاتصالات التي تتوفر عليها، كما استعملت للمرة الاولى نظام البطاقة الممغنطة لأداء واجبات الهاتف والفاكس والتلكس.

وحول تاثير اتفاقيات «الجات» على قطاع الاتصالات قال احيزون ان الاتفاقيات سيكون لها تاثير على معالجة المعطيات مشيرا الى ان قطاعات الهاتف والتلكس والبنية التحتية ستبحث في إطار الجات بعد مؤتمر مراكش على ان تنتهي المفاوضات قبل ابريل (نيسان) عام 1996.

من جهة اخرى ابلغ الجلالي العنتري مدير المواصلات السلكية واللاسلكية والمشرف على المركز الاعلامي «الشرق الاوسط» ان خدمة جديدة تم توفيرها خلال مؤتمر «الجات» وذلك باتاحة نقل اية مداخلة او محاضرة بالصورة والصوت الى اي مركز إستقبال الي اية جهة في العالم شريطة إخطار إدارة البريد ساعتين قبل. وأشار الى ان سعة الخطوط الهاتفية في مدينة مراكش وصلت الى 56 الف خط هاتفي خلال مؤتمر «الجات» في حين بلغ عدد المشتركين 42 الف مشترك وبقيت 14 الف خط كفائض.

الجات والتجارة الدولية

وقع ممثلو ١٢٤ دولة امس على مواثيق دورة ارجواى فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» وياتي هذا الختام لهذه الدورة فى تحرير التجارة الدولية التى استغرقت ما يزيد على سبع سنوات حتى تم التوصل لاتفاقات نهائية فى ١٣ ديسمبر الماضى.

وقد شهدت مفاوضات هذه الدورة العديد من الخلافات سواء بين البلدان النامية من ناحية والبلدان المتقدمة من ناحية اخرى او بين البلدان المتقدمة وبعضها البعض. ورغم كافة ما يقال عن عدم تاثير الاتفاقية على الدول النامية، ومساعدتها لهذه الدول عبر تحرير التجارة وفتح الاسواق امامها، الا ان هذا ليس صحيحا بالنسبة لاغلب هذه الدول. فلكى يكون هناك ما يمكن تصديره لابد ان يسبق ذلك منطقيا أن تكون هناك وفرة فى الانتاج الذى يمكنه المنافسة فى السوق الدولية من حيث الجودة والسعر. وهى ازمة بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية حتى لو كان صحيحا وفتح الباب أمامها لتصدير سلعها. ورغم التوصل لاتفاق نهائى الا ان هناك امورا مازالت غير واضحة بعد، فمع الحديث الشائع عن الغاء العوائق غير الجمركية فى وجه تدفق التجارة الدولية، الا أن موقف مصر مؤخرا الرافض لإضافة بند ينص على مدى احترام الدولة لحقوق الإنسان فيها كمعيار لفتح الاسواق امامها، يدل هذا الموقف على ان الدول المتقدمة تضع معايير جديدة يكون تنفيذها منوطاً بمدى رضائها عن هذا البلد او ذاك تحت مسمى مدى احترامه لحقوق الانسان . وفى هذا المقام فلنتذكر فقط السيف المصلت الذى تستخدمه الولايات المتحدة ضد الصين حتى يتم تجديد منحها صفة الدولة الاولى بالرعاية فى التعامل التجارى سنويا.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

رئيس المكتب التمثيلى لجنوب افريقيا بعد توقيع «الجات»:

الدول النامية مطالبة بإجراء إصلاحات فى هياكلها الاقتصادية

□ القاهرة ـ مجدى عبيد

أكد رئيس المكتب التمثيلى لجنوب افريقيا بانه من المتعين على الدول النامية أن تقوم باجراء تعديلات على هياكلها الاقتصادية حتى تتواءم مع تلك الموجودة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة. مشيرا الى ان الدول النامية جزء من التجارة الدولية وعليها أن تغير هياكلها الاقتصادية حتى تصبح مؤهلة للمشاركة فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد، واعرب عن اعتقاده بأنه بعد توقيع اتفاقية الجات هناك عصر جديد فى التجارة الدولية، ولا تستطيع الدول النامية أن تبقى خارج اللعبة.

وبسؤاله عن تأثير تحرير التجارة الدولية على برامج الاصلاح الاقتصادية، وما اذا كانت جنوب افريقيا ستواجه مشاكل من جراء ذلك. اجاب جوستوس داخودا بقوله ابنى لا استطيع ان اتحدث عن الحكومات الاخرى، ولكن بمقدورى التحدث عن جنوب افريقيا، فاتفاقية الجات، تنص على تحرير بعض المجالات، ورغم ان اقتصاد جنوب افريقيا اساسا اقتصاد مفتوح. وتعتمد فى نسبة كبيرة من الناتج المحلى على التجارة الخارجية، إلا أنه سيكون من المطلوب اجراء تعديلات معينة، وهذه مهمة اى ادارة تتولى الحكم، فمهما تكن الادارة القادمة، عليها أن تتخذ الخطوات التى تكفل بقاء اقتصاد جنوب افريقيا مفتوحا للتجارة العالمية، وازالة العقبات التى تحول دون ذلك.

وعن تاثير تحرير أسعار المعادن على انتاج جنوب افريقيا من المعادن اوضح داخودا ان جنوب افريقيا لم يسبق لها الانضمام الى اى كارتيل، ولا توجد ـ على حد علمى ـ أية ترتيبات مع أى دولة منتجة للمعادن، معربا عن اعتقاده انه ربما الهدف هو عدم تشجيع اقامة كارتيلات فيما يتعلق بانواع معينة من المواد الخام. وهو خط يتفق الى حد ما مع النهج الذى اتبعناه منذ فترة طويلة. واشار داخودا الى ان اسعار المعادن فى جنوب افريقيا تحددها قوى السوق، ولا يوجد ميكانيزم حكومى لتسويق المواد الخام، فهذا يعود والكلام مازال داخودا ـ الى القطاع الخاص الذى يتولى تسويق ونقل وبيع المواد الخام المعدنية فى الاسواق العالمية! ومن خلال قوى الطلب والعرض، تتحدد الاسعار ولكن رئيس المكتب التمثيلى لجنوب افريقيا أوضح أن هذا لا يعنى أن اسعار



جوستوس داخودا

المعادن فى جنوب افريقيا لن تتأثر بالتحرير العالمى لتجارة المعادن، فاطلاق قوى السوق، وتحرير الاسعار فى الاسواق العالمية سيؤثر على المعادن واسعارها فى جنوب افريقيا.

قطاع الصناعة

وحول تاثير تحرير المنتجات الصناعية على قطاع الصناعة فى جنوب افريقيا قال جوستوس داخودا أن سياسة حكومات جنوب افريقيا

المتعاقبة هدفت الى التسريع من ايقاع خصخصة الصناعات، فرغم أن جنوب افريقيا اعتادت على وجود مشروعات ضخمة مملوكة للدولة في بعض المجالات، كصناعة الصلب والصناعات الاخرى المرتبطة بها، إلا أنه قد جرت خصخصة هذه الصناعات وأكد داخودا أن المسألة هنا تتعلق بقدرة منتجات جنوب افريقيا على المنافسة في الاسواق العالمية. مشيرا الى ان هناك بعض العوامل السلبية التي ربما تقلل من القدرة التنافسية لهذه المنتجات، مدللا على ذلك بهياكل الاجور المرتفعة والاجراءات الحمائية في بعض القطاعات كصناعة النسيج، ولكنه قال إن مثل هذه الاجراءات الحمائية كلفت إمكانية عالية لتطور اقتصاد جنوب افريقيا، ومن المتعين الان التركيز على تحرير التجارة كما هو موجود في اتفاقية الجات، مشيرا الى ان جنوب افريقيا ستواصل تحرير هذه القطاعات التي جرت حمايتها من خلال الرسوم الجمركية، والمشكلة تتمثل في القدرة التنافسية لاسعار منتجات جنوب افريقيا التي ترجع الى ارتفاع الاجور، ويرى داخودا أن هناك انخفاضا في مستويات الاجور لدى الدول المتقدمة الاخرى، غير أنه توقع أن يطرأ انخفاض على مستوى الاجور في جنوب افريقيا في العام المقبل.

حماية الصناعة الوطنية

وبسؤاله عن سبل حماية الدول النامية لصناعتها الوطنية في اطار اتفاقية الجات، يرى داخودا أنه من المطلوب اجراء تعديلات في هياكل الضرائب والرسوم الجمركية على ذلك اكثر عدالة فيما يتعلق بالسلع المستوردة، اضافة الى حد أدنى من التدخل الحكومي في هيكل الاسعار ذاتها، مشيرا الى ان مسألة العدالة لا تسري على قطاع الصناعة فحسب وانما كذلك المنتجات الزراعية.. ويضرب داخودا مثلا بالمنظمات الزراعية الموجودة في جنوب افريقيا، قائلا إن هذه المنظمات عملت على التدخل في تحديد اسعار المنتجات الزراعية بفرض حماية المزارعين لكن والكلام مازال لداخودا - صار علينا الان الغاء السيطرة على اسعار المنتجات الزراعية، بأن يتم تحديدها وفقا لقوى السوق. ويرى داخودا ان المسألة في غاية التعقيد، فمن السهل - على حد قوله - الغاء الرقابة على الاسعار. ولكن النتائج المترتبة على ذلك في غاية الاهمية، اذا ان من الموضوعات المطروحة هو الكيفية التي بها تقوم بالغاء السيطرة على الاسعار.

الجات والأغلبية السوداء

وحول تأثير تحرير التجارة على الأغلبية السوداء، وما اذا كانت جنوب افريقيا يمكن ان تشهد تمردا وقلاقل اجتماعية على غرار الحال في المكسيك. اجاب رئيس المكتب التمثيلي لجنوب افريقيا بقوله إنه سؤال على درجة عالية من التعقيد. ولكن سيكون من المتعين على اي حكومة تجيء في المستقبل، أن تتبنى برنامجا للاصلاحات، وتخفف من الرسوم الجمركية في بعض المجالات. والنتائج المترتبة على هذه الاصلاحات تتوقف على ما اذا كان اقتصاد جنوب افريقيا سيواصل نموه. وبافتراض وجود استقرار سياسي وعملية انتقال سلمي الى ادارة جديدة، اعتقد - والكلام مازال لداخودا - ان الاقتصاد سيواصل نموه ربما بمعدل يفوق التوقعات ويرى داخودا ان هناك بالفعل برنامجا ضخما للانفاق الاجتماعي وللانفاق على التعليم والصحة ولكن المشكلة تتعلق بالاتحادات العمالية التي - من وجهة نظره - على درجة عالية من الفاعلية والنشاط.

المبادلات التجارية

وبشأن تأثير تحرير التجارة على المبادلات التجارية لجنوب افريقيا مع دول القارة الافريقية قال داخودا أن لدى جنوب افريقيا تجربة مفيدة في مجال تحرير التجارة وتتمثل في منطقة الاتحاد الجمركي لمنطقة الجنوب الافريقي، وهي منطقة - على حد قوله - افادت اقتصاد جنوب افريقيا، وتضم كلا من سويزلاند وناميبيا وليسوتو وبيتسوانا على الجانب الاخر، يرى داخودا ان جنوب افريقيا قد حجب عنها الدخول في التجمعات الاقتصادية الاقليمية في بقية اجزاء القارة الافريقية. ولكن مثل هذا الوضع انتهى الان. مشيرا الى ان جنوب افريقيا قد لا تتطلع الى العضوية. ولكن تحرص على التحرك الفعال في هذه المنطقة، وتتبع في هذا المجال سياسة تقوم على تحرير التجارة، وهي في هذا المجال تتحدث عن دور اكثر فاعلية.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٤

قيمته ٢٠٠ مليار دولار

اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى يمهد الطريق لعقود حكومية جديدة

□ مراكش - المغرب - رويتر:

ذكرت وزارة التجارة الامريكية ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى قد توصلتا الى اتفاق تجارى يفتح الباب أمام إبرام عقود تجارية حكومية تبلغ قيمتها ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار. ووصفت الوزارة هذه الخطوة بانها مهمة وتدفع الى الأمام: وقال الممثل التجارى ميكى كانتور إننا قد تخلصنا من المأزق. وقال إن الاتفاق يبدأ من سيارات الاطفاء وحتى أسرة المستشفيات بعد أن اتفق الجانبان على وقف اجراءات الافضلية واعطاء الشركات الاخرى فرصة للتنافس العادل فى الاسواق العامة فى كلا الجانبين عبر الاطلنطى.

ومن جانبه قال سيرليون بريتان المفوض التجارى التابع للمجموعة الاوروبية للصحفيين ان الاتفاق قد اتاح فرصا تجارية جديدة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليار دولار.

وسوف يستثنى الاتفاق كلا من قطاع الاتصالات السلكية واللا سلكية الضخم فى الاتحاد الاوروبى، وعلى الجانب الامريكى من النقل فى المدن الى مطارات المدن الى مشروعات الصلب.

وقال اننا لم نتمكن من التوصل الى اتفاق حول الاتصالات السلكية واللاسلكية التى تعتبر فى الحقيقة مجالاً شديد الحساسية ووعد باجراء مفاوضات اخرى فى هذا الصدد.

وقد وجه احد كبار المسئولين الامريكيين اللوم الى النزاعات الداخلية فى الاتحاد الاوروبى وانها المسئولة عن اخفاق موضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويذكر ان بريتان وكانتور قد قدما الى مراكش للتوقيع على معاهدة التجارة العالمية التى ستتوج سبعة اعوام من المفاوضات التى تجرى تحت اشراف الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.

وقد التقيا خلال اليومين الماضيين فى مسعى لابرام العقود التى توسع من أمد الاتفاق الذى أبرم فى العام الماضى ويشكل اساسا للتوقيع على عقود الجات.

ويعنى الاتفاق ان تستطيع احدى الشركات البلجيكية التقدم بعطاء للحصول على عقد لبناء مستشفى فى تكساس وان يتمكن احد المهندسين المعماريين الفرنسيين من بناء جسر فى كاليفورنيا أو يستطيع احد البريطانيين المنافسة فى اسواق محطات القوى الكهربائية فى شيكاغو.

وتجدر الاشارة الى ان الجانبين قد فرضا عقوبات محدودة ومتساوية فى هذا الصدد وهو ما يعد امرا محزنا.

ولكن هل ستضيق الولايات المتحدة ذرعا لكونها محرومة من السوق الاوروبية ولا يستبعد ان تقوم بانتهاج سبل اخرى. وقال احد كبار المسئولين الامريكيين ان كانتور يبحث مسألة التوصل الى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الاوروبى وتعهد بقوله اننا نواصل السعى من اجل الوصول الى ذلك.

وقد توصلت الولايات المتحدة بالفعل الى اتفاق يتعلق بالاتصالات مع الالمان الامر الذى ادى إلى شق صفوف المسؤولين فى مقر الاتحاد الاوروبى فى بروكسل.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

ولم يذكر المسؤول الامريكى، عما اذا كان الامريكيون قد تفاوضوا بالفعل مع دول اعضاء اخرى فى الاتحاد الاوروبى ام لا.

وقال ان ما نهتم به هو التوصل الى اتفاق شامل لا يشمل فقط المانيا وانما كل دولة اخرى. واننا نريد توسيعه بأى طريقة الا اننا سوف نتعامل بالتأكيد على اسس فردية اذا ما اضطررنا لذلك.

الا ان احد مسؤولى الاتحاد الاوروبى ذكر ان لديه تاكيدات من اعضاء الاتحاد الاوروبى بانهم سوف يلتزمون بالامور التجارية ولن يحذوا حذو المانيا. الا ان الاجراءات الداخلية التى سيتخذها الاتحاد الاوروبى ضد المانيا فيما يتعلق باتفاقها الفردى سوف يستغرق عدة اشهر لاتمامه مما يغرى دولا اخرى لتحذو حذوها.

وعن الاتفاق قال بريتان ان الاتحاد الاوروبى قد ضمن الفوز بعقود فى ٢٩ ولاية امريكية بما فى ذلك اكبر خمس ولايات فضلا عن سبع مدن كبيرة.

ويشمل الاتفاق ايضا وبشكل دائم قطاع مرافق الكهرباء الذى قدره كانتور بـ ٢٨ مليار دولار.

والخبراء يختلفون حول تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى

كتب عبد الناصر محمد :

فى استطلاع « للسياسى المصرى » حول انعكاسات تنفيذ اتفاقية « الجات » على اقتصاديات الدول النامية وخاصة مصر والتى يبدأ العمل بها فى اوائل العام القادم تباينت آراء خبراء الاقتصاد .. حيث ابدى البعض موافقته لاهمية تطبيقها للوصول الى مصاف المستويات الاقتصادية العالمية بينما ابدى البعض الاخر استياءه ووصفها بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير .

ففى البداية وصف محمود محمد محمود وزير الاقتصاد المصرى .. اتفاقية « الجات » .. بانها قد تكون نقمة .. ولكنها ليست بكارثة .. حيث تتضمن العديد من المزايا الواجب الاستفادة منها .. وبصورة خاصة المهلة الممنوحة للدول النامية والبالغة عشر سنوات حتى توفق اوضاعها مع الاتفاقية يجب استغلالها الاستغلال الامثل من تحسين الجودة وخفض التكلفة كما ان الاتفاقية تساير اتجاه الاصلاح الاقتصادى فى مصر والذى يقضى بالغاء الدعم وتخفيض التعريفات الجمركية .

فالاتفاقية اتسمت بالمرونة فى الالتزامات المفروضة على مصر والدول النامية حيث حصلت تلك الدول على مهلة عشر سنوات للتنفيذ بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذى تقدمه للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ والملاحظ ان مصر قد الغت هذا الدعم كما اقرت الاتفاقية مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء فى الاجل القصير ومثال ذلك سترتفع فاتورة مشتريات مصر الى ٣٠٠ مليون دولار وفى الوقت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٣٣٪ بينما اقر الاتفاق بالا تلتزم الدول النامية باية التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية .

ومن ناحية اخرى اكد ابراهيم فوزى وزير الصناعة - على ان الشركات المصرية .. مازالت تخطو بصورة مبدئية نحو اعادة الهيكلة الاقتصادية وبالتالى لن تتمكن من مواجهة التحديات العالمية والسوق المفتوح بصورة ايجابية .

واشار الى ان هناك ٢٢ شركة صناعة تقدمت للحصول على شهادة « الايزو »

ومن المزايا التى اكتسبتها مصر ايضا يشير تقدير اتحاد الصناعات الى ان مجالات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وحق هؤلاء العاملين فى العمل وهى جميعا اهداف يمكن من خلالها نفاذ مصر للدول الكبرى والنامية الافريقية والعربية .

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

« السياسي المصري » تنفرد بنشر بنود اتفاقية الجات :

تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف

تخفيض الدعم للصادرات بنسبة ٣٦٪

كتبت ناهد إمام :

تنفرد « السياسي المصرى » بنشر اهم بنود اتفاقية تحرير التجارة متعددة الاطراف « الجات » .. والتى قام مؤخرا وزراء اقتصاد ١١٩ دولة ومن بينها مصر .. بالتوقيع عليها .. على ان يبدأ تنفيذها مع بداية العام القادم وتم تحديد مهلة زمنية حدها الاقصى عشر سنوات للحصول على التطبيق الكامل لكافة البنود والاتفاقيات .

تتضمن بنود الاتفاقية العامة .. (١٥) اتفاقية فرعية .. لتغطية كافة المجالات السلعية والخدمية تمثلت الاتفاقية الاولى فى « تاسيس منظمة التجارة متعددة الاطراف » .. وتهدف الى ايجاد اطار مؤسسى واحد يشمل اتفاقية « الجات » وبالنسبة للهيكل التنظيمى للمنظمة .. نصت الاتفاقية على عقد اجتماع وزارى مرة كل عامين على الاقل .. وتشكيل مجلس اعلى للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات .

كما يقوم المجلس بدور جهاز تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية ويتولى المجلس تاسيس اجهزة مساعدة كمجلس السلع والخدمات والملكية الفكرية .. ونصت الاتفاقية على خضوع الدول الاعضاء فى المنظمة لكافة نتائج دورة « اورجواى » بدون ايه استثناءات .

وتتضمن الاتفاقية الالتزامات الواجب على الدول الاعضاء مراعاتها .. فى مجال دخول الاسواق والدعم المحلى ودعم الصادرات واتفاقية الاجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الاقل نموا والدول المصنفة كمستورد صافى للغذاء وبالنسبة لدخول الاسواق فقد حلت التعريفة الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية بحيث تقدم المستوى من الحماية وبالنسبة للدول الصناعية يتم تخفيض الجمارك بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات وبمعدل ٢٤٪ للدول النامية على مدى ١٠ سنوات وفيما يختص بالدول الاقل نموا ليس هناك ما يلزمها بتخفيض الجمارك وتقضى الاتفاقية بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦٪ خلال فترة ٦ سنوات وبالنسبة للدول النامية تصل التخفيضات الى ثلثى المطبقة فى الدول الصناعية وعلى مدى عشر سنوات .

وحظرت الاتفاقية الخاصة بالقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار على الدول الاعضاء تطبيق اى اجراء يتعارض مع الحد من حرية التبادل التجارى والغاء اية قيود مفروضة خلال عامين للدول الصناعية وخمس سنوات للدول النامية ، وسبع سنوات للدول الاقل نموا .

الاتفاقية الخامسة حول « مكافحة الاغراق » .. وهى توفير مزيد من الدقة فى كيفية تحديد المنافسة الاغراقية .. والمقاييس الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناجم عنها بالنسبة للصناعات الوطنية فى البلد المستورد بجانب وضع اجراءات خاصة باثبات وقوع الضرر واجراءات مكافحة الاغراق ونصت الاتفاقية على انهاء اى قضية اغراق اذا ثبت ان هامش تخفيض سعر السلعة المصدرة يقل عن ٢٪ من سعر التصدير او اذا كان حجم واردات الدولة المتضررة من السلعة موضع الخلاف يقل عن ٣٪ من اجمالى وارداتها منها وفى كافة الاحوال يجب انهاء اجراءات مكافحة الاغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها .

وتتضمن الاتفاقية السادسة .. تقييم التعريفة الجمركية وتعطى ادارات الجمارك الحق بطلب اية معلومات اضافية من المستوردين فى حال الشك بسلامة قيمة السلع المستوردة المقدمة من قبلهم .

الاتفاقية السابعة .. حول التدقيق ما قبل الشحن .. وحددت واجبات ومهام وكالات وشركات التدقيق وكذلك واجبات المصدرين واستحداث آلية خاصة للمتابعة وحل المشاكل بين المصدر ووكالة التحقيق .

والثامنة .. حول قواعد شهادات المنشأ .. وتتضمن وضع برنامج متكامل للتنفيذ يكتمل خلال ثلاث سنوات .. يضم مجموعة من القواعد المتبعة في شهادات المنشأ .

التاسعة .. اتفاقية اجراءات ترخيص الاستيراد .. وتهدف الى تقليص الاجراءات الادارية للتراخيص الى الحد الادنى .. على ان لا تتجاوز مهلة الرد الـ ٦٠ يوما .

والعاشرة .. اتفاقية الدعم والتعويض .. تم تقسيم الدعم الى ثلاث مجموعات .. الدعم المحظور .. المتعلقة بدعم الصادرات او السلع المستوردة والدعم المشروط .. ويشترط قبوله عدم حدوث انعكاسات ضارة على مصالح الدول الاعضاء كالاضرار بصناعاتها الوطنية .. وحددت الاتفاقية المقاييس الواجب اعتمادها لتقدير الضرر الناجم من الدعم .. اهمها اذا تجاوزت نسبة الدعم ٥٪ من قيمة المنتج والنوع الثالث اشكال الدعم التى لا يمكن تصنيفها ضمن النوعين السابقين .. كالمساعدة او العون الذى توفره الدول للبحوث والدراسات الصناعية كما تشترط الاتفاقية انهاء قضية التعويض اذا ثبت ضآلة حجم الدعم .. اقل من ١٪ من القيمة المضافة للمنتج وبالنسبة للتعويض ضرورة انهاء اى قضية اذا كان الدعم يمثل اقل من ٢٪ من قيمة السلعة بالنسبة لبعض الدول النامية او ٣٪ بالنسبة لدول اخرى .

الاتفاقية رقم « ١١ » .. حول التدابير الوقائية .. تسمح للدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة فى استيراد سلعة وانهاء كافة الاجراءات الوقائية خلال ثمانى سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وبالنسبة للدول النامية اجازت الاتفاقية مد فترة تطبيق الاجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات .

تضم ثلاثة اجزاء .. الاول حول .. الخدمات المقدمة فى دولة للمستهلكين من دولة اخرى كالسياحة ومقدمة من شركة كالخدمات المدنية والمقاولات والخدمات الاستشارية والثانى حول انظمة قيام كل دولة عضو فورا وبدون شروط بتوفير المعاملة الخاصة بالدولة الاولى بالرعاية لكافة موردى الخدمات من كافة الدول الاعضاء .

تتضمن بنود الملكية الفكرية التى ينبغى مراعاتها من قبل الدول الاعضاء تجاه كل بند مثل حقوق الطبع والعلامات التجارية وعلامات الانشطة الخدمية والتصميمات الهندسية ومنحت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها عام واحد لتعديل قوانينها وخمسة اعوام للدول النامية والدول التى تمر بتجربة تحويل اقتصادياتها من اسلوب التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق و « ١١ » عاما للدول الاقل نموا .

تضمن اجراءات لدراسة المناقصات الحكومية التى ستفتح للمنافسة الدولية ودراسة فرص التصدير من الدول النامية الى اسواق الدول الاعضاء .

تتضمن انشاء نظام جديد لتقوية النظام القائم فى تسوية المنازعات وحق اى دولة عضو بان تذعن للتفاوض اذا ما طلبت دولة عضو اخرى منها خلال ٣٠ يوما من الطلب كما تم استحداث انشاء هيئة للاستئناف تتألف من سبعة اشخاص تنظر فى الامور القانونية فقط التى يتضمنها تقرير لجنة التحكيم والتفسيرات القانونية التى انتهت اليها

خبراء الإدارة والهندسة العرب:

مواجهة سلبيات «الجات» بخفض التكلفة وجودة الإنتاج

كتبت ـ عزة علي:

بدأ المؤتمر السنوى السابع للتدريب والتنمية الادارية أعماله بالقاهرة أمس حيث يناقش على مدى ثلاثة أيام عددا من الموضوعات المتعلقة بدور المدير العربى فى ظل تدويل الاعمال، والمفاهيم والتوجهات المستقبلية فى اطار المتغيرات الدولية الجديدة. ويشارك ٦٠٠ عضو من خبراء الادارة وقياداتها فى المؤتمر الذى تنظمه مؤسسة الخبراء العرب فى الهندسة والادارة والمركز العربي للتطوير الادارى.

واعلن الدكتور نبيل شعث مستشار الرئيس الفلسطينى ورئيس مجلس ادارة الخبراء العرب ضرورة تطوير الادارة العربية فى ظل المفاهيم المتطورة والمتغيرة و ضرورة ان يشارك المرءوسون فى هذا التطوير.

وأكد الدكتور حلمى سلام مدير عام الخبراء العرب للهندسة والادارة ضرورة التركيز على تطوير الموارد البشرية باعتبارها أحد المداخل الأساسية لمواجهة ظاهرة التدويل. وصرح أحمد صقر عاشور مدير المنظمة العربية للتنمية الادارية بان توقيع اتفاقية الجات يعنى ان تكون المنافسة أشد على اكثر المنتجات الشعبية. وأكد ضرورة الاتجاه الى العالمية بالتوجه أولا نحو السوق الوطنية ومحاولة كسبها لأن المنافس العالمى سيتجه الى هذه السوق، مشيرا الى أن ذلك لابد أن يشمل جميع السلع التى يتم انتاجها فى السوق وتتجه بالدرجة الأولى الى أكثر السلع شعبية. وان الشركات والمؤسسات العربية تحتاج الى منهج جديد لمواجهة تلك المنافسة من خلال الاهتمام بالتسويق على أساس علمى، على أن يحقق أهم شرطين هما: خفض التكلفة وارتفاع الكفاءة والانتاجية.

بعد توقيع 'اعلان مراكش' المهد لقيام 'منظمة التجارة الدولية'

الحسن الثاني: عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية

□ مراكش - من محمد الشرقي:

■ قال الملك الحسن الثاني ملك المغرب في خطاب مكتوب القاه امام وفود الدول الموقعة لـ «اعلان مراكش» والتي اختتمت اعمالها مساء الجمعة: «اننا اليوم بانشاء منظمة التجارة الدولية نكون اقررنا شرعة القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية باعطاء الاحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق الى الانعزالية والى شرعة الاقوى. وبتبنينا، جماعة، لهذه القواعد نكون قد قبرنا الميثاق الاستعماري وأعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق».

وأضاف العاهل المغربي الذي نظم حفلة استقبال في قصره في مراكش في حضور مراسلي وسائل الاعلام التي غطت اجتماعات «غات» «ان عهداً جديداً بزغ مؤشراً لانمحاء المواجهات بين الدول الصناعية والدول النامية. وان التحالفات التي توثقت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات مختلفة دليل على وجود حركية تسيير يبقى علينا لزاماً تعميقها ودعمها».

وطالب الملك بالعمل على الحد من الفوارق بين الشعوب، مؤكداً ان لا احد يستطيع تجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار الخلل المستفحل لمستويات التنمية. وقال: «علينا الا ننخدع بخصوص ما تحبل به السنوات المقبلة ولا نسلم بان قارة باكملها (افريقيا) اصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي العالمي».

واعتبر الحسن الثاني ان شمولية النظام التجاري الجديد قد تحمل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان وتضاعف من حدة اعراض الاستعباد المجتمعي التي بدات تظهر بوادرها في البلدان الغنية والاقل غنى. وقال: «انها تستدعي منا تصور اليات متطورة للتضامن الجماعي واستعمالها الاستعمال الأحسن، كما تفرض انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

واعتبر من جهة أخرى ان بداية مفاوضات «غات» في مدينة بونتاديل إيستي في اوروغواي ونهايتها في مراكش، وهما دولتان من الجنوب، تعكس ان العالم دخل عصراً جديداً يضع فيه حداً للتفرقة الايديولوجية التي أعاقت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن.

ودعا الملك الحسن الثاني وفود ما يزيد على ١٢٠ دولة موقعة لاتفاق مراكش الى حض رؤساء دولها على التفكير في جدوى انشاء مجموعة حكومية يكون من مهماتها التفكير في اليات جديدة للتفاوض الدولي من اجل تنسيق بين عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و«منظمة التجارة الدولية»، وكذلك المساهمة في وضع استراتيجية توافقية ترمي الى انعاش الاقتصاد العالمي «لنتمكن من ايجاد الجواب عما تطرحه علينا من عواقب افة القرن الواحد والعشرين المتمثلة في البطالة».

وكانت مراكش احتضنت على مدى خمسة أيام اعمال المؤتمر الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) الذي اختتم اعماله مساء الجمعة بتوقيع الدول الاعضاء «اعلان مراكش» الذي يعلن انشاء منظمة التجارة الدولية التي ستبدأ عملها السنة المقبلة وتكون مسؤولة عن تنظيم العلاقات التجارية بين الدول والبحث في القواعد الاجرائية لتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي والعمل على الحد من الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الشعوب. وستعمل المنظمة التي سيكون مقرها في جنيف بتنسيق تام مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو الحلم الذي راود مؤسسي «غات» عام ١٩٤٧ قبل ان تعصف الحرب الباردة باحلامهم لينتظروا ٤٧ عاماً قبل ان يشهدوا ولادة المنظمة من جديد في مدينة مراكش المغربية.

من جهة اخرى، جاء في تقرير لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»: وضعت ١٢٤ دولة اول من أمس في مراكش الاسس لنظام اقتصادي عالمي جديد تامل ان يكون مزدهراً وعادلاً وذلك بتبنيها اتفاقات جولة اوروغواي من «غات»، التي تعتبر اوسع تدابير في التاريخ لاطلاق حرية التجارة العالمية. الا ان هذه الآمال التي عبر عنها المشاركون مراراً وتكراراً طوال الأيام الاربعة التي استغرقها توقيع اتفاقات جولة اوروغواي قابلتها شكوك عبر عنها عدد كبير من البلدان النامية وحتى بعض الدول الصناعية.

فقد أعربت هذه الدول عن خشيتها من الأيؤدي تاسيس «منظمة التجارة

الدولية» التي ستحل محل «الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة» ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ الى زوال الظلم والتوترات والحمائية التي ميزت الاقتصاد العالمي.

ويشكل تاسيس «منظمة التجارة الدولية» احد العناصر الرئيسية لاتفاقات جولة اوروغواي. كما انها ستكون مدعوة لتصبح الدعامة الدولية الثالثة للاقتصاد العالمي الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير ان برنامج عملها المقبل الذي ستقوم باعداده لجنة تحضيرية هو منذ الآن موضع خلافات بين الدول الغربية والدول النامية في شان ضم مسائل الضمان الاجتماعي الى اتفاقات التجارة العالمية. ويخشى ان يؤدي ذلك الى بروز مصاعب في بعض الدول مثل الهند التي شهدت في الأيام القليلة الماضية تظاهرات ضخمة ضد «غات».

وسيكون أمام اللجنة التحضيرية في الاشهر المقبلة ان ترسي اسس التفاوض في شان العلاقة بين التجارة والبيئة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الاكثر فقراً. وسيكون عليها أيضاً ان تدرس سلسلة من المطالب التي قدمت في مراكش والتي تعتبر منذ الآن بمثابة مؤشرات الى الخلافات بين الفقراء والأثرياء التي قد تشهدها «منظمة التجارة الدولية». ومن بين المسائل التي قد تتسبب في نشوء خلافات مسائل الهجرة والمنافسة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات المالية.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٤

بعد توقيع ١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» فى المغرب

«قوانين مكافحة الإغراق» تتعارض مع تحرير التجارة الدولية

من يحمى اقتصاد الدول النامية من منافسة الكبار ؟

«قانون ضد الإغراق» الامريكى عمره ٧٠ عاما

المكسيك لديها ٢٣ قانونا ضد الإغراق الأمريكى

دول الاتحاد الاوروبى الغت قوانين الاغراق فيما بينها

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١-١ ابريل ١٩٩٤

□ كتب - ماجد عطيه:

منذ أيام وقعت١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» من بينها ثمانى دول عربية، وقد استغرقت كمفاوضات حولها في «دورة اورجواى» اكثر من سبع سنوات وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة اعلان أو ميثاق «حرية التجارة الدولية» فمن ثم ستقوم على الاعلان منظمة التجارة الدولية بديلا عن «منظمة الجات» اعتبارا من أول العام الجديد وتطرح «حرية التجارة الدولية» قوانين مكافحة الاغراق التى سنتها العديد من الدول الكبرى والصغرى تحت دعوى حماية صناعاتها داخل اسواقها من المنافسات الاجنبية الضارة تلك هى قضية الشهور القادمة تستعد خلالها الدول لالغاء هذه القوانين أو ربما قدمت بدائل قد تلتف على «حرية التجارة» ذاتها.

تعتمد دول العالم فى حماية منتجاتها الوطنية على وسائل واساليب متعددة وتتدرج هذه الوسائل من القيود الكمية والقيمية على الواردات إلى الحظر الكامل عى استيراد بعض المنتجات ، ومع الجهود المبذولة لتحرير التجارة العالمية فى اطار اتفاقيات ومفاوضات الجات تناقصت الاهمية النسبية لهذه الاساليب واشتدت المنافسة الدولية للسيطرة على الاسواق، ويلجأ بعض المنتجين لزيادة نصيبه من سوق منتج معين وتدعيم مبيعاته إلى تخفيض اسعاره حتى يتسنى له اخراج الشركات المنافسة من السوق المعنية وعندما يتحقق له هذا يفرض اسعاره وهو ما يعرف باسلوب «الاغراق» وكانت اتفاقية الجات قد نصت على حق الدول فى اقرار تشريعات خاصة بها لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التميز السعرى وتعد قوانين مكافحة الاغراق الامريكية من أبرز القوانين الامريكية حيث ترجع تاريخيا إلى عام ١٩٢١ وهو يقضى بفرض رسوم على السلع التى تمثل تهديدا للسلع المنافسة الامريكية وقد استخدم هذا القانون فى حالات عديدة ابرزها حماية صناعة الصلب الامريكية من واردات الصلب الاقل سعرا، وهذه الرسوم تجبر المستهلك على تحمل اسعار مرتفعة لهذه الواردات والتى قد يكون مثيلها المحلى اقل جودة .

وقد ادت التطورات الدولية الاخيرة المتمثلة فى انهيار وتفكك دول المجموعة الاشتراكية واتجاه الدول النامية إلى تخفيف هيمنتها على قطاعات الانتاج والتجارة إلى فتح مناطق كبيرة امام التجارة العالمية وإلى تدفق السلع من هذه الدول إلى دول غرب اوروبا والولايات المتحدة واليابان وظهور فائض ضخم فى الانتاج وتدهور الاسعار مما ادى إلى ايجاد مشاكل عديدة وانتشار قوانين مكافحة الاغراق حيث ادت زيادة صادرات الصين وانخفاض تكاليفها واسعارها مقارنة بالمستويات العالمية إلى تزايد المشاكل التجارية على الغرب وإلى وجود معارضة فى الولايات المتحدة لقوانين الاغراق فى مختلف دول العالم باعتبار أن صادرات الولايات المتحدة هى المستهدفة اساسا من هذه القوانين.

يوجد اذن اتجاهان احدهما يطالب بالمزيد من تحرير التجارة الدولية وسن التشريعات التى تكافح فى السياسات التجارية غير العادلة والتميز السعرى من خلال قوانين مكافحة الاغراق والاتجاه الاخر يرى أن انتشار هذه القوانين يضر بالمنافسة وأن صادرات الدول النامية الاقل تكلفة هى المستهدفة اساسا من هذه القوانين .

اشارات كاذبة

تصدر الشركات كل يوم قرارات مصيرية لتوظيف الموارد اعتمادا على مجموعة من العوامل اهمها المنافسة الموجودة بين الاسعار وعلاقتها بالتكاليف وعندما تدرك الشركات أن اسعار السوق لن تحقق لها عوائد كافية على رؤوس الاموال فانها تخرج غالبا من مجال العمل اما الشركات التى تعتقد أنها تحوز بمزايا من ناحية التكاليف فسوف تدخل او توسع من وجودها فى اسواق معينة او منتجات معينة وقد تعتمد الشركات على علامات او اشارات كاذبة فى السوق ناجمة عن حالات اغراق تقوم بها الشركات المنافسة مما يؤدى إلى حشد الموارد بصورة سيئة.

وتظهر الاشارات السوقية الكاذبة عندما يختار المنتج تدعيم المبيعات فى احد المنتجات من خلال ارباح منتج اخر ونتيجة للتسعير المنخفض بهذا المنتج والذى يعد اشارة كاذبة للشركات المنافسة فانها تخرج من هذا القطاع الانتاجى بسبب احساسها بانها غير قادرة على المنافسة.

وقد سنت امريكا قانونا ضد الاغراق منذ ٧٠ عاما يستهدف تعويض أو تحييد التميز السعرى من جانب الشركات الاجنبية وفى السنوات الاخيرة بدأت الكثير من الدول فى سن قوانين ضد الاغراق لاصلاح هذا النوع من الخلل وهذا التطور يعكس تزايد تحرير النظم التجارية وزيادة الاعتماد على ادوات التفاوض لمقاومة سوء حشد الموارد والمصادر وعندما لا ترضى شركات امريكية أو شركات أخرى من حالات اغراق فانها تسعى لاثارة القضية فى ابحاث من خلال ممثليها.

انجازات القانون الامريكي

يستهدف القانون الامريكى المناهض للاغراق اصلاح العواقب الوخيمة للتمييز السعرى لذلك فهو لايعمل الا فى وجود تمييز سعرى يؤدى إلى ضرر بالصناعة المحلية وعندما تتوافر هذه الظروف يتم فرض رسوم تعويضية على الواردات تعادل الفروق السعرية على المبيعات فالقانون الامريكى لايحظر الواردات وإنما ينص على أن تكون مستوياتها السعرية غير متميزة، وعلى العكس

بعض النظم الاخرى فإن القانون الامريكي لايعبأ اذا تم القضاء علي التمييز السعرى عن طريق خفض الاسعار المحلية او رفع اسعار التصدير او كلا الاجرائين وقد ادى تعرض السوق الامريكية لحالات الاغراق إلى تناقص القدرة الانتاجية للولايات المتحدة باكثر من مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ كما ادت إلى خروج بعض الشركات الامريكية من مجال الانتاج، فعلى سبيل المثال عندما مارست الشركات اليابانية المنتجة لاشباه الموصلات خلال الثمانينات هذه السياسة خرجت العديد من الشركات الامريكية من سوق منتجات ما يعرف باسم الدرام « DRAM»، وتعد صناعة الصلب الامريكية من اهم الصناعات التى استخدمت قوانين ضد الاغراق مرات عديدة حيث تمكنت من خلال سعيها نحو اجراء معاملاتها التجارية بيسر وعدم مواجهة ايه صعوبات من عزل نفسها من المنافسة الشديدة فى العالم.

وفى ظل القوانين الخاصة بالاغراق فى امريكا فإن تقديم الالتماس من جانب احد افراد القطاع الخاص الذى يشكل السياسة الصناعية، وبعد تقديم طلبات بفرض رسوم ضد الاغراق على الواردات من السلع المنافسة والتى تمارس التمييز السعرى فإنه يحدث نقص المعروض من المنتجات فى السوق وتزداد قدرات الشركات الامريكية مما ادى إلى عدم حدوث خسائر للعمالة عند مستوى التجميع فى شركات مثل كاتر بيلار وزيروكس وبلاك اندويكر بسبب طلبات ضد الاغراق.

وفى الوقت الحالى يشعر المستهلكون وعملاء الصناعات الضخمة بالاحباط والغضب بسبب الجهود التى يبذلها اصحاب الالتماسات الخاصة بقوانين ضد الاغراق وذلك لاجبارهم على رفع المزيد من الاسعار المرتفعة وحتى على مستوى الشركات فإن هذه الرسوم تؤدى إلى اجبارها على انتاج بعض السلع الوسيطة أو مستلزمات الانتاج فى دول اخرى، فشركات الكمبيوتر مثل IBMتفضل بناء شبكات كمبيوتر فى الولايات المتحدة الا أن رسوم ضد الاغراق على الشاشات المسطحة المستخدمة فى هذه الاجهزة اجبرتها على الانتاج فى جنوب شرق اسيا، كما تشكلت بعض الشركات الامريكية من أن المنتجات الامريكية ليست فى جودة المنتجات المستوردة التى يستخدمونها وبالتالى فإن فرض رسوم فى الاغراق سوف يضر بها كثيرا ولكن لجنة التجارة الدولية وفقا لقانون الولايات المتحدة لاتعبأ بذلك لانها لاتهتم سوى بطلبات اصحاب الالتماسات.

التجارة الدولية والاغراق

ومن جهات اخرى لايجب على الولايات المتحدة أن ترحب بانتشار قوانين ضد الاغراق فى انحاء العالم بل يجب عليها أن تنظر إليها بعين الحذر لان صادراتها هى المستهدفة اساسا من هذه القوانين.

وقد ادى فرض النظام التجارى العالمى للعديد من الضغوط إلى انفجار فى التصرفات الامريكية ضد الاغراق خلال الـ ١٥ سنة الاخيرة فقد ادت التقلبات فى اسعار العملات وعدم استعداد الحكومات لترك قوى السوق تحدد نتائج المنافسة فى بعض القطاعات الى تفاقم سوء حشد الموارد والمصادر مما شكل المزيد من الضغوط الهائلة على الصناعات المحلية مثل الصلب لمقاومة الاسعار الراكدة من خلال تزايد حالات ضد الإغراق وفرض رسوم مضادة.

كما أن انهيار النظم التى تهيمن عليها الحكومات قد ادى إلى فتح مناطق عديدة فى العالم امام التجارة العالمية وفى الصين مثلا ساعد التوسع السريع فى الصادرات واستمرار تباعد التكاليف الداخلية والاسعار عن مستويات السوق العالمية الى تزايد المشاكل التجارية مع الغرب.

وفى وسط اوروبا وشرقها وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقه فإن الصناعات الضخمة التى كانت تبيع منتجاتها داخل الكتلة الشيوعية القديمة فقط قد تحولت فجأة نحو غرب اوروبا والولايات المتحدة واليابان مما ادي إلى ظهور فائض ضخم من الانتاج وتدهور فى الاسعار، وفى دول الاتحاد الاوروبى فقد تم الغاء قوانين الاغراق كاجراء اصلاحى للتجارة بين اعضاء الاتحاد فشركات الصلب الفرنسية لا تستطيع فرض رسوم على شركات الصلب الالمانية أو البلجيكية لاغراقها فى فرنسا، والمكسيك لديها ٢٣ قانون ضد الاغراق، حوالى٨ منها تتعلق بمنتجات من الولايات المتحدة التى تعد اكبر شريك تجارى لها وقد ادى استخدام شركات القطاع الخاص الامريكية القانون الامريكي ضد الاغراق إلى عواقب اخرى على السياسات الصناعية حيث قامت الشركات التى تتنافس مباشرة مع الصناعة المحمية بالاستثمار فى الولايات المتحدة فى ظل خيارات رائعة فارتفاع المستويات السعودية بصورة مؤقتة مصطنعة والنقص فى المعروض الناجم عن حماية الاغراق ارسلا اشارات إلى المستثمرين فى الولايات المتحدة وسرعان ما واجهت الصناعة المعنية منافسين اجانب جدا لذلك فإنه بدلا من اغلاق الاسواق من خلال فرض المزيد من قوانين ضد الاغراق فمن الافضل معالجة المشاكل بصورة مباشرة من خلال مفاوضات فتح الاسواق والغاء الاتفاقيات الخاصة التى تعمد إلى استبقاء الاسواق مغلقة.

قرار «خاص» لحماية حق المؤلف

اصدر «فاروق حسني» وزير الثقافة قرارا بانشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف برئاسة د. احمد خليفة، وعضوية كل من د. جابر عصفور امين عام المجلس الاعلى للثقافة، وعبدالقادر النشار المستشار القانوني لوزير الثقافة، ورئيس الادارة المركزية لشئون الشعب واللجان الثقافية، ورئيس الادارة المركزية للشئون الادبية والمسابقات، ومدير ادارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية، ومدير شئون المعلومات واتخاذ القرار برئاسة الوزراء، ومدير الادارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية، ورئيس جمعية مؤلفي وكتاب السيناريو، وممثل الهيئة المصرية العامة للكتاب، وممثل لدار الكتب والوثائق القومية، وممثل لمجمع اللغة العربية، وممثل اتحاد الكتاب، وممثل اتحاد الناشرين، وممثل جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى، وممثل عن نقابة الموسيقيين، وممثل عن نقابة الممثلين، وممثل عن نقابة السينمائيين، وممثل عن نقابة التشكيليين، وممثل عن شرطة المصنفات الفنية، وممثل اللجنة القومية لليونسكو...

المعروف ان القانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ كان قد جمع بين قانوني الرقابة على المصنفات، وقانون حماية حق المؤلف في قانون واحد، وكان جهاز الرقابة على المصنفات الفنية يتولى مهام قانون حماية حق المؤلف نظرا لعدم وجود ادارة عامة متخصصة لتنفيذ احكام هذا القانون.. وبصدور قرار وزير الثقافة بتشكيل المكتب الدائم لحماية حق المؤلف، تنتقل جميع صلاحيات تنفيذ هذا القانون الى المكتب الدائم.

يوسف والى :

اتفاقية الجات تتيح فرصا افضل لمنتجاتنا للمنافسة عالميا

تطوير انتاج القطن والخضر والفاكهة لزيادة الصادرات

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان اتفاقية التجارة الحرة (الجات) التى وقعتها مصر مع باقى دول العالم فى المغرب سوف تتيح للمنتجات الزراعية المصرية فرصا افضل لزيادة الصادرات خاصة المنتجات التى تتمتع فيها مصر بمزية نسبية كالاقطان فائقة الطول والبطاطس والبصل والموالح وغيرها من المنتجات الزراعية التى سيتم تطويرها اكثر خلال الفترة القادمة.

وقال : ان المنافسة العالمية تتطلب منا العمل على جودة المنتج وازالة المعوقات امام الصادرات والتوسع فى برامج المكافحة المتكاملة واستخدام الفرمونات والحد من الاسمدة والعمل بكفاءة اقتصادية افضل والاستخدام الامثل للموارد المتاحة وزيادة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتصدير.

واضاف : ان قطاع الزراعة شهد تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية اهمها الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة خاصة تكنولوجيا زراعة الانسجة والهندسة الوراثية ولدينا اكبر معمل فى الشرق اوسط كل ذلك بهدف تقليل تكلفة الانتاج وزيادة الكفاءة الاقتصادية بالاضافة لتنفيذ خطة طموحه لزيادة انتاج القمح والذرة الصفراء والمحاصيل الزيتية.

واشار الدكتور حسن خضر رئيس البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى انه من الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقيات الجات ارتفاع فاتورة الواردات المصرية من الغذاء خاصة القمح والذرة الصفراء والزيوت والتى ترتفع تدريجيا خلال الفترة الانتقالية التى حددتها الاتفاقية بـ ١٠ سنوات وان هذه الاثار السلبية سيكون لها جوانب ايجابية هامة على مستوى الانتاج الزراعى فارتفاع اسعار القمح الى مستوياته العالمية ووصوله الى ٢٠٠ دولار للطن سيدفع المزارع المصرى الى الاهتمام بزراعته ويعطيه الفرصة للانتاج بكفاءة اقتصادية للحد من الاستيراد.



د. يوسف والى

١٢٥ دولة وقعت عليها.. بينها ٨٠ دولة نامية

«الجات» ٢٥٠ مليار دولار للكبار سنويا والفتات للفقراء

حمل اتفاق «الجات» الذى وقعت عليه «١٢٥» دولة يوم الجمعة الماضى بمراكش كمية من الهواء الضرورية للاقتصاديات الأوروبية . وجرعة من الاوكسيجين للاقتصاد العالمى، فضلا عن هذا منح الدول الكبرى سلاحا فتاكا اسمه «مكافحة الاغراق» ليكون كالسيف المشهر على رقاب الدول النامية التى لم تحصد بدورها سوى الوعود البراقة بالرخاء» .. والاتفاقية شملت جميع السلع فى العالم.. وتأثيرها لن يتوقف عند حدود قارة واحدة .. والعالم فى سياقها سيصبح سوقا واحدة تكون اليد العليا فيها للأقوى اقتصاديا، بل ان الصين - القوة الاقتصادية الصاعدة - أعلنت انها ستوقع على معاهدة مراكش، وأنها ستنضم لاتفاقية «الجات» التى طالما رفضتها الدول الشيوعية طويلا!

وباختتام المؤتمر الوزارى للتوقيع على اتفاقية «الجات» فى مراكش السبت الماضى - يكون قد أسدل الستار على رحلة طويلة لتحرير التجارة الدولية وفتح أسواق الدول الصغيرة أمام منتجات الدول الصناعية الكبيرة، وبدأت فصولها عام ١٩٤٧ بتأسيس منظمة «الجات»، وشهد العالم خلالها «ماراثون» تفاوضيًا طويلاً - ٦ دورات - عطلتها الخلافات بين اللاعبين الكبار حول المزايا والأرباح واقتسام كعكة العالم الثالث!

وبلغة الأرقام خرجت الدول الكبرى فائزة بنصيب الأسد من جملة الأرباح الهائلة التى بشر بها أنصار الاتفاقية، والتى توازى وفقا للتقديرات الرسمية المعلنة ٢٥٠ مليار دولار سنويا، فى غضون عشر سنوات، بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية، بما فى ذلك الدول العربية والإسلامية، مبلغ ٥٠ مليون دولار!

ففى مجال الزراعة - على سبيل المثال -

هشام فؤاد

ستحصد أوروبا أرباحا توازى ٣٠ مليار دولار، أما اليابان فستحصل على ٢٢ مليار دولار، والوضع يختلف كثيرا فى مجال النسيج: إذ ستقتنص الولايات المتحدة ٢٢ مليار دولار، ودول الاتحاد السوفيتى ٢٠ مليار دولار.

ومن جهة أخرى منحت نصوص اتفاقية «الجات» للدول الكبرى سلاحا يتمثل فى بنود - «مكافحة الاغراق» وبند المواصفات القياسية، ليسلط على رقاب ثمانين دولة نامية - بينها ٦ دول عربية - لتستطيع المجموعة الأوروبية فرض عقوبات على الدول التى تنافسها، وتصدر سلعها بأقل من تكلفتها.. ويمكن كذلك للدول المتقدمة ان تحتسب تكلفة انتاج السلع بناء على معايير التكلفة لديها فى الحالات التى تريد فيها ان توقف تدفق صادرات أى دولة إليها!

وتعد الأزمة - التى أثارتها الولايات المتحدة حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للأسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الاغراق - نموذجا للسلوك الذى يمكن ان تسلكه الدول الصناعية المتقدمة لمعاقبة أو محاربة الدول النامية.. وعلى الجانب الآخر يمكن استخدام سلاح عدم مطابقة «المواصفات القياسية» للسلع المصدرة لعرقلة صادرات الدول العربية وبشكل خاص فى قطاع البتروكيماويات وهو القطاع المتوقع له ان يحقق أرباحا هائلة فى ظل «الجات».

الشيء الوحيد الذى اتفقت عليه دول الشمال السعيد وحكومات الجنوب البائس هو عدم الاشارة إلى «حقوق العمال» خاصة انه فى ظل تنامى المنافسة فى الأسواق العالمية فإن العمالة ستتعرض لضغوط عنيفة من أصحاب الأعمال.. ومن بين هذه الضغوط تخفيض الأجور فى محاولة لخفض أسعار المنتجات - بينما ترى حكومات العالم الثالث ان حديث الغرب عن حقوق العمال محاولة مكشوفة لافقادها الميزة النسبية التى تتمتع بها وهى انخفاض أجور عمالها!!

غير ان العالم الثالث مازال أمامه متسع من الوقت حتى ميعاد تنفيذ الاتفاقية مع مطلع العام القادم للإصرار على بعض البدائل: بهدف تقليل حجم الخسائر المتوقعة منها الإصرار على إنشاء آلية تعويضية لصالح صناعات وقطاعات العالم الثالث التى ستتعرض لخسائر من جراء فتح الأسواق وغزو البضائع الأجنبية.. بالاضافة للإسراع نحو قيام تكتل اقتصادى عربى يستهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية استفادة من التخصص، وذلك فى مواجهة التكتلات الدولية المنتشرة فى العالم كله على غرار اتفاقيات النافتا.. وماستريخت.

ويبقى القول إن منظمة التجارة العالمية التى سترث مكان «الجات» من العام القادم سيكون لها سلطات واسعة فى الفصل فى النزاعات التجارية واصبحت بمثابة شرطى العالم فى مواجهة الاحتجاجات العمالية والشعبية المتوقعة والتى بدأت بوادرها مع انتفاضة ثوار زاباتا بالمكسيك - والمظاهرات الحاشدة فى الهند الأسبوع الماضى - فتحرير التجارة لن يمر سوى عبر مزيد من التدهور لمستوى المعيشة - والصراعات الواسعة النطاق مع الأجهزة القمعية فى العالم أجمع، كما سيؤدى إلى اشتداد الحرب التجارية بين القوى العظمى فى العالم.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ....
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٤

• فى نـــدوة مستقبل السينما

القرصنة.. اسمها القنوات الفضائية

منذ أكثر من ثلاثين عاما.. ومصر تعانى من المشاكل التى تواجه صناعة السينما بها. وتمر السنوات وتتغير معها الأنظمة والحكومات.. وتعقد الندوات.. وتصدر التوجيهات.. ولا تحل أى من هذه المشاكل.. بل العكس.. تزداد وتتجدد بمشاكل أخرى مناسبة للعصر الجديد!

ومن نـــدوة «مستقبل السينما المصرية» التى أقامها صندوق التنمية الثقافية -بالاشتراك مع وكالة الاهرام للصحافة- لمناقشة مشاكل السينما، ظهرت أحدث الأخطار. وأشدها ضررا.. (القنوات الفضائية). ذلك الخطر الذى لم يعلم عنه معظم الفنانين شيئا.. حتى اكتشفوا فجاة توقف عجلة السينما عن الدوران تماما..!

ومحاولة منه لإلقاء الضوء على هذا الخطر الجديد.. قدم الفنان محمود ياسين بحثا فى الندوة بعنوان «القنوات الفضائية وتأثيرها القريب والبعيد على مستقبل السينما المصرية».

يقول محمود ياسين: برغم حداثة القنوات الفضائية، إلا أننا فوجئنا بالخسارة الرهيبة التى ألحقت بالفيلم المصرى من جراء هذه القنوات.. سواء الحكومية منها أم الاهلية، التى يتملكها أفراد لا هم لهم سوى تحقيق أكبر عائد من الربح. ومن هنا أصبحت صناعة السينما فى مصر- بما لها من عراقة وتفرد فى المنطقة العربية من حيث كثافة الإنتاج وتفوقها وكثرة الطلب عليها- فى أيدى الأفراد الذين يستثمرون أموالهم فيها بقصد الربح.

ويضيف: نتجت عن هذا فوضى فى البث، ستؤدى حتما إلى انهيار صناعة السينما فى مصر، بالقرصنة على حقوق استغلالها فى الفضاء، وإغلاق منافذ تسويقها على الارض، لذا فعلينا التحرك السريع، لاننا نعمل بالفعل فى الوقت الضائع.

ويعطى محمود ياسين مثلا بما حدث مع فيلم عادل إمام «اللعب مع الكبار». وهو فيلم حديث الإنتاج وضخم بكل المقاييس.. سواء من حيث الموضوع أم التكلفة، اشترت إحدى القنوات الفضائية هذا الفيلم من غير منتجه الاساسى بمبلغ ثلاثة آلاف دولار (وهو رقم شديد الضآلة) وشوهد الفيلم فى الوطن العربى كله وفى أوروبا فى وقت واحد.. مما يسمح لمحطات أرضية وفضائية أخرى بالتقاطه ونقله.. وتسجيله أيضا على أشرطة الفيديو لمن يشاء!

أدى ذلك إلى أن أعلنت شركات الفيديو فى مصر وفى العالم كله توقفها عن شراء الأفلام المصرية. فإذا ما علمنا أن سعر شراء الفيلم المصرى لمنطقتى السعودية والخليج يغطى قرابة ثلثى تكلفة إنتاجه، فإننا ندرك على الفور حجم الخسارة التى حاقت بموارد هذه الصناعة بعد توقف المشترين عن الشراء، لدرجة أنها توقفت تماما خلال الأشهر الماضية!

وقد حدث هذا الأمر معى أيضا. حيث شاهدت -عن طريق الصدفة- على إحدى القنوات الفضائية عرضا لفيلم من إنتاجى. دون أن تتفق معى هذه القناة. أو تدفع لى مقابلا لحق استغلاله..!!

ويضيف: أما فيما يتصل بالقنوات الفضائية الحكومية فى تونس والمغرب، -والتى تغطى الفضاء فى دول كثيرة من دول البحر الأبيض المتوسط- فإنها دأبت على الاعتداء على حقوق الأفلام وعدم الالتزام بأية مواعيد أو مدد أو عدد مرات البث!!

وللأسف.. فهذه القرصنة لا تقع إلا على الفيلم المصرى فقط! فأى قناة فضائية أهلية أو حكومية لا يمكنها ان تعرض فيلما أمريكيا أو أوروبيا.. أو حتى هنديا قبل أن تراجع الشركات المالكة للفيلم. وتدفع المقابل المناسب.. والذى يصل إلى مئات الألوف من الدولارات.

أما الفيلم المصرى فليس هناك ما يحميه.. لغياب القوانين وعدم وضوح الرؤية -لدى المسئولين- حول أهمية السينما والدور الثقافى والحضارى الذى يمكن أن تؤديه فى المجتمع.

وازداد الأمر سوءا عندما باع كبار السينمائيين أنفسهم قوائم أفلامهم القديمة -وبأعداد هائلة- للقنوات الفضائية لمدى الحياة!.. مفرطين بذلك فى حقوقهم المادية!

وتطور الامر.. وابتكر المسئولون عن القنوات الفضائية (لعبة) جديدة، وهى إنتاج السهرات التليفزيونية. وبدأت حملة كبيرة فى سوق العمل المصرية، مستغلين فرصة توقف عجلة السينما، وأنتجوا المئات من السهرات الرديئة المخجلة وتعرض بها تحت اسم (مصر)!

وبذلك أصبح لديهم رصيد لسد فراغات القنوات الفضائية مما يجعلهم بمنأى عما تفعله وعن أى قرارات تتخذها!

وفى النهاية.. طالب محمود ياسين تدخل الدولة فى ذلك، وإيجاد صيغة مناسبة من وزارة الثقافة بالتعاون مع غرفة صناعة السينما للوصول إلى حماية موارد الفيلم المصرى من أحدث اختراع.. وهو القنوات الفضائية.

توصيات

خرجت الندوة بعدة توصيات. وفى مجال القنوات الفضائية.. أوصت بعمل عقد قانونى موحد بين المنتجين

مايسة حافظ

المصريين والقناة الفضائية المصرية، بحيث يتضمن هذا العقد ضرورة الاتفاق مع المنتج الأساسى للفيلم بموجب وثائق من غرفة صناعة السينما، وعدم بيع القناة الفضائية لحق بث الفيلم فى قناة فضائية أخرى إلا بعد الحصول على موافقة المنتج الأصلى للفيلم، وتحديد مدد وعدد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة ومناطق استقباله.

كما أوصت الندوة بتطبيق القواعد السابقة على العقود المبرمة مع القنوات الفضائية الأخرى.

وماذا بعد..؟

ذكرنا فى البداية.. أنه تعقد الندوات وتصدر التوصيات ولا تحل أى من المشاكل. فهل يتخذ المسئولون خطوات أيجابية هذه المرة نحو تنفيذ تلك التوصيات..؟

يقول الفنان نور الشريف: من تجاربى السابقة.. لن ينقذ السينما إلا تدخل الرئيس مبارك شخصيا، فقد حضرت ندوات ولجانا لحل مشاكل السينما فى عهد سبعة وزراء سابقين. ولكن دائما يتم تجاهل المقترحات التى تخرج بها الندوات!

ولتكن بداية الإنقاذ من الداخل، بأن يغطى الفيلم المصرى تكلفة إنتاجه على الأقل من داخل مصر.. ويحدث ذلك بحل مشكلة دور العرض من خلال تحسينها وزيادة عددها، ويجب أيضا صدور قانون الفيديو لحماية الفيلم المصرى داخل بلده.

ويقول السيناريست فايز غالى: لابد أن تعترف الدولة بأنها فى حاجة إلى السينما المصرية بدورها الحضارى الذى تؤديه. وبالتالى فلا يجب أن نقف كالمتسولين الذين يطالبون بأقل القليل. ويجب على الدولة أن تمنحنا كافة التسهيلات الممكنة كحق طبيعى لنا.

ويؤكد المونتير أحمد فهمى على ذلك قائلا: أطالب بإضافة توصية هامة لتوصيات الندوة وهى «مباركة رأس النظام للسينما، وليبارك الخطوات الجادة التى اجتهدنا كلنا للوصول إليها.

ففى مصر كل الأشياء لا تتحقق إلا من رأس النظام، وقد اعتدنا على ذلك على مر الزمان، ولا حماية لنا إلا إذا حمانا، وكل هذه التوصيات لا قيمة لها إلا بتوصيته!

صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم

❑ ما هو مستقبل التجارة العالمية بعد مراكش؟

❑ حسابات الربح والخسارة للتكتلات الاقتصادية

على مدى أربع ساعات كاملة، وفى قصر المؤتمرات الفخم فى مدينة مراكش المغربية، انتهى رؤساء وفود ١٢٠ دولة، من التوقيع على أهم وأخطر اتفاق يشهده العالم منذ قيام هيئة الامم المتحدة وصندوق النقد الدولى.. ولا يخفى على أحد الاهمية الكبرى التى تكتسبها هذه الوثيقة ازاء مستقبل العلاقات التجارية بين مختلف دول العالم، حيث تشكل منعطفا حاسما فى تاريخ المبادلات التجارية بما ستحدثه من تغييرات عميقة لدرجة جعلت البعض يصفها بالثورة الحقيقية فى هذا المجال لأنها ستمس فى الاساس الحواجز الجمركية وسياسة الحماية التى تبنتها العديد من الدول لحماية أسواقها وتوفير الظروف الملائمة لترويج منتجاتها وضمان استمرار احتكارها لأهم الاسواق العالمية..

مراكش من
سامى هاشم

إنها حقا تعتبر صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم.. وفيما يخص عالمنا العربى، فإن المناقشات التى دارت بين أعضاء الوفود العربية دارت حول موضوع الربح والخسارة العربية من اتفاقية الجات. وقال خبير اقتصادى عربى شارك فى المؤتمر إن مبدأ المعاملة الوطنية إذا ما طبق باحترام وبدون حماية غير مباشرة، فإن السلع والمنتجات العربية المصدرة إلى الخارج ستجد مكانها وتنافس السلع الاجنبية فى أسواقها، حيث إن المبدأ ينص على أنه عندما تدخل السلع إلى بلد معينة فيجب أن تعامل ذلك البلد معاملة السلع الوطنية، أى تأدية نفس الضرائب لا أقل ولا أكثر..

إن الحشد الذى اجتمع على مدى أربعة أيام وافتتحه ولى العهد المغربى وحضر ختامه الملك الحسن الثانى أوضح إلى حد كبير إلى أى مدى بات العالم أجمع ينظر إلى الاقتصاد والتبادل التجارى بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.. والاتفاق فى حد ذاته استغرق التفاوض بشأنه ثمان سنوات ويتوقع أن يبعث الروح فى الاقتصاد العالمى الذى شهد مؤخرا ركودا وانتظامات أثرت على شعوب العالم أجمع.

وبعد أن تم التوقيع على الاتفاق فى مدينة مراكش المغربية الاسبوع الماضى، فإنه مازال بحاجة إلى المزيد من التفاوض بشأن بعض الموضوعات المهمة مثل تحديد نسب الرسوم بين بعض البلدان الاعضاء فى منظمة الجات، وفيما بين بعض التكتلات التجارية.. كما أنه يحتاج إلى المصادقة والابرام من قبل حكومات الدول الاعضاء المشاركة، ويتوقع أن يتحول إلى معارك برلمانية قبل أن يثير مفعوله ويدخل طور التطبيق عام ١٩٩٥..

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق سيكون له أثر اقتصادى كبير على ملايين الاشخاص فى مختلف أنحاء العالم والذين تزداد ضائقتهم المالية مع تراجع أسعار السلع المستوردة، وانخفاض الرسوم الجمركية عليها، إلا أن آخرين سيكتشفون أن دخلهم قد تبخر لأن الاعمال والوظائف التى يقومون بها ستصدر إلى دول أخرى تتميز برخص الايدى العاملة فيها..

وتتكهن الامانة العامة للجات أن نجاح الاتفاقية التجارية العالمية سيعنى ضخ ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلى الاقتصاد العالمى..

لكن ماذا سيكون الوضع بالنسبة للنمور الأسيوية على سبيل المثال إن النمور الاسيوية التى كانت أبطال النمو الاقتصادى العالمى لسنوات وجدوا أنفسهم فى ظل نمر أكبر منهم.. وأقصد به الصين، فقد كانت بحق نجم النمور الاقتصادية

في العالم عام ١٩٩٣، و تطور اقتصادها بعد أن رفع الحزب الشيوعي الحاكم قيوده عن الاقتصاد مع حرصه في نفس الوقت على الامساك بقوة بالسلطة السياسية.. وفيما يخص أمريكا

الشمالية فإن الولايات المتحدة التي شهدت انتعاشا متقطعا منذ انتهاء مرحلة ركود من شهر مارس ١٩٩١، تتوقع أن تحقق تقدما متواضعا خلال هذا العام.. ويقول الخبراء الاقتصاديون إن الاقتصاد الامريكي سيشهد نموا بنسبة ٢,٨٪ في العام الحالي.. وقد شكلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك المنظمة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» من ديسمبر من العام الماضي ١٩٩٣ والتي يتوقع لها أن تعطي نتائج شبيهه إلى حد ما باتفاقية المنطقة التجارية الحرة في أوروبا واتفاقية الجات، وتضم الدول أعضاء «النافتا» حوالي ٣٦٠ مليون نسمة وإنتاجها يناهز ٧ تريليونات دولار سنويا.. إلا أن كندا غير متحمسة كثيرا من نظرتها إلى احتمالات المستقبل حيث يقول وزير ماليتها المستر بول مارتن انه يتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الكندي ٢,٥٪ في عام ١٩٩٣ و٣٪ عام ١٩٩٤.. ويقول المستشار الاقتصادي الامريكي جون رايث أنه رغم ضجيج وصخب الجدل الذي قام حول «النافتا» فإن أثره الاقتصادي على الولايات المتحدة سيكون ضئيلا.. وهذا الاتفاق يوفر لدول أمريكا الجنوبية حافزا لاصلاح اقتصادياتها لكي تتمكن من دخول التكتل الاقتصادي المذكور «النافتا» والبلدان التي تبدو بعيدة عن ذلك الهدف بسبب الفضائح السياسية التي تعصف بها..

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية توصلت البرازيل – صاحبة أكبر مديونية في العالم – إلى اتفاق مع البنوك الدائنة في ٢٩ نوفمبر من العام الماضي بشأن القسم الاكبر من ديونها الاجنبية البالغة ١٢٠ مليار دولار..

وأصبحت بذلك أخر بلد في أمريكا الجنوبية تقدم على هذه الخطوة في اطار ما يسمى «خطة برادي» التي قدمتها الولايات المتحدة.. ويقول وليام رودز المفاوض عن البنوك إن الاتفاق الذي توصلت اليه البرازيل مع البنوك، سيكون عند تنفيذه موشر انتهاء أزمة ديون البنوك الامريكية الجنوبية والتي كانت قد أغرقت القارة في «العقد الضائع» المتمثل بالركود الاقتصادي في القارة كلها في الثمانينات..

أما بلدان «اوبك» التي وصل أسعار نفطها إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات فيبدو أنها تدخل أزمة اقتصادية خاصة بها.. بعد أن أخفقت من الاتفاق على خفض انتاجها بغرض رفع الاسعار، منذ قررت في الاجتماع الذي عقدته في فيينا عدم تعديل سقف الانتاج وأبقت عليه وهو ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميا.. والمتوقع أن تساعد الزيادة في المعروض في سوق النفط الدولية على ابقاء الاسعار متدنية هذا العام أيضا، مما سيؤثر أكثر على اقتصاد دول الاوبك..

أما نمور آسيا فإنه من المتوقع أن تشهد مزيدا من النمو في العام الحالي ١٩٩٤، وينتظر أن يبلغ الناتج القوي المحلي ٦,٢٪ في تايوان و ٥,٨٪ في سنغافورة و ٤,٥٪ في هونج كونج. التي قال حاكمها جريس باتن أن معدل انتاجها الفردي قد زاد عن المعدل الاحتياطي في بريطانيا.. أما تايلاند فيبدو أنها باتت جاهزة. للانضمام إلى نادي «النمور» أثر نموها بنسبة ٧,٥٪ من عام ١٩٩٣ ويتوقع أن تبلغ ٨,٤٪ في العام الحالي.

ويتوقع أن ينمو اقتصاد كل من استراليا ونيوزيلاندا بحوالي ٣٪ هذا العام ١٩٩٤..

أما مارد الشرق الاقصى.. الصين، فكانت نجم الدول الشيوعية والتي نما اقتصادها ١٣٪ بعد تخصيص قطاعات عديدة من اقتصادها، والتي ارتفع نموها أكثر من هذه النسبة في العام الماضي.

وهكذا نجد أن التوقعات المتفائلة بنمو اقتصادي يشهده العالم بعد التوقيع على الاتفاقية صار أملا بالنسبة لشعوب العالم.

الانتهاء من الجات فى مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية:

الجات بالأرقام والحقائق: شركة متعددة الجنسيات للدول الكبرى.. وعقد إذعان للدول النامية

« وقع عند هذه النقاط»..

تلك صيغة الاذعان التى فرضها المنتصرون على الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية.. وكان معناها أنه من غير المسموح للمهزوم حتى بقراءة الوثائق التى سيوقع عليها، ويكفى أن المنتصرين تداولوا بشأنها. لابد أن الكثيرين تذكروا هذه الصيغة، وهم يتابعون التوقيع على مواثيق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات».

وكان المطلوب من الدول النامية التى لم تتح لها الفرصة طوال السنوات الست أن تدلى بكلمتها أو تعبر عن مصالحها أثناء وضع المواثيق الثلاثين للاتفاقية.. كان مطلوبا منها أن تسارع إلى التوقيع على اتفاقية تعلم هذه الدول -أو أغلبها على الاقل- انها تضر بمصالحها الاقتصادية.. فضلا عن عدم مواءمتها لاقتصاداتها، وعدم توافر الفرصة الزمنية لأقلمة الاقتصادات النامية مع متطلبات تلك الاتفاقية التى تمثل بحق تحولا تاريخيا فى مسار العلاقات التجارية العالمية، لكنه كالمعتاد تحول تمليه الدول الكبرى، بحيث يخدم مصالحها.. حتى وإن تعارضت مع مصالح باقى دول العالم. ولكى لا يكون ذلك مجرد أحكام عامة يمكن ترجمة عواقب الجات إلى أرقام كالتالى:

حقائق عن الجات

* توفر الجات ما قيمته ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار فى السنوات القليلة القادمة للدول المتقدمة فقط نتيجة ما تفرضه الاتفاقية على الدول النامية من خفض للرسوم الجمركية على الواردات.

* تخسر الدول الافريقية ما قيمته اثنين إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا.. نتيجة تعارض الاتفاقية مع طبيعة اقتصاداتها.

* تستفيد الدول الكبرى بما قيمته ٣٠٠ مليار دولار فى صورة عقود اعمال يحق لها تنفيذها عندما تنفتح الأسواق العالمية أمامها دون قيود.

* الدول النامية الوحيدة المحتمل استفادتها من الجات هى الدول النفطية.. باعتبار أن انتعاش التجارة الدولية لصالح الدول الصناعية سيعزز طلبها على البترول، ومن ثم يرفع أسعاره.

* ستتعرض الدول الآخذة فى النمو مثل دول آسيا لضغوط هائلة لكى ترفع أجور عمالها حتى تفقد الميزة

منى ياسين

التنافسية التى جعلتها تقف بمنتجاتها الرخيصة فى وجه الإغراق التجارى من الدول الكبرى، وهى ميزة رخص العمالة.

* فقدت بعض الدول النامية- ومن بينها مصر- بالفعل أسواقا دولية كانت تعتمد عليها فى تصدير نوعيات محددة من المنتجات هى منتجات الغزل والنسيج بدعوى تطبيق هذه الأسواق لنظام الأنصبة.

* تتضمن اتفاقية الجات -المكونة من ٢٠ الف بند- بنودا تتعلق بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية، وتحرير التجارة مما يثير مخاوف مجمل الدول النامية من تحول الجات إلى أداة لفرض الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية.

* مع ذلك تتمسك الدول النامية بأمل ضئيل فى أن تكون الاتفاقية بداية لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يعزز التنمية داخلها، رغم أن نسبة الفائدة التى ستجنيها هذه الدول مجتمعة فى أقصى الاحتمالات لا تعدو ٢٪ مما ستوفره الاتفاقية من فورات وارباح.. أى ما لا يعدو ٥٠ مليار دولار موزعة على هذه الدول جميعا (حوالى ١٤٥ دولة) مقابل ٧٠٠ مليار دولار للدول المتقدمة التى لا تتجاوز ٢٠ دولة.

تباين مواقف العالم النامى

لذا تباينت مواقف الدول النامية من الاتفاقية تباينا تناسب مع درجة استجابة كل منها للاتفاقية. وجاءت المواقف كالتالى:

* وقعت أغلبية الدول على الاتفاقية ووثائقها مع تحفظ بعضها على بنود معينة فى هذه الوثائق. مثل تحفظ مجموعة الأسيان «دول جنوب شرق أسيا» على البنود الخاصة بحقوق العمالة.

* رفضت ١٢ دولة توقيع الوثائق، وإن التزمت بتوقيع البيان الختامى الصادر عن المؤتمر، معظمها من دول أفريقيا شديدة الفقر باعتبارها المضار الأول من الاتفاقية.

* ظهرت تكتلات داخل صفوف الدول النامية تبنت مواقف موحدة، لكنها اقتصرت على الدول الأسيوية، بينما افتقرت الدول العربية والأفريقية للتنسيق فى المواقف.. وتم تبرير ذلك بأنه عائد إلى أن الدول العربية لم تلتحق بالاتفاقية فى وقت واحد.

لقد انضمت أغلبية الدول النامية إلى الاتفاقية من منطلق التخوف من عواقب عدم الانضمام وشعورها بأن تخلفها عن ذلك سيجعلها عرضة لسلبيات الاتفاقية فقط دون ايجابياتها. وهذا المنطق -على اية حال- يمثل اخفاقا جديدا للدول النامية فى تبنى موقف موحد يحافظ على مصالحها التى ستضار كثيرا فى مرحلة ما يسمى بالنظام الاقتصادى الجديد.

منظمة التجارة العالمية.. سيف جديد يضاف للصندوق والبنك الدولى

أيمن على

«هذه الاتفاقية تزيل كل الحواجز أمام البضائع الأمريكية فى العالم أجمع، وهى تعنى فرصا جديدة ووظائف أكثر ومزيدا من الدخل، وهى تعزز دورنا كقيادة فى الاقتصاد العالمى الجديد»

هكذا علق الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على توقيع اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية (جات) فى مراكش بالمغرب يوم الجمعة الماضى. وبالرغم مما فى هذا التعليق من دعائية للاستهلاك المحلى بين الجمهور الأمريكى، فإنه يعكس قدرا من الحقيقة فيما يخص نجاح الدول الصناعية فى صياغة اتفاق للتجارة العالمية، يخدم مصالحها على حساب العالم الثالث والدول النامية، حتى وإن ظلت كثير من الخلافات داخل مجموعة الدول الصناعية لم تحل بعد.

وكان أهم ما تمخضت عنه المفاوضات النهائية فى مراكش -والتى استمرت أربعة أيام قبل التوقيع- هو الاتفاق على حل مشكلة العقود الحكومية بين أوربا وأمريكا والتى تقدر للعام القادم بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وظلت الخلافات التجارية بين أمريكا واليابان، والاتحاد الأوروبى واليابان بدون حل، كما لم يتفق نهائيا على ربط التجارة بالحقوق الاجتماعية، وكذلك حقوق الملكية الفكرية (التى ضغطت أمريكا -ولا تزال- لتضمينها الاتفاقية).

المنظمة والبنك والصندوق

إن أهم ما اتفق عليه فى احتفالية مراكش هذا الأسبوع هو تدشين «منظمة التجارة العالمية» كجهاز دولى للتجارة العالمية، قال عنه نائب رئيس الوفد الأمريكى لاحتفالية مراكش: «إن المنظمة ستكون سياسية أكثر منها فنية». بينما أكد المفوض التجارى الأوروبى السيرليون بريتان أن المطلوب أن «تعمل المنظمة على نفس نمط ودرجة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى» وأنه لا يرغب فى أن تكون المنظمة مماثلة للأمم المتحدة.

هذا ما يريده الأمريكان والأوروبيون من المنظمة التى ربما تبدأ عملها مع نهاية هذا العام. وكأن الغربيين يعيدوننا إلى ما قبل نصف قرن من الزمان! ففى يوليو عام ١٩٤٤، وفى بريتون وودز بنيو هامشير وقف الاقتصادى الأمريكى هارى ديكستر هوايت يدشن بداية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وكانت فكرة هوايت الثالثة هى منظمة للتجارة العالمية!! وقبل وفاته بعام بدأت المفاوضات حول اتفاقية للتجارة العالمية فى نهاية الأربعينات لتنتهى فى مراكش (بالمغرب وليس أمريكا هذه المرة) وتولد المنظمة التى حلم بها هوايت يوم مولد البنك والصندوق.

مكاسب وخسائر

وإذا كانت الجات لم تتضمن حلا لعدد من المشاكل التجارية فإن تلك المشكلات ستكون أول أعمال المنظمة الجديدة، وفى مقدمتها قضية الحقوق الاجتماعية والمعايير البيئية.. وهى ببساطة اشتراط الدول الكبرى ربط أسعار السلع والمنتجات القياسية بأجور العمال، والتزام المعايير البيئية الغربية فى المنتجات.

وحتى لا يتصور أحد أن الأمريكيين والأوروبيين حريصون على مصالح العمال، فإن المقصود من وراء هذه الشروط واضح تماما، وهو حرمان الدول النامية الراغبة فى التصدير من ميزة التكلفة القليلة لمنتجاتها مما يجعل سعرها أكثر تنافسية من أسعار المنتجات فى الدول الصناعية.

وقد أثارت هذه القضية ردود فعل العديد من الدول الأسيوية فى اجتماعات مراكش، حيث قال وزير التجارة الهندى إنه لا يعتقد أن الغرب يهتم بشعوبنا حتى يطالب بحقوق عمالنا.

أما وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزى رافيدا عزيز فقد قال «من الواضح أن هناك نية حمائية وراء كل هذا. وذلك لأننا لن نستطيع التنافس مع أى بلد يفرض مستويات العمل لديه علينا. فالأجور تدفع على أساس تكلفة ومستوى المعيشة.»

ورغم كل ذلك فإن دول أسيا تعد (نظريا على الأقل) المستفيد الأكبر -إلى جانب الاتحاد الأوروبى ومجموعة النافتا (أمريكا وكندا)- من اتفاقية الجات التى وقعت.. وإذا تم الالتزام بما اتفق عليه فستتمكن المجموعة الأسيوية فى نحو عشر سنوات أو أقل من أن تصبح أكبر قوة فى العالم بما لا يسمح بمنافستها على الصدارة.

نحن والجات والمنظمة

وهكذا فقد دشنت اتفاقية الجات النظام التجارى الدولى الظالم الذى يحمى مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الراغبة فى التقدم، كما وضعت الخطوط العريضة

لسياسة المنظمة الجديدة، التى من المفروض أن تعمل على رعاية نظام تجارى دولى عادل بما يسمح للدول النامية بدخول سوق التجارة العالمى بنصيب يساعدها على تحسين اقتصادياتها المتدهورة.

لكن الواقع أن هدف المنظمة المحدد -حتى قبل أن تبدأ- هو فتح اسواق دول العالم الثالث أمام مزيد من المنتجات الغربية لتحسين أداء اقتصاديات الغرب -التى بدأت تتراجع بشدة- وحل مشاكل البطالة فى المجتمعات الغربية ولو على حساب إغلاق الصناعات المحلية فى العالم الثالث التى تعتمد على التصدير، وكذلك تشريد عمال الدول النامية.

ولم يكن غريبا أن الدولتين الرئيسيتين المشاركتين فى الجات هما مصر والجزائر (وهما الخاضعتان للبنك وصندوق النقد الدولى). ولا مفاجاة فى أن أهم ما تم الاتفاق عليه هو ازالة كل الحواجز امام السلع الزراعية وسلع النسيج الامريكية والاوروبية، لتدخل أسواق الدول الموقعة على الاتفاقية بحرية (مع ملاحظة أن انتاجها مدعوم مما سيجعل سعرها تنافسيا مع المنتجات المحلية فى العالم الثالث).

يظل أن هذه الاتفاقية تنتظر التصديق فى كل دولة وقعت عليها.

والواجب الوطنى يلزمنا جميعا بالتحرك من الآن للوقوف فى وجه التصديق على تلك الاتفاقية، التى لن توفر لنا مزيدا من فرص التصدير (كما يروج لها من الآن) بل على العكس تفتح أسواقنا أمام سلع منافسة هى كل ما تبقى لدينا ويقيم أود ما يسمى بالصناعة الوطنية والزراعة..

وزراء المال والاقتصاد في دول التعاون يستكملون في الرياض احكام الاتفاقية الموحدة

□ الرياض -
من مصطفى شهاب:

■ يأتي اجتماع وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في الرياض في مرحلة يواجه فيها الوزراء ضرورة التوصل السريع الى استكمال احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دولهم منذ عام ١٩٨١ وما تقتضيه هذه الاتفاقية الإسراع في تحرير التجارة البينية بين دول المجلس وتوحيد التعرفة الجمركية وحرية تنقل الاموال.

ولعل ما يفرد الحيز الاكبر لخصوصية هذا اللقاء هو استحقاق مرحلة ما بعد مراكش الذي اوجبت تحرير التجارة الدولية. خصوصا ان ثلاثا من دول مجلس التعاون اعضاء في اتفاقية «غات» واثنتين على الطريق (السعودية وقطر). وستكون اتفاقية مراكش، وفق ما تراه بعض المصادر، على سلم اولويات اللقاء الذي سيبحث في كافة المستجدات الاقتصادية الخليجية والدولية اضافة الى اعداد التصور الخليجي للتعاون الاقتصادي مع المجموعات الدولية وفي مقدمها المجموعة الاوروبية التي سيلتقي وزراء خارجيتها من نظرائهم من دول المجلس في الرياض الشهر المقبل.

ومن بين المواضيع التي ستكون مثار اهتمام الوزراء خلال اللقاء تبرز مسائل تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وامكان انشاء صندوق مشترك لتعويض الدول المتضررة من عملية التوحيد الى جانب توحيد المراكز الجمركية بين الدول الاعضاء التي كانت من الاقتراحات موضوع النقاش على طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية ومسألة انشاء محكمة خليجية لفض النزاعات الاقتصادية والنظر في امكان السماح بافتتاح فروع للمصارف الوطنية الخليجية في الدول الاعضاء او الاستعاضة عنه بتوحيد بعض المصارف مما يسهل حرية تنقل الاموال ويمهد الطريق مستقبلاً امام اصدار عملة خليجية موحدة. على ان الوزراء الذين وصلوا امس الى الرياض استهلوا لقاءاتهم في ذ عصر المؤتمرات في العاصمة السعودية مساء كاعضاء لمجلس ادارة مؤسسة الخليج للاستثمار التي تعقد جمعيتها العمومية الى جانب مجلس الادارة للنظر في نتائج اعمالها لعام ١٩٩٣ واقرار الخطوات المقبلة في مسار عمل المؤسسة.

وكانت مؤسسة الخليج للاستثمار اسست عام ١٩٨٢ برأس مال قدره ٢.١ بليون دولار. وتساهم فيها دول المجلس الست بالتساوي. ويبلغ رأس مالها المدفوع ٥٢٠ مليون دولار تمت الموافقة العام الماضي على زيادته الى ٧٥٠ مليون دولار وذلك عن طريق رسملة الارباح المدورة وتبلغ اصولها الحالية ٧.٥ بليون دولار.

وتتضمن نشاطات المؤسسة التي تعمل كشركة خليجية مساهمة طبقاً لقوانين دولة الكويت، القيام بالعمليات المصرفية الاستثمارية والتجارية. اذ يتولى «بنك الخليج الدولي» الذي يتخذ من البحرين مقراً له وتملكه المؤسسة بالكامل عام ١٩٩١، القيام بالانشطة المصرفية التجارية كما تشمل الانشطة الرئيسية للمؤسسة الاستثمارات المباشرة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات والثروة السمكية.

من الحياة

الغات وعرس المغرب

■ انقضى مهرجان الغات «في مراكش وكسب المغرب الجولة سياسياً واقتصادياً وسياحياً بعد ان نجح في تحويل المؤتمر الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية الى عرس حقيقي شارك فيه ألوف المسؤولين الذين يمثلون اكثر من ١٢٠ دولة ومئات الصحافيين العرب والأجانب.

ولم أحضر فعاليات هذه التظاهرة العالمية المميزة التي وضعت العالم كله أمام مفترق طرق اقتصادي مهم، لكني شهدت الاستعدادات الكبرى التي أشرف عليها الملك الحسن الثاني وولي عهده الأمير محمد وكبار المسؤولين بكل اقتدار يدل على بعد نظر وخبرة ودراية في رعاية واستضافة المؤتمرات العالمية الكبرى التي شهد المغرب العشرات منها من مؤتمرات القمة العربية والاسلامية والمؤتمرات والمهرجانات الدولية في جميع المجالات. ولعل اختيار مراكش بالذات كان بمثابة ضربة معلم نظراً الى ما تتمتع به من جمال وروعة تجمع بين الاصالة والتراث والطبيعة الرائعة والامكانات الهائلة اضافة الى الاستعدادات الكبرى لابراز التراث العربي والاسلامي والكرم وحسن الضيافة.

وإذا كان ضيوف المغرب خرجوا مبهورين من الرعاية الفائقة والمتعة الكبرى التي قوبلوا بها، فان هذا النجاح يوظف في رصيد سمعة البلد المضياف وصورة العرب والمسلمين وقدرتهم على مواكبة العصر من دون التخلي عن اصالتهم وقيمهم. كما ان انعقاد المؤتمر جاء في فصل ربيعي دافئ يبعث الأمل في نفوس كل مقيم وزائر.

فما من مغربي قابلته خلال زيارة عمل قصيرة للمغرب الا ووجدته مستبشراً متفائلاً بالمستقبل بعد أن استجاب الله للدعاء وأزال غمة الجفاف والقلق من آثاره وانعكاساته وأنعم على البلاد بأمطار ونعم كثيرة تبشر بالخير وبمواسم جيدة ونهوض نحو اكمال مسيرة البناء والتنمية بثقة واطمئنان.

وما عرس المغرب خلال انعقاد مؤتمر الغات سوى عرس واحد من أعراسها الكثيرة التي سيشهد اجملها بعد عيد الاضحى المبارك عند الاحتفال بزفاف الابنة الصغرى للملك الحسن الثاني ومئات الشابات المغربيات في اطار أفراح تقليدية يشارك فيها كل المواطنين.

المصدر : المسائية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٤

حتى الطبيعة تعيش اليوم أعراسا جميلة رائعة مع قدوم فصل الربيع الذي يضفي على كل مدينة من المدن نكهة خاصة وسعادة حبذا لو يشارك بها كل عربي فيزور هذه الربوع الجميلة وينطلق من أغادير عروس المحيط الى فاس ومراكش وإيفران وكل بقعة من ديار آمنة مطمئنة.

ولا أبالغ في هذا الوصف ولكني رغبت في قول كلمة حق أدعو فيها القراء ليجربوا بأنفسهم ويتعرفوا على أوطانهم واخوانهم بعد أن عاشوا الفراغ الكبير وهم يتنقلون بين أوروبا وأميركا وآسيا.

والأهم من كل ذلك الشعور بالأمن والأمان في كل مكان يزوره المرء ليلاً ونهاراً والبسمة الصافية التي يستقبلك بها كل مغربي يحب ملكه ووطنه ويتفاءل بالمستقبل في منطقة تعبث بها العواصف وتعيش على صفيح ساخن.

لقد انقضى عرس الغات... فكان عرساً للمغرب وللعرب ندعو الله ان تتكرر افراحه كل يوم.

●●●

● خلجة

منذ النظرة الأولى
لمحت في عينيك بريق
سيف طارق بن زياد
ووجدت نفسي محاصراً
بجحافل الحسن والرقة
وصوت يصرخ من الأعماق
الى أين المفر؟

عرفان نظام الدين

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

اقتصاد عالمى

فى أعقاب توقيع الاتفاقية

الجات: النمو الاقتصادى فى ٩٤ أعلى من المتوقع

□ باريس ـ مصطفى مرجان:

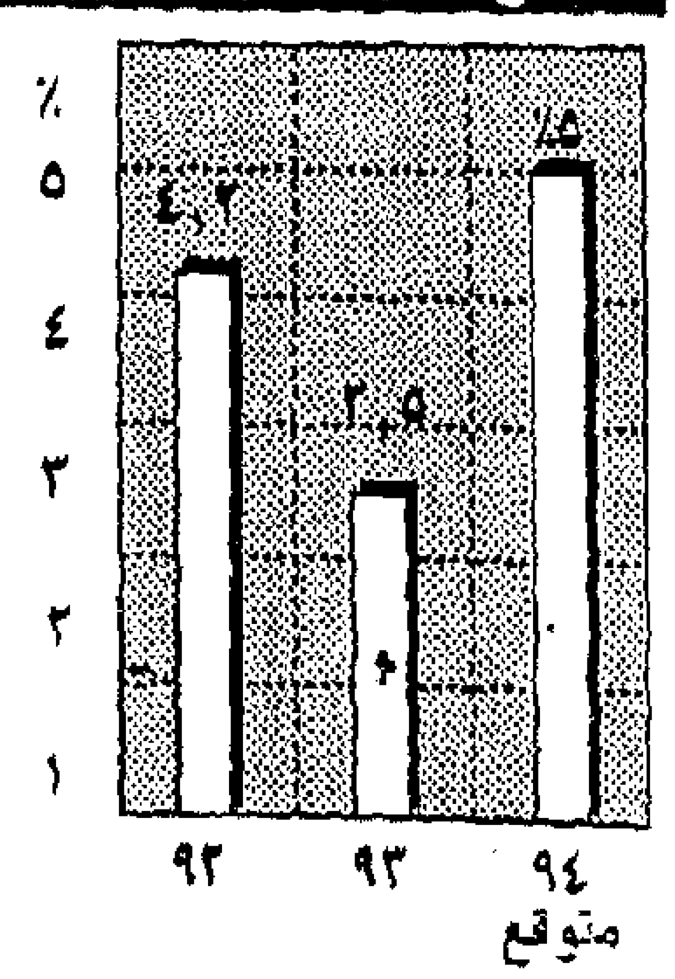
أعلن جان كلود باى أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين OCDE أن خبراء المنظمة بسبيل مراجعة ارقام النمو الاقتصادى فى العالم لعام ٩٤ نحو ارتفاع ملموس آخذين فى اعتبارهم بالقوة غير المنتظرة التى اتسم بها استئناف النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة.

واضاف أن التقديرات الجديدة تؤكد تقديرات المنظمة فى نهاية العام الماضى والتى توقعت أن يتقدم الانتاج القومى الخام فى الولايات المتحدة بنسبة ٣,١٪ وفى فرنسا بنسبة ١,١٪ وفى العالم الصناعى عموما بنسبة ٣,١٪ ويقول مسؤول المنظمة الدولية إنه قد أصبح من الثابت الآن أن الانتاج القومى الخام فى الولايات المتحدة فى هذا العام سيزيد على ٤٪ وأما فيما يختص بأوروبا فما لا شك فيه أن بريطانيا ستحقق هى الاخرى معدلات أعلى مما كان متوقعا حيث ينتظر أن يزيد الانتاج القومى الخام بنسبة ٣,٤٪ وهى أعلى نسبة فى العالم الصناعى بعد الولايات المتحدة. وأما فيما يختص بفرنسا فقد توقعت وزارة المالية الا يزيد الانتاج القومى الخام الا بنسبة ١,٤٪ على حين يرى خبير فى هيئة واربورج سكيوريتى فى بريطانيا أنه سيزيد على ١,٧٪ معتمدا فى تقديره هذا على زيادة الاستهلاك الداخلى وتزايد عوائد الصادرات.

من ناحية أخرى نشرت منظمة الجات تقريرها الدورى عن تطور التجارة العالمية ستشهد تزايدا بنسبة ٥٪ فى مقابل ٢,٥٪ عام ١٩٩٣ و٤,٢٪ عام ١٩٩٢ ـ ولكن تقديرات الجات أكثر تحفظا حيث يؤكد هذا التقرير أن نسبة الـ ٥٪ هذه لن تتحقق إلا باستئناف النشاط الاقتصادى فى أوروبا وآسيا. ويضيف التقرير أيضا أن نمو الصادرات فى البلدان النامية يتوقف إلى حد كبير على نمو الطلب فى اسواق منطقة منظمة التجارة والتنمية الاقتصاديين.

ويشير تقرير الجات الى ان صادرات العالم من البضائع فى العام الماضى ارتفعت بنسبة ٢,٥٪ بالنسبة لحجمها فى مقابل نمو اقتصادى يقل عن ٢٪. وقد بلغت قيمة صادرات العالم ٣٥٨٠ مليار دولار أى بأقل ٢٪ عن العام الأسبق على حين تزايدت صادرات الخدمات التجارية بنسبة ٣٪ لتصل الى ١٠٣٠ مليار دولار. وكان أول مصدر فى العالم هو الاتحاد الأوروبى حيث بلغ نصيبه من صادرات العالم ٨,٨٪ (دون حساب الصادرات داخل الجماعة الأوروبية نفسها) تليه الولايات المتحدة (١٦٪) ثم اليابان (١٢,٤٪) ثم كندا (٥٪). أما فيما يختص بالاستيراد فتقع الولايات المتحدة على رأس القائمة حيث وصل نصيبها إلى ٢٠٪ يليها الاتحاد الاوروبى (١٩,٣٪) واليابان (٨٪) ثم هونج كونج (٤,٧٪) مع ضرورة الاشارة الى ان الجزيرة تعيد تصدير الجزء الأكبر من وارداتها. وتأتى كندا فى المرتبة الخامسة حيث يبلغ نصيبها ٤,٦٪.

نمو التجارة العالمية



وجدير بالذكر أن المسئولين الفرنسيين ينظرون باهتمام بالغ لهذه الارقام حيث انها تشير الى وضع فرنسا الفعلى عالميا والى ارتباط نموها الاقتصادى بزيادة صادراتها. وليس من قبيل الصدفة أن رئيس الوزراء يقوم الان بزيارة رسمية للصين الشعبية وأن هذه الزيارة تأتى غداة رحلة وزير الخارجية الان جوبيه الى الهند فى الاسبوع الماضى حيث صرح بأن حجم معاملات فرنسا مع هذه المنطقة من العالم ضئيل جدا بالمقارنة الى الوزن الدولى لفرنسا.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٤

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. الغريب لـ ١٢٠ من رجال الأعمال المصريين فى الخارج :

هنـاك من يسعى لتحويل مصر إلى «ورشـة» ثم يقوم بالتسويق لصالحه ويجنى كل الارباح

□ القاهرة - علاء الدين مصطفى:

اكد الدكتور محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار المصرية أن التسويق يعد أخطر ما يواجه الاقتصاد المصرى خلال المرحلة القادمة خاصة بعد اتفاق الجات وتحرير التجارة الدولية.

وطالب فى المؤتمر الصحفى الذى عقدة فى ختام مؤتمر السلام من اجل الاستثمار الذى حضره ١٢٠ من رجال الاعمال المصريين بالخارج بضرورة أن يعاون هؤلاء المستثمرون مصر فى قضية تسويق منتجاتها بالخارج وإمداد المصدرين المصريين بأفضل طرق التعبئة أو التغليف واذواق المستهلكين التى تتغير بصورة مستمرة وافضل مواعيد النقل والشحن.

وقال الغريب إن قضية التسويق تشكل تحديا مهما حيث هنـاك من يسعى إلى تحويل مصر إلى مجرد «ورشة» للانتاج ويقوم بالتسويق لصالحه مما يؤدى إلى ضياع عوائد كبيرة يمكن أن تؤدى إلى مزيد من الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل.

وطالب د. محيى الدين الغريب رجال الاعمال المصريين بالخارج بضرورة اقامة مكتب للخدمات التصديرية مهمته الاشراف والرقابة على صلاحية السلع المصدرة للخارج ومدى ملاءمتها للاسواق والاذواق الخارجية.■

مؤشرات

الجات و العرب

كان من حظ العرب ان تعلن منظمة عالمية للتجارة فى عاصمة عربية هى مراكش كدليل حي ان العرب غير غائبين عن النظام العالمي الجديد اقتصاديا وسياسيا. فهم يصنعون السلام في الشرق الاوسط وهو اصعب انواع السلام لانه بين اعداء حقيقيين مصالحهم متضاربة تاريخيا ومنذ اعمق الجذور واذا كان النظام التجارى الجديد قد اعلن في مراكش فإن العرب الان يواجهون تحديا حقيقيا في ظل الجات وهى انهم فى حاجة ماسة الى اعداد كيانهم الاقتصادى وان يسعوا الى حرية التجارة التى تتيح للعرب المحافظة على دورهم الانتاجي وان يتم توسيع السوق العربية واذا القينا نظرة على اتفاقية الجات الجديدة والمنظمة الدولية التى اعلنت ستتضح امامنا عدة حقائق هامة تؤكد ان الفرصة الاخيرة للسوق العربية اصبحت متاحة في ظل النظام الجديد.

فهذه الاتفاقية وقعت عليها فى مراكش اكثر ١٠٩ دول التى تطلق حرية التجارة العالمية من اجمالى ١٢٤ دولة وكيانا شاركت فى المفاوضات كما وقعت ٩٧ دولة على اتفاقية مراكش التى تؤسس المنظمة العالمية للتجارة باستثناء ١٩ دولة لايزال يتعين على هذه الدول التصديق على الاتفاقية وثمة دول اخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ليست لها حتى الان الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق فلم تتمكن من التوقيع وبالنسبة للمشاركين فى المفاوضات التجارية الذين لم يتمكنوا من توقيع الوثيقة الختامية ومعظمهم من الدول الاقل تقدما فيمكنهم القيام بذلك في جنيف مقر الجات حينما سيتم بموجب جولة الاوروجواى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٨ فى المائة على البضائع داخل الدول الصناعية وعليه سيتم خفض هذه التعريفات تدريجيا من ٦,٣٪ الى ٣,٩٪ ولكن حجم التخفيض لن يكون متساويا حيث ان قسما كبيرا من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٤٣٪) سيعفى من الضرائب الجمركية.

ولكن فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر فى بعض القطاعات وخصوصا الاحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج. ولم تنته المفاوضات بعد فى هذا القطاع الاخير الذى سيشهد تطورا كبيرا فى تجارته. وسيتم تدريجيا الغاء حصص الاستيراد فى البلدان الغنية خلال عشر سنوات وفى المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى المطالبة بانفتاح اكبر لاسواق بعض الدول كالهند ويدل الابقاء على تعريفات جمركية عالية نسبيا فى قطاعى النسيج والمنتجات السمكية ان المكاسب التى توفرها الاتفاقات ستكون اقل بالنسبة للدول النامية وستشهد صادراتها الى الدول المتطورة تخفيضا بقيمة ٣٧٪ على تعريفاتها الجمركية اما الدول الاكثر فقرا فلن يتم تخفيض التعريفات الجمركية على بضائعها المصدرة الا بنسبة تصل الى ٢٥٪.

وتم للمرة الاولى ادراج الخدمات فى المفاوضات وتمثل مبادلات الخدمات حوالى ٩٠٠ مليار دولار سنويا و٣ مليارات اذا ما اخذت فى الاعتبار ارقام اعمال الشركات الموجودة فى الخارج وتم فى هذا المجال تبنى اطار عام يحدد عددا من القواعد والتزمت بعض الدول من جهة ثانية بفتح اسواقها ولايزال هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات فى هذا المجال ولاتزال مسألة الخدمات المالية(المصارف والتامينات) والنقل البحرى عالقة وادرج ملف الانتاج السمعى والبصرى نقطة الخلاف بين الفرنسيين والامريكيين، رسميا فى الاطار العام للاتفاق لكن الاتحاد الاوروبى لم يقدم عرضا لفتح اسواقه وتم تحقيق تقدم حول فتح الاسواق العامة امام المنافسة وتضاعفت الاستعدادات عشر مرات فى كانون الاول / ديسمبر الماضى مقارنة بما كان عليه الامر فى السابق ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى فى مراكش مجال تطبيق اتفاقهما المشترك . الزراعة تم ادخال ملف الزراعة للمرة الاولى فى المفاوضات ويتوقع ان يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية وبعد الترتيب الذى تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون الدول مرغمة على فتح اسواقها الداخلية امام كميات تصل الى ٣٪ ومن ثم ٥٪ من استهلاكها الداخلى من مواد الملكية الفكرية ادرجت للمرة الاولى فى الاتفاقات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التاليف ومكافحة تقليد البضائع□

اسامة سرايا

اقتصاد دولي

تحرير التجارة الدولية بين مصالح الكبار والمستقبل الاقتصادي للدول النامية

بينما كان العالم يلعق جراحات حربه الثانية، تم الاعلان عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي تعرف اختصاراً باسم «الجات» حيث لجأت عدة دول في أواخر الاربعينات إلي انشاء إدارة رقابية تكون مهمتها السعي لتنظيم التجارة العالمية. وقد شهدت هذه الاتفاقية منذ ذلك الحين إلي يومنا هذا سبع جولات من المفاوضات تندرج جميعها في إطار رفع القيود التي تعوق النشاط التجاري الدولي.

ويعد التوقيع علي الفصل الأخير من الجولة السابعة التي تعرف باسم «جولة أوروجواي» في مدينة مراكش المغربية نقطة تحول في تاريخ الاتفاقية التي ستخرج من شرنقتها الحالية لتتخذ شكلاً جديداً تحت اسم منظمة التجارة العالمية لتكتسب اهمية اكثر.

ويؤكد المراقبون الاقتصاديون ان توقيع وزراء ١٢٤ دولة بالاضافة الي وزراء المجموعة الأوروبية علي اعلان مراكش للتجارة العالمية سيكون له تأثير بالغ علي ضخ دماء حيوية جديدة في شرايين الاقتصاد العالمي، بالرغم من استمرار النقاش المحتدم حول تعرض الدول النامية للخسارة من جراء اتفاق فتح الاسواق علي مصاريعها ووجود بعض العقبات الحقيقية.

أعرب الوزراء المشاركون في اعلان مراكش عن ارتياحهم للاطار القانوني القوي والواضح الذي وافقوا عليه لتسيير التجارة العالمية والذي يتضمن تسوية المنازعات وتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٤٠٪ وكذلك الضوابط المتعلقة بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ودعم المقتضيات التجارية في قطاعي الزراعة والنسيج والملابس. كما أعلن الوزراء عن انشاء المنظمة الدولية للتجارة والتي ستؤدي إلي وجود عهد جديد للتفاوض الاقتصادي العالمي اكثر عدلاً وانفتاحاً من أجل رفاهية الشعوب. واكد الوزراء المشاركون في إعلان مراكش عزمهم علي مقاومة ضغوط الحماية بكل أنواعها وعدم اتخاذ اجراءات تجارية من شأنها تقليص نتائج مفاوضات أوروجواي، وضرورة تحقيق انسجام اكبر علي المستوي الدولي للسياسات التجارية والمالية والنقدية بما في ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

أعرب الوزراء عن ارتياحهم لمشاركة الدول النامية والتي قامت بدور فعال علي طريق إقامة اتفاقية تجارية شاملة اكثر توازناً. وأشار الوزراء إلي أن نتائج المفاوضات تتضمن منح معاملة مرنة وتعود بالفائدة علي الدول النامية مع الاهتمام بالدول الأقل نمواً، وتعهدوا بالدعم الكامل لهذه الدول في مجالي التجارة والاستثمار عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية لتنظيم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ تختص بدراسة احوال دول الاتفاقية.

وعلي الجانب الآخر يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن تلك الاتفاقية ستضيف للدخل العالمي اكثر من ٢٠٠ مليار دولار في العام، وأن المستهلكين في الدول الغربية سيحققون اكبر المكاسب حيث سيجري بيع السلع بأسعار ارخص في غرب أوروبا وامريكا الشمالية، كما سيدفع المواطنون ضرائب اقل لدعم المنتجات الزراعية. ويضيف الخبراء أن ولادة المنظمة العالمية للتجارة لن يؤثر علي الأوضاع بسبب هيمنة الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة علي العلاقات التجارية الدولية، بالاضافة إلي أن هناك قطاعات اقتصادية عديدة لاتزال خارج الاتفاقية واستمرار الخلاف الناشب بين الدول الغنية وبعض الدول النامية التي حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في الفترة الأخيرة بشأن احترام هذه الدول لقواعد العمل والعمال في حدها الأدني فضلاً عن تحفظ الدول الغربية علي انضمام الصين الي اتفاقية «الجات».

ويوضح الخبراء أن عملية تحرير التجارة العالمية في مجملها ليست في مصلحة الدول النامية التي سوف تستشعر الخوف والذعر من الانعكاسات السلبية والآثار السيئة خاصة ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.



ال جور نائب الرئيس الأمريكي والامير المغربي محمد قبل حضور اخر جولات الجات

صلاح صيام

سياستنا الخارجية



بقلم :
محمد سيد أحمد

تأسيس «منظمة التجارة الدولية» وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب

وقّعَ هذا الاسبوع - بالمغرب- وزراء ١٢٥ دولة أعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، («الجات») الاتفاق العام «لإعلان مراكش»، تمهيدا لإنشاء ما اصطلح على تسميته «منظمة التجارة الدولية»، عقب ثماني جولات من المفاوضات الشاقة، في إطار ماعرف بـ «جولة اوراجواى».

و«منظمة التجارة الدولية»، المزمع تاسيسها خلال عام، تُنبئ بانها سوف تكون بمنزلة «منظمة الامم المتحدة» فى مجال التجارة، ومجال تحديد وضبط «آليات السوق».. فى مجتمع عالمى اصبح ينتسب إلى «السوق» كقيمة، وفلسفة، وآلية نسبت إليها القدرة على «تصحيح نفسها بنفسها».. إثر انهيار المعسكر الاشتراكى.. وإثر ماتلا الانهيار من ماخذ على النظم الاقتصادية القائمة على فكرة «التخطيط»..

وذو دلالة فى هذا الصدد أن عواصم غربية عديدة، وعلى راسها واشنطن، أرادت استبعاد الصين- الدولة الكبرى الوحيدة التى مازالت تنسب نفسها إلى العقيدة الشيوعية- من توقيع «إعلان مراكش»، الأمر الذى يؤهلها للمشاركة في تاسيس «منظمة التجارة الدولية».. ولكن الصين أصرت على التوقيع.. وهكذا كان فى آخر لحظة!.

وقد هللت عواصم «الشمال» لتوقيع «الإعلان»، بدعوى انه قد جنب عالم الغد «المتعدد الاقطاب» أخطار حرب تجارية شرسة بينها، وانه - بفضل خفض التعريفات الجمركية - سوف يسهم إسهاما كبيرا فى تنشيط التجارة الدولية، فى عصر تعانى فيه بقسوة من الكساد.. ولكن ما لم تلتفت إليه هذه العواصم هو ان اتفاق «الجات» قد عمق التباينات الاقتصادية بين «الشمال» و«الجنوب» وعرض الدول الفقيرة لمزيد من المآسى والصعاب..

لقد كشفت مفاوضات «الجات»، طوال جولاتها المتعاقبة، عن اوجه احتكاك وتوتر كثيرة بين الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية واليابان.. وبفضل الاتفاق الذى ابرم، تنفست واشنطن والعواصم الاوروبية الصعداء، لنجاحها فى توقيع اتفاقات تكفل مبادلات تجارية بين «القطبين الاوروبى والامريكى» بمبالغ منتظر لها ان تصل إلى مائتى الف مليون دولار سنويا..



مزيد من الفقر
لدول الجنوب

وهكذا تم تحاشى الحرية التجارية..وقد يكون هذا صحيحا وقد لايكون.. فان المجالات الاكثر حساسية في التنافس التجارى قد ظلت خارج الاتفاق، كمجال المعلوماتية، والاتصالات اللاسلكية، والمكتشفات الجديدة فى مجال الالكترونيات والحواسيب.. ثم إن نصوص الاتفاق مبهمة وملتبسة فى اكثر من بند، مما يترك المجال فسيحاً لاكثر من تفسير، وأكثر من ممارسة.. وهكذا يبدو «الإعلان» وكأن الغرض منه هو تيسير تجنب الانتساب إلى ممارسات تجارية هى اقرب إلى مصطلح «الحرب» والمنافسة الشرسة التى لاتعبا باية ضوابط..

من هنا التفكير فى تزويد «منظمة التجارة الدولية» بـ«محكمة دولية للتجارة». لتقرير ضوابط تحول دون بلوغ ممارسات التنافس التجارى، والتجسس الصناعى، والإضرار بالبيئة، حد الخطر.. اننا إذن بصدد «إجراء وقائى» حيال تعاظم خطر الفوضى الاقتصادية الواسعة النطاق.. أى بصدد واقع قد تزداد فيه سلطة الدول الأكثر تقدما. ولكننا على وجه التاكيد لسنا بصدد «عملية تنظيمية» للتجارة الدولية، كفيلة بتجسيد فكرة «النظام العالمى الجديد».. أى حلول نظام عالمى ينصف الفقراء، ويؤذن باى قدر من العدالة، ويَحِدّ من أوجه عدم التكافؤ..

والجدير بالملاحظة أن بعض الدول الفقيرة -سابقاً- التى أصبحت لها كلمة في مفاوضات «الجات» لاتحتمل الإغفال، كتلك الموصوفة بـ«نمور» آسيا «الحديثة التصنيع»، قد استطاعت ان تثير بعض مشاكل «الجنوب»، وبالذات ان يكون للاتفاقات بعد «اجتماعى» يحمى حق العمل.. غير ان هذا ظل ضمن بنود الاتفاق البالغة الغموض والالتباس..

ان اتفاقات «الجات»، بحَدّها من أسباب التنافس بين الدول الغنية القوية، قد أزالت ثغرات كان بوسع الدول النامية استغلالها لصالحها، دون أن تحقق لها فى المقابل منافع كفيلة بتعويض هذه الخسارة.. وهكذا أسهمت الاتفاقات فى تعريض فقراء العالم لمزيد من التردى.. وفى زيادة تكريس انقسام عالمنا إلى «شمال» و«جنوب»، لا الإسهام فى تجاوزه..

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

البنوك وشركات التأمين فى خطر بسبب الجات

كتب: مؤمن احمد

اعترض خبراء البنوك المصرية على مطالبات البنك الدولي الرامية الى بيع بنوك القطاع العام مشيرين الى ان القطاع المصرفى المصري قد تم تطويره كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، ومؤكدين ان الاصلاح الاقتصادى حتى الان لم يحدث لان ماحدث هو اصلاح نقدى ومالى فقط بينما الاصلاح الاقتصادى بمعناه الشامل لابد ان يشمل جميع القطاعات مثل التعليم والصحة والقضاء وغيرها.

جاء ذلك خلال ندوة تحرير القطاع المالى فى مصر والتى عقدت فى ختام اعمال المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين.

الادخار متدن

واكد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الاسبق ان معدلات الادخار في مصر متدنية للغاية حيث تبلغ ٧٪ من اجمالى الناتج القومي، وليس ذلك بسبب الفقر فالهند مثلا متوسط دخل الفرد فيها نصف متوسط دخل الفرد المصرى ومع ذلك معدل الادخار الى الناتج المحلى هناك يمثل ٢٠٪ ونسبة السبعة فى المائة للادخار في مصر هذه تاتى اساسا من هيئة التامين والمعاشات وشهادات الاستثمار وصندوق ادخار البريد وبذلك فان ظاهر الامر انه لا احد يدخر فى مصر الا الفئات الوسطى فليس هناك مدخرات للقطاع العام او الحكومة او القطاع الخاص واوضح الدكتور اسماعيل صبرى ان القطاع المصرفى لم يقم بواجبه ازاء تشجيع الحركة فى سوق راس المال من حيث تكوين شركات الوساطة المالية ودفع المودعين من الادخار الى الاستثمار فيما يقوم القطاع الخاص فى معظمه باخذ اموال البنوك وعدم طرح اسهم شركاته للاكتتاب العام مفضلا اسلوب الشركات المغلقة والعائلية حتى لاينازعه عن احد فى الادارة.

وقال ان شركات التامين سوف تعصف بها اتفاقية الجات، لان الاقتصاد المصرى يعتبر من اضعف الاقتصادات تامينا، اما صناديق المعاشات فهى مال سائب فى مصر وبعض صناديق النقابات دخلت فى مخاطرات غريبة عرضت اموالها للخطر.

واكد الدكتور اسماعيل صبرى ان المشكلة الحالية فى مصرهى محدودية المعرفة بادارة الاقتصاد الحر واتباع الاوامر المباشرة مثل سلاح الضريبة، ومن السفه ان تمنح كافة المشروعات الاستثمارية فترة اعفاء ضريبى موحدة دون تفريق بين مصنع ادوية وآخر لايفعل سوى تعبئة المياه فى زجاجات!وقال الدكتور مدحت حسنين استاذ البنوك بالجامعة الامريكية ان البنك الدولى طلب من الحكومة تخفيض الحد الادنى لراس المال اللازم لانشاء البنوك الى ٣٠ مليون جنيه بدلا من ٥٠ مليونا، والسماح بانشاء مايسمى بالبنوك الكونية التى تتعامل فى مجالات كثيرة، واعفاء السندات من نظام السقوف، والسماح للبنوك الاجنبية بالعمل فى مصر بمساواة تامة مع البنوك الوطنية، وعدم تحصيل الضرائب على الديون المتعثرة، وهو مطلب للبنوك المصرية ايضا.

واضاف ان اذون الخزانة اصبحت ظاهرة خطيرة حيث بلغت حصيلتها حتى الآن ٣٤ مليار جنيه والمفروض انها استهدفت بالاساس امتصاص السيولة من السوق لخفض التضخم، لكن ماحدث هو ان البنوك اخذت المدخرات واشترت بها اذون خزانة فاخذتها الحكومة لسداد عجز الموازنة، وكان المفروض ان يذهب هذا المبلغ، الكبير الى سوق الاستثمار لزيادة الانتاج وتوفير فرص العمل، ولكن ذهابها لتمويل عجز الموازنة خسارة كبيرة للاقتصاد المصرى

البنوك معرضة للمخاطر

وقال على نجم محافظ البنك المركزى الاسبق ورئيس بنك الدلتا الحالى ان البنوك وشركات التامين معرضة لمخاطر شديدة مع حلول العام القادم بسبب تطبيق اجراءات الجات حيث ستاتى لنا بالبنوك وشركات التامين الاجنبية الى مصر، وبالتالى فان على البنوك وشركات التامين المصرية تطوير نفسها بسرعة وعلى الحكومة ان تتدخل لحمايتها من هجوم الشركات والبنوك الاجنبية.

واضاف ان النظام الضريبى فى مصر ليس معقولا ولامقبولا ويتسبب فى زيادة حالة الكساد المستمرة منذ عام ١٩٨٥ لان هناك كما لاحد له من الرسوم والضرائب ليس فى مقدور الحكومة نفسها حصرها، واخطر مافى هذه الضرائب ضريبة الدمغة النسبية على راس المال التى يدفعها المستثمر سواء ربح ام خسر.

وتساءل الخبير المالى والاقتصادى سيد عيسى الاستاذ بجامعة حلوان عما يريده البنك الدولى من مصر.. وماهو التحرير الذى يريده من البنوك بعد تحرير سعر الفائدة ورفع السقوف الائتمانية وغيرها من اجراءات.. فهل يريد البنك الدولى منا بيع بنوك القطاع العام الاربعة التى تحوز نحو ٧٠٪ من اجمالى العمليات المصرفية فيما لاتعمل بنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة التى يبلغ عددها ٩٨ بنكا إلا فى ٣٠٪ فقط من العمليات المصرفية.

وقال سيد عيسى إن بيع بنوك القطاع العام خسارة كبيرة ويجب الا تحدث على الاقل حاليا، فهى فى النهاية أرفق بشركات قطاع الاعمال العام من بنوك القطاع الخاص.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

من المستفيد من معاهدة «الجات»؟

السباق المستحيل بين السلحفاة .. والعمالقة !

قيل انها اكبر معاهدة لفتح الاسواق التجارية في التاريخ.. وان وثيقة هذه المعاهدة تعد اعلانا لميثاق «حرية التجارة الدولية»، وانها «اشارة لانطلاق الاقتصاد العالمي»، واوضح المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ان المعاهدة، التي وقعت عليها ١٠٩ دول من اجمالي ١٥٤ دولة في مراكش «ستضع العالم على الطريق الى نمو اقتصادي متوازن في القرن الواحد والعشرين». بل ان المدير العام اكد انه من الواضح تماما ان الجميع سوف يكسبون - بما في ذلك افريقيا - من هذه الجولة لمفاوضات الجات. ومعاهدة «تحرير التجارة العالمية» تتألف من ٢٢ الف صفحة وتكاد تشمل جميع السلع في العالم وتقضي بخفض الرسوم الجمركية وتقليص الدعم الحكومي ووضع قواعد جديدة لحماية حرية التجارة وتأسيس منظمة عالمية جديدة تحمل اسم «المنظمة العالمية للتجارة» تحل محل منظمة «الجات» في العام القادم وتتولى مراقبة تنفيذ المعاهدة وتطبيق القواعد المتفق عليها.

بطبيعة الحال، فإن المفترض ان التجارة تجلب الرخاء، كما ان المزيد من التبادل التجاري يؤدي الى المزيد من الرخاء، كما ان المفترض ان تحرير التجارة سيزيد قدرة الاقتصاد على النمو والتطور. وكقاعدة عامة فإن الاسواق الحرة والمفتوحة تخدم الاقتصاد وتدفع الى تنشيطه.

لكن زيادة الرخاء لن تتوزع على الجميع على قدم المساواة، باعتراف «جونتر ريكسروت» وزير الاقتصاد الألماني، بل ستكون الدول الصناعية «القديمة» (الاعضاء في المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية) هي المستفيد الاكبر، تليها الدول شبه الصناعية في الشرق الاقصى (التنانين والنمور)، واخيرا جدا دول العالم الثالث. ويقول الوزير الألماني - المتفائل - ان افقر الدول ستنال اقل نصيب، وهي عبارة مهذبة تخفف من وقع كلمة «ستكون الخاسرة». وصحيح ان التجارة العالمية الحرة هي السبيل الوحيد لضمان فرص العمل بشكل دائم.. ولكن اين؟

في دولة تعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير، وفقا لما يقوله الوزير الألماني نفسه. ونظرا لان المعاهدة تفتح الابواب امام دخول المصدرين الاقوياء الى الاسواق العالمية فى افريقيا وآسيا، فإن

هذه المعاهدة ضرورية بصفة خاصة للدول الصناعية التى تعانى من التراجع الاقتصادي، ومن ازمة بنيوية حادة تتمثل فى التمسك بقطاعات اقتصادية خاسرة وابقائها على قيد الحياة بوسائل صناعية (بواسطة الدعم

الحكومى) وعن طريق اجراءات حمايتها من المنافسة الخارجية.

قائمة الطعام

ويؤكد الوزير الألمانى على محنة الدول النامية عندما يشير الى ما سبق ان اوضحه المحللون فى عواصم العالم، وهو ان إلغاء الدعم الحكومي للزراعة فى دول الشمال سيؤدى الى ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية مما يرغم عددا كبيرا من الدول النامية على استيراد هذه المواد بأسعار اعلى.

وهنا، لا معنى للقول بأن الدول النامية سوف تستفيد على المدى الطويل من إلغاء هذا الدعم (خاصة وانها كانت تشكو من ان دعم الانتاج الزراعى فى الدول الصناعية يلحق الضرر بالانتاج الزراعى فى الدول النامية) حيث ان ميزانيات الدول النامية المرهقة وديونها وتعثر التنمية والعلاقات غير المتكافئة مع الشمال لن يجعل من السهل على هذه الدول النامية تحقيق اكتفاء ذاتى فى الطعام فى الامد القصير (وان كان ذلك يشكل ضرورة لا مفر منها وبتضحيات كبيرة). وتتكشف محنة الدول النامية اكثر فاكثر عندما نسمع من وزير الاقتصاد الألمانى ما يؤكد كل ما سبق ان قاله المعلقون فى دول نصف الكرة الجنوبى. اعترف الوزير بان الخلاف بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى هو الذى شل المفاوضات واعاق تقدمها خلال السنوات السبع الماضية وكانت سائر دول العالم فى حالة انقباض وهى ترى ان امريكا

واوروبا هما الجهتان الوحيدتان اللتان تحسمان الامور، اما الدول الاخرى فى مفاوضات «الجات» فكان عليها ان تنتظر بلا حول وبلا قوة حتى يتفق الكبار، اى كان عليها ان تقبل بما يتفق عليه الطرفان الكبيران، وحتى اليابان بقيت فى المؤخرة ولم تظهر على مسرح الاحداث الا عندما دار النقاش حول ضرورة فتحها الابواب لاستيراد الأرز.

من المستفيد؟؟

ويرى الاقتصاديون فى الغرب ان الحماية الاقتصادية تلحق الضرر على المدى الطويل بالاقتصاد وبرفاهية الشعوب، ولكن اذا كان فتح الاسواق يشكل، فى نظرهم، عنصرا هاما للنمو فإن شرط تحقيق هذا النمو، فيما يرى المدافعون عن الدول النامية، هو ان تكون قواعد اللعبة لصالح حماية الاضعف. فالتبادل الحر، فى حد ذاته، لن يحل مشكلات التخلف، وقد يكون المستهلك الغربى هو المستفيد الحقيقى من اتفاق تحرير التجارة، كما تقول مجلة «الايكونوميست» البريطانية. فالمؤكد ان حل مشكلات التخلف يتطلب تنظيما عالميا للاسواق واصلاح بنية النظام الاقتصادى العالمى.

وفى نفس الوقت، فإن الغاء الحواجز الجمركية سوف يلغى اتفاقية عام ١٩٦٦ التى يطلق عليها اسم «نظام الافضلية» والتى كانت تتيح لصادرات الدول الاكثر فقرا فى العالم الدخول

الى اسواق الدول الصناعية بدون رسوم جمركية. الآن، بعد تخفيض الرسوم الجمركية، ينتهى نظام الافضلية وتستطيع اية دولة اوروبية ان تستورد من الولايات المتحدة نفس السلعة التى كانت تستوردها من دولة افريقية فقيرة، وسوف تحتدم المنافسة بين

الدول النامية ذاتها. وجاء فى دراسة للبنك الدولى ان فوائد تخفيض الرسوم الجمركية ستعود على دول منطقة آسيا التى تجتاز طور التصنيع السريع وان دول افريقيا والدول الفقيرة الاخرى لن تستفيد شيئا بل ستتعرض لمخاطر، اقلها ان ترى صادراتها تتعرض لمنافسة صادرات مناطق اخرى اغنى واقوى. ولن تستطيع الدول ذات الدخول القومية المحدودة ان تقاوم ضغوط الاقتصاديات الطاغية من جانب الدول الصناعية على الاقتصاد العالمى وهى دول تتمتع بغرائز حمائية مرهفة وتمارس «القومية الاقتصادية».

مخاوف مشروعة

وقد صدقت ظنون بعض ممثلى الدول النامية فى اجتماع مراكش، عندما اعربوا عن مخاوفهم من استمرار الدول الكبرى فى سياسة استخدام العصا الغليظة لتحقيق منافعها الخاصة. وتخشى الدول النامية من اتخاذ اجراءات حمائية فى الدول الصناعية ضد منتجاتها فى وقت لاحق ولن تكون مثل هذه الاجراءات صعبة فى ضوء نظام «مكافحة اغراق الاسواق» الذى يتيح للدول الصناعية

حق اغلاق الابواب امام صادرات الدول النامية اليها بحجة انها اقل ثمنا لانها اقل تكلفة وبالتالى تشكل خطرا على السلع المحلية وتهدد بضرب السلع المنافسة، ويتيح هذا النظام ايضا توقيع عقوبات على الدول النامية التى تنتج هذه السلع المنافسة. وهناك وسائل معروفة للتحايل مثل

احتساب تكلفة السلعة المنافسة فى الدولة النامية بنفس قيمة تكلفة السلعة فى الدولة الصناعية وتخشى الدول النامية ايضا ان تحاول الدول الصناعية استخدام قضايا مثل مستويات العمل وقضايا البيئة كذريعة لاجراءات حمائية ضد الدول النامية. ولذلك تصدى

ممثل الهند لمحاولة الربط بين حقوق العمال او حقوق الانسان.. والتجارة، وقال «اننى على يقين من ان قلوب معظم الامريكيين لا تدمى من اجل عمال الدول النامية». ومن هنا جاءت المقترحات الهندية المضادة بان تتعامل المنظمة العالمية للتجارة مع قضية القيود الغربية المفروضة على العمالة القادمة من الشرق والقيود المفروضة على الهجرة، فهى قضايا لها مضمونها الاخلاقى والاجتماعى مثل اهتمام الغرب بحقوق العمال، غير ان «فنسنت كيبل»، رئيس برنامج الاقتصاديات الدولية فى المعهد الملكى للشئون الدولية فى لندن، يرى ان النظام

التجارى الجديد سيموت بسرعة اذا فرض عليه تحمل اعباء مراقبة حقوق الانسان فى العالم فى الوقت الذى يراقب فيه بقاء الاسواق مفتوحة. ثم ان تكديس اسلحة «الدفاع التجارى» - من عينة اجراءات مكافحة الاغراق - من نوع «الأدوات التجارية لمكافحة الاغراق» انما يعنى رفض المنافسة من جانب دول اكثر فقرا، وبالتالى فإنها فى مستوى ادنى سواء فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية لعمالها او ضمانات البيئة. ويدعو «فنسنت كيبل» الاوروبيين والامريكيين الى التخلى عن روح الجنرال بيرى (الذى استخدم القوة فى عام ١٨٥٣ لارغام اليابان على فتح اسواقها للصادرات الامريكية فى عصر دبلوماسية البوارج الحربية).. ويقول ان على الولايات المتحدة الآن ان تسلم مسدساتها واسلحتها الى «الشريف» (مامور الشرطة) فى جنيف (مقر المنظمة الدولية للتجارة) حتى يمكن اقامة نظام دولى حقيقى يرتكز على القانون، فهذه المنظمة هى التى ستضع قانون ونظام الاقتصاد بعد ان كان قانون الغابة هو السائد.

الطعم المرّ

ولكن صحيفة «لوموند» الفرنسية ترى - من خلال نظرة واقعية - ان مهمة هذه المنظمة لن تكون سهلة فى عالم لا تزال العلاقات التجارية محكومة فيه بالدول الاقوى، وخاصة الولايات المتحدة، فهذه المنظمة تحتاج الى كثير من الصلابة لكى تفرض قواعد اللعبة على الجميع بدون استثناء. وتقول «لوموند» ان «اعلان مراكش» يعترف، ضمنا، بأن نتائج جولة اورجواى يمكن ان تكون سلبية بالنسبة للدول الاقل تقدما، ولذلك فان ثمة وعودا باجراءات «ايجابية» لمساعدة هذه الدول «على تحقيق اهدافها فى التنمية». وتكرر «لوموند» ان تحرير المبادلات التجارية لن يفيد جميع الدول النامية، وان الخاسر الاكبر هى الدول التى تعانى من نقص فى المواد الغذائية.. وبالنسبة لهذه الدول فإن لمراكش «طعما مرا».. وهنا تجدر الاشارة الى ان «الدول الصناعية الجديدة» استطاعت ان تجعل صوتها مسموعا خلال سنوات المفاوضات السبع الماضية منذ جولة اورجواى فى «بونتا ديل استى» فى سبتمبر عام ١٩٨٦، والسبب معروف وهو ان نصيب آسيا من الصادرات العالمية ارتفع من ٢٢ فى المائة الى ٣٢ فى المائة خلال السنوات العشر الماضية.

سيناريو مكرر

ويقول «سور نداج باتيل» الخبير الاقتصادى والاستاذ الزائر بمعهد ساردر باتيل للأبحاث الاقتصادية فى أحمد أباد ان الضغوط كانت تتصاعد على دول الجنوب لكى ترضى بتسوية تقدم فيها تنازلات فى جولة اورجواى، وبالتالى فإن نتائج هذه المفاوضات قد تؤثر تأثيرا وخيما وبعيد المدى على تنمية بلدان الجنوب فى المستقبل. وعلى سبيل المثال، فقد ادت الخصائص المتميزة لقطاع الخدمات الى فوارق كبيرة فى تنمية هذا القطاع بين الشمال والجنوب، وثمة تقرير يشير الى ان نصيب الجنوب فى التجارة العالمية للخدمات لا يتعدى واحدا او اثنين فى المائة من اجمالى التجارة العالمية للخدمات. وقد شهد القرن التاسع عشر منازعات سياسية كبيرة بين الدولة الرائدة فى التصنيع (بريطانيا) والدول الصناعية الجديدة الاخرى، إذ دعت بريطانيا الى «التجارة الحرة» فى كل السلع وذلك بسبب دخولها المبكر الى عالم الصناعة. واطلقت الدول الصناعية الجديدة على تلك الدعوة اسم «المانشسترية»، نسبة الى مدينة مانشستر التى اقام فيها كبار صناع النسيج البريطانيون صناعة على درجة عالية من الكفاءة. وكان رد الدول الصناعية الجديدة على تلك الدعوة حينذاك هو اعتماد سياسات حمائية لتنمية صناعاتها الوليدة. وهذا هو الامر الطبيعى وثمة اعادة - الآن - للسيناريو الذى شهده القرن التاسع عشر. وفى هذ المرة كانت وجهة نظر دول الجنوب - فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات مثلا - هى انه لا يمكن الاقدام على هذه الخطوة الا بشكل متدرج.. توازنها فى كل مرحلة تدابير تتخذ لحماية المصالح الانمائية للجنوب.

أليس من حق دول الجنوب ان تضع سياساتها وانظمتها الخاصة بما يخدم اولويتها الوطنية واحتياجاتها فى التنمية؟

ولا قيمة للحديث عن الارباح الهائلة التى ستتحقق بفضل معاهدة «الجات»، وهى ٢٧٠ مليار دولار سنويا خلال عشر سنوات، بدون الحديث عن نصيب الدول النامية من هذه الارباح وعن قضايا خفض حجم ديون الدول الفقيرة او الغائها وتعديل سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والغاء القيود على تكنولوجيا التنمية.

الفيل و النملة

ولما كان من المستحيل ان نضع الفيل فى عالمنا على قدم المساواة مع النملة، فإنه يصعب ايهامنا بان التجارة الحرة ستعود علينا جميعا بالنفع، وبان الدول الاقل نموا يمكن ان تقطع اشواطا على طريق التحديث وتصبح قادرة على المنافسة فى عالم الاعتماد المتبادل. والمغالطة هنا هى افتراض ان التجارة الحرة نشاط ارادى، مما يعنى، فى التطبيق، ان السلحفاة يمكن ان تدخل فى سباق المائة متر مع الأرنب الوحشى. واذا تخيلنا ما يصعب تخيله وهو اننا عبرنا الفجوة التى تفصل بيننا وبين الدول الصناعية واصبحنا قوة منافسة فإن حلم التجارة الحرة لن يتحقق لان العالم «الاول» يقبل هذه التجارة ويمارسها عندما تسير فى اتجاه واحد.. فتنطلق منه وتعود عليه بالفائدة، اى عندما يفتح الآخرون اسواقهم للسلع المتدفقة من مصانعه ومؤسساته، اما اذا سارت الامور فى اتجاه معاكس، وبدأت السلع تتدفق من العالم الثالث الى العالم «الاول»، فإن الحواجز الجمركية تصبح حصينة ومنيعة يصعب اختراقها والدليل على ذلك هو السور الفولاذى الذى اقامته الولايات المتحدة على حدودها الجنوبية رغم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) المبرمة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فمثلا، فى مجال الزراعة، المعروف ان القمح الامريكى اكثر قدرة على المنافسة من القمح المكسيكى. ولابد ان يتدفق القمح الامريكى على المكسيكى بفضل (النافتا)، ومع ذلك ففى حالة الموالح المكسيكية الاقدر على المنافسة.. نجحت الولايات المتحدة فى تحديد حصة منه لا تستطيع المكسيك ان تتجاوزها، واى واردات من المكسيك تتجاوز هذه الحصة تخضع لرسوم جمركية عالية لحماية منتجى الموالح الامريكيين وفى مجال الاستثمارات، ضغطت واشنطن بكثافة لصالح وجود قوى لرأس المال الامريكى فى المكسيك وهذا ما تم الاتفاق عليه، ولكن عندما حاولت شركة «مانو فاكتوريرا ٣ - م»، التى تنتج آلات صناعة السكر، ان تقيم مصنعا فى لويزيانا (مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة) رفضت حكومة الولاية الامريكية المشروع ووصفت الشركة بأنها «منافس خطير للصناعة المحلية». وتستطيع الولايات المتحدة ان تقتحم عالم الصرافة المكسيكية، ولكن عندما طلبت اربعة بنوك مكسيكية هى (بناميكس وبانبابيز وبانكومير وبانكريزيره) السماح لها بفتح فروع فى الولايات المتحدة قوبل الطلب بالرفض من جانب لجنة الاحتياطى الفيدرالى.. رغم (النافتا). فهل يمكن القول بعد ذلك بانه لم يعد هناك مكان لقانون الغابة؟ واذا كان قد حان الوقت لمناقشة معاهدة «الجات» داخل الدول التى وقعت عليها.. فهل يمكن - لأول مرة - وضع هذه المعاهدة موضع دراسة جدية لكى نعرف ماذا سنفعل دفاعا عن مصالحنا فى القرن القادم؟

«معلق»

بعد إسدال ستار الاحتفالات وتبادل التهاني في مراكش

حسابات الأرباح والخسائر «للجات» في الدول النامية والعربية

لندن: من عاطف سلطان

بعد انتهاء احتفالات توقيع اتفاق «الجات» الثامن في مراكش الجمعة الماضي وتبادل التهاني حول تاسيس المنظمة العالمية للتجارة كبديل للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الجاري العمل بها منذ عام 1947 يعكف الآن مفاوضو التجارة والرسميون في البنوك المركزية والوزارات ومؤسسات الصادرات والواردات حول العالم على دراسة وفك رموز الاتفاق والعشرات من ملحقاته التي استهلكت نحو 26 الف صفحة.

في متاهات هذه الآلاف من الصفحات يواجه هؤلاء مشقة تمشيط بنودها الظاهرة والخفية لاستقراء تاثيرها بالضبط على بلادهم ومحاولة الوصول الى حساب للارباح والخسائر خاصة ان بيتر سذرلاند رئيس منظمة «الجات» قال ان «كل سطر في وثائق الاتفاق يمثل جهدا محددا» نحو تحرير وتنظيم التجارة الدولية.

تضاربت الآراء والتقييمات حول مدى تأثير الاتفاق على اقتصاديات وتجارة الدول العربية، اذ يقول البعض انها ستكون «مستفيدة صافية» من الاتفاق. بينما حذر آخرون من الاضرار التي ستلحق ببعض الدول العربية على الاقل من جرائه، خاصة من احتمال تصاعد نفقات وارداتها الغذائية بعد الغاء او تخفيف اعانات السلع الزراعية في دول الفائض الغذائي.

ويقدر المتفائلون أن الاتفاق سيقود الى زيادة الدخل العالمي بنحو 235 مليار دولار سنويا وانه بحلول عام 2002 ستبلغ «مكاسب» التجارة الدولية نحو 755 مليار دولار سنويا، وستكون آخذة في التصاعد بشدة بعد ان تبدأ مزايا الاتفاق في الظهور في اسواق العالم، خاصة ان الاتفاق يشمل لاول مرة تجارة السلع غير المنظورة مثل اعمال البنوك والاستثمار والخدمات المالية والاتصالات والسياحة والمواصلات. وفي هذا السياق يتوقع البعض استفادة الدول العربية من هذه المزايا لأن بعضها تلعب دورا مهما في اسواق المال والاستثمار والسياحة.

وتتضمن اتفاقيات «الجات» الملحقة باتفاق الدورة الاخيرة عدة «وسائل» لتحرير تجارة السلع والخدمات اهمها ما يسمى «البنود الالزامية» والتي تقضي «بفتح» اسواق الدول الموقعة عليها في مراكش والبالغ عددها (؟) ادول صناعية ونامية من بينها دول منضمة الى الاتفاقية لأول مرة بما فيها دول عربية مثل البحرين والامارات.

وتحت بنود «الالزام» ستكون تجارة المنتجات الزراعية «مفتوحة» بالكامل امام الجميع مما يعني استبعاد حظر استيرادها تحت الظروف التجارية العادية. اما بالنسبة للمنتجات الصناعية فستكون سوقها في الدول «المتقدمة» اي الدول الصناعية المستوردة لمنتجات صناعية مثل المنسوجات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

والالكترونيات والسلع الاستهلاكية المصنعة، وستكون «شبه محررة» مما يعني السماح بفرض قيود حمائية كمية او ضريبية عليها طبقا لمواصفات وتصنيفات محددة. وينطبق ذلك ايضا على السلع «العابرة» من الدول النامية الى الدول الصناعية.

ولكن الاتفاق يقضي بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على منتجات الدول النامية المصنعة من 6.3 الى 3.9 في المائة مما سيؤدي حسب قول محللي الاتفاقية الى هبوط اجمالي قيمة متحصلات هذه الرسوم بنحو 38 في المائة، الامر الذي سيساعد في رفع القوة التنافسية لهذه السلع في اسواق الدول الصناعية في حالة التزامها الحرفي ببنود الاتفاق. وذلك سيدفع ايضا الى رفع مستويات الاستثمارات المباشرة من قبل الشركات الغربية في الدول النامية للاستفادة من رخص الاجور وموارد الطاقة والسلع الاولية فيها، مما يدعم ايضا اقرار الاتفاق للتخفيض التصاعدي في الرسوم المفروضة علي السلع المصنعة باشكال تشجع على ترويج تصدير السلع شبه المصنعة على حساب تسويقها في اشكالها الخام.

وينص اتفاق «الجات» على تطبيق مبدأ «الالزام» على نحو 87 الف سلعة مصنعة في الدول المتقدمة ونحو 158 الف سلعة في الدول النامية ونحو 19 الف سلعة في الدول السائرة في «التحول الاقتصادي». وتقدر قيمة المجموعة الاولى بنحو 737 مليار دولار والثانية بنحو 306 مليارات دولار والثالثة بنحو 35 مليون دولار. وتستبعد هذه السلع النفط ومنتجاته.

واما بخصوص تجارة الخدمات فتقضي الاتفاقية «بالزام» الدول الصناعية بالتحرير الكامل لقطاعات الاعمال والاتصالات والتشييد والهندسة والتسويق والسفر والسياحة والخدمات المالية و92 في المائة من اعمال البيئة و77 في المائة من الرياضة والثقافة والترفيه و69 في المائة للتعليم و38في المائة فقط من من الخدمات الصحية. لكن بند «الالزام» ينطبق بنسب اقل على دول منطقة الشرق الاوسط والتي يتطلب منها التحرير الكامل لقطاعات الاعمال والبيئة والسفر والسياحة، وبنسبة النصف فقط في القطاعات الاخرى عدا التعليم بما فيها الخدمات المالية. ومن اللافت للنظر ان منطقة الشرق الاوسط غير ملزمة بتحرير قطاع التعليم. ويمثل هذا القطاع وهذه المنطقة الاستثناء الوحيد الذي تقف فيه «نسبة التحرير» على صفر في المائة.

اما بالنسبة للسلع المصنعة في دول الشرق الاوسط فتقضي الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المعدنية المصنعة في البحرين والامارات من قبل دول شمال اميركا بنسبة 63 في المائة ومن اوروبا الغربية بنسبة 35 في المائة ومن الدول الصناعية الاخرى بنسبة 59 في المائة. وتقف نسبة التخفيض على صادرات الكويت وقطر والامارات من المنتجات المنجمية غير النفطية على 31 و22 و52 في المائة على التوالي.

المحروسة

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي

نعتمد استراتيجية تنويع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات «الجات» سيكون حافزاً لتنمية المبادلات عالمياً

الرباط: من منصف السليمي

قال مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية، ان الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» هي الاتفاقية الوحيدة المتعددة الاطراف التي تحدد قواعد التجارة العالمية وممارستها بطريقة مشروعة وهي في نفس الوقت قانون لضبط العلاقات التجارية الدولية وجهاز للتشاور والتفاوض بناء على قاعدة المعاملة غير التمييزية في ما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم عند الاستيراد والتصدير، وان الرسوم الجمركية هي الوسيلة الحمائية الوحيدة المقبولة، وان ما دونها من الوسائل غير الجمركية كالقيود الكمية، لم يعد مقبولا الا في حالات خاصة ومؤقتة. واكد وزير التجارة الخارجية المغربي في كلمة القاها امس الاول امام البرلمان حول طبيعة الاتفاقيات التي وقعت بمراكش والتي كان المغرب اول الدول الموقعة عليها، ان ابرام اتفاقية دورة الاوروجواي ينبغي ان يكون حافزا امام التجارة العالمية وانفتاح الاسواق وتوفير الفرص امام الدول النامية، مبرزا ان قيام المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سيمكن الدول التجارية الصغرى من النمو في اطار تتسم فيه القواعد والسلوك بالمساواة وهو ما سيكون في صالح الدول النامية. واشار الى الدور التوفيقي الذي لعبه المغرب ابان مفاوضات الاوروجواي بين دول الجنوب والشمال.

ودعا المسؤول المغربي الى اعتماد استراتيجية محددة ونشيطة لجني ثمار الايجابيات التي تتضمنها اتفاقيات «الجات» والمكانة التي حظي بها المغرب لتوفقه في تنظيم مؤتمر عالمي من حجم المؤتمر الوزاري لـ«الجات» الذي شاركت فيه اكثر من 125 دولة. واعتبر الشريف ان الخلاصة الاساسية التي يمكن استنتاجها من الاتفاقيات الموقعة هي منع الممارسات التجارية غير المشروعة كالبيع باثمان اقل من اثمان التكلفة وعمليات الدعم، واقامة اسس للمبادلات وضمنها الاتفاق على عدم الزيادة في سعر الرسوم، الامر الذي سيساعد على اقامة مبادلات مستقرة وتوقع نتائج اكثر موضوعية لنمو التجارة. كما تشكل الاتفاقية العامة اطارا لحل النزاعات والخلافات التجارية ومنبرا للحوار والتفاوض بهدف تقليص او ازالة الحواجز امام المبادلات وتحسين قواعد السلوك التجاري العالمي. وجدد المسؤول المغربي دعوة لعاهل المغربي الملك الحسن الثاني لاقامة مشروع «مارشال» لانقاذ القارة الافريقية وتسهيل نموها في اطار حرية الاسواق. وبشان التاخير الحاصل في ابرام اتفاق بين الاتحاد الاوروبي والمغرب اكد الشريف ان العلاقات بين الجانبين تحكمها مقتضيات الفصل 24 من الاتفاقية الموقعة سنة 1976 والمعدلة سنة 1986، والتي تقضي بالابقاء على المعاملة التفضيلية للصادرات المغربية.

وقال ان المفاوضات جارية حاليا بين الجانبين من اجل التوصل الى اتفاق تعاون جديد وان المغرب تلقى تطمينات اوروبية من اعلى مستوى بشأن الصادرات الزراعية المغربية. وان الامر سيتم وفق تقنيات وآليات عمل محددة للحفاظ على المصالح التقليدية للمغرب وتطويرها لانشاء منطقة تبادل تجاري حرة.

واكد وزير التجارة الخارجية المغربي ان وفد بلاده لمؤتمر «الجات» عقد ازيد من مائة اجتماع مع دول ومجموعات اقتصادية من القارات الخمس وضمنها الولايات المتحدة الاميركية ودول اميركا اللاتينية وشرق آسيا والدول الافريقية ذلك في اطار استراتيجية تنويع العلاقات التجارية التي ينهجها المغرب حاليا.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة المغربية ان اتفاقيات «الجات» التي وقعت اخيرا في مراكش ستعرض قريبا على البرلمان المغربي للتصديق عليها ليكون بذلك اول الدول الموقعة التي تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ. كما ستقدم للبرلمان المغربي دراسة دقيقة حول التوقعات المنتظرة من تطبيق الاتفاقيات ولاسيما بالنسبة للصادرات المغربية، والتي ستكتمل بشانها الصورة وتتضح اكثر بعد التوقيع المنتظر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر لحد الآن الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

نشاط مصرى مكثف فى المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى بالمغرب

بيان هام لوزير الاقتصاد المصرى يوضح فيه:
ضرورة معالجة الآثار السلبية لاصلاح تجارة السلع الزراعية
عدم استخدام إجراءات حماية البيئة لتقييد صادرات الدول النامية

تلقت الصفحة الاقتصادية تقريرا يتضمن نشاط وزير الاقتصاد المصرى خلال أعمال المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى التى بدأت الاسبوع الماضى بالمغرب لانهاء مفاوضات جولة اورجواى والتى تمت بمشاركة وزراء الدول الاعضاء فى الجات والدول المراقبة وانتهت الاجتماعات بالتوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بانشاء منظمة التجارة العالمية. وقد مثل مصر فى اجتماعات مراكش السيد محمود محمد وزير الاقتصاد الذى القى بيانا أمام المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى وقد كانت أهم النقاط التى شملها بيان الوزير المصرى هى:

● ان الدول النامية قامت باصلاحات اقتصادية توقعا بأن نتائج جولة اورجواى سوف تؤدى الى تحرير التجارة.. وكانت الجولة تعطى قوة دفع لاستمرارية هذه الاصلاحات.

● ان أهم سمات الجولة هو ما ادت إليه من اتفاقات لنفاذ سلع الدول النامية (الزراعية والصناعية والمنسوجات والملابس) الى أسواق الدول المتقدمة فضلا عن تامين نظام تسوية المنازعات لمكاسب الدول النامية فى هذا الخصوص.

● ان مصر تامل فى ان القرار الوزارى بشأن معالجة الاثار السلبية المحتملة لاصلاح تجارة السلع الزراعية على الدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية يتم تنفيذه بشكل عملى بما يساعد على تخفيف أية اعباء على هذه الدول.

● التاكيد على أهمية عدم استخدام الدول المتقدمة لاجراءات حماية البيئة كوسيلة لتقييد صادرات الدول النامية اليها.. وضرورة حصول الدول النامية على موارد مالية للالتزام بالمعايير البيئية الدولية.

● أن هناك موضوعات جديدة ذات أهمية لغالبية الدول النامية، منها سياسات الهجرة وعلاقتها بالتجارة.. وقضية الممارسات التجارية التقييدية والمنافسة غير العادلة وتأثيرها على الدول النامية وهى موضوعات يجب مناقشتها فى اطار اللجنة التحضيرية التى تعمل فى المرحلة القادمة لحين انشاء منظمة التجارة العالمية.

وقد تحدث امام المؤتمر ايضا وزراء عدد من الدول منها: الاتحاد السوفيتى - كندا - فرنسا - هونج كونج - بلجيكا - بنجلاديش - المجر - تونس - الإمارات - الكويت - الجابون - موريشيوس - تايوان - سلوفينيا - أوكرانيا - موريتانيا.. كما تحدث ممثلو الأنكتاد وصندوق النقد الدولى.

وكان الاتحاد الاوروبى وفرنسا وبلجيكا وكندا قد ركزوا على موضوع الموقف الامريكى السابق بضرورة مناقشة معايير العمل المعترف بها دوليا وحقوق العمال وعلاقة ذلك بالتجارة فى اطار اللجنة التحضيرية.

وأشار السير/ ليون بريتان (مفوض المجموعة الاوروبية للشئون الاقتصادية) الى أن الدول النامية استفادت من نتائج الجولة خاصة فى مجال النفاذ الى الاسواق وحمايتها من الاجراءات الانفرادية. وقد اكد الوزير ان جولة اورجواى يمكن ان تحظى بالدعم والتاييد فقط اذا كانت تعطى قوة دفع للاصلاحات الاقتصادية فى الدول النامية - التى تم انتهاج معظمها ، ان لم يكن كلها، من جانب واحد سواء فى أفريقيا أو آسيا أو امريكا اللاتينية - وذلك تحسبا من هذه الدول بأن تحرير التجارة سوف يتم كنتيجة لجولة أورجواي، وقال ان أهم سمتين لجولة اورجواى يجب التاكيد عليهما هما:

اولا: التوصل الى اطار حقيقى لنفاذ السلع والمنتجات التى تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى الاسواق العالمية

مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والسلع الصناعية والسلع الزراعية.

ثانيا: التوصل الى نظام قوى وفعال لتسوية المنازعات التجارية فيما بين الدول من شانه حماية عملية نفاذ سلع هذه الدول الى الاسواق العالمية وكذلك ضمان الدفاع عن هذه الدول ضد الاجراءات الانفرادية والسياسات الحمائية من جانب الدول الاخرى.

ان النظام التجارى الدولى القوى هو أداة الحماية الوحيدة للدول الصغيرة تجاريا ويجب أن يظل كذلك.. حيث يتعين على كل الاطراف الالتزام بنفس القواعد التى تحكم هذا النظام.. ويجب كذلك احترام أحكام الوثيقة الختامية التى يتم توقيعها فى ختام المؤتمر والالتزام بتنفيذها نصا وروحا.

ان الحفاظ على نظام تجارى دولى حر وعادل سوف يساعد على تعزيز نمو الاقتصاد العالمى وتطوير اقتصاديات الدول النامية من خلال تاثيرات هذه الجولة التى تولد التبادل التجارى. وفى اطار الحديث حول الآثار السلبية لتحرير التجارة على الدول النامية فقد اكد الوزير أمام المؤتمر الوزارى ضرورة التاكيد على هذه النقطة الهامة بالنسبة لمصر فى الوثيقة الختامية وبالنسبة للقرار الوزارى الخاص بمعالجة الآثار السلبية المحتملة لبرنامج اصلاح تجارة السلع الزراعية على الدول النامية المستورد الصافى للمواد الغذائية والدول الأقل نموا. ويحدونا أمل قوى فى أن يتم تنفيذ هذا القرار بشكل عملى وملموس بما يساعد على تخفيف أعباء تكاليف زيادة الواردات من المواد الغذائية على اقتصاديات هذه الدول.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

الجات والقضايا الجديدة

وعلى هامش اتفاقية الجات ولمزيد من القاء الضوء على ما تضمنته من بنود يواصل د. سعيد النجار حديثه حول الابعاد الجديدة التى نجحت الدول الصناعية فى ادخالها ضمن الاتفاقية ومنها حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية بالاضافة الى تحليله لاهم الاسباب التي ادت الى تحويل الجات الى منظمة التجارة العالمية ويقول انه تم ادخال حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية فى دائرة المفاوضات متعددة الاطراف. وليس من العسير أن ندرك اهتمامها بهذه القضية. فان النسبة الساحقة من براءات الاختراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك البلاد أو شركاتها أو مؤسساتها. وهى تريد حماية هذا النوع من الملكية بما يكفل لها اقصى عائد ممكن منها. صحيح أنه توجد اتفاقات ومواثيق دولية لحماية الملكية الأدبية. ومن ذلك ميثاق برن لحماية حقوق المؤلف وميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية. كذلك توجد المنظمة الدولية لحماية الملكية الأدبية في جنيف ومهمتها الاشراف على تنفيذ المواثيق والاتفاقات الدولية. غير أن البلاد الصناعية لم تكن قانعة بهذا النوع من الحماية. وعندها أن المنظمة الدولية لحماية الملكية الادبية لم تتمكن من علاج المشكلات التى تثور فى هذا المجال بصورة فعالة. ومن ثم فقد عملت على ادخالها ضمن المفاوضات متعددة الاطراف فى اطار الجات وذلك لعلاج ثلاث مشكلات رئيسية أولاها: مشكلة الغش التجارى وتقليد العلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والادبية والعلمية وسرقة براءات الاختراعات. ومن المعروف أن هذا النوع من الغش والسرقات يوجد على نطاق واسع في عدد كبير من البلاد. ففى بعض بلاد شرق آسيا مثلا تقوم صناعات باكملها علي أساس تقليد العلامات التجارية العالمية في صناعة الملابس والساعات والأجهزة الالكترونية والافلام والأشرطة السينمائية والتليفزيونية. ولا شك أن هذه الممارسات تسبب أضرارا جسيمة لأصحاب العلامات التجارية والمصنفات الفنية والأدبية. فان سوق ساعات رولكس مثلا او ملابس بيير كاردان او روائح شانيل تضيع بسبب مزاحمة المغشوشات باسعار لا يمكن ان تزاحمها الشركات الأصلية وبنوعية تؤثر كثيرا على سمعتها التجارية.

ثانيها: عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية فى عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة فى تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأدبية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته أو مبتكراته. ونعرف إلى اى حد تعانى مصر من هذه المشكلة. حيث تعاد طباعة بعض الأعمال الأدبية الرائعة وبعض المصنفات السمعية والبصرية الممتازة دون اذن من اصحابها ودون وجود طريقة فعالة للحصول على تعويض من المعتدين.

ثالثها: وجود بعض القيود على عرض بعض المصنفات الأدبية والفنية الأجنبية لكيلا تزاحم الأعمال المماثلة الوطنية وهذا النوع من القيود شائع فى المصنفات السينمائية والتليفزيونية.

أسفرت دورة أوروجواى عن حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية باقرار المبادئ الآتية: أولها: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمعنى أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبي مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطني. ثانيها: تطبيق شرط أولى الدول بالمراعاة بمعنى إنه اذا منحت أحدى الدول ميزة للمالك الأجنبى من بلد معين فان نفس الميزة تنسحب تلقائيا على الملاك من البلاد الأخري. ثالثها: تقرير حماية لا تقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ولا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا في حالات استثنائية مذكورة على سبيل الحصر. رابعها: تعديل التشريعات الداخلية على النحو الذى يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الادبية والفنية والصناعية بما فى ذلك تقرير مبدأ التعويض العادل واعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء.

قوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية:

هذا نموذج لمدى التوسع الذى طرا على اختصاص الجات بعد دورة أوروجواي. فان قوانين الاستثمار من الشئون الداخلية البحتة. ومع ذلك فقد دخلت هذه القضية ضمن المفاوضات متعددة الاطراف على أساس أن بعض الأحكام فى قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيرا مشابها لما يحدث عند اخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية. ومن ذلك على سبيل المثال القيود المعروفة بالمكون المحلي. حيث تشترط قوانين الاستثمار في بعض البلاد استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في انتاج سلعة اخري. وهذا واضح فى صناعة تجميع السيارات فى مصر حيث لا يستطيع منتج السيارة الحصول على التعريفة الجمركية المنخفضة على مكونات السيارة المستوردة إلا اذا وصل إلى نسبة معينة في استخدام المكونات المنتجة محليا. ولاشك ان مثل هذا الشرط له نفس اثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. ذلك انه يستهدف حماية الانتاج المدلى لمكونات السيارة عن طريق اجبار المستثمر على

استخدام المنتجات المحلية بدلا من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر. وكثيرا ما تتضمن قوانين الاستثمار شروطا أخرى غير شرط المكون المحلى ويكون لها أثر معادل للحماية الجمركية. ومن ذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من انتاجه لا تقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن مقدار العملات الأجنبية التى يستخدمها في استيراد مستلزمات الانتاج. هنا ايضا لا تترك الحرية للمستثمر لكى يستورد ما يلزم لانتاجه ولكن يقيد استيراده فى حدود ما يصدره. وقد تمسكت البلاد الصناعية بوجوب التصدى لمثل هذه الممارسات التى تؤثر على السير الطبيعى للتجارة الدولية وان لم تكن فى صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر او عن طريق الرسوم الجمركية. وقد اسفرت دورة أورجواى عن الاتفاق على وجوب اخطار الجات بكل تلك الممارسات مع الالتزام بازالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للبلاد المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للبلاد النامية وسبع سنوات بالنسبة للبلاد الاقل نموا. وفى نفس الوقت انشئت لجنة خاصة فى اطار الجات للاشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

من المهم أن نعرف أن الجات فى صورتها الأصلية وفى هيكلها واوضاعها قبل دورة أورجواى لم تكن يزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للاشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية. بعبارة أخرى لم تكن الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح. حيث. انها كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التى تميز المنظمات الدولية لبيان الفرق بين الجات فى صورتها الأصلية وبين المنظمات الدولية، يكفى أن نلقى نظرة على البنك الدولى مثلا وهو نموذج يستوفى مقومات المنظمة الدولية. نجد أن البنك الدولى يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذى والموظفين الاداريين. أما فى حالة الجات فإننا نجد الميثاق وهو يتمثل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولكن لا نجد الهيكل التشريعى والتنفيذى الموجود فى البنك الدولى. غاية ما هنالك أن هناك بعض اللجان الحكومية العارضة التى يناط بها اداء مهمات معينة وتنتهى حياتها بإنتهاء مهمتها. وكانت هذه نقطة ضعف كبرى فى البنيان الهيكلى للجات. وقد عملت دورة أورجواى على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكى تحل محل الجات بعد فترة معينة. ونجد فى المنظمة الجديدة تلك الاجهزة التى كانت غائبة فى تنظيم الجات. وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزارى الذى ينعقد مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذى يجتمع بصفة دورية للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الادارية بالاضافة إلى عدد من المجالس واللجان المتخصصة فى القضايا المختلفة. لم يكن هذا هو السبب الوحيد لتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية. هناك سبب اخر لا يقل عن ذلك فى الاهمية. فقد رأينا أن دورة اورجواى تصدت لعدد من القضايا الجديدة. ولم يكن من الممكن ادخال بعض هذه القضايا فى اطار الجات فى صورته الاصلية. فان الاتفاقية المنشئة واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها. ومن ثم لم يكن ممكنا ادخال موضوع الخدمات فى هذا الاطار. كذلك فان القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتتعرض لاحكام القوانين الداخلية وهو الامر الذى لا ينسجم تماما مع احكام الاتفاقية الأصلية. لذلك لم يكن ثمة مفر من انشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية. ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية..

رسالة من مبارك إلى مؤتمر الحلف التعاونى الدولى اليوم

تأثير الجات على الزراعة تتصدر قضايا المناقشة

الاستقرار فى مصر يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك

كتب ـ عبد الوهاب حامد :

يوجه الرئيس حسنى مبارك اليوم رسالة الى المؤتمر المشترك لمجلس ادارة الحلف التعاونى الدولى برئاسة السيد لارس ماركوس مع التنظيمات التعاونية العربية والمصرية برئاسة السيد سيد زكى الامين العام للاتحاد التعاونى العربى ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات، وسيعقد المؤتمر تحت رعاية الرئيس مبارك بهدف التنسيق بين كافة التنظيمات التعاونية العالمية لدعم الاقتصاد فى دولهم.

وصرح السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بأن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى قد عقد اجتماع مجلس ادارة الحلف التعاونى الدولى حيث تناول اللقاء دور التعاونيات فى المرحلة الحالية وضرورة إثراء التضامن حول ثلاث قضايا هامة اولها اتفاقية الجات وتأثيرها سلبا أو ايجابا على الزراعة وثانيها حقوق الانسان فى أفريقيا وثالثها الحركة التعاونية الزراعية المصرية وقال ان لارس ماركوس قد اشاد بمناخ الامن والاستقرار فى مصر وأن هذا يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك بين التنظيمات العالمية والمصرية، كما أشاد بخطوات مصر فى مجال الاصلاح الاقتصادى واوضح ان الدكتور والى قد اكد للوفد أن ٤٠ شركة عالمية تعمل فى مشروعات مشتركة بالدول العربية والشرق أوسطية قد قامت بزيارة ٢٥ دولة لدراسة اوضاع السوق بها وتوصلت الى ان مصر والهند هما اكبر الاسواق لهذه الشركات حيث بهما التجمع البشرى الكافى والخبرات الفنية الملائمة فضلا عن انهما سوق كبيرة لهذه الشركات العالمية

وصرح السيد سيد زكى بأن استضافة مصر لهذا المؤتمر الدولى العالمى وللندوة العربية حول دور التعاونيات فى هذه المرحلة ولاجتماعات دول البحر الابيض المتوسط كل هذا يؤكد مناخ الامان فى مصر ويمثل ردا حاسما على كل دعاوى الاعلام الغربى فى محاولة يائسة للتهويل لما يحدث فى مصر من حالات فردية. يشارك فى المؤتمر ممثلو التنظيمات التعاونية من مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والاردن وسوريا والكويت واليمن والامارات والضفة الغربية واتحاد الفلاحين الفلسطينيين، كما يشارك ممثلون عن السويد وفنلندا والمانيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا وايطاليا و الولايات المتحدة والبرازيل والدانمرك والهند واليابان .

٨٧٥ مليون دولار خسائر العرب سنويا بسبب «الجات»

حذر الدكتور يحيى بكور مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خطورة تحرير التجارة الدولية على الدول النامية والعربية وأشار إلى أن الدول العربية ستتحمل عبئا يعادل ٨٧٥ مليون دولار سنويا من جراء هذه الاتفاقية.

وقال الدكتور بكور انه عند حدوث تحرير كامل للتجارة فان ارتفاع الاسعار العالمية الناتج عن هذا التحرير سيؤدي الى خسارة في حصيلة الدول العربية من النقد الاجنبي. وتوقع ان تتحمل مصر جزءا اكبر من هذه الخسارة في النقد الاجنبي تصل الى ١٧٢ مليون دولار وذلك لارتفاع استهلاكها من الغذاء بسبب ارتفاع عدد السكان تليها الجزائر ٩١ مليونا والعراق ٨٥ مليونا والسعودية ٧٢ مليونا والبحرين ٢٠ مليونا وهى أقل الدول العربية خسارة.

وكان المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب - الذى إختتم إعماله بالخرطوم مؤخرا - قد أبدى قلقة ازاء الاثار السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة الدولية/ الجات.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٤

منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»... لماذا؟

خلال الأسبوع المنصرم تم في المغرب التوقيع على اتفاقيات دورة أوروجواى لتخفيض التعرفات وتوسيع التجارة مابين ١٢٤ بلدا وبالتالى أخذ اتفاق «الجات» الذي كان أنجز قبل نهاية السنة المنصرمة طريقه للحياة ونجح رئيس منظمة «الجات» في تحقيق الهدف الذي سعى من أجله وكاد يشهد ضياعه لولا جهود جبارة وظروف تضافرت لانجاح التوصل إلى اتفاق وكانت كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا قد قدمت تنازلات جزئية سمحت بالتوصل إلى النتيجة. اتفاق المغرب ليس بجديد بل هو تكريس للمبادىء التي جرى التوقيع عليها قبيل نهاية العام المنصرم وكنا عرضنا لها في حينه الأمر الوحيد الجديد أن الاتفاق ينص على تحويل منظمة «الجات» أى الاسم المختصر للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية على أن يبدأ العمل بالاسم الجديد أوائل العام المقبل على اقصى حد والسؤال هو لماذا تعديل الاسم؟ وهل التعديل يحمل أى تغيير جذرى في دور المنظمة؟

من أجل تفهم بواعث تعديل الأسم لابد من العودة إلى اسباب تأسيس «الجات» اصلا فهذه المنظمة انشأت أواخر الاربعينات ليتكامل نشاطها مع المؤسسات الدولية التي تقرر أن تبدأ عملها بعد الحرب العالمية الثانية سعيا لتحقيق مقدار أكبر من التكامل الاقتصادى العالمى وتحرير التجارة مابين الدول والمنطلق تمثل في القناعة بفوائد تحرير التبادل التجارى بالنسبة لتحفيز الانتاجية وزيادة تخصص الدول في انتاج أفضل ماهي مؤهلة لانتاجه بحكم ثرواتها الطبيعية والبشرية.

نظرية الكلفة المقارنة النسبية كانت لاتزال اساس التفكير الاقتصادى في نطاق تحقيق أوسع فائدة للدول المتاجرة عالميا ومن حيث المبدأ مازالت هذه النظرية صحيحة لكن ظروف التبادل الدولى تعدلت كثيرا مع قيام السوق المشتركة وتسارع خطوات تكاملها وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والافراد بين دول السوق، فالسوق المشتركة الاوروبية في تحريرها للتجارة والانتقال والعمل مابين الدول الاعضاء تمثل الهدف الاسمى المبتغى من اتفاقية «الجات» لكن الفارق الوحيد والأساسي يتمثل في ان دول السوق المشتركة تمثل حلقة مقفلة تقر التحرير الكامل مابين أعضائها وتبقي على تعرفات على غالبية مستورداتها من الدول الأخرى ومعلوم أن السوق المشتركة من أجل الحيلولة دون اعتبارها سوقا مغلقة على أعضائها فقط منحت تخفيضات ملحوظة على المستوردات الغذائية ومستوردات النسيج من البلدان النامية.

مثال السوق المشتركة والمنافع المتأنية من تحرير التجارة مابين دول متقاربة في الموقع حث بلدان شمالى أمريكا على تطوير قواعد منطقة تجارة حرة مابين الدول الثلاث «الولايات المتحدة وكندا والمكسيك» وهذه الاتفاقية التى انجزت في وقت قريب من انجاز اتفاقية «الجات» تتناول التبادل التجارى مابين دول يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٦٠ مليونا والتجارة مابين كندا والولايات المتحدة وحدها تتجاوز حجم التجارة مابين الولايات المتحدة واليابان. في جنوب شرقى أسيا هنالك تعاون متطور مابين الدول السريعة النمو في تلك المنطقة وتشابك في ملكيات الشركات الكبرى فاليابان تساهم بقوة في صناعات تايوان وكوريا الجنوبية كما أن تايوان تساهم في صناعات هونج كونج وكذلك تفعل الصين وكان الأمر البارز سرعة تعاظم التبادل التجارى مابين دول جنوب شرقى أسيا في السنوات الخمس المنصرمة وعليه اصبحت هذه الكتل بمثابة الكتل الأبرز أهمية في الاقتصاد العالمى.

بالمقابل تحررت دول شرقى أوروبا من النظام الشيوعى واحدة بعد الأخرى وأخذت تنضم إلى المؤسسات الدولية ومنها «الجات» وهذه الدول كانت ترفض اقرار مبدأ حرية التجارة لأن برامجها الاقتصادية كانت مركزية تنظم حتى تجارتها مع الخارج بأسعار تقرر من قبل الدول المعنية دون اعتبار حقيقى لأصول الكلفة المقارنة وضرورات المنافسة العالمية وبالتالى لم تكن هذه الدول راغبة في الانضمام إلى «الجات» كما أن اسس تعاملها كانت تخالف جميع الاسس المعمول بها ضمن منظمة «الجات» فالتبادل التجارى الحر مابين الدول يفترض الغاء وسائل الدعم المختلفة للصناعات. مقابل التطورات السارية في السوق المشتركة وخاصة بعد بدء البحث الجدى

■ مروان اسكندر ■

بضم الدول الاسكندنافية إلى السوق وهي دول متطورة في انتاجها وانظمتها السياسية اصبحت النظم المقررة في اتفاقيات «الجات» دون مستوجبات التحرير مابين دول السوق والأمر ذاته يصح بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة مابين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا «نافتا» ودول جنوب شرقي أسيا تقرب من ان تتجاوز في مناهجها توصيات «الجات» وبالتالي اصبحت الجات مسبوقة في نطاق عملها من قبل الدول المتبنية للمبادىء التعاون الاقليمي الذي من أهم قواعده تحرير التجارة كليا بين الدول الأعضاء. ومن ثم الانتقال والعمل ولو كانت هذه الحرية الأخيرة مربوطة بجدول زمني يمتد على سنوات لما في انتقال الافراد وعملهم في بلدان غير اوطانهم من اعتبارات وحساسيات اجتماعية.

تطور نطاق التعاون الاقليمي القي بحد ذاته تحديا فيوجه «الجات» من حيث أنه تطور سبق توصيات المنظمة والأمر الذي جعل من هذا التحدي حافزا لتحويل المنظمة إلى أداة أكثر فعالية هو أن حجم التبادل التجاري مابين مجموعات الدول المنظمة في مؤسسات اقليمية يمثل النسبة الكبرى من حجم التبادل العالمي.

ولتوضيح هذه الصورة يكفي القول إن استثناء تجارة النفط من مجمل حركة التجارة العالمية والنفط الخام الذي يمثل الحصة الكبرى من هذه التجارة معفي عموما من الرسوم يؤدي إلى احتلال التجارة البينية مابين دول السوق المشتركة ودول منظمة التجارة الحرة ودول مجلس تعاون دول جنوب شرقي أسيا نسبة ٨٠٪ من التجارة العالمية وبالتالي الرصيد الموازي لنسبة ٢٠ في المئة اصبح محور اهتمام «الجات» التي وجدت في الاصل لتحرير كامل التجارة العالمية تدريجيا.

تعديل اسم «الجات» ليصبح «منظمة التجارة العالمية» ليس شكليا فقط ذلك أن تطور الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة واتفاقات التعاون الاقليمي يفرض قيام حوار مستمر وإقرار اتفاقات مابين الاسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة كما يفرض الالتفاف إلى التعاون مع الدول النامية التي تحتاج إلى تعزيز صادراتها والواقع أن هذه الدول تأثرت سلبا بالتوجهات التعاونية مابين الدول الصناعية. «منظمة التجارة العالمية» التي ستحل محل الجات لابد وأن تكون متخصصة في شئون تقنية وفي مجال السعي لتعميم الغاء التعرفات حتي في مجال التعاون مع دول تقع خارج التكتلات التجارية والاقتصادية الحالية وبصورة خاصة يفترض في هذه المنظمة الجديدة التوجه والقديمة الجذور مساعد دول الكتلة الشرقية على زيادة صادراتها وتحسين مستويات انتاجها الصناعي ومواصفات هذا الانتاج ايضا.

إن نجاح «منظمة التجارة العالمية» في لعب دور ايجابي في نطاق زيادة حجم التجارة العالمية أمر يرتهن بديناميكية المنظمة من جهة وسرعة نمو وتوسع حاجات بلدان التكتلات الاقتصادية وهنالك مؤشرات واضحة على استعادة الولايات المتحدة رغم النمو وقرب استعادة أوروبا لهذه القدرة في حين أن دول جنوب شرقي أسيا لاتزال تنمو بسرعة وإن كانت اليابان - اكبر هذه الدول والمحرك الأول فيها - تعاني من تباطؤ حاليا ونجاح المنظمة الجديدة - القديمة بمقدار ماهو معلق على ديناميكية قيادتها شبه مؤكد لأن هذه القيادة ممثلة في كبار المسئولين في «الجات» الذين انقذوا مباحثات أوروجواي من الفشل في الساعات الأخيرة.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

الجات فى خدمة إسرائيل

تم المراد من رب العباد ووقعت اتفاقية الجات يوم السبت الماضى (١٥ ابريل) فى مدينة مراكش المغربية وتحولت الجات الى المنظمة العالمية للتجارة. اشترك فى التوقيع وفود ١٢٤ دولة من دول العالم وقعوا على ٢٨ وثيقة تبلغ صفحاتها ٢٢ ألف صفحة ويبلغ وزنها ١٧٥ كيلو جراما وربما يفسر ذلك كثرة عدد أعضاء الوفود الى المؤتمر فقد وصل عدد الوفد اليابانى الى ٧٢ عضوا والهدف كما هو واضح اشتراك أعضاء الوفود فى حمل هذه الأوراق الثقيلة خاصة وأن الاخوة من اليابان قصار القامة نحيلى الأجسام. المهم أن الوثائق التى وقعت فى ختام المؤتمر وبعد أن تحدث مندوبو ١٠١ دولة فاز كل منهم بخمس دقائق عدا قطبى المؤتمر وهما صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب وصاحب العظمة نائب الرئيس الأمريكى آل جور فقد تحدث كل منهما كما يشاء.

ونعود للوثائق التى وقعتها الوفود فنقول إنها تضم :.

- الاتفاق المتعلق بانشاء المنظمة العالمية للتجارة .
- الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ ، ويضم الاتفاق سبعة نصوص تتعلق بتأويل وتفسير بنود الاتفاقية العامة .
- بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة لسنة ١٩٩٤ .

ويتكون البروتوكول من خمس فقرات حول قواعد ومبادىء تبادل المنتجات الزراعية وهى مبدأ الدولة الأكثر رعاية والاجراءات غير التعريفية والتعويضات على الصادرات اضافة لعدد من الأجراءات المتعلقة بعد اعادة ظروف تطور اقتصاديات الدول النامية .

- الاتفاق المتعلق بالفلاحة ويشمل مجالات ولوج الأسواق واجراءات الحماية الداخلية وقيمة التعويضات على الصادرات .
- الاتفاق المتعلق بالاجراءات الصحية .
- قرارا يتعلق باجراءات خاصة حول الانعكاسات السلبية المتوقعة من جراء تطبيق برنامج التقويم الهيكلى للاقتصاد بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية .
- الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس .
- الاتفاق المتعلق بالحواجز الاجرائية والفنية أمام التجارة .
- اتفاقا حول الاجراءات المتصلة بالاستثمارات والتجارة .
- الاتفاق المتعلق باجراءات عدم اغراق الأسواق والاحتكار .
- اتفاقا حول تحديد قيم التعريفات الجمركية .
- اتفاقا حول المراقبة قبل ارسال السلع للخارج
- اتفاقا حول قواعد الاتصال بالتعريفات وفق برنامج طويل الأمد .
- اتفاق حول التعويضات والاجراءات التعويضة . الاتفاق المتعلق بحماية بعض القطاعات أو جزء من الانتاج الوطنى الذى يمكن أن يكون مهددا بزيادات غير متوقعة فى الواردات ويمكن أن تلحق به آثار خطيرة
- الاتفاق المتعلق بالتجارة فى قطاع الخدمات .
- الاتفاق المتعلق بالحقوق المترتبة على الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .
- مذكرة اتفاق حول قواعد واجراءات فض النزاعات التجارية .
- اتفاقا حول اثبات معالجة السياسات

التجارية - قرارا حول الملاءمة والانسجام في السياسات التجارية على مستوى عالمي الى اقصى قدر ممكن .

- الاتفاق النهائي المتضمن للقرار الوزاري والمتعلق بالاجراءات المنظمة لعملية ولوج الاسواق .

وهكذا تحولت منظمة الجات التي انشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ الى مؤسسة مراقبة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية واصبحت تتساوى في وضعها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل ادارة اقتصادية للعالم . ويمكن القول الآن بأن النظام العالمي الجديد قد اكتمل تشكيله ففي المجال السياسي هناك زعامة واحدة تقود العالم الى ماتريد حسب مصالحها وأهدافها وتتم قراراتها جميعها باسم الامم المتحدة ومجلس الأمن ، وفي مجال الاقتصاد هناك المؤسسات الثلاث : الصندوق والبنك الدوليان ثم منظمة التجارة العالمية التي تعمل جميعها في خدمة الاقتصاد الأمريكي ومن يتبع هذا الاقتصاد من الأغنياء على حساب الفقراء على حساب حياتهم وعلى حساب تحويلهم الى ادوات في خدمة الولايات المتحدة واقتصادها وسياستها ومن يلحق بها من الاتباع .

قلنا أن حفل الختام كان به قطبا الحفل الذي دشن استيلاء الولايات المتحدة على القيادة الاقتصادية للعالم كان نائب الرئيس الأمريكي آل جور الذي القى كلمة ولم يكن غريبا ولا مستبعدا أن نائب الرئيس الأمريكي يتحدث في مؤتمر عالمي وفي وجود وفود من ١٢٤ دولة وان تكون المادة الرئيسية في حديثه اسرائيل وأن يطالب برفع المقاطعة العربية ضد اسرائيل . هذا هو الموضوع الرئيسي الذي جاء من اجله آل جور والذي دعاه لكي يكون نجم هذا الحفل الأمريكي الكبير لتدشينه قيادة أمريكا فوق الأرض العربية - لم ينس آل جور ايضا أن يتحدث عن حقوق الانسان التي أرادت أمريكا أن تفرضها على الاتفاقية حتى يمكن لها التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة ترى التدخل في شئونها وأن تفرض حماية ضد انتاجها بدعوى أن أجور العمال لا تتناسب مع مايجب ان تكون عليها حقوق الانسان .

كان رئيس الوفد الاسرائيلي في المؤتمر وزير الصناعة والتجارة ميجا حريش الذي قال امام المؤتمر إن اسرائيل شرعت في وضع أسس سياسية اقتصادية جديدة وواقعية مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاق واشنطن وأشار الى أن اسرائيل ترغب في ان تجد تسهيلات كاملة وحقيقية في معظم الأسواق وعبر عن اعتقاده ان المقاطعة الاقتصادية أدت الى معاملة غير لائقة معها وقال إن المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة الذي يناقش في مؤتمر مراكش وإن معارضته تصبح امرا موضوعيا خاصة بالنسبة للأطراف التي ترغب في توسيع حجم المبادلات التجارية مع اسرائيل .

هكذا أرادت اسرائيل ومعها أمريكا أن تستغل الجات للضغط على الدول العربية لرفع المقاطعة .

ان اسرائيل طرحت خلال مفاوضات أوروجواي المقاطعة العربية وصنفتها على أنها تدخل في ميدان الاجراءات الحمائية التي تأسست «الجات» لرفعها واضاف ان الحجة الاسرائيلية في ذلك الوقت تعتمد على أن احد مبادئ الجات) يقضي بالتحفظ ضد كل سياسة احتكارية في مجال التجارة الخارجية وتظل التجارة حرة في جميع الأسواق الدولية

وانها تتبنى من جهة أخرى على الدعوة الاسرائيلية للدول العربية بانشاء سوق شرق أوسطية تنافس التكتلات الدولية الأخرى في العالم .

وهكذا تتناسى اسرائيل والذين يقفون معها العدوان على الأرض العربية والاستلاء عليها قوة تتناسى هذه الدول ان اسرائيل مازالت تحتل أرضا عربية - اسرائيل تتناسى انها تصنع المفاعلات الذرية وانها لم توقع حتى الآن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية - كل هذا تتناساه امريكا ويعلن كلينتون انه يضمن التفوق العسكري لاسرائيل على .

جيرانها العرب بعد كل هذا أن يركعوا ويسلموا وأن يرفعوا المقاطعة عن اسرائيل لأن اتفاقية الجات تنص على حرية التجارة العالمية. هذا حدث في الجلسات أما أثناء مفاوضات الجات فقد طالب رئيس الوفد الأمريكي المفاوض من اللجنة المركزية للتجارة بفرض عقوبات على الدول العربية التي تلتزم المقاطعة لأن ذلك في نظرهم يضر بالشركات التي يمتنع عليها الالتزام بأحكام المقاطعة حسب القانون الامريكي ، ان اسرائيل والولايات المتحدة تصف هذه المقاطعة بكونها ممارسات حمائية تناقض التنمية الاقليمية المنشودة في الشرق الأوسط وأعطى مثلا وهو التهديد الامريكي للاردن بايقاف الاستثمارات الأمريكية الجديدة مالم ترفع المقاطعة وان اسرائيل ستضع العراقيل امام الصادرات الأردنية الى مناطق الحكم الذاتي مستقبلا .

ان البرلمان الأوربي اتخذ بدوره اخيرا قرارا يدعو الى إلغاء المقاطعة غير المباشرة وانه يجرى الآن دراسة القوانين التي تحرم العمل بالمقاطعة غير المباشرة في دول الاتحاد .

ان الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الماضي قررت التمسك بالمقاطعة ولم تقرر أى شيء يعتبر تخفيفا من احكامها رغم أن طرح الموضوع على الاجتماع تم بناء على طلب رون براون وزير التجارة الامريكي الى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ولم ينشأ عن طلب رسمي تقدمت به دول عربية معينة حقيقة أن هناك بعض الدول العربية أصبحت مهيئة لقبول رفع المقاطعة غير المباشرة والابقاء على المقاطعة المباشرة مع اسرائيل الى حين التوصل الى اتفاقيات سلام تؤكد امكانية التعاون المشترك والانفتاح الاقتصادي بين دول لم تعد بينها عداوة تاريخية كما شدد على هذا الموقف العربي وأتصور انه سيظل على حاله حتى تتقدم اسرائيل في طريق السلام. هذا جانب من جوانب الجات أرادت الولايات المتحدة وأعوانها استغلاله وفي مقدمة هؤلاء الأعوان اسرائيل .

من مفكرة:
سعد الدين وهبة

تناقشها ندوة لغرفة جدة اليوم

اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودى

□ جدة - حسن الصبحي:

تعقد اليوم الاحد فى مقر الغرفة التجارية الصناعية بجده ندوة تحت عنوان «اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودى» وتأتى هذه الندوة التى تنظمها دار جريشة للنشر والتوزيع بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة فى اطار اهتمام غرفة جده بكل ما يحيط برجل الاعمال السعودى فى العالم وسوف يحاضر فى هذه الندوة كل من الدكتور فاروق محمد اخضر رئيس المكتب الاقتصادى بالرياض والدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادى بمركز المعلومات فى غرفه جدة حيث سيتناول الدكتور اخضر فى محاضرته المبادىء الثمانية الاساسية فى اتفاقية الجات وأثرها على التجارة العالمية وكذلك كيفية تطبيق الاتفاقية وكيف يكون سريان هذه الاتفاقية من خلال المؤسسات الدولية التى ستنشأ عنها.. وسيتطرق د. اخضر ايضا إلى الهدف الحقيقى والاساسى الفلسفى الذى حدا بالمجتمع الدولى إلى هذا التوجه وكذلك الاثار الرئيسية الستة التى يمكن أن يواجهها الاقتصاد السعودى من جراء عضوية المملكة فى الاتفاقية والقطاعات التى ستتأثر سلبا أو ايجابا من جراء هذه الاتفاقية، وكيفية الافادة من ايجابياتها وتفادى سلبياتها اضافة إلى الاثار التى يمكن أن تتعرض لها المملكة فيما لو لم توقع على الاتفاقية والاستراتيجيات الجديدة التى يمكن أن تتبعها المملكة على ضوء هذه الاتفاقية والنظرة المستقبلية للعالم الجديد بعد سريان مفعول الاتفاقية والدور الذى ينبغى أن يلعبه الاقتصاد السعودى فى ظل مقتضيات الظروف الجديدة والدور الذى ينبغى أن يقوم به رجال الاعمال السعوديون لتنمية استثماراتهم والحفاظ عليها استعدادا وتحفزا للفرص والعقبات عند تطبيق الاتفاقية.

وفى المحاضرة الثانية للدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادى بمركز المعلومات فى غرفة جدة تحت عنوان «الجات وابعادها الاقتصادية بالنسبة للدول النامية» وتتعرض هذه المحاضرة إلى جولات المفاوضات التى مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» حتى جولة أورجواى وكذلك اهم ما يميز الدورات المتعاقبة فى اطار الجات ويتناول د. صديق ايضا موقف الدول النامية من مفاوضات الجات والتأثيرات السالبة والموجبة التى تترتب على اشتراك الدول النامية فى الاتفاقية العامة للجات.

هذا وقد قامت الغرفة التجارية الصناعية بجدة بدعوة عدد كبير من رجال الأعمال السعوديين من جميع مدن المملكة لحضور هذه الندوة التى سيتم بعد نهاية محاضرتى د. فاروق أخضر ود. محمود صديق فتح باب النقاش بين الحضور والمتحدثين ويتوقع أن يحضر هذه الندوة عدد كبير من رجال الأعمال نظرا لاهمية هذه الندوة فى النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة فى المملكة العربية السعودية ودول العالم العربى.

مال
تجارة
اقتصاد

وزير الاقتصاد:

عرض اتفاقيات «الجات» على مجلس الشعب لإقرارها خلال الفترة القادمة

كتبت ـ ابتسام سعد:

يناقش مجلس الشعب خلال الفترة القادمة اتفاقيات «الجات» التي تم توقيعها مؤخرا في مراكش وذلك تمهيدا للتصديق عليها..

صرح بذلك محمود محمد محمود وزير الاقتصاد. وأضاف: ان الوزارة تقوم حاليا بإعداد الصيغة النهائية لاتفاقيات الجات من أجل بحثها في مجلس الوزراء ثم عرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها.

وقال وزير الاقتصاد: ان اجتماع مراكش كان فرصة لإعلان المواقف والمبادىء وإعلان مولد منظمة التجارة العالمية وعرض الموضوعات المقترحة لمناقشتها في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية خاصة أن بعض الدول المتقدمة حاولت من جانبها اضافة بعض الموضوعات الجديدة مثل البيئة والعمالة. وقد أبدت الدول النامية تخوفها الشديد من إضافة هذه الموضوعات واقترحت الدول النامية مناقشتها في المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المجال مثل منظمة العمل الدولية. كما ابدت الدول النامية ايضا تخوفها من ان يكون طرح هذه الموضوعات الجديدة وسيلة جديدة لتقييد التجارة وحرمان بعض الدول النامية من ميزة النفاذ للأسواق العالمية.

وحول زيارته لروسيا قال الوزير انه قد اجرى سلسلة من المباحثات مع المسئولين هناك تناولت وسائل تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين. وأضاف ان السوق الروسية سوق كبيرة ومفتوحة، وهناك فرصة كبيرة أمام الصادرات المصرية لتاخذ مكانتها السابقة في هذه السوق واشار إلى أنه سيتم قريبا عقد اجتماع مع المصدرين المصريين المتعاملين مع السوق لبحث وسائل دفع حركة الصادرات واتخاذ اجراءات جديدة لضمان مخاطر التصدير إلى روسيا، موضحا ان المراكز المصرية التجارية الموجودة حاليا في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لزيادة حركة الصادرات المصرية ليس في روسيا وحدها بل في جمهوريات «الكمنولث» كلها.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٤

تسهيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط الصادرات لأسواق دول «الكومنولث»


محمود محمد محمود

قوائم سلعية جديدة بين مصر والسعودية لإعفائها من الجمارك

ومن ناحية أخرى بحث محمود محمد محمود وزير الاقتصاد خلال اجتماعه مع الدكتور سليمان السليم وزير التجارة السعودى وسائل دعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وأشار الوزير السعودى فى تصريح له عقب الاجتماع إلى أنه تم بحث وسائل دفع حركة الصادرات بين البلدين وإزالة المعوقات التى تعوق حركة التبادل التجارى بين مصر والسعودية. وأكد أن اللجنة المصرية السعودية المشتركة ستبحث فى اجتماعها القادم القوائم السلعية التى تقدم بها الجانبان لإعفائها من الرسوم الجمركية.

وأكد وزير الاقتصاد المصرى أن مصر حققت نجاحا كبيرا فى برنامج الاصلاح من ناحية الاصلاح المالى والنقدى وبقى علينا أن نصلح الخلل فى الميزان التجارى وذلك من خلال زيادة الصادرات وتحسين الانتاج وزيادة فرص العمل الذى سينعكس بدوره على الاستثمار مشيرا إلى أن لدينا مميزات كبيرة تم منحها لمشاريع الاستثمار وسوف نضيف اليها تسهيلات كثيرة بحيث تصبح السوق المصرية وسيلة لجذب المستثمر السعودى والعربى بوجه عام.

المصدر : الحياة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩٤/٤/١٤

اهم اتفاقية اقتصادية في القرن العشرين

معاهدة «الجات» تغطي جميع سلع العالم

تشمل المعاهدة التجارية العالمية التي وقعت في مدينة مراكش المغربية كل شيء بدءاً بالتفاح وانتهاء بالزنك.

وقد حضر المؤتمر وزراء من حوالي ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة باسم «الجات» بالاضافة الى وثيقتين أخريين. والوثيقتان الاخريان عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة لخفض أو الغاء التعريفات الجمركية والحواجز الاخرى وتعهدات بفتح التجارة في قطاع الخدمات.

وهي تمثل معا الفصل الاخير الذي يجسد نتائج جولة أوروجواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وتقع في أكثر من ٢٢ ألف صفحة تزن ١٧٥ كيلوجراما.

وفيما يلي العناصر الرئيسية في الفصل الاخير:

□ دخول السوق:

هذا هو العمود الفقري في هذا الفصل. وتتعهد الدول بخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية بنسبة ٣٧ في المئة تقريبا في المتوسط. وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

□ الخدمات:

لاول مرة ستحكم قواعد تجارة يقدر حجمها بنحو أربعة مليارات دولار سنويا في قطاع الخدمات مثل الاعمال المصرفية والتأمين والسفر بالاضافة الى انتقال العمالة.

الا أنه لم يتحقق الحد الادنى من الالتزامات بتحرير السوق لاسباب ترجع في جانب كبير منها الى أن واشنطن وبروكسل لم تتمكنا من تسوية خلافاتهما على الانتاج الثقافي السمعي والمرئي مثل برامج التلفزيون والافلام وعلى الخدمات المالية والشحن.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الاخرى من الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الامريكية الرائجة لكنها ستتوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الاقل. وقد هددت واشنطن بتحدي قيود المجموعة الاوروبية على الانتاج السمعي والمرئي.

ويمكن للدول أن تطالب باعفاء من الالتزام بمنح وضع الدولة الاولى بالرعاية لشركائها في تجارة الخدمات.

□ الزراعة:

لاول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية الجات. وأساس العمل هو اتفاق بلير هاوس الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية في عام ١٩٩٢، كما تم تعديله في محادثات جرت في ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

وهذه بنود الاتفاق الاساسية:

- يحول جميع الحواجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص الى تعريفات جمركية تخفض نسبتها الى ٣٦ في

المئة بالنسبة للدول الصناعية، و٢٤ في المئة بالنسبة للدول الفقيرة. وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الاخرى.

- يرغم الدول ذات الاسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة في المئة على الاقل من استهلاكها المحلي من المنتجات، تزيد الى خمسة في المئة خلال ست سنوات. وستستورد اليابان أربعة في المئة من أرزها تزيد الى ثمانية في المئة. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا في المئة من أرزها يزيد الى اثنين في المئة في ١٩٩٩.

- يخفض الدعم المشوه للتجارة المقدم للمزارعين بنسبة ٢٠ في المئة على ست سنوات وبنسبة ١٣,٣ في المئة بالنسبة للعالم النامي.

- تخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦ في المئة على ست سنوات وحجم الصادرات المدعمة بنسبة ٢١ في المئة. والفترة المستند اليها هي تلك الممتدة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠، أو من ١٩٩١ الى ١٩٩٢ اذا كانت الصادرات أعلى في تلك الفترة.

- تعفى أكثر الدول فقرا من الاصلاحات الزراعية.

☐ **المنسوجات:**
ستلغى تدريجيا خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتي تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد.

☐ **مكافحة الاغراق:**
تم توضيح القواعد الخاصة بمكافحة اغراق الاسواق بالسلع حيث تقل أسعار الواردات عن قيمتها في السوق المحلية.

☐ **الملكية الفكرية:**
تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ.

☐ **توسيع نطاق «الجات»:**
ستتحول «الجات» التي أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ الى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية وتتساوي في الوضع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستبدأ منظمة التجارة العالمية، مباشرة اعمالها في الفترة بين يناير (كانون الثاني) ويوليو (تموز) من العام المقبل ■

الـ ... وتر « جات »

فى أعقاب الحروب عادة ما تأتى مرحلة ترتيب أوراق اللعبة وتدخل الأطراف المنتصرة بعدها فى عملية تقسيم المغانم والمكاسب .. فبعد نهاية الحرب العاليمة الثانية تشكلت عام ٤٤ مؤسسات « البريتون وودز » ومنها المؤسسات النقدية مثل صندوق النقد والبنك الدولى وكان الهدف من إنشائها فى أول الأمر هو تنظيم السياسات النقدية والعلاقات المالية بين البلدان الاعضاء فى تلك المنظمة وبمرور الأيام تحولت تلك المنظمات إلى سلاح اقتصادى يملكه المعسكر الغربى لإملاء شروطه والضغط على الدول الشرقية ومن يواليها أو من يخالفون الايديولوجيات السياسية والاقتصادية للغرب .. وعلى نفس المنوال تطلبت فترة ما بعد الحرب الباردة إعادة ترتيب الأوراق مرة ثانية فتحولت الفكرة التى رفضها الغرب قديماً فى « ميثاق هافانا » عام ٤٨ بانشاء منظمة التجارة العالمية لأنها أحد مقترحات المعسكر الشرقى وتحولت نفس الفكرة المرفوضة إلى مذهب تطبقه الدول الصناعية الكبرى وتساهم فى تأسيسه بعد أن تأجل خروجه إلى حيز التنفيذ منذ حوالى سبعة وأربعين عاماً .

□ وأمام المستجدات العالمية بعد تغير المناخ السياسى فى العالم واختلاف التوازنات العسكرية والسياسية بنهاية الحرب الباردة لم تجد الدول الغربية أدنى ضرر فى البدء فى تسيير شراع منظمة التجارة العالمية (WTO) الوريث الوحيد لاتفاقية الجات .

وقد استلزم تكييف الاتفاقية حسب المقاسات الغربية استمرار المفاوضات فى الجولة الأخيرة من المفارضات « دورة الأورجواى » ثمانى سنوات منذ عام ٨٦ وذلك باضافة العديد من البنود والاتفاقيات الجديدة التى تساعد على احتفاظ الدول الصناعية الكبرى بزمام الأمور لذا أضافت بنوداً عن سياسة الاغراق والمواصفات الفنية للصادرات الصناعية من العالم النامى وكذلك محاولة الزج بمبادىء حقوق الانسان كأساس للمعاملة التفضيلية فى التبادل التجارى وأيضاً قضية انخفاض تكاليف العمالة فى الدول النامية والتى تمثل ظلماً « جائراً » على اقتصاديات الشمال الفنية كعنصر ثقافى غير عادل تملكه الدول النامية !!



سازرلاند : مهندس الجات .

كما أضافت قضايا أخرى منها حقوق الملكية الفردية كحق الاختراع التى قد تؤدى إلى حجب ثمار العلم والتكنولوجيا وقصرها على المجتمعات الصناعية المتقدمة فقط . كما طالبت الدول الصناعية من خلال المفاوضات فتح أسواق الخدمات والاستثمار فى بلدان العالم النامى أمام الشركات الأجنبية ، بما يعنى ابتلاع أسواق الخدمات كالتأمين والمصارف والنقل والسياحة والاستثمار فى بلدان العالم النامى ، وجعلها فريسة سهلة المنال أمام الشركات متعددة الجنسية التى يفوق رأسمال الشركة الواحدة ميزانية عشرات الدول من العالم النامى !!

□ وقد عمدت تلك الدول إلى تزيين تلك الاتفاقية بأرقام وآمال زاهية منها زيادة التبادل التجارى العالمى من (٦ إلى ١٠) تريليون دولار خلال السنوات السبع التالية لتوقيع الاتفاقية .. كما أن ذلك سيؤدى طبقاً لتقارير اقتصادية غربية إلى إنعاش الاقتصاد العالمى بسبب تدفق ما يقرب من (٢٨٠) مليار دولار سنوياً فى حجم التبادل التجارى العالمى .

وبرغم تلك الوعود والآمال فان المخاوف ما زالت تحيط بمصير بلدان العالم النامى التى ستواجه منافسة شرسة غير عادلة مع الدول الغنية والتى قد تقضى على الصناعات الوطنية الوليدة ويخاطر دمج كامل لاقتصاديات بلدان العالم النامى فى عجلة الدول الصناعية الكبرى التى تسعى إلى فتح أسواق سلعية واستثمارية جديدة لها تحت مظلة نظام تجارى عالمى جديد تتولى إدارته منظمة التجارة العالمية (WTO) والتى ستنضم إلى « شقيقاتها » من المنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدولى لتتحول المنظمة الجديدة إلى سلاح اقتصادى جديد يساهم فى تدهور الأوضاع فى دول العالم النامى .. فكما حدث منذ سنوات ليست بعيدة تحت سمع وبصر و « إشراف » المنظمات النقدية الدولية فى أزمة ديون العالم الثالث .. حينما وصل حجم الدين لـ (١٠٩) دول نامية إلى (٤٣٠) مليار دولار فى الفترة ما بين (١٩٨٠ و ١٩٨٦) ، وقامت الدول النامية بسداد (٦٥٨) مليار دولار ، (٣٣٢) أقساط الدين ، الأصلى (٣٢٩) أعباء خدمة الدين وتبقى عام ٨٦ من المبلغ الذى كان أصله (٤٣٠) مليار ديون متراكمة مقدارها (٨٨٢) مليار دولار — وليس هناك خطأ حسابى فى الأرقام —

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ : ٢٠ ابريل 1994

وتسبب ذلك فى أزمة الديون العالمية التى أطلق عليها البعض لعبة الديون « القذرة » التى مارسها الشمال الغنى فى ظل المنظمات النقدية الدولية فهل ستتكرر نفس الأوضاع بميلاد منظمة التجارة العالمية ويتحول تاريخ الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤ بداية ووتر « جات » عالمية جديدة تضاف إلى سجل الفضائح التى يقترفها الشمال الغنى فى حق الدول النامية والتى لم تجد مخرجاً من هموم الفقر والبطالة والكساد إلا بالتوقيع على اتفاقية قد تحمل بين صفحاتها - الإثنى وعشرين ألف صفحة - فناءها ؟!! .

عصام الدسوقى

دول مجلس التعاون تعقد ندوة لدرس انعكاسات اتفاقية "غات" على اقتصاداتها

□ ابو ظبي - «الحياة»:

■ بدأت امس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ندوة في ابو ظبي لدرس انعكاسات اتفاقية «غات» على أوضاعها الاقتصادية ووضع الخطط الضرورية للتعامل مع انعكاسات وافرازات هذه الاتفاقية على الاقتصادات الخليجية والعالمية. وتنظم الندوة وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات والامانة العامة لمجلس التعاون.

واكد عبدالرؤوف المبارك وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات في افتتاح الندوة انها تشكل خطوة أولى في مسلسل اعداد وتدريب كادر خليجي تفاوضي قادر على احتواء تفاعلات المرحلة المقبلة وأن هذا الهدف يستدعي تضافر الجهود على المستويين الوطني والخليجي.

وقال ان توقيع اتفاقية «غات» واعلان مراكش في ١٥ نيسان (ابريل) الجاري يشكل بداية مرحلة جديدة وولادة مناخ تجاري دولي جديد يتسم بتضامن وتوازن المصالح بين الدول والتجمعات الاقتصادية الدولية.

واضاف ان دول مجلس التعاون لدول الخليج، باعتبارها دولاً نامية، استكملت حديثاً بناء هياكلها الاقتصادية وخطت خطوات مهمة نحو الاتفاقية مشيراً الى انه بعد ٣٠ عاماً من انضمام اول دول خليجية الى الاتفاقية انضمت البحرين ثم دولة الامارات فقطر في الوقت الذي تستكمل فيه المملكة العربية السعودية اجراءاتها الهادفة للانضمام وتدرس سلطنة عمان تأثيرات الانضمام على اقتصادها.

واكد السيد عبداللطيف المقرن نائب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون ان استكمال انضمام دول المجلس الى اتفاقية «غات» سيحقق الفائدة لها ويساعدها على التوصل الى اتفاق للتجارة الحرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقال انه بموجب هذه الاتفاقية الجديدة يفترض ان تقوم الدول الموقعة لها بالغاء الضرائب المفروضة على عدد كبير من المنتجات بما في ذلك ما يفرض على دول المجلس من ضرائب على منتجاتها الأساسية من النفط والبتروكيماويات، وكذلك فتح المزيد من الاسواق امام هذه المنتجات وغيرها. وأشار الى ان تأثير اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون سيكون مزدوجاً اذ انها ستحصل على بعض المنتجات باسعار اقل من الاسواق العالمية الا ان هناك منتجات اخرى سترتفع اسعارها بينها المنتجات الزراعية التي كانت تحصل على دعم حكومي كبير في بعض الدول الاوروبية.

وذكر المقرن ان انضمام دول المجلس الى الاتفاقية يحتاج الى التوصل الى تعرفة جمركية موحدة وشحذ الهمم ليس من الحكومات وحسب بل من القطاع الخاص الذي يجب ان يستفيد من هذه الفرصة لتوسيع نطاق صادراته والتركيز على الجودة في الانتاج.

وقال محمد سلم من امانة «غات» ان هذه الندوة ستساهم في التعريف بالفوائد التي ستحققها دول الخليج من الاتفاقية التي وقعتها الاسبوع الماضي اكثر من ١٢٠ دولة في مراكش. وأضاف ان الاتفاقية جاءت بعد اعوام عدة من العمل والمفاوضات ونتج منها مراجعة وتحديث القواعد التجارية الدولية بالنسبة الى السلع والبضائع اضافة الى الخدمات والتجارة.

وتناقش الندوة التي تستمر ثلاثة ايام عدداً من البحوث عن الآثار المترتبة على توقيع اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون والاوضاع الجديدة الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وفوائدها وسلبياتها.

ويأتي انعقاد الندوة تنفيذاً لتوصية الأمانة العامة لمجلس التعاون وقرار لجنة التعاون التجاري (وزراء الاقتصاد والتجارة). ويشارك فيها مسؤولون في كل دول مجلس التعاون.

ألمانيا تتساءل ماذا ستقدم الجات ؟

كان ذلك هو الموضوع الرئيسى فى العدد الثانى الخاص بمجلة « التنمية والتعاون » التى تصدر عن مؤسسة DSE الالمانية . والتى تركز كل نشاطها على التعاون مع الدول النامية بصفة أساسية .



وقد افرد العدد المشار اليه قسما خاصا . للتطورات الاخيرة التى شهدتها التجارة الدولية ممثلة فى التوصل الى « اتفاق جولة اورجواى » مستعرضة لقائمة المكاسب والخسائر التى سيمنى بها كل طرف .

وقد اشارت فى البداية الى التطورات التى شهدتها مفاوضات الجات ابتداء من هافانا وحتى اقرار الاتفاقية الذى تم فى مراكش مؤخرا .

وانتقلت بعد ذلك الى تناول انعكاسات اتفاق اورجواى ، على التجارة الدولية ، وهل سيؤدى الى نظام عالمى جديد فى جهة التجارة ام الى فوضى وبعثرة واخيرا انعكاسات الاتفاق على براءات الاقتراع والتصنيع بالنسبة للدول النامية . والاستعمار البيولوجى لهذه الدول الاخيرة .

وتلى هذا القسم الخاص ، تناول قضية الديمقراطية فى افريقيا . من وجهة النظر الخاصة بحقوق الانسان ، والخطوات العملية الخاصة بمجتمع اكثر حرية .

وقد كانت لمشاكل التجارة والفقر فى افريقيا نصيبها فى هذا الصدد ، ممثلة فى المخاطر التى تهدد زراعه الارز فى منطقة غرب افريقيا ، اضافة الى ظاهرة « اطفال الشوارع » فى زيمبابوى .

اما مشاكل العالم الغنى وقضاياه الخارجية ، فقد طرحت فى اطار السياسة الانمائية لدول الاتحاد الاوروبى .

أحداث وأحاديث

شهيرة الرافعى

تم الاسبوع الماضى فى مدينة مراكش المغربية توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى وهى الجولة التى دامت سبع سنوات فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة باسم « الجات » ومع توقيع الوثيقة الختامية يتم انشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات وتكون مهمتها الاشراف على تحرير التجارة الدولية وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة من قبل الدول الاعضاء بها .

فبعد سنوات من الخلافات بين الدول الصناعية والدول النامية حول مفهوم حرية التجارة وحدودها واجراءاتها وبعد صراعات حول المصالح الوطنية والمنافسة الاجنبية تم الاتفاق على قواعد ارتضاها الجميع وكان الاجتماع الوزارى فى مراكش اعلانا واقرارا بذلك الاتفاق الا ان الولايات المتحدة الامريكية اثارت قضية حقوق العمال وفتحت بها بابا اخر للخلافات هددت به الجهود الدولية لتحرير التجارة .

حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة ؟

والقضية فى ظاهرها ضمان وحماية المنافسة العالمية ، وباطنها مزيد من الحماية للعمالة الوطنية فى الدول الكبرى فالولايات المتحدة مدعمة بفرنسا وبعض الدول الصناعية ارادت ادراج حقوق العمال ضمن اتفاقيات « الجات » ورأت ان يكون من مهام منظمة التجارة العالمية الجديدة الاشراف على تنفيذ جميع الدول لحقوق العمال التى يتفق عليها . وترمى الدول الكبرى هنا بالاساس إلى كثير من الدول النامية التى تسمح بتشغيل الاطفال بالاضافة إلى الاجور الزهيدة التى تحصل عليها العمالة فى تلك الدول دون الارتباط بنظام للتامين الصحى والمعاش وما إلى ذلك من تكاليف تتحملها الدول الكبرى وترفع بها بالتالى اسعار العمالة بها مما يضعف مركزها التنافسى امام العمالة الرخيصة القادمة من الدول النامية . لذا فقد رأت الولايات المتحدة ان تضع شروطا معينة

للعمالة يجب ان تلتزم بها جميع الدول التى تريد أن تتمتع بمزايا التجارة الحرة فى العالم . وتنص هذه الشروط على منع تشغيل الاطفال تسمح العمل الجبرى - كما يحدث فى بعض البلدان الآسيوية التى تقوم بتشغيل المسجونين - مع وضع حدود دنيا للاجور وكذلك ضمان حرية تشكيل النقابات أما الدول التى لاتلتزم بتلك الشروط فيجب اخضاعها لعقوبات ما . الدول الصناعية الكبرى ترى انها بتلك الشروط تضمن للجميع التنافس فى ظل ظروف متشابهة إلى حد ما ، اما الدول النامية فترى ان حقوق العمالة هذه ماهى إلا حيلة لسلب تلك الدول من الميزة الوحيدة التى تتمتع بها وهى انخفاض اجور العمالة .

والاراء داخل الدول الكبرى نفسها تختلف فهناك من يرى ان اسباب البطالة فى هذه الدول ترجع فى الاساس إلى تقدم التكنولوجيا وليس إلى انخفاض اجور العمالة فى الدول النامية وهناك بعض الاقتصاديين

الغربيين يرون ان هذه الشروط لن تغير شيئا فالتأمينات المختلفة يتحملها العامل نفسه أيا كان اجره ومن ناحية اخرى فقد تؤدى هذه الاشتراطات إلى تحسين مناخ العمل وبالتالى ستدفع الكثيرين إلى دخول هذه السوق مما سيعنى فى النهاية انخفاضا لاسعار العمالة . وبالاضافة إلى حقوق العمال تسعى الدول الصناعية ايضا إلى وضع قواعد معينة خاصة بحماية البيئة قد تؤدى هى الاخرى إلى تقليل فرص التصدير امام الدول النامية . على اية حال فقد اتفق على تشكيل لجنة تبحث خلال العامين القادمين تكييف اطار العلاقة بين التجارة وحماية البيئة ووضع الشروط الضرورية لها . ومن ناحية اخرى وتحت ضغط الدول النامية تم استبعاد قضية حقوق العمالة من الاتفاقيات على أن يتم بحثها من خلال اللجان التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية .

القضية بهذا الشكل لم تنته بعد ، فان كانت لم تدرج ضمن الاتفاقيات الموقع عليها فانها لابد ان تظهر لاحقا . وهنا يجب ان تستعد لها الدول النامية ومن الآن . ومع

الاعتراف بضرورة الحفاظ على حقوق العمال فهل هذه هى مهمة منظمة التجارة العالمية أم مهمة ام منظمات اخرى كمنظمة العمل الدولية على سبيل المثال . وهل تصبح حقوق العمال قضية مطاطة كحقوق الانسان، ذريعة للتدخل تارة ذريعة لمنع المعونات تارة اخرى ثم مجرد شئون داخلية اذا لم يكن من مصلحة الدول الكبرى التدخل ؟

قطاع التأمين ومرحلة ما بعد «الجات»

تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة

□ القاهرة - عاطف فهيم :

يلعب «التأمين» دورا بارزا فى اقتصاديات كافة الدول المتقدمة إلا ان قطاع التأمين فى مصر وفى الدول العربية لايزال محدود الاثر، وإثر موافقة المجتمع الدولى على اتفاقية «الجات» فى مراكش بالمملكة المغربية.. بات الامر اكثر الحاحا لازالة كافة العوائق التي تقف حائلا امام انطلاق قطاع التأمين وتحقيق عناصر تقدمه لمواجهة المنافسة الاجنبية القادمة

«العالم اليوم» حاورت د. «برهام عطا الله» رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين وعضو المجلس الاعلى للتسأمين حيث ان وثيقة تجارة الخدمات وهى احدى وثائق منظمة الجات الـ «٣٥» لها انعكاساتها على قطاع التأمين سواء فى العالم النامى او فى مصر على وجه الخصوص، وان التأثير المباشر يكمن فى انفتاح اسواق التأمين الوطنية امام شركات التامينى الاجنبية وان كان هذا الاثر لن يتحقق بصورة مباغته، فهناك فترة من«٥-١٠» سنوات امام بلدان العالم الثالث لكي تحرر اسواق التأمين بها وفى مصر ..فان الاتفاق على ان هناك فترة «٥» سنوات يتم فيها تحرير سوق التأمين بفتح الباب امام الشركات الاجنبية واعطائها الحق فى ممارسة النشاط التامينى فى مصر، وعدم وضع العوائق امام هذا النشاط اذ لن يتم رفض انشاء شركات تأمين جديدة الا من خلال مؤشرات احتياجات السوق لمثل هذه الشركات الجديدة

د. برهام عطا الله:

مشروع قانون جديد لدعم شركات التأمين المصرية

وحول الاجراءات التنفيذية التي تمت في مصر لتحقيق ذلك يقول د «برهام عطا الله» انه حينما اعد مشروع القانون المعدل للقانون «١٠» لسنة ٨١ المنظم للرقابة والاشراف علي التأمين روعي فيه ان يكون متماشيا مع تم الاتفاق عليه اثناء مفاوضات الجات فنص على الاتى فى المشروع :

اولا : الغاء النص الذى يشترط ان يكون رأس مال شركات التأمين المصرية مملوكا بالكامل لمصريين وتم تعديل هذا النص بالسماح بدخول رأس المال الاجنبى فى حدود ٤٩٪ من اجمالى رأس المال

ثانيا : ان يخضع الترخيص للشركات الجديدة لمعايير احتياج السوق طبقا لمؤشرات اقتصادية موضوعية ويرجع تقدير ذلك الى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وان كانت هناك بعض الاتجاهات التى قد ترى عدم ربط السماح لشركات جديدة بأية موشرات اقتصادية حتى لايساء استخدام مثل هذا «الضابط» كوسيلة اغلاق الباب امام الشركات الجديدة



د. برهام عطا الله

ثالثا : ان يكون الحد الادنى لرأسمال شركات التامين التي تمارس «التأمينات العامة» ٦٠ مليون جنيه وان يكون رأسمال شركات التأمين والتى تمارس «تأمينات الحياة» ٦٠ مليون جنيه اخرى، وذلك لان المشروع سار فى الاتجاه الحديث نحو الفصل بين شركات تأمين الحياة، وشركات التأمينات العامة

وهناك اتجاه الى تخفيض هذه الحدود القصوى والاكتفاء برأسمال يصل الى ٣٠ مليون جنيه لكل نوع على ان يتم دفع نصفة عند التأسيس

وحول استعدادات الشركات المصرية لمجابهة المنافسة الاجنبية المتوقعة.. يرى د. «برهام عطا الله» ان الشركات المصرية مستعدة

وتهيىء نفسها منذ مدة للانفتاح .. ولعل المنافسة الاجنبية تكون سببا فى شحذ الهمم وتحديث ادارة الشركات القائمة العامة منها والخاصة، وبالنسبة لشركات القطاع الخاص فانها تضم عناصر جيدة الا ان معظم هذه الشركات «اسيرة» بسبب قيامها على تأمين عمليات واموال المؤسسين لها فى المقام الاول، كما ان التعاون قائم بين شركات التأمين الخاصة والعامة سواء باقتسام العمليات او المشاركة فى التغطيات التأمينية اى ان هذه الشركات تعيد التأمين اختياريا لدى الشركات القائمة

وحول امكانيات التعاون العربى فى هذا المجال.. يؤكد د. برهام عطا الله على ضرورة هذا التعاون واهميته اكثر من اى وقت مضى وان العمل المهم الذى يجب انجازه على المستوى العربي هو توحيد التشريعات والقوانين لتسهيل توحيد واندماج اسواق التأمين العربية وانه ان كانت عملية الاندماج هذه تعد مهمة فى مجالات كثيرة إلا انها اكثر اهمية فى قطاع التأمين حيث يقوم على توزيع المخاطر، ولعل هذه الاهمية تبدو اكثر الحاحا فى ضوء متغيرات دولية سريعة ومتلاحقة منها التكتلات الاقتصادية الدولية، والتوقيع على الجات والتى تسمح للشركات الاجنبية فى العمل داخل الاسواق الوطنية ولعل المؤتمر الموسع والذى ستشهده المملكة المغربية فى اوائل مايو القادم وينظمه الاتحاد العربي للتأمين يحقق خطوات ملموسة فى هذا المضمار

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٤

بعد تحرير التجارة العالمية واحكام «الجات»

ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية

محمود العربى:

عدم فتح السوق المصرية للأجانب بدون ضوابط

محمد غانم:

تحرير التجارة اتجاه اتخذته الدول الغنية

د. هانى رزق:

تنمية مهارات «الأيدى العاملة» لمواجهة المنافسة

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥-٣٠ ابريل ١٩٩٤

□ القاهرة ـ أسامة سليمان:

مرحلة انفتاح الأسواق دون قيود أو عوائق تعرقل حرية التجارة أصبحت حقيقة واقعية قادمة ستتحول خلالها أغلب أسواق دول العالم إلى أسواق عالمية ويبقى التساؤل هل هناك حماية في ظل تحرير التجارة؟

وإن كانت الاجابة بالايجاب فما هي حدود الحماية وأشكالها؟

وهل المقصود بحرية التجارة فتح أسواق الدول النامية أمام غزو سلع الدول المتقدمة؟ وهل ستتخلى تلك الدول عن السياسات التي تمارسها حتى الآن بحماية صناعاتها واتخاذ اجراءات قسرية ضد الدول التي يختل معها ميزانها التجاري؟ العالم اليوم ترصدت رؤية رجال الاعمال للقضية

الحماية قائمة

يؤكد محمد غانم الرئيس الاسبق لجمعية رجال الأعمال ان سياسات تحرير التجارة لايمكن ان نطلق عليها تحرير تجارة بالمعنى الفعلى بل هو حكم القوى على الضعيف لأننا يجب ان نأخذ في الاعتبار عوامل جوهرية وهى اننا جزء من العالم ولكننا للاسف جزء غير مؤثر ويشير إلى أن تحرير التجارة هو اتجاه اتخذته الدول الغنية بعد ان اكتشفت ان الدول النامية أصبحت منافسا خطيرا لها في الأسواق العالمية.. بالاضافة إلى عجز الدول النامية عن مواجهة الكساد العالمى وارتفاع الأسعار والقيود التى تفرضها الدول على عمليات التبادل التجارى معها.

ويؤكد محمد غانم ان حماية الصناعات الوطنية مازالت موجودة وقائمة لدى الدول الكبرى فالشغل الشاغل للولايات المتحدة الأمريكية هو كيفية حماية اقتصادها من الغزو اليابانى وتخفيض عجز الميزان التجارى والذى يهدد فائضه الكبير لصالح اليابانيين بمزيد من الكوارث الاقتصادية للولايات المتحدة. والسوق الاوروبية تشهد ثورات تطالب باستمرار الدعم مما دفع الولايات المتحدة إلى التهديد برفع التعريفة الجمركية إلى ٢٠٠٪.

وبالرغم من ذلك يؤكد محمد غانم ان رجال أعمال مصر يؤيدون بشدة تحرير التجارة ولكن في نفس الوقت يرفضون وأد الصناعة الوطنية المصرية والتى تتعرض ـ على حد وصفه ـ لأزمات متتالية بداية من مرحلة الانفتاح الاقتصادى التى تمت على نحو غير منظم مرورا بارتفاع أسعار الكهرباء والوقود والضرائب الباهظة وعدم توفر العمالة المدربة.. وقد أدى إلغاء الدعم المفاجىء للخامات التى تعتمد عليها الصناعة وزيادة الضرائب إلى وضع الصناعة المصرية في مأزق خطير لأنها في الوقت الذى تزداد فيه الأعباء يطلب من الصناعة الوطنية ان تحقق المنافسة العالمية بتقديم أرخص الأسعار في العالم!!

وليست الأزمات الداخلية فقط التى تواجه الصناعة الوطنية بل هناك أزمات أخرى أبرزها الركود العالمى والمحلى وانخفاض القوى الشرائية وانهيار السوق التقليدى في روسيا وأوروبا الشرقية والذى كان يستوعب ٣٥٪ من الصادرات المصرية. ويطالب محمد غانم بتوفير حماية غير مباشرة للصناعات الوطنية عن طريق منع التهريب وتوفير وسائل الرقابة الصناعية وضمان فعاليتها وتوفير استقرار لأسعار الصرف وللحماية الجمركية.

المنافسة بشروط

أما محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فيؤكد ان فتح أبواب الاستيراد ومما استتبعه من تعديلات في التعريفة الجمركية يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الانتاج المحلى لأن السماح بالاستيراد ووجود السلعة المستوردة بجانب الانتاج المحلى يؤدى إلى المنافسة ويدفع بالمنتج المحلى إلى تطوير وتحسين انتاجه وخفض التكلفة وإذا لم يتميز المنتج المحلى عند دخوله مجال

المنافسة فإنه يتحمل المسئولية عن سوء التصنيع أو ارتفاع التكلفة وعليه ان يتعامل مع آليات السوق الجديد.

وينبه العربي إلى ضرورة استمرار الحماية الحقيقية للمستهلك والمنتج معا بتوفير أسواق متميزة لاتتعرض للاغراق بالسلع رديئة الصنع التي تضرب الصناعة الوطنية وتكبل تطويرها.

فلا بد من تشجيع الصناعة الوطنية وليس دعمها بصورة مباشرة ويتمثل ذلك فى اعفاء معدات المصانع والخامات من كافة الرسوم ولو كان الاستيراد بغرض الاتجار لأن التاجر يتولى توفير المعدات والخامات للورش والمصانع وبالنسبة للرسوم الجمركية بوجه عام فإنه ينبغي مراجعة نسب الرسوم حتى لايؤدى ارتفاع أسعارها إلى التهريب وتشجيع المهربين وبالتالى تخسر الخزانة العامة مواردها ويحصل قلة من المهربين على أرباح غير مشروعة وتضر تصرفاتهم بالمستورد أو المنتج الذى يلتزم بسداد الرسوم الجمركية. وفى نفس الوقت الذى نوفر فيه حماية المستهلكين يجب ان نولى اهتماما آخر بحماية التجار فى ضوء تحرير التجارة فنحن نرفض - على حد تعبير محمود العربي - ان يتحول التجار المصريون إلى مجرد تابعين ووسطاء للشركات الأجنبية وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات ولذا فلا يجب ان نفتح التجارة المصرية للأجانب بدون ضوابط بحيث نراعى ضرورة الحفاظ على مصرية التجارة ولا نترك الأجانب يتحكمون فى أسعار السلع ويزايدون على التاجر المصرى والمستهلك المصرى.

ترشيد القرارات

يؤكد د. هانى رزق صاحب شركة لاند للأغذية ان هناك رؤية خاطئة للحماية فى معظم القرارات الاقتصادية وينتج عن ذلك آثار وخيمة على النشاط الاقتصادى وتهديد صارخ للصناعات الوطنية الناجحة ويدلل على ذلك بصناعة الدواجن والتى تعتبر - فى رأيه - أعظم صناعة صغيرة نشأت فى مصر ويضيف انه فى فترة من الفترات قررت وزارة الزراعة المصرية تحت دعوى «حماية المستهلك» استيراد فرخة فرنسية رخيصة وكانت النتيجة ان المنافسة أصبحت غير متكافئة وحسمت تلك المنافسة لصالح المنتج الفرنسى فانتهت صناعة الدواجن فى مصر ثم أصبح الطرف الفرنسى يزيد فى أسعاره ومثال آخر انتهاء صناعة الألبان فى فترة ما نتيجة السماح بغزو ألبان البودرة.

ويطالب د. هانى رزق برفع الوصاية الحكومية عن الصناعة الوطنية وتشجيع الصناعات الصغيرة وغير التقليدية باعتبارها حجر الأساس لزيادة الدخل القومى وتطوير الصناعة مع الأخذ فى الاعتبار ان ٩٥٪ من الصناعات فى مصر هى صناعات صغيرة وأنها السبيل الوحيد لاستيعاب الاعداد الهائلة من الأيدى العاملة ويحدد د. هانى رزق الدور الأساسى للحكومة فى النشاط الاقتصادى بتوفير مناخ المنافسة المتكافئة وحماية الأسواق من المنتجات دون المستوى وتهيئة المناخ أمام الصناعة الوطنية ليس من خلال تدعيم مباشر وإنما من خلال تحقيق الاستقرار للسوق وتوافر عناصر المنافسة المتكافئة والقيام بدور متميز فى مجال التسويق بتذليل العقبات أمام الوصول إلى مختلف. الأسواق البعيدة من خلال توفير وسائل المواصلات وعقد اتفاقيات التعاون بالاضافة إلى توفير مصادر التمويل لتشجيع ازدياد الأنشطة التجارية والاستثمارية.

أما أخطر المهام التى يمكن ان تقوم بها هى تطوير التعليم الأساسى وفتح مجالات التعليم الفنى بما يتلاءم مع حاجة السوق ومع المستجدات العلمية العالمية المتطورة وبما يؤدى إلى تخريج أيد عاملة مؤهلة لتلبية احتياجات حقيقية فى سوق العمل وهى المشكلة المزمنة التى تواجه أصحاب المنشآت الاقتصادية.

ويطالب د. هانى رزق بضرورة الاسراع بتصحيح صورة رجل الأعمال فى الاعلام المصرى حيث ارتبطت صورة رجل الأعمال باللص والنصاب الذى يسعى إلى سرقة أموال البسطاء.

موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات

دكتورة ماجدة شاهين

هذا الكتيب الهام انتجته الدكتوره ماجدة شاهين الدبلوماسيه المصريه النشيطه عضو بعثتنا الدبلوماسيه فى جنيف وقد تناولت فيه الاطار العام لجولة أوروجـواى كبدايه قدمت فيها الخطوط العامه عن خلفية الجوله ونتائجها كمقدمه سوف يتبعها مقالات اخرى حول تفاصيل الاتفاقيه والموضوعات الجديده مثل معايير العمالـه الدوليه أو سياسات المنافسه بين المؤسسات عبر الوطنيه أو العلاقه بين التجاره والمعايير البيئيه

رئيس التحرير

أود قبل أن أبدأ حديثى عن جولة أوروجواى استرعاء الانتباه الى أن الهدف من هذا المقال هو محاولة متواضعة لاعطاء صورة للاطار العام الذى تبلورت فيه الجولة وما تضمنته من اتفاقيات وصل عددها الى ٢٨ اتفاقية ، وتفاعل قوى الدفع والجذب المختلفة التى كادت تارة أن تؤدى الى تعثر المفاوضات كلية وتارة أخرى الى دفعها للمضى قدما الى أن كتب لها النجاح بعد سبع سنوات من التفاوض الصعب فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ . ثم التوقيع عليها فى الاجتماع الوزارى فى مراكش خلال الفترة من ١٢ الى ١٥ ابريل ١٩٩٤ ، وتدخل حيز التنفيذ عند تصديق البرلمانات عليها (من المنتظر أن يكون ذلك فى يناير ١٩٩٥) . وما أعنيه بذلك هو أننى لن أسعى فى هذا المقال الى الخوض تفصيلا فى تناول تلك الاتفاقيات أو الشروع فى تحليل بنودها بغية تحديد ما تفرضه علينا من التزامات أو ما تمنحه لنا من حقوق ، حيث يتطلب ذلك دراسة متأنية ومستفيضة من قبل مختلف أجهزة الدولة المتخصصة ورجالها القانونيين والاقتصاديين بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص بكافة مجالاته سواء فى مجال التصدير أو الاستيراد أو مجال الخدمات من حيث التأمينات والبنوك والتشييد والبناء والسياحة ، وغيرها من المجالات .

والقطاع الخاص - فى نظرنا - يعتبر محور نتائج مفاوضات جولة أوروجواى ، ومدى كفاءته وقدرته على العطاء والابتكار والمنافسة الدولية سيعتبر المعيار الحقيقى الذى سيقاس به مدى نجاح الدولة فى الاستفادة من مزايا اتفاقيات الجولة ، وطبيعى ليس المقصود هنا - على أية حال من الأحوال - وقوف القطاع الخاص وحده فى الساحة الدولية لا سند له ولا قوة ، فان الدور الذى يقع على عاتق الحكومات يعتبر

الدعم الرئيسى لتنشيط القطاع الخاص والارتقاء بقدراته وطنيا واقليميا ودوليا ، وذلك من خلال تطوير ووضع القوانين والتشريعات الملاءمة التى ليس من شأنها فقط حث وتحفيز القطاع الخاص فى مجال انشطته المختلفة ، بل ايضا منحه الحماية اللازمة ووقايته من سبل المنافسة غير المشروعه مثل سياسات الاغراق والاجراءات الحمائية المستترة الجديدة التى بدأت تظهر فى الافق مثل الاجراءات البيئية ومتطلبات التغليف وربط التجارة بحقوق الانسان والمعايير الدولية للعمالة وحقوق العمال ... وعلى الدولة ايضا ان تعمل على توعية قطاعها الخاص وتعريفه بقواعد اللعبة الجديدة فى الأسواق الدولية ، فان لم يبدأ القطاع الخاص فى تطوير منتجاته على اساس الجودة الشاملة لرفع قدرته على التنافس عالميا ، فان جنى الدولة لثمار نتائج جولة أوروجواى سيبقى امرا مشكوكا فيه .

اولا : خلفية تاريخية :-

بدأت مفاوضات جولة أوروجواى رسميا عام ١٩٨٦ باصدار ما عرف بالاعلان الوزارى لبونتا دل استا (نسبة الى مدينة على شواطىء اوروجواى) الذى أصدره المؤتمر الوزارى الذى ضم اكثر من مئة دولة من بين الأطراف المتعاقدة فى الجات ودول اخرى غير أعضاء مثل الصين والجزائر وغيرها . ولعله من المفيد توضيح أن هذه الجولة والتى تعد الثامنة فى تاريخ الجات منذ انشائه عام ١٩٤٨ واكثرها طموحا وشمولا ، جاءت بايعاز من الولايات المتحدة ، واستمرت بما مارسته من قوة دفع وضغط من ناحية ومحاولات مستميته للاقناع من ناحية اخرى ليس فقط ازاء الدول النامية بل وايضا ازاء حلفائها من الدول المتقدمة عند اللزوم .
وطبيعى كانت الولايات المتحدة قد أعدت العدة لهذه الجولة قبل ذلك بسنوات ، وتحديدا فى اوائل الثمانينيات عندما بدأت

تشعر بالخطر الذى اصبح يداهم اقتصادها ويعرقل تقدمه على ثلاث اصعدة على وجه الخصوص ، وهى :-

١ - تراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولى فى مختلف مجالات التصنيع ، لا سيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآلات والالكترونيات ، واشتداد المنافسة فى مواجهة انتاجها ليس من قبل اليابان والمانيا الاتحادية فحسب ، بل اثر ظهور مجموعة الدول التى عرفت بالصف الثانى مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان ، التى اصبحت هى الاخرى تزاحم وتنافس الولايات المتحدة فى أسواقها الدولية وسوقها الوطنى ، بينما ظلت أسواق تلك الدول مغلقة أمام المنتجات الأمريكية .

٢ - تهديد صادراتها الزراعية وانتاجها من الغذاء نتيجة لاشتداد منافسة المجموعة الأوربية ، على اثر كبر حجم الدعم الذى كانت تمنحه الأخيرة لمنتجاتها ومزارعيها ، والذى كان يصعب على الولايات المتحدة الاستمرار فى مواكبته فى ضوء سياستها التى كانت تهدف الى ضغط النفقات وخفض العجز فى ميزانيتها .

٣ - على الرغم من احتلال الولايات المتحدة المكانة الأولى بين الدول الصناعية فى أوائل الثمانينيات فى مجال خدمات الكمبيوتر والمواصلات السلكية واللاسلكية ، فانها لم تستطع تحقيق المزايا النسبية الواجبه من وراء ذلك وبات لزاما على الولايات المتحدة أن تجد الوسيلة اللازمة التى تعوض لها خسارتها فى الصناعة ، وكان ذلك بالضرورة من خلال فتح واستئثارها بالأسواق الدولية فى مجال الخدمات .

أصبحت الجولة فى نظر الادارة الامريكية تشكل لاقتصادها مسالة حياة أو موت ، ومن هذا المنطلق قادت الولايات المتحدة معركتها على ثلاث جبهات تتمثل فى العمل على فتح اسواق دولية جديدة فى الدول النامية ، لا سيما فى تلك الدول التى انجزت طفرة هائلة من التقدم ، وهى نمور دول جنوب شرق آسيا وكذلك دول مثل الصين والبرازيل ، وتواصلت معركتها فى هذا المجال ايضا فى فتح السوق اليابانى خاصة امام انتاجها الزراعى وارغام كل من اليابان وكوريا الجنوبية على وجه التحديد على ازالة القيود الكمية التى كانتا تفرضها على وارداتهما الزراعية ، كما لم تكل الادارة الامريكية فى جهودها - بدفع قوى من مؤسساتها عبر الوطنية - الى العمل على ادماج قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات ضمن مفاوضات جولة أوروجواى بغية اخضاعها لقواعد واحكام الجات .

ومن المشاهد ان الادارة الأمريكية نجحت بالفعل فى مهمتها والتى كانت تبدو مستعصية فى المراحل الاولى من المفاوضات فى ضوء المقاومة الشديدة والمعارضة التى واجهتها المقترحات الأمريكية من قبل الدول النامية بل واحيانا من قبل حلفائها من الدول المتقدمة انفسها ،

ويشهد على هذا النجاح الاطار العام لاتفاقية جولة أوروجواى الذى يضم اتفاقية خاصة بالتجارة فى الخدمات واتفاقية تعنى باوجه التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية واخرى باوجه التجارة المتعلقة بالاستثمار كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية الكلية ، فضلا عما حققته الولايات المتحدة فى مجال اتفاقية الزراعة بالنسبة لفتح اسواق دول المجموعة الأوربية واليابان والازالة التدريجية للدعم على نحو ما سوف نشاهده ، وقد مارست الادارة الأمريكية لتحقيق هذا النجاح الدبلوماسية بجميع اشكالها واستخدامها سياسة العصا والجزرة مع مختلف الدول والمجموعات وفى مختلف مراحل المفاوضات .

كما كانت الادارة الأمريكية بمباركة من الدول المتقدمة الاخرى قد اعدت عدتها على اعادة تعريف مشاركة الدول النامية فى النظام التجارى الدولى الجديد ، وقامت بشن هجومها على ما كانت تحصل عليه الدول النامية من معاملة تفضيلية فى اطار قواعد الجات ، وكان تقييمها لذلك بأن الدول النامية تحصل على جميع فوائد النظام دون تقديم اى شىء فى المقابل ، وهو ما يعرف بالـ Free Riders ، وقادت الولايات المتحدة حملتها بضرورة اشراك الدول النامية بشكل متكامل فى النظام ، واعتقدت الدول النامية ان ذلك سوف يتيح لها الاندماج الكلى والمشاركة الفعالة فى النظام ، وكان خافيا عليها حينئذ النوايا الحقيقية من وراء هذه الحملة التى كان هدفها الأول والاخير هو تجريد الدول النامية من أية معاملة تمييزية وقبولها النظام الجديد بقواعده واحكامه دون التفرقة بين القوى والضعيف والقادر والغير قادر .

وجاءت نتائج الجولة على نحو ما سوف نشاهده مرجحة هذا الاتجاه ، وخالية بالفعل من أية معاملة تفضيلية ، اللهم الا بالنسبة لطول الفترة الانتقالية الممنوحة لها مقارنة بالدول المتقدمة او اتاحة المساعدات الفنية لملاءمة تشريعاتها واقلمتها مع الالتزامات والواجبات الجديدة ، فلا مجال فى هذه الاتفاقية الى تعويض الدول النامية عن خسارتها من جراء ارتفاع اسعار الغذاء او ارتفاع اسعار التكنولوجيا المستوردة وصعوبة اقتنائها ... الخ .

ولعل بوادر النجاح الأمريكى ظهر باديء ذى بدء فى مجال حماية الملكية الفكرية عند تكتل المؤسسات عبر الوطنية الامريكية فى مجال صناعة الدواء مع مثيلتها من المؤسسات الاوربية واليابانية فى اصدار ما عرف " بالاطار الاساسى لقواعد الجات فى مجال الملكية الفكرية "
Basic Framework of GATT provisions on Intellectual Property ، وذلك فى يونيو ١٩٨٨ ، واتخذ هذا الاطار الذى ارسى

الجولة على اقتصادياتها وعلى الاقتصاد الدولى ككل .

واتفق على اتخاذ نص دنكل أساسا للاتفاق النهائى للجولة ، لما سعى من خلاله الى وضع اطار عام للمفاوضات شاملا ما تضمنته من ٢٨ اتفاقية ، بما فى ذلك الاتفاقية الخاصة بانشاء منظمة دولية جديدة للتجارة ، ونجح نص دنكل فى دمج جميع هذه الاتفاقيات فى مشروع اتفاق واحد واعتباره كل لا يتجزأ ، بعبارة أخرى ان انضمام الدولة الى اتفاقية جولة أوروجواى يعنى قبولها جميع الاتفاقيات المبرمة فى اطارها ، مع انتفاء حق اية دولة من اقامة تحفظ على اية اتفاقية أو حتى على مادة من موادها ، فاما أن تقبل اتفاقية جولة أوروجواى ككل أو ترفضها برمتها وهو ما عرف بالـ Single Undertaking ، ولا شك أن هذا يعد تحولا جذريا عما كان معمولا به فى اطار الجات وبالنسبة للاتفاقيات السابقة التى ابرمت فى نطاقه بموجب جولاته السبع ، حيث كان انضمام الدولة الى جميع هذه الاتفاقيات أو البعض منها فقط لا يؤثر - على اية حال من الاحوال - على عضويتها فى الجات ، اما الآن فاذا تراجعت أو تحفظت دولة على اية اتفاقية من الثمانية والعشرين اتفاقية فانها لن تصبح عضو فى المنظمة الدولية للتجارة وتبقى بالتالى خارج النظام الدولى الجديد الخاص بالتبادل التجارى .

وغنى عن البيان انه بعد أن كانت اتفاقية الجات لا تعدو أن تكون تعاقد بين الاطراف الراغبة لتنظيم التبادل التجارى السلعى ، فان نطاق منظمة التجارة الدولية الجديدة يمتد ليشمل - دون منازع - التجارة فى مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات وغيرها .

قواعده اتحاد صناعات الادوية بالدول المتقدمة اساسا لصياغة الاتفاقية التي نحن بصددها اليوم . والتي بها ضربت عرض الحائط عمل وجهد سنوات طويلة لوضع قواعد متفق عليها في مجال حماية الاختراعات المسجلة وتوحيد المعايير من قبل مندوبي الحكومات في اطار المنظمة الدولية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة .

واتفق اتحاد صناعات الادوية مع ما كانت ترمي اليه الولايات المتحدة منذ البداية ، الا وهو ضرورة توقيع العقوبات الجزائية في اطار نظام فض المنازعات بالجات بغية حماية حقوق الملكية الفكرية . فعلى حين كانت تسعى الاتفاقيات الاخرى والسابق ابرامها تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية الى الموازنة بين الحقوق والواجبات في هذا السياق ، فان الاتفاقية الجديدة في اطار الجات تركز بصفة اساسية على جانب الالتزامات دون تطرقها الى حقوق الدول لا سيما النامية منها بالنسبة لحاجتها الماسة الى نقل التكنولوجيا الحديثة ومواكبة المتطور في صناعة الدواء والحبوب الغذائية وبرامج الكمبيوتر باسعار معقولة في متناول شعوب الدول النامية وحكوماتها . فلا شك ان اتفاقية الملكية الفكرية بالجات جاءت لتحسم النزاع الذى دام سنوات بين الدول النامية والمتقدمة لصالح الأخيرة ، ونجاحها في ادخال معايير دولية اكثر صرامة تستهدف حماية الملكية الفكرية دون مبالاة بحق الدول النامية في التنمية وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات والابتكارات الجديدة لسنوات طويلة (تنص الاتفاقية على ٢٠ سنة) في اكثر المجالات حيوية مثل الدواء والغذاء والعلم والتكنولوجيا . اللهم الا اذا ما قامت الدول بدفع مبالغ طائلة تفرضها الشركات عبر الوطنية للحصول على حق البراءات الجديدة . فعلى الرغم من الميزة النسبية الممنوحة للدول النامية من حيث اتاحة فترة انتقالية تصل الى عشر سنوات لملاءمة قوانينها وتشريعاتها باحكام الاتفاقية الجديدة ، فان

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — المحروسة

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

آثارها السلبية ستكون ملموسة لا سيما في قطاعي الصحة والغذاء .

ثانيا : مشروع دنكل :

ظلت النزاعات قائمة حول مفاوضات جولة أوروجواي بين الدول النامية والمتقدمة تارة وبين الدول المتقدمة بعضها البعض تارة أخرى أو حتى فيما بين الدول النامية أنفسهما طوال السنوات الأولى من التفاوض ، ولم يكن هناك رؤية محددة أو تصور واضح لما يمكن أن تسفر عنه هذه الجولة في النهاية ، على الأقل في أوساط الدول النامية ، وترجع أسباب ذلك بصفة أساسية الى عدم وجود اطار عام متفق عليه أو مدى واضح لما ترمي اليه هذه الجولة بكل أبعادها وتداعياتها الطموحة والمعقدة . وكما أوضحنا جاءت هذه الجولة واستمرت بقوة ضغط من الولايات المتحدة ، والتي شرعت في تقديم كل يوم مطلبا جديدا على مائدة المفاوضات دون سابق انذار ، وظل الأمر كذلك حتى الأيام الأخيرة من المفاوضات ، بل ولا يجب أن نستعجب من أن الولايات المتحدة حتى يومنا هذا ماضية في محاولاتها الى التقدم بمطالب جديدة لادماجها ضمن نطاق الجولة مثل موضوعات التجارة والبيئة ومعايير العمالة الدولية ... الخ ، ولا عجب أيضا من أن هذه الجولة جاءت عكس الجولات السبع السابقة ، والتي خاضت الدول خلالها مفاوضاتها على أساس من الشفافية ووضوح الهدف ثم التفاوض على أساسه ، فقد بدأت هذه الجولة على العكس من ذلك بجمع الدول حول مائدة المفاوضات دون رؤية واضحة لأبعادها ، واستمر هذا الوضع حتى ديسمبر ١٩٩١ عندما شرع مدير عام الجات وقتئذ ارثر دنكل (سويسري الجنسية) - وعلى مسئوليته - بالتقدم بنص كامل لاتفاقية جولة أوروجواي وما تتضمنه من اتفاقيات ، لم يكن الا عندئذ أن بدأت الدول صغيرها وكبيرها تعي التداعيات المحتملة والممكنة من جراء هذه

ثالثا : الإطار العام لجولة أوروجواى :

تتضمن جولة أوروجواى من بين ما تتضمنه أهم الاتفاقيات الحالية :-

- اتفاقية الزراعة ،
- اتفاقية حول اجراءات حماية الحيوان والنبات والصحة ،
- اتفاقية الملابس والمنسوجات ،
- اتفاقية حول الحواجز الفنية للتجارة ،
- اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة باجراءات الاستثمار ،
- اتفاقية خاصة بالتفتيش قبل الشحن ،
- اتفاقية حول قواعد المنشأ ،
- اتفاقية حول اجراءات منح تراخيص الاستيراد ،
- اتفاقية حول الدعم والاجراءات المضادة ،
- اتفاقية حول اجراءات مكافحة الاغراق ،
- اتفاقية حول الاجراءات الوقائية ،
- اتفاقية حول الخدمات ،
- اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ،
- اتفاقية حول الاجراءات والقواعد التى تحكم فض المنازعات
- آلية للمتابعة الدورية لسياسة التجارة للدول الأعضاء ،

ومن اجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جراء انضمامنا الى هذه الاتفاقيات وأن نصبح عضوا نشطا فى النظام التجارى الدولى الجديد ، فانه يتعين علينا أن نعكف على دراسة هذه الاتفاقيات بدقة للتعرف على ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات بمقتضاها ، على نحو ما ذكرته فى مقدمة هذا المقال ، ولعلكم تسمحوا لى ان أضرب مثلا على ذلك باتفاقية الملابس والمنسوجات التى تعمل على تحرير هذا القطاع الحيوى بالنسبة لصادراتنا خلال العشر سنوات القادمة ،

وتزيل عنه جميع الحصص التى كانت تحكم التبادل التجارى فيه
بمقتضى اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ، فان ما تحققه هذه
الاتفاقية من مزايا جمة نظير ما تقوم به من فتح اسواق جديدة
فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تحتم علينا العمل
على الاستفادة منها ، غير أنه يجب ان نسارع بالتنبية الى ان
هذه الاتفاقية وان كانت تمثل طوق النجاة بالنسبة للدول
المصدرة للملابس والمنسوجات التى استنفذت حصصها السنوية فى
السوق الدولى والقادرة على المنافسة العالمية من ناحية ،
فهى من ناحية أخرى تمثل ضغطا على تلك الدول الغير قادرة على
المنافسة ، والتى كان نظام الحصص المعمول به يضمن لها
نصيبها فى السوق الدولى ، فان هذه الاتفاقية تعطى القدرة على
المنافسة مكان الصدارة فيها . ولن يبقى أمامنا سوى التعجيل
بتطوير انتاجنا والارتقاء به الى المستويات العالمية من حيث
الجودة والسعر والتسويق حتى يصبح هذا القطاع الحيوى بالنسبة
لنا قادرا على المنافسة بعد انقضاء السنوات العشر المتفق
عليها . كما تجيز لنا هذه الاتفاقية حقوقا هامة يجب ألا نسهو
عنها ، بل ويتعين علينا التعرف على القواعد التى تحكمها حتى
يمكن لنا استخدامها ، واقصد بذلك ما تتيحه مثلا هذه الاتفاقية
من اجراءات وقائية مسموح بها لمواجهة ما هو متوقع ومحتمل من
غزو للأسواق ، لا سيما من قبل مبادرات الدول الآسيوية فى مجال
الملابس ، وضرورة حماية أسواقنا ومنتجاتنا الوطنية من هذا
الغزو مستقبلا ، خاصة وأن مصر ستعتبر سوقا جذابا فى ضوء
تعاظم قدرتها الاستيعابية وقدرتها الشرائية .

والأمر كذلك بالنسبة لتطوير تشريعاتنا وقوانيننا بما
يتلاءم مع قواعد اللعبة الجديدة ، خاصة فى مجال مكافحة
الاغراق والاجراءات المضادة للدعم ، واعتبار هذه الاجراءات من
بين الاجراءات المشروعة والمصرح بها بل واللازمة فى ظل نظام
تحرير التجارة الدولية الجديد ، بما تكفله من حماية للأسواق
:

الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة غير المتكافئة والتعسفية التى قد يتعرض لها السوق المصرى مستقبلا .

رابعا : الدول النامية وجولة أوروجواى :

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ماذا يعود على الدول النامية من جراء هذه الجولة ؟ ولماذا تبقى مسالة انضمامنا الى الاتفاقية مسالة حيوية ؟ ، ولو ان الوقت ما زال مبكرا لتقييم آثار هذه الجولة على الدول النامية بشكل موضوعى ومتعمق . فما من شك أن اسهامها فى ارساء اسس وقواعد نظام متكامل لفض المنازعات يعتبر أمرا ايجابيا للدول النامية بما يستهدفه من حمايتها من الاجراءات القمعية والتعسفية المنفردة التى طالما اتبعتها وهددت بها الدول المتقدمة فى السابق دون ضابط ولا رابط . وليس خافيا أن مصر ضمن مجموعة من الدول النامية مثل الهند والبرازيل كانت على قائمة الدول المتهمة بعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ، الأمر الذى يخضعها للقانون الأمريكى المعروف بـ Super 301 ، والذى بمقتضاه كان يحق للادارة الأمريكية فرض اجراءات جزائية ضد لعدة الدول ، مثل خفض المعونة أو اغلاق اسواقها أمام صادرات تلك الدول ... الخ ، كما انه ليس خافيا ايضا أن مصر كانت موضع اتهام منذ عامين تقريبا من قبل المجموعة الأوربية باغراقها السوق الأوربى بصادراتها من المنسوجات . ولو لم تنجح الدبلوماسية المصرية عندئذ فى اقامة المصالحة مع المجموعة لكان لنا أن نتوقع عواقب صارمة على صادراتنا لمثل هذا الاتهام .

ونسارع بالقول ، وان كان نظام فض المنازعات الجديد لم يلغ امكانية فرض جزاءات ، الا انه وضع قواعد وأحكام لذلك ولم يعد من حق الدول - بمقتضى هذا النظام - الالتجاء بصورة منفردة الى مثل هذه الاجراءات القمعية ، دون النظر فيها

مسبقا من قبل فريق للتحكيم يشكل من قانونيين واقتصاديين محايدين تكون احكامهم وقراراتهم ملزمة لجميع الأطراف دون التفرقة بين القوى والضعيف . كما يقف أيضا هذا النظام الى جانب الدول الضعيفة والغير قادرة على توقيع اى جزاء ضد شركائها التجاريين الكبار ، حيث يحق لهذه الدولة التقدم بشكوى مسببة الى منظمة التجارة الدولية لحسم نزاع بينها وبين دولة تجارية كبرى بما يحمى لها حقوقها . وما من شك أن مثل هذا النظام — اذا احسن تطبيقه دون تحيز أو ضغوط أو مناورات سياسية — فان من شأنه حماية الدول الضعيفة فى النظام والوقوف بجانبها .

كما لا يفوتنى فى هذا الصدد ان اقول أن الدول النامية نجحت فى التصدى — بقدر ما تسمح به امكانياتها — لتيار القوى والصعوبات الضخمة التى واجهتها فرادى ومجتمعة اثناء المفاوضات ، فقد نجحت — الى حد معقول — فى تحجيم الضرر الذى كان يمكن أن يلحق بها ، لا سيما فى مجال اتفاقيتى الخدمات والاستثمارات ، والتى يبتعد نتاج كل منهما عما كان مستهدفا منهما فى البداية . حيث توصلت الدول النامية الى أن يراع فى اطار اتفاقية التجارة فى الخدمات قدراتها وامكانياتها على العطاء فى هذا القطاع ، وترك لها حرية تقديم العروض التى تتلاءم وظروفها وبرامجها فى الاصلاح الاقتصادى والتحرير . كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات ، فالاتفاقية النهائية تبتعد كل البعد عن الهدف الأمريكى الأول فى هذا الشأن ، والذى كان يرمى الى اعطاء ذات المعاملة للمستثمر الوطنى والأجنبى دون أى تمييز بينهما ، وهو ما لم يتم الموافقة عليه ، ومن ثم لا يتضمنه النص .

غير أن هذا النجاح — فى نظرنا — يعد نجاحا موقوتا ، فان كلا من هاتين الاتفاقيتين تعتبر الأولى من نوعها فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف ، ولا يكونا اكثر من ارضية للبناء عليهما . فلا مناص من معاودة الدول المتقدمة من جديد

محاولاتها فى الحصول على مزيد من التنازلات فى مجال الخدمات والاستثمارات ، وهما مجالين حيويين بالنسبة لها ، وعلى الدول النامية من جانبها أن تتيقن لذلك وتستعد له منذ الآن . لا شك أن مجموعة الدول النامية والمعروفة باسم مجموعة الـ ١٥ والتى تعتبر نواة هامة للدول النامية (مصر عضو فيها) يمكن أن تقوم بدور قيادى فى هذا السياق من خلال قيامها بالتنسيق بين مواقف الدول النامية وحثها على اتخاذ مواقف موحدة فى مواجهة المطالب المجحفة من الدول المتقدمة والتى لن تتهاون فى تقديمها مستقبلا فى اطار المنظمة الجديدة للتجارة الدولية .

ويبقى السؤال مطروحا هل سيترك للدول النامية ما سبق للدول المتقدمة أن فرضته كحق مكتسب من حيث ابقائها قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس خارج نطاق قواعد الجات لمدة اربعين سنة ، أى بمعنى هل ستمنح الدول النامية هى الأخرى فترة اربعين عام يتاح لها خلالها ادماج بشكل تدريجى كل من قطاعى الاستثمارات والخدمات - باعتبارهما قطاعين وليدين يستوجبا الحماية - تحت مظلة المنظمة الجديدة . لا شك أن هذا امرا بعيد المنال فى ضوء ما رأيناه بالنسبة للاتفاقية الخاصة باوجه التجارة لحقوق الملكية الفكرية مثلا ، والتى تم تحديد الفترة الانتقالية فيها بما لا يتعدى عشر سنوات للدول النامية وخمسة عشر سنة للدول الأقل نموا ، تلتزم بعدها اسوة بالدول المتقدمة بكافة الالتزامات والواجبات المتضمنة بالاتفاقية دون تمييز بينها .

ومع ذلك فليس المقصود هنا هو الاختيار ما بين الانضمام الى اتفاقية أوروجواى من عدمه ، فان هذا الخيار غير قائم ، حيث أن عدم الانضمام والبقاء خارج النظام الجديد يعنى عدم الاستفادة من المزايا المطلقة التى يقدمها فى مجال شروط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية ، واكثر من ذلك - كما سبق أن أوضحنا - الاستفادة بما تقدمه للمنظمة الجديدة من

نظام قوى لفض المنازعات ودعم القواعد التى من شأنها حماية الدول الصغيرة من الاجراءات الانتقامية والانفرادية التى طالما تم التهديد بها واستخدامها من قبل الدول التجارية الكبرى .

خامسا : وضع منظمة التجارة الدولية الجديدة فى النظام الدولى :

واخيرا فقد يكون من المفيد وباختصار شديد التعرض للمكانة التى سوف تحتلها المنظمة الدولية الجديدة لدى انشائها فى ظل النظام الاقتصادى الدولى . فان المنظمة الجديدة للتجارة ستناهز فى قوتها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وستشكل معهما المثلث المختص بالمساهمة فى رسم السياسات الوطنية للدول فى مجالات النقد والتمويل والتجارة ، وبالتالى يرسوا معا قواعد النظام الاقتصادى والتجارى الدولى . فان اتفاقية الجات التى كانت تختص بالتفاوض حول التعريفات الجمركية والتبادل السلعى وتنظيمه عند حدود الدول الاطراف سوف ينتهى العمل بها ليحل محلها منظمة التجارة الدولية ، التى من شأنها التطرق بل ومعالجة السياسات الوطنية للدول فى مختلف المجالات السابق الاشارة اليها ، وملاءمة تلك السياسات بل وادماجها فى البيئة الدولية ، دون حاجة بينا - فى هذا المضمار - الاشارة الى من هم محددى ابعاد البيئة الاقتصادية الدولية وواضعى اسسها ، أو ما يعنيه المشاركة فى وضع السياسات من مساس بالسيادة الوطنية . ومع ذلك فيجب أن نعيد هنا الى الاذهان ، انه بينما يقوم الصندوق والبنك الدوليين بفرض سياستهما على الدول النامية بالدرجة الاولى لحاجة الاخيرة اليهما سواء بالنسبة للتمويل او بالنسبة لتبرئة اقتصادها أمام الدول المتقدمة ، فانه على العكس من ذلك فان دور المنظمة الدولية الجديدة من المفروض ان يتعدى محاسبة الدول النامية فقط ليطالب الدول المتقدمة أيضا بكشف

حساب لسياستها التجارية . وللمستقبل أن يثبت لنا صحة ذلك من عدمه عند التطبيق .

وختاما ، لعلكم تتفقون معي في شدة تشابك وتعقد جولة أوروجواي ومفاوضاتها والاتفاقيات المبرمة في اطارها ، وقد حاولت جاهدة على نحو ما ذكرته في المقدمة تبسيط بعض الأمور من خلال ما قصدت به التركيز على الاطار العام للجولة متطرقة الى بعض ابعادها وتداعياتها ، وهي لا شك تفوق بكثير ما أوردته في هذا المقال ، ومن المهم الآن التكاتف في تدارس بكل جدية ابعاد وتداعيات تلك الاتفاقية لما سيكون لها حتما من تأثير قوي ومباشر ليس فقط على سياساتنا الوطنية والخارجية بل على مستقبلنا الاقتصادي .

****

المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢٦ ابريل ١٩٩٤......

بوادر حرب تجارية بين أمريكا وكندا:

هل تصمد المعاهدات الإقليمية أمام «النظـــام الاقتصــادى الجديــد..؟»

ما هو مصير المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية بعد توقيع اتفاقية الجات، وإعلان منظمة التجارة العالمية الجديدة؟

يبدو أن كافة الدول الضالعة فى معاهدات من هذا النوع، سيتعين عليها إعادة النظر فى وضعها بعد أن أصبحت الأولوية لبنود «الجات» وقراراتها.. خاصة إذا كانت الولايات المتحدة طرفا فى هذه المعاهدات.

ويبدو ايضا أن ذلك هو جوهر المشكلة الناشبة الآن بين الولايات المتحدة، وجارتها كندا باعتبارهما ضلعين من الاضلاع الثلاثة لاتفاقية التجارة الخارجية لأمريكا الشمالية «نافتا» وباعتبار أن كلا منهما تتبنى تفسيرا مختلفا لاتفاقية الجات، أو للنافتا فى ظل الجات.

وتهدد التفسيرات المختلفة بإشعال حرب تجارية بين الجارتين الامريكيتين على غرار الحرب التجارية التى نشبت بين الولايات المتحدة واليابان فى العام الماضى، ومازالت جذورتها مشتعلة تحت الرماد حتى الآن.

غير أن الأمر لا يقتصر على التفسير المختلف، وإنما على الأولوية المعطاة لكل معاهدة على حساب الأخرى، وفى هذا الصدد تعطى الولايات المتحدة -بلا لبس- الأولوية لاتفاقية الجات حتى وإن تعارضت مع النافتا. ويسعى وزير الزراعة الامريكى مايك أسبى حاليا لاستصدار قرار من الكونجرس يعطيه حرية التحرك فى اتجاه تطبيق بنود اتفاقية الجات التى تخول لواشنطن تحديد أنصبة من الواردات وفرض رسوم جمركية على ما يتخطى هذه الانصبة، وذلك عند التعامل التجارى مع كندا، مما يعد وقفا لاتفاقية النافتا.. التى يفترض أن تلغى الحواجز الجمركية بين أعضائها.

وقد سعى الوزير الامريكى هذا المسعى بعد أن وجدت واشنطن أن تطبيق النافتا لا يحقق لها المزايا التجارية التى تحققها الجات. فرغم أن الميزان التجارى مع كندا حقق للولايات المتحدة أكثر من خمسة مليارات دولار -قيمة صادرات العام الماضى من الخضروات والفاكهة والمنتجات الزراعية- إلا أنه أضر بمحصول القمح الأمريكى الذى لم يستطع الصمود أمام منافسة القمح الكندى ذى السعر التنافسى.

ومن فورها قررت الإدارة الأمريكية إمهال كندا بضعة أيام للحد من صادراتها للسوق الأمريكى قبل الشروع فى فرض مبدأ الانصبة، ووضعت بذلك بداية عملية للحرب التجارية التى يمكن أن تشتعل إذا ما ردت كندا بفرض المبدأ نفسه ورفع التعريفات الجمركية على المنتجات الامريكية التى تغزو السوق الكندى، والتى سيؤدى حرمانها من تلك السوق إلى الإضرار بالكثير من المزارعين والعمال الامريكيين.

مصير المعاهدات الأخرى

وسواء تداركت الدولتان مخاطر الحرب التجارية قبل نشوبها أم تركتاها للاشتعال.. فإن النقطة الاساسية التى ستكون محور كثير من الجدل فى المرحلة المقبلة هى مدى تطابق توجهات وسياسات دول كثيرة على الصعيد الاقتصادى مع ما تفترضه الاتفاقات العالمية، وما يسمى بالنظام الاقتصادى الجديد من إطلاق حرية التجارة والتبادل الحر للمنافع وترك الجميع يستفيدون من ذلك النظام الذى جرى التبشير به طويلا. فهذه النقطة هى التى ستحدد مصداقية الأهداف المعلنة للنظام الاقتصادى الجديد كما ستحدد مصير المعاهدات الإقليمية مثل النافتا والآسيان والايكو والسوق الاوروبية، بل إنها ستكون اختبارا لمدى قوة هذه المعاهدات وصلابة أسسها. وفى هذا الصدد فمن المتوقع أن يتفاوت تأثير الجات على المنظمات المختلفة، إذ يؤدى سريانها إلى تقوية مجموعة الآسيان (دول جنوب شرق آسيا) باعتبارها أحد المستفيدين من الاتفاقية، وباعتبارها المجموعة التى تتطابق مصالح أعضائها جميعا، ومن ثم تتخذ موقفا موحدا من الجات. كما يؤدى إلى مزيد من الفوائد للمجموعة الأوروبية، وسوقها المشتركة للسبب نفسه، إضافة إلى عامل الوحدة الأوروبية الذى لا يبقى مجالا للحديث عن فرض رسوم جمركية بين دول المجموعة على عكس ما حدث بين الولايات المتحدة وكندا.

أما باقى الاتفاقيات، ومن بينها النافتا فقد تكون الجات عاملا كاشفا لعدم قدرتها على الاستمرار حتى وإن تم تدارك الأمر مؤقتا. وسيكون ذلك هو حال جميع الاتفاقيات الإقليمية ضعيفة البنية. أما المناطق التى لا تجمعها اتفاقيات ضعيفة كانت أم قوية، أو بالأحرى تجمدت اتفاقاتها منذ عشرات السنين مثل المنطقة العربية وسوقها المشتركة فلا شك أن وضعها سيكون أسوأ لأنها ستكون -عاجلا جداً- مضطرة لمواجهة «الغول» الاقتصادى العالمى فرادى.

٢٤ دولة من بينها سورية ومصر

دول نامية تحذر من التفاؤل المفرط بنتائج اجتماعات مراكش

□ واشنطن – من بتسي لاون المعلوف:

■ اعرب ممثلو كتلة مؤلفة من دول نامية عن قلقهم من «ذيول مخاطر» التحسن الذي بدا اخيراً وكانه سيكون سمة النمو الاقتصادي في الدول النامية في المستقبل المنظور. ففي اجتماع عقدته اربع وعشرون دولة نامية في واشنطن عشية انعقاد اجتماعات الربيع المشتركة التي يعقدها صندوق النقد والبنك الدوليان، لفت ممثلو هذه الدول الى ان عودة الانتعاش الاقتصادي الى اوروبا واليابان لا تزال تتسم بالتردد بالاضافة الى ان الشكوك الكبيرة لا تزال تحيط بمستقبل الدول التي كانت تنتمي الى الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية في المدى المنظور.

ولفت ممثلو الدول الأربعة والعشرين ايضاً الى ضرورة تحسين اوضاع عدد كبير من الدول النامية حيث واصل مستوى العيش تراجعاً لم يتوقف منذ حوالي عقدين من الزمن. وحضّ المجتمعون على توفير الدعم والعون بسرعة لعدد من الدول، لا سيما دول افريقيا الاستوائية، لكي تتمكن هذه الدول من معالجة عبء ديونها، كما دعا المجتمعون المؤسسات المالية الدولية الى توسيع نطاق المساعدات الامتيازية التي تقدمها، والى تحسين مستوى وصول سلع الدول الفقيرة الى الاسواق الدولية، والى اتخاذ مبادرات جديدة في مجال التخفيف من عبء الديون. ويذكر ان مجموعة الدول الأربع والعشرين تعقد اجتماعين سنويين لكي تعرب عن وجهات نظر الدول النامية بخصوص المسائل المالية والتجارية.

وشددت المجموعة السنة الجارية على قلقها حيال نتائج جولة الاوروغواي من محادثات «غات» التي انتهت اخيراً، وعلى ضرورة اعادة النظر في مخصصات «حقوق السحب الخاصة»، وعلى الاتجاهات الراهنة في اسعار السلع، واخيراً على النمو السكاني في العالم.

وكان اجتماع الدول الأربع والعشرين على مستوى الوزراء اول فرصة لكي تعالج هذه الدول مسألة ذيول الاتفاق، الذي انتهت اليه جولة الأوروغواي من محادثات «غات» في مراكش منذ نحو اسبوع، على الاوضاع الاقتصادية في هذه الدول في المستقبل المنظور، وذلك قبل ان يجف الحبر الذي كتبت به كلمات هذا الاتفاق.

ومن المنتظر ان يعزز التوصل الى انهاء جولة الأوروغواي من محادثات «غات» بنجاح، التبادل التجاري الدولي، وان يساهم في انعاش اقتصادات الدول النامية في المدين المتوسط والبعيد. لكن الدول الأربع والعشرين حذرت من ان الاتفاق الذي انتهت اليه جولة الأوروغواي قد يلحق ضرراً بالغاً ببعض الدول النامية في المدى القريب، لا سيما تلك الدول التي تعتمد كثيراً على استيراد المواد الغذائية، او التي تتمتع بامتيازات تجارية تفضيلية ستخسرها حالما يتم التصديق على ما انتهت اليه جولة الاوروغواي من اتفاقات.

وشدد وزراء الدول الأربع والعشرين على انه يتعين على المؤسسات المالية الدولية ان تدعم هذه الدول في الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين الوضع القائم وبين ما ستكون عليه الاوضاع بعد تطبيق الاتفاقات الجديدة.

ولفت مسؤول عربي، تعليقاً على هذه الناحية من اجتماعات وزراء الدول الأربع والعشرين، الى أن تقويم ذيول نتائج جولة الأوروغواي من محادثات «غات» على الدول النامية، لكي يتم الفصل بين الرابحين وبين الخاسرين من هذه النتائج، يتطلب جهوداً كبيرة.

والجدير بالذكر ان الدول الأربع والعشرين، المؤلفة من ثماني دول اميركية لاتينية وثماني دول آسيوية وثماني دول افريقية، كانت تعرب عن الشكاوى نفسها التي أعربت عنها اخيراً كل ستة اشهر في معظم السنوات الاثنتين والعشرين التي مضت على بدء اجتماعاتها من دون ان تحصل على اي نتائج ايجابية. ولم يتغير الحال السنة الجارية لان الدول السبع الكبرى، التي تجتمع ايضاً في واشنطن، حازت على اهتمام وسائل الاعلام كلها لانها ركزت على اسعار الفائدة والبطالة واوضاع روسيا.

لكن الدول الأربع والعشرين أشارت في اجتماعات السنة الجارية، الى انها تدرس بجدية انشاء امانة عامة دائمة حسب ما قال ويلي زاباتا، رئيس بنك غواتيمالا المركزي، والرئيس الجديد لمجموعة الدول الأربع والعشرين، لدى انتهاء اجتماعاتنا.

فقد قال زباتا ان مجموعة عمل مؤلفة من ممثلي تسعة دول من الدول الأربعة والعشرين، بما في ذلك سورية ومصر، ستجتمع قريباً بغية درس انشاء امانة عامة ودرس اقتراحات اخرى تتعلق بتنمية العالم الثالث. واضاف ان فكرة انشاء امانة عامة برزت في اجتماع عقدته مجموعة فنية من الدول الأربع والعشرون الأسبوع الماضي في مدينة «كارتاخينا دي انديابس» في كولومبيا.

ومن المنتظر ان ترفع مجموعة العمل تقريرها الى الدول الأربع والعشرين لدى اجتماع هذه الدول المقبل في ايلول (سبتمبر) عندما يعقد صندوق النقد والبنك الدوليان اجتماعاتهما السنوية، ما يمكّن المجموعة من تقديم تقريرها أيضاً الى المؤسسات المالية الدولية والى الدول الصناعية.

ومن جهة اخرى، أعربت الدول الأربع والعشرين عن قلقها حيال التقلبات الشديدة في اسعار السلع في الأسواق الدولية، ولفتت الى الاتجاه النزولي للاسعار الخاصة بعدد كبير من المنتجات، بالاضافة على تدابير الحماية التي تمارسها الدول الصناعية لانها تنسف الجهود التي يبذلها عدد كبير من الدول النامية في سبيل تقوية مقدرته التصديرية وتعزيزها، ودعت الدول الصناعية الى التخفيف من ذيول الممارسات التجارية التي تحرّف التجارة الدولية.

السفير لونج لـ « العالم اليوم »

زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات

□ لندن - إبراهيم نوار:

صرح السفير البريطاني في القاهرة كريستوفر لونج لـ «العالم اليوم» بأنه يتوقع ازدهار التجارة المتبادلة بين بريطانيا ومصر على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى اتفاقات الجات التي تم توقيعها في مراكش في شهر ابريل الحالي.

وقال كريستوفر لونج إن حجم التجارة المتبادلة يزيد على ٧٥٠ مليون دولار سنويا وأن الصادرات زادت خلال العام الماضي فقط بنسبة ٣٢٪.

وتعليقا على حالة التشاؤم بشأن الصادرات المصرية التي تسود بعض أوساط المصدرين المصريين بعد تطبيق بنود اتفاقات الجات قال السفير البريطاني إن كل طرف يبالغ في تقدير التضحيات التي سيتعرض لها، ويقلل من قيمة المكاسب التي سيحصل عليها بعد تطبيق اتفاقات الجات.. وعزا السفير هذا الاتجاه إلى حقيقة أن الخسائر التي ستنجم عن التضحيات ستقع فورا في حين أن المكاسب التي ستنتج عن إزالة القيود وتحرير التجارة على المستوى العالمي لن تقع فورا وإنما ستحدث تدريجيا على المدى الطويل.

وحول القيود الكمية المفروضة على أهم الصادرات المصرية إلى بريطانيا خصوصا السلع الزراعية والملابس والمنسوجات، قال السفير إنه ليست لديه معلومات بشأن تقليل أو إنهاء القيود الكمية «الكوتا» المفروضة على هذه الصادرات إلى بريطانيا، وأعرب عن اعتقاده بأن التفاهم المستمر بين البلدين يمكن أن يسفر عن إيجاد حلول سريعة ومرضية لأي مشاكل تطرأ على حركة التجارة بين بريطانيا ومصر.

وقال السفير كريستوفر لونج الذي يزور لندن حاليا في اجازة رسمية لـ «العالم اليوم» إن موقف بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي هو مساندة تحرير التجارة وزيادة فرص الصادرات أمام البضائع المصرية كبديل عن زيادة المساعدات الاقتصادية، وأكد أنه ينبغي تعزيز التجارة بدلا من زيادة المساعدات.

مساعدات لمصر

وتحدث السفير كريستوفر لونج إلى مجموعة من الصحفيين المصريين في لندن عن العلاقات النامية بين لندن والقاهرة في المجالات الثقافية والتعليمية والسياسية والتجارية.. وقال السفير إن بريطانيا تخصص مساعدات مباشرة إلى مصر تبلغ ٩ ملايين جنيه استرليني سنويا وأن معظم هذه المساعدات يذهب إلى برامج تطوير التنمية الاقتصادية وتحسين البنية وتطوير نظم التعليم والتدريب إضافة إلى تقديم المشورة فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

وقال ان المساعدات المخصصة لبرامج الدراسات العليا تبلغ نحو مليون جنيه استرليني سنويا.. وأشار إلى أن الإنفاق الفعلي على المنح الدراسية لبرامج الدراسات العليا خصوصا درجة الماجستير بلغ في عام ١٩٩٣ نحو ٨٨٥ ألف جنيه استرليني وأن المبلغ المخصص للعام ١٩٩٤ يبلغ مليون جنيه استرليني.

وفي إطار المنح الدراسية لطلاب الدراسات العليا يتم إرسال ما يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ طالب سنويا للدراسة لمدة سنة واحدة ثم العودة إلى مصر للمشاركة في عملية التنمية.. وأوضح أن السفارة البريطانية تلقت خلال العام الحالي حوالي ألفي «٢٠٠٠» طلب للالتحاق ببرنامج الدراسات العليا الذي تدعمه بريطانيا.

مصر بلد مستقر

وتحدث السفير كريستوفر لونج عن السياحة في مصر، وإقبال السائحين البريطانيين على زيارة القاهرة والمناطق السياحية الأخرى في كل أنحاء مصر، فقال إنه يراقب الموقف بكل دقة في القاهرة لضمان أمن وسلامة المواطنين البريطانيين بالتعاون مع الأجهزة المعنية في مصر.. وقال إن مصر بلد مستقر، له نظام مستقر منذ آلاف السنين ولا يمكن أن ينقلب الحال بسبب بعض الناس ذوي العقلية المحدودة.

وأكد السفير البريطاني في مصر أنه يرى أن الأحوال في مصر عادية جدا ولا تتطلب أي إجراءات احتياطية تتطلب من السائحين

البريطانيين عدم زيارة مصر.. وقال إن الشيء الوحيد الذى توصى به السفارة مواطنيها هو تجنب منطقة أسيوط.

وقال السفير كريستوفر لونج أن هناك قسما من السياحة المصرية لم يتأثر إطلاقا بحوادث الإرهاب، وهذا القسم يتمثل فى السياحة إلى مناطق سيناء والبحر الأحمر.

وذكر لونج أن ٢٦٥ ألف سائح بريطانى زاروا مصر فى العام الماضى، لم يتعرض منهم لمشاكل سوى ٢٠ شخصا تعرضوا لمشاكل محدودة، وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بما يحدث للسائحين فى أى مكان فى العالم نظرا لاختلاف العادات والتقاليد.

وقال إننى أشعر بأمن شديد فى مصر وليست هناك أى مخاوف على أمن الجالية البريطانية التى يقدر عددها الرسمي بحوالى ٢٦٠٠ شخص فى القاهرة ونحو ٦٠٠ شخص فى الاسكندرية.

مناخ جيد للاستثمار

وعن الاستثمارات البريطانية فى مصر قال السفير لونج إن المناخ الاستثمارى الجيد الموجود فى مصر حاليا يجذب عددا من كبريات الشركات البريطانية.. وقال إن هذه الشركات تنظر إلى مصر باعتبارها سوقا كبيرة، متوافر فيها مهارات بشرية لا تتوافر فى غيرها من البلدان المجاورة.. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات البريطانية تعتبر مصر مركزا للتصدير إلى العالم العربى.

وذكر السفير لونج اسماء عدد من الشركات البريطانية الكبيرة التى تشارك فى مشروعات فى مصر أو أقامت لنفسها فروعا هناك.

ومن بين هذه الشركات شركة جلاكسو البريطانية العالمية للأدوية والمستحضرات الطبية التى تبلغ استثماراتها فى مصر حوالى ٤٨ مليون دولار.. كذلك هناك شركة كادبورى للشيكولاتة والحلويات التى تبلغ استثماراتها فى مصر حوالى ١٥ مليون دولار وتصدر ٣٠٪ من إنتاجها إلى كل من الأردن والسعودية.

وقال السفير كريستوفر لونج إن شركة الصلب البريطانية ستقوم بتوريد احتياجات قضبان السكك الحديدية إلى هيئة السكك الحديدية فى مصر.. كما أن بريطانيا تشارك فى مشاريع كثيرة على المستوى القومى أو الاقليمى فى مصر منها مشاريع مرفق ميناء القاهرة الكبرى، ومشاريع البيئة فى محافظة سوهاج وغيرها.

وأشاد السفير البريطانى فى مصر بالجهود المبذولة لتطوير التشريعات الاقتصادية وتحرير الاقتصاد وتطوير التعليم وأثنى بشكل خاص على جهود كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور حسين كامل بهاء الدين.

ازدهار العلاقات

وتوقع السفير ازدهار العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا ومصر فى السنوات المقبلة بعد أن خرج الاقتصاد البريطانى من الكساد الذى عانى منه لعدة سنوات، واتسعت آفاق نمو الاقتصاد المصرى، وتوقع أن تزيد أعداد السائحين بشكل خاص نظرا لأن الحكومة البريطانية قررت تخصيص مقرر كامل عن مصر القديمة ضمن المقررات الأساسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية فى بريطانيا.. وقال السفير لونج إن كل تلميذ وتلميذة فى المرحلة الابتدائية حاليا يدرس مصر القديمة فى المقرر ويتطلع من ثم إلى زيارة مصر.. وقال إن كل هؤلاء هم من السائحين المنتظر قدومهم إلى مصر فى السنوات المقبلة.

وجدير بالذكر أن تلاميذ المرحلة الابتدائية فى بريطانيا يتمتعون بمعرفة جيدة عن مصر القديمة.. وتقوم المدارس سنويا بإقامة معارض عن مصر، وتنظيم رحلات إلى المتحف البريطانى لزيارة الجناح المصرى فى المتحف الذى يشهد أكبر حالات الإقبال من السائحين عموما.

امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات

كتب ـ ممدوح الولى:

اشارت مناقشات مؤتمر الاقتصاد والتنمية فى مصر بكلية زراعة المنصورة حول آثار اتفاقية الجات على مصر، ان هناك جوانب ايجابية فى مجال المنسوجات والملابس بالغاء نظام الحصص خلال السنوات العشر القادمة والتى تبدأ من العام القادم. وهو مايمنع تكرار مشكلة تصدير القمصان المصرية الى الولايات المتحدة الأمريكية لارتباطها بنظام الحصص. وقد شارك فى المؤتمر العديد من الخبراء والمتخصصين ومن بينهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق. وأوضح عادل عبدالسلام ـ ممثل التمثيل التجاري بالمؤتمر ـ انه فى المجال الزراعي توجد ضمانات في اطار الجات للدول المتضررة من ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الزراعية تتمثل فى الحصول على مساعدات غذائية سواء فى شكل ثنائى أو جماعي من خلال منظمة الفاو كمنح لاترد وليس قروض. كما ستحصل على مساعدات فنية ومالية لاعادة هيكلة قدراتها الزراعية لزيادة انتاجها. واعرب على نجم محافظ البنك المركزى الأسبق عن تشككه من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالميا بعد الالغاء لدعم المنتجين لها بالدول المتقدمة، مع احتمالات تكتل المستوردين أو عدم استطاعتهم دفع التكلفة وذكر د. محمد جبر المغربى أمين عام المؤتمر ـ الذى تستمر أعماله لمدة يومين ـ انه سيتم مناقشة ٦٠ بحثا مقدمة من ١٢٠ باحثا من كليات الزراعة والمعاهد الزراعية فى مجالات مشاكل الانتاج والتسويق والاستهلاك والأسعار الزراعية والتجارة الخارجية للسلع الزراعية خاصة البطاطس والقطن.

رأى اقتصادى

هل يتعثر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى؟

■ يحيى المصرى ■



تم اعداد اتفاقية الجات فى عام ١٩٤٧ ووقعتها الدول الاعضاء فى ٣٠ اكتوبر من نفس العام، وبدأ سريانها اعتبارا من أول يناير عام ١٩٤٨، غير أن تنفيذها تعثر نتيجة لعدم الاتفاق على كيفية تحليق أهم بنودها، وهو نسبة تخفيض الرسوم الجمركية باعتباره العائق الكبير ضد تحقيق اهداف اتفاقية الجات فى السعى إلى ايجاد عالم حر تتبادل فيه السلع بحرية دون عوائق جمركية أو قيود تجارية، وخاصة وقد اعترض الكونجرس الأمريكى على التنفيذ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ من أكبر وأقوى الدول المؤثرة عالميا. ويهمنى أن اوضح للذين تخونهم ذاكرتهم، أن العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يسعى إلى وضع أسس عالمية جديدة لامكان فيها للقيود النقدية والتجارية، مع امكانية تمويل اعادة بناء المنشآت التى خربتها الحرب، وقد تبلورت هذه الاسس فى المنظمات الثلاث التالية:

١ ـ صندوق النقد الدولى الذى انشىء للاشراف على تنفيذ قواعد السلوك النقدى الواردة فى النظام النقدى العالمى والذى اريد له أن يسود فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تضمنت هذه القواعد التخلص التدريجى من القيود النقدية كلما سمحت ظروف الدول بذلك، وكانت أول دولة تعلن حرية التحويل هى الولايات المتحدة الامريكية، كما تضمنت القواعد أنظمة سعر الصرف التى ارتكزت على الدولار الامريكى حتى عام ١٩٧١ ثم واجه العالم مشاكل ناتجة عن عدم ثبات الدولار على قوته، وبذلك لم يعد المقياس الوحيد للعملات منذ ذلك الوقت.

٢ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير، الذى انشا ايضا مؤسستين دوليتين هما مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية، وتسعى هذه المجموعة من بداية انشاء البنك إلى تمويل الدول التى خربتها الحرب العالمية الثانية بهدف تعميرها، ولما انتهت الحرب وانتهت الظروف الدولية الناتجة عن قيامها، تغير الهدف إلى تمويل التنمية فى الدول النامية غير القادرة على التمويل المحلى، وحتى تصل هذه ـ الدول إلى المستوى الذى يساعدها على البقاء المناسب لسكانها، ورأينا البنك الدولى ومؤسستيه، وقد اصبح لها دور كبير فى مسئولية التنمية والاصلاح الاقتصادى الذى لم يصل بعد إلى الشكل المرغوب فيه لعدد كبير من الدول النامية الاقل دخلا والاشد فقرا.

٣ ـ منظمة التجارة العالمية التى كان من المتصور أن تقوم بعد انتهاء توقيع الدول الاعضاء على اتفاقية الجات عام ١٩٤٨، غير أنه تعثر انشاؤها خاصة بعد اعتراض الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول على التنفيذ حيث لم يكن هناك مناخ دولى مناسب لتنفيذها خوفا على الوضع الانتاجى من المنافسة الدولية التى قد تصيبه فى مقتل ـ هذه الاسباب وغيرها ادت إلى دخول، الدول الاعضاء فى دورات تفاوضية لتذليل الصعوبات، تمثلت فى الجولات التالية:

ـ جولة دبلون.
ـ جولة كيندى.
ـ جولة طوكيو التى واصل فيها التخفيض الجمركى إلى خمسين فى المائة.
ـ جولة أورجواى، وهى الجولة الحاسمة التى تم الاتفاق فيها.

وفى الخامس عشر من ابريل الحالى قرأنا عن قيام مائة واربع وعشرين دولة بالتوقيع عليها وذلك فى مراكش بالمغرب، بينما امتنعت ثلاث عشرة دولة من الدول الافريقية الفقيرة عن التوقيع.

كما تم الاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية التى تتولى تنفيذ الاتفاقية وقد ابدى الكثيرون من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التى ستتحول للمنظمة الجديدة لضمان حرية التدفق فى التجارة العالمية.

وبذلك رأينا العالم وقد انقسم إلى مجموعات:

١ ـ دول وقعت الاتفاقية بما تتضمنه من انشاء منظمة جديدة للتجارة العالمية تشرف على القواعد الجديدة التى تضمنتها الاتفاقية وتتولى متابعة التنفيذ.

٢ ـ دول لم توقع الاتفاقية، وهى الدول الاشد فقرا التى لا تستطيع تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاقية أمام صعوبات اقتصادية تواجه شعوبها.

٣ ـ دول تحفظت على السلطات الجديدة التى ستمنح للمنظمة الجديدة والتى نشات نتيجة توقيع الاتفاقية وهى منظمة التجارة العالمية التى من المقرر أن تحكم العالم تجاريا اعتبارا من أوائل العام القادم.

٤ ـ دول ترددت قبل التوقيع، أو مازالت تتردد وكان من بينها دول كانت تعيش فى خلافات داخلية كدول الاتحاد الاوروبى التى استطاعت مؤخرا تسوية الخلافات التجارية حول نظام استيراد الموز من دول أمريكا اللاتينية، ولا يجب أن ننسى ايضا الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية و اليابان فى مجال معالجة مشاكل العجز التجارى الكبير الذى تواجهه الولايات المتحدة الامريكية، والذى ينتظر أن يتم حسمه بعد تشكيل الحكومة اليابانية الجديدة.

ان الاتفاقية الجديدة تتطلب اعدادا انتاجيا جديدا من الدول التى وقعت عليها حيث انها تعتمد اصلا على تحرير التجارة العالمية عن طريق تخفيض الجمارك ومنع القيود الكمية وتحرير انتقالات السلع وفتح المنافسة أمام كافة المنتجات الاجنبية، وذلك بالتركيز على اساسين: جودة الانتاج وخفض التكلفة وهو ما يؤكده وزير الصناعة المصرى — بما يتضمنه ذلك من قواعد جديدة تتمثل فيما يلى:

— اعادة تشكيل هيكل الانتاج واعادة النظر فى الطاقة الانتاجية وتحديث الالات وتطوير مستوى الادارة واستغلال الطاقة القصوى بافضل جودة ممكنة واقل تكلفة ممكنة.

ـ التمهيد لالغاء الدعم واعادة هيكلة الصناعات ليخضع الانتاج لكل اساليب التطوير والتحديث فى كافة العمليات الانتاجية والنهوض بزراعة القمح والخضراوات وبالشكل الذى يساعد على وقوفنا ضد المنافسة الاجنبية.

ـ الاهتمام بتشجيع الشباب على الدخول فى الصناعات الجديدة واستصلاح، الاراضى بالشكل الذى يؤدى إلى انتاج سلع تصديرية بجودة واسعار مناسبين وهو ما يتطلب ضرورة القضاء على الروتين والبيروقراطية والقيود التى تعوق زيادة الصادرات. ونرجو أن يتم ترجمة ما ذكره وزير الصناعة المصري فى ندوة توطيد الجودة في صناعة السيارات التي عقدت منذ ايام بالقاهرة إلى خطوات عملية تنفيذية عاجلة خاصة بالنسبة لما اوضحه من أن الحكومة تضع كل امكاناتها في خدمة المصنعين والمنتجين من أجل الوصول إلى انتاج عالى الجودة، واذا كنا نهتم فى الماضى بالتوصيات والشعارات والمطالبات فى عالم ما قبل الجات، فإنه يجب التركيز على الخطط والخطوات التنفيذية فى عالم ما بعد الجات، وخاصة خلال العشر السنوات التمهيدية التى وردت بالاتفاقية، وحتي تستعد كل من الدول الاعضاء للتحول السريع نحو الانتاج الجيد والتكلفة المناسبة للمنتجات التى تدخل بها اسواقها المحلية والاسواق الخارجية.

وبالنسبة للنظام الاقتصادى العالمي الذى اريد له أن يحكم النظام النقدى العالمى، والنظام التجارى العالمي فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فانى أرجو للقارىء، أن يرجع إلى كتاب ومحاضرات الاستاذ ـ الجليل المرحوم الدكتور زكى شافعى عن النظام النقدى الدولى والاقليمي، فهو أول عالم اقتصادى عربى يبحث هذه الناحية، وقد درست على يديه هذه الانظمة فى بداية الستينات بمعهد الدراسات والبحوث العربية، وكنت أحد الذين استفادوا عمليا من محاضراته سواء فى عملى بمؤسسات النقد الاجنبى أو فى مجالات التعاون النقدى العربى.

والاسئلة التى تفرض نفسها بعد التوقيع على الاتفاقية، وقبل أعتمادها من برلمانات الدول الاعضاء ـ تتمثل فيما يلى:

ـ هل فعلا ستعمل اتفاقية الجات على زيادة الدخل القومي العالمى بمقدار مائتى مليار دولار أمريكي؟ وهو ما اشارت اليه بعض الصحف مؤخرا؟

ـ ومن سيستفيد بهذه الزيادة من الدخل؟ هل هى الدول الفقيرة أم الدول الغنية؟ أم الاثنتان معا؟

اجابة مدروسة وامينة ينتظرها العالم حتى لا يتعثر التنفيذ مرة اخرى.. ويهمنى أن اوضح أن منظمة التجارة العالمية التى تم الاتفاق على انشائها فى الخامس عشر من الشهر الحالى، سوف تقوم بتطبيق القواعد التى نصت عليها اتفاقية الجات فى مجال تحرير التجارة العالمية — مثلما يقوم صندوق النقد الدولى بتطبيق القواعد التى ارتضتها الدول الاعضاء فى مجال النظام النقدى العالمى.

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

مؤتمر علمي يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات

المنصورة - عزة فهمي :

حذر مؤتمر علمي من تعرض الصناعة المصرية للكساد خلال الفترة القادمة واوضح المؤتمر ان الفترة القادمة ستشهد تطبيق اتفاقية «الجات» وطالب بان تسعى مصر الى تقنين وتطوير الصناعة . ووضع مواصفات وشروط تماثل التى وضعتها منظمة القياس العالمية . اكد المؤتمر الذى عقد بجامعة المنصورة . ان المواصفات العالمية وضعت لصالح الدول المتقدمة تحت مايسمى باتفاقية الجات . اكد الدكتور سعد السعد استاذ الكيمياء بجامعة عين شمس ان مصر ستعجز عن تصدير او استيراد الخامات الصناعية فى ظل الاتفاقية فى حالة عدم قيامها بتطوير صناعاتها وتقنيتها . واكد ان الشروط والمواصفات التى وضعتها الدول المتقدمة لصالح منتجاتها لم تقتصر على المنتج فقط . وانما شملت كافة النواحى الفنية والادارية والانشائية .

واكد الدكتور محمد الديك الممثل الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة انه من الطبيعي ان تفاجا اسواق الدول النامية يوميا بمنتج جديد من منتجات الدول المتقدمة وعجزت هذه الدول منذ سنوات طويلة عن تخصيص ١٪ من دخلها القومي لتطوير التكنولوجيا الصناعية . وقامت بتخفيض هذه النسبة التى طالبتها بها الامم المتحدة مرارا حتى اصبحت لاتزيد على ٠,٣٪ من الدخل القومى لها . اكد الدكتور عبدالجليل خليل رئيس المؤتمر ان الدول النامية اكثر استخداما للمبيدات الحشرية من الدول المتقدمة . وارجع ارتفاع معدلات الاصابة بمرض السرطان وحالات التسمم الى الاستخدام العشوائي للمبيدات والجهل بخطورتها . اكد ان المبيدات تسبب خللا فى الآزوت الطبيعي الموجود فى التربة ويرفع من معدلات التسمم الناجم عن تلوث المياه الجوفية بهذه المبيدات .

■ مؤتمر الاتحاد الدولى للمزارعين فى إسطنبول:

مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتصدير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة آثار سلبيات «الجات»

اسطنبول ـ من عبد الوهاب حامد:

تقرر اعداد دراسة حول تنفيذ عدد من المشروعات التعاونية بين مصر وتركيا فى المجالات الزراعية الإنتاجية والتسويقية وتصنيع وتعبئة الحاصلات وتبادل السلع الزراعية بين البلدين كاسلوب لعلاج الاثار السلبية لاتفاقية الجات ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، اعلن ذلك السيد محمد ادريس نائب رئيس الاتحاد الدولى للمزارعين ورئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عقب لقائه مع قيادات التعاونيات الزراعية التركية. وأضاف انه يجرى الآن محادثات من الجانبين على هامش المؤتمر الدولى للمنتجين الزراعيين الحادى والثلاثين الذى يعقد باسطنبول مع الدول المستوردة للخضر والفاكهة لبدء التصدير اليها واجراء مباحثات مع الشركات المصدرة ورجال الاعمال للاستفادة من خبرتهم في مجال التصدير للدول التى يتعاملون معها، وأوضح ان التعاونيات الزراعية المصرية سوف تستفيد من تجربة تركيا فى مجال اقامة مشروعات زراعية تعاونية من اجل التصدير . واكد ان المباحثات مع الوفود المشاركة فى المؤتمر الذى يضم ممثلى ٥٥ دولة ستركز على إمكانية تصدير الحاصلات الزراعية المصرية اليها فانه سيتم الاهتمام بالتعبئة والتغليف من خلال مشروعات تقيمها التعاونيات الزراعية بهدف تطوير اساليب التصدير وامكانية المنافسة فى الاسواق العالمية.

.. ويطلب تذكيرا وشرحا للانجازات واتفاقية الجات من خلال أجهزة الإعلام

طلب الرئيس مبارك اثناء خطابه ضرورة تذكير المواطنين من خلال التليفزيون بجميع الانجازات التى تمت من خلال الخطة الخمسية التى وضعتها الحكومة .

كما طلب الرئيس من وزير الاقتصاد تقديم المعلومات الكافية للمواطنين من خلال اجهزة الاعلام عن اتفاقية الجات التى وقعت اخيرا .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن والعالم

حصان طروادة

سجيني دولرماني

لقد توجنا سبع سنوات ونصفا من الجهد الشاق بالتوقيع على بيان ختامي لدورة أوروجواي بنقل التجارة العالمية من عصر تحكمه قوانين الصراع في الغابة إلى عصر يخضع فيه المتعاملون إلى قواعد جماعية عادلة تبعد العالم عن خطر الإنزلاق إلى حافة هاوية التراشق باسلحة الحرب التجارية والحماية المستترة والنظرة الإقليمية الضيقة، وربما حروب عسكرية يفجرها تناقض المصالح الاقتصادية » بهذه العبارات الحماسية المفحمة بالتفاؤل أطلق بيترسائرلاند رئيس منظمة الجات ومعه ممثلو اكثر من مائة دولة في مراكش صفارة البداية لتنفيذ اتفاقية جديدة لتحرير التجارة العالمية يتوقع لها أن تضيف ما قيمته ٢٣٥ مليار دولار سنوياً إلى الدخل العالمي، وتفتح الأفاق أمام النمو المتسارع، وتخفيف حدة البطالة، وتنشر الرخاء في أرجاء المعمورة مع بداية القرن القادم .

وبعد ان جف الحبر على الورق.. بدا التساؤل المنطقي عن الفرصة الحقيقية المتاحة لتحقيق هذه النبوءة الماثلة.. ولا توجد في حقيقة الامر إجابة قاطعة على هذا التساؤل، وكل ما يمكن قوله هو ان الاتفاقية وفرت شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لوضع التدفقات التجارية العالمية على مسار امن فالاتفاقية التي صيغت بنودها الرئيسية في عام ١٩٨٦ تبدو وكان الاحداث قد تجاوزتها وانها لا تعكس تبدل واختلال توازنات القوى والمصالح التي تلت هذا التاريخ، وانتقال مركز الثقل الرئيسي للنمو والتجارة العالمية من اقطاب الحرب الباردة.. امريكا روسيا واوروبا الغربية واليابان إلى الأقطاب الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولهذا فهي تعطي وزناً اكبر للحفاظ على المصالح التقليدية للأقطاب السابقة بشكل لا يتناسب مع تراجع اسهامها في تنشيط التجارة العالمية، ويتناقض مع تذبذب مواقفها والتزامها بمبدا حرية التجارة .

ومع هذا فقد مثلت الاتفاقية شرطاً ضرورياً لتهذيب صراعات تجمعت نذرها في فترة الثمانيات وبداية التسعينات التي شهدت ازالة الكثير من القيود التي كبلت حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في الماضي، واطلاق قوى المنافسة الحرة في الاقتصاديات الرئيسية، وتعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات واختراقها للحدود والحواجز مما ادى إلى تضاؤل قدرة الحكومات القومية على إحكام سيطرتها على مواردها وحركة عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة بحدودها الجغرافية المحدودة.

وتشكلت تكتلات اقليمية عديدة عكفت على توسيع التجارة فيما بينها، واقامة اسوار الحماية لحجب المنافسة الخارجية عنها، واجتازت الكثير من الدول النامية في اسيا وأمريكا اللاتينية عقبة الاصلاح ودخلت طرفاً في لعبة اقتسام الأسواق، واقترن ذلك بتفجير الانقسامات بين الأقطاب التقليدية ولجوئها إلى اى سلاح مباح وغير مباح للحفاظ على إحتكارها للأسواق .

كل هذه النذر كا نت تشير إلى أن ثبات حجم التجارة الدولية أو نموها بمعدلات ضئيلة كان كفيلا بوقوع صدام علني، ومن ثم كان البديل المنطقي لنزع فتيل الإنفجار هو الاتفاق على جولة جديدة لتوسيع حجم التجارة العالمية بازالة القيود الجمركية أمام قطاعات جديدة من السلع والخدمات .

غير أن مجرد التوقيع على الاتفاقية لا يعني توافر الشروط الكافية للانتقال التلقائي من قوانين الغابة إلى الالتزام بالقواعد الجماعية باعتبارها سلوكاً مقبولاً من جميع الأطراف .

والدليل على ذلك هو موقف فرنسا التي علقت توقيع الإتحاد الأوروبي على الاتفاقية حتى اللحظة الأخيرة حتى تحصل على تسوية مقبولة تتيح استمرار نظام الحصص الذي يفرضها الاتحاد على واردات الموز من دول أمريكا اللاتينية، وموقف أمريكا التي ما زالت تتمسك بحقها في استخدام الصلاحيات المخولة لها في ظل القانون الشهير ٣٠١ سوبر لفرض عقوبات منفردة على من تشاء في المجالات غير الخاضعة لاتفاقية الجات، وأباحت لنفسها حرية استخدام الضغط السياسي المباشر والاستناد إلى صيغة الصفقات الثنائية لإرغام منافسيها في اليابان والصين على فتح اسواقهما وتصحيح الاختلال في المعاملات التجارية مصمما حتى وإن جاء ذلك على حساب اطراف ثالثة.

ومعنى هذا أن اللجوء لسلاح الحماية سيظل مباحاً دفاعاً عن المصالح القومية الضيقة، وكل ما هنالك هو ان تكلفته ستكون أكبر لان الطرف الآخر سيكون من حقه اتخاذ اجراءات مماثلة.

كما أن قواعد اللعبة ستظل خاضعة للصفقات المبرمة بين الأقطاب التقليدية، وستظل رهناً بالصراع غير المتكافئ بينهما وبين الأقطاب الصاعدة حتى تتهيأ الاخيرة للتفاوض بجدية من مركز القوة.

أما العقبة أمام تعزيز المصداقية في الاتفاقية الجديدة فهى عدم وضوح هوية منظمة التجارة العالمية التى سترث منظمة الجات مع تحويل سلطاتها المؤقتة ذات الطابع الاستشارى إلى سلطات دائمة ذات طابع عقابى لتشكل بذلك الضلع الثالث من مثلث يضم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولتعمل معهما على إرساء قواعد الليبرالية الاقتصادية والسوق الحرة فى النظام العالمى الجديد تحت التاسيس. والمشكلة سببها عدم توافر اتفاق جماعي ليس فقط على مقر المنظمة، ومن سيمثل فيها من الأعضاء، وهويتهم ولكن بدرجة أكبر على اختصاصات المنظمة وكيفية قيامها بالمهام الملقاة عليها الية لتسوية النزاعات التجارية والتيقن من التزام الدول الأعضاء وبتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية.

والمأزق الذى تواجهه المنظمة هو أن جميع الأطراف المتقدمة والصاعدة والفقيرة عازمة على وضع مصداقية المنظمة تحت اختبار مبكر للغاية للتثبت من اتجاه بوصلتها، وهل ستلتزم الحياد المطلق أم تتأهب لنصرة الضعفاء أصحاب الحقوق المهضومة أم تخضع لضغوط الأقوياء.

وجانب من صعوبة تحديد الهوية يرجع إلى تطلع كل طرف إلى أن تكون المنظمة أداة لخدمة مصالحه وعدم تعرضها لحريته فى التملص من تنفيذ التعهدات .

فأمريكا تريدها سيفاً مسلطاً على رقاب منافسيها تجبرهم على فتح أسواقهم ووقف عمليات الإغراق للسوق الأمريكية بالسلع منخفضة الثمن، والتزام الأطراف الشاردة على احترام حقوق الملكية التجارية والثقافية، وأوروبا وفرنسا بصفة خاصة تحملها مسئولية الحيلولة دون انفراد أمريكا بفرض العقوبات، كما استعصى عليها قبول حجج الطرف الأخر، واليابان تريدها مظلة تقيها من التعسف الامريكى فى حل الفائض التجارى، والدول الصاعدة ترقب المنظمة بكثير من الشك والتوجس، وتخشى أن تتحول إلى «حصان طروادة» الذى يقتحم به الغرب عرينها ويستبيح أسواقها وينزع عنها قدرتها الوليدة على المنافسة العالمية ويخضعها لأولويات الأقوياء وإرادتهم، والجميع يخشى أن تتحول المنظمة إلى إطار جديد لتبادل الشكوى واللوم دون أن تقدم علاما حاسما للمشكلات التجارية .

وقد عكس هذا التفاوض نفسه على برنامج عمل اللجنة التمهيدية المكلفة بوضع أسس عمل المنظمة عند بدء نشاطها فى العام القادم والذى اشتمل على خليط من القضايا المتقاطعة والمتشابكة - مثل طلب الدول المتقدمة بحث العلاقة بين النظام التجارى وبين تطبيق القواعد الدولية المعترف بها لحماية حقوق العمال، وطلب الدول النامية مقابل ذلك إدراج قضية القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على هجرة العمالة الرخيصة إليها، كما يشتمل البرنامج على بحث العلاقة بين الاستقرار السياسى والقضاء على الفقر، وقواعد منع إغراق الاسواق وغيرها من القضايا المتنوعة التى ستحتاج إلى الكثير من الوضوح والتحديد، والتنقية،والتنقيح وستكون محوراً لمساوامات حادة خلال الفترة القادمة وبعدها يمكن الحديث عن هوية المنظمة .

معنى هذا أن اتفاقية الجات الجديدة وفرت الشرط الضرورى لخروج التدفقات التجارية الدولية من إطار قوانين الغابة التى تكون فيه الغلبة للأقوى والاقدر على توجيه الضربات، لكنها لا تتيح الشروط الكافية لخضوعها لرقابة دولية عادلة وهى لن تحول دون وقوع جولات من الصراع والتنافس الشرس بين أقطاب الماضى والحاضر والمستقبل، وستظل الفوضى المنظمة المحفوفة بالمخاطر هى البديل المرجح والمتاح حتى يتسنى الاتفاق على قواعد جماعية تعكس التوازنات الجديدة بين الأقطاب المتصارعة.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

بين الهواة والمحترفين

كنت من أول الذين أشاروا إلى اتفاقية الجات فور التوقيع عليها في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، ونبهنا في ذلك الحين إلى الأخطار التي سوف تصيب الدول النامية ومنها مصر من جراء تنفيذ اتفاقية الجات وقلنا صراحة أن هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات الدولية السياسية أو الاقتصادية توضع دائما لصالح الاغنياء وأصحاب السلطة الحقيقية في جميع المؤسسات والمنظمات العالمية.

لم نطالب في ذلك الوقت بعدم التوقيع على الاتفاقية لأننا كنا نعلم تماما أن التوقيع قد تم وانه سيعزز أيضا في اجتماع منتصف ابريل الحالي في مراكش بالمغرب بعد ابداء من تريد من الدول ملاحظتها على ماجاء بالاتفاقية اذن لم نطالب بعدم التوقيع ولكنا طالبنا المسئولين بمحاولة التخفيف من الآثار الضارة بالصناعة المصرية وبالاقتصاد المصري. ضربنا أمثلة كثيرة باثار هذه الاتفاقية السياسية على بعض الدول النامية بل حتى على بعض الدول الغنية مثل اليابان. أما الدول النامية فقد قامت بها المظاهرات واستقالت حكومات واعتذر وزراء مسئولون حدث هذا في الهند وفي كوريا وفي اندونيسيا وفي دول أسيوية أخرى. أما في مصر فقد ظهر على الفور حزب المتفائلين هم ليسوا متفائلين بطبعهم ولكنهم متفائلون بكل ماتاتي به الريح الغربية هم مصفقون لكل مايأتي من الولايات المتحدة الأمريكية ومادامت هي راضية وجب علينا التصفيق والتهليل فهي سيدتنا وسيدة الكون والثور الاعور الذي يحمل الدنيا على قرنه بعد أن سقط الثور الثاني وأصبح هناك مايعرف بالنظام العالمي الجديد ومعناه ببساطة سيادة الولايات المتحدة على جميع دول العالم سياسيا وعسكريا واقتصاديا اذن خرج المطبلون والمزمرون للسياسة الامريكية يقسمون باغلظ الايمان أن الجات في صالحنا وانه ليس في الامكان أبدع مما كان بل تبجح بعضهم فقال أن هذه الاتفاقية وضعت من أجل الدول النامية ومن اجل مصر ماذا يمكن أن يقال ماذا يمكن أن نرد به على هؤلاء اذا قلنا أن المنتجات الزراعية سيزيد ثمنها بعد أن رفع عنها الدعم في الدول التي تنتجها وان هذا سيزيد مما تدفعه مصر ثمنا لما نستورده من أطعمة قالوا لكن هناك الاعانات والمساعدات ولن يتركنا اسيادنا نجوع وهكذا حلت القضية بوجهة نظرهم ولكن لاباس من لجان ولجان تبحث في أبحاث وتبحث في التصدير وتحاول أن تزيل المعوقات ثم فجأة ينتهي كل هذا وكما قال الشاعر العربي القديم:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وعندما أعدنا الحديث قال كبير المحترفين أنه كلام هواه والسيد المحترف لايعرف أن هاويا واحدا مخلصا أفضل من عشرات المحترفين الذين لايضعون مصلحة بلادهم قبل أي مصلحة اخرى وهؤلاء المحترفون يتظاهرون بالهدوء والعزوف عن الكلام وهي من سمات العلماء ومن علامات الاحتراف واكتناز العلم الزاهر لم يحاول واحد من هؤلاء أن يناقش أو يرد أو يقول لي لقد اخطات وكيف يحدث ذلك وقد قضى بعضهم اكثر من نصف حياته العملية يقبض مرتبه بالدولار من خزانة غير مصرية وغير عربية كيف يمكن أن يتواضع اذن فيحدث مصريا عاديا قد لايكون مختصا بالاقتصاد وقد يكون بعيدا عن دراسته في الجامعة أو غير الجامعة ولكنه يملك حاسة لاتخطىء أبداً تلك الحاسة التي ترشده دائما إلى مصادر الخطر على هذا الوطن الغلبان بين عشرات المحترفين الذين اقسموا لشعبه ذات يوم بانه لاحياة الا بحتمية الحل الاشتراكي ثم اقسموا له بعد ذلك أنه لاحياة الا بحتمية اقتصاد السوق وسرعة دفن الاشتراكية المرفوضة واشتراكية الفقر وهي تسمية أطلق عليها أساتذة الاشتراكية انفسهم وهم يقصدون أن هذه الاشتراكية افقرت غيرهم ولكنها اغنتهم أكاد أتميز غيظاً كلما قرأت أو سمعت بواحد من دراويش الاشتراكية وهو يتحدث اليوم عن فوائد النظام الاقتصادي الذي تتبعه مصر في وقتنا الحالي اعود لكبير المحترفين الذي لم يابه لم نكتبه لانه كما قال كلام هواة وهنا يحدث مالم اتوقعه وساترك استاذا فاضلاً ووطنيا مخلصاً ومفكراً من خيرة مفكري مصر في هذه الفترة التي أصبح الاخلاص فيها عملية صعبة اترك الكلام للدكتور/ مصطفى الفقي مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية وقبل ذلك وبعد ذلك واحد من مفكري ومناضلي مصر في وقتنا الحالي. كتب الدكتور مصطفى الفقي وهو يقدم كتابا لي يضم مجموعة المقالات التي نشرت في الأهرام في الأشهر السابقة.

«ولعله من المناسب أن أشير في هذا التقديم الموجز إلى واقعة قريبة كنت طرفا فيها فقد دعوت رئيس وفد مصر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة سفيرنا في جنيف وهو دبلوماسي مرموق يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي لكي يحاضر الدبلوماسيين المصريين الشباب حول (اتفاقية الجات) فإذا بهذا الدبلوماسي العالم يطلب قبل المحاضرة طبع مقالين اسبوعيين متتالين للأستاذ سعد الدين وهبة حول نفس الموضوع في صحيفة الاهرام لانهما في راى السفير المتخصص من أدق ماقرأ حول تلك الاتفاقيات وأكثرها الماما بالموضوع ووعيا لخلفيته وتاثيره على مستقبل اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر وأبدى السفير دهشته البالغة لالمام الكاتب وهو اديب فنان بالدرجة الاولى بكل تلك التفاصيل الاقتصادية والمعلومات التي لايهتم بها الا اهل التخصص» هذا ماكتبه الاستاذ الدكتور مصطفى الفقي في يناير من هذا العام وهو يقدم كتابي الذي يحوي ماأكتبه بهذه المفكرة ليست محاولة لاثبات الذات وليست نوعا من التطاوس وليس اعجابا بالنفس ولم يعهد في من يعرفني شيئا من ذلك كله ولكني فقط اردت أن أجعل الرجل المختص الاول باتفاقية الجات والذي يمثل مصر في مفاوضاتها منذ سنوات يرد على المحترفين لانه يحترم مايقرأ بصرف النظر عن كاتبه محترفا كان أو هاويا.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

المنسوجات تواجه الجات!

● قمصان مصرية بـ٢٥ مليون دولار تهز السوق الأمريكية!

● التمليك التأجيرى للمعدات الحديثة الحل الوحيد لتحديث صناعة النسيج

دول النمور تدعم صناعات النسيج وتغرق الأسواق العربية بأسعار زهيدة

أسعار الغزول المستوردة أقل من المصرية!

تحقيق:
سيد على



١٥ نوعا من الضرائب على صناعات النسيج تعرقل المنافسة والتصدير

مطلوب إنشاء مركز حكومى لاختيار المنسوجات قبل التصدير

لاتزال الأسواق الإفريقية مفتوحة كبديل لأسواق أوروبا الشرقية



US Seeks Compromise With Egypt on Textiles

CONTINUED FROM PAGE 1A

But that may not be easy.

"Preposterous" is how the American Textile Manufacturers Institute responded to the proposed Egyptian quota on men's and boy's shirts.

"That's not negotiation," said Charles Bremmer, the institute's director of international trade, "that's capitulation. You've got countries that took 20 years to get to that amount and Egypt wants it in [illegible] months. Isn't that something?"

With U.S. manufacturers now supplying less than 30% of the disputed category [illegible] shirts in their own market, he said, the United States

Egypt is the largest supplier of woven men's and boy's shirts not under quota, he said. There are 12 other countries whose exports of shirts in the disputed categories are controlled at levels below what Egypt is currently shipping, he said.

He also dismissed [illegible] that putting shirts in the disputed categories under quota might jeopardize Egypt's economic reform efforts.

"I would tell Egypt, 'Diversify your economy,'" Mr. Bremmer said. "All the criteria for invoking our rights under the MFA [Multi-Fibre Arrangement] have been met. The evidence of market disruption is abundant."

صحيفة أمريكية تطالب بتشجيع الصادرات المصرية

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

قبل عشر سنوات من تطبيق اتفاقية الجات على صناعة النسيج وتحريرها بالكامل فوجئ المصدرون بالجانب الأمريكي يعترض على صفقة قمصان بحجة أنها أحدثت اضطرابا في السوق الأمريكية، رغم أن الصفقة المعترض عليها لاتتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار، وحدثت مفاوضات لم تسفر عن نتائج ولاتزال المفاوضات مستمرة.. الواقعة على بساطتها تفتح أبواب الأمل في الصناعة المصرية، وتدفعنا لكي نهيئ أنفسنا خلال السنوات العشر المقبلة لكي تصبح المنسوجات المصرية سفيرا للصناعة المصرية، خاصة أن بيوت الأزياء العالمية أصبحت تتعاقد مع المصانع المصرية على تصنيع أشهر ماركاتها بغزول مصرية ثم تضع «التيكت» الخاص بها فوق هذه المنسوجات.. ولكن التساؤل كيف نهيئ أنفسنا لغول المنافسة في عصر الجات لهذه الصناعة التي تضم نحو ثلث العمالة المصرية، ولاتزال كبريات الشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال مشتتة بين ٣ شركات قابضة، وحتى الآن لم نحسم مشكلة نصدر القطن خاما أم نصنعه لنستفيد من القيمة المضافة في الاستثمارات وامتصاص البطالة خاصة وأن صناعات الغزل والنسيج هي أهم الصناعات المصرية المرشحة لغزو الأسواق لتصبح أقوى من الجات.

الدكتور محسن هلال مدير ادارة المنظمات الاقتصادية الدولية بقطاع التمثيل التجاري يوضح مشكلة القمصان في السوق الأمريكية، وموقف صناعة النسيج بشكل عام بقوله ان اتفاقية الجات الحالية لاتنطبق على تجارة المنسوجات في العالم لأن هناك اتفاقية للمنسوجات تسمى «M.F.A.A» وهي تنظم الحصص مابين الدول النامية في تجارة المنسوجات، وعندما أدخلت المنسوجات في «الجات» توصلت الدول في عام ٩٣ إلى أنه من أول يناير عام ٩٥ وحتى سنة ٢٠٠٥ تعتبر فترة انتقالية لادخال المنسوجات في اطار الجات والتحلل من الاتفاقية.. ونحن الآن في الفترة الانتقالية وفق البرنامج التدريبي لتحرير تجارة المنسوجات ففي ٩٥/١/١ يتم تحرير ١٦٪ من هذه التجارة، والمرحلة الثانية في ٩٨/١/١ يتم تحرير ١٧٪، والمرحلة الثالثة في ٢٠٠٢/١/١ يتم تحرير ١٨٪، ثم المرحلة الأخيرة في ٢٠٠٥/١/١ يتم تحرير الـ ٤٩٪ الباقية.. ومن هنا يتضح اننا نتعامل مع امريكا في تصدير المنسوجات وفقا لاتفاقية الـ «M.F.A.A» وترتبط مصر وامريكا باتفاق ثنائي ينظم الحصص الخاصة بصادرات النسيج، غير انه لم تكن هناك حصة خاصة بالقمصان، الا انه عندما يحدث اضطراب في السوق الداخلية الامريكية بزيادة الصادرات من دولة أخرى، فإن الأمر وفقا للاتفاقية يقضي بتحديد حصة، وماحدث في موضوع القمصان تلك الزيادة في صادرات مصر لدرجة قيمها الجانب الأمريكي بأنها خلقت اضطرابا في السوق عنده وبالتالي طلب تحديد حصة، وحدثت اختلافات في وجهات النظر ولم تنته المفاوضات إلى أي نتيجة حيث أصر الجانب المصري على أن قل حصة يجب ان تكون ٢٫٣ مليون دستة، بينما يصمم الجانب الأمريكي على أن تكون الحصة في حدود ٧٥٠ ألف دستة.

شاهد من أهلها!

وفي هذا الصدد كتبت جريدة Journal of Commerce الأمريكية تقول أنه يجب تشجيع الصادرات المصرية لتضييق الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين، والبالغ ٢ مليار دولار وأكدت الصحيفة أنه رغم ارتفاع صادرات مصر من القمصان الا أن نصيبها في السوق الأمريكية لايزال ضئيلا للغاية مقارنة بدول اخرى، وأي اضطراب داخلي في السوق الأمريكية لايرجع للصادرات المصرية وانما يرجع بصفة اساسية إلى الصادرات المتزايدة للصين من الملابس الجاهزة ورغم ذلك يقول اللوبي الامريكي أن بلاده لاتستطيع منع خواطر في السوق حتى للدول الحليفة.

وأيا كان الأمر فإن هذا المثل يؤكد أن اتفاقية الجات سوف تكون في صالح الصناعات المتميزة من ناحية الجودة والسعر وأن التحرير التدريجي للمنسوجات من شأنه أن يعطي فرصة أكبر من الحصص، ولهذا يجب أن نهيئ أنفسنا من الآن لما بعد السنوات العشر، لأن تحرير التجارة في المنسوجات بالكامل من شأنه أن يفتح افاقا جديدة للاستثمار، لاننا في ظل نظام الحصص لانعطي لمتخذ القرار في الاستثمار أن يستثمر باطمئنان - كما يقول الدكتور محسن هلال - وهكذا فإن صناعات الغزل والنسيج مرشحة لأن تكون هي الرائدة في التصدير في ظل اتفاقية الجات

بشروط!

غير أن الدكتور حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات بطنطا ينبه إلى اننا كنا نعتمد على سوق دول أوروبا الشرقية سابقا، وكنا نتبادل معها المنسوجات كنوع من المقايضة وعندما تأتي الجات ستختفي كل الحصص ولابد أن نبحث عن الأسواق البديلة لهذه الأسواق التي فقدناها ويعتقد أن أسواق الدول الافريقية والعربية هي الاقرب لنا.

مشكلة القمصان المصرية في الأسواق الأمريكية لاتتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار هي قيمة ٥٠٠ ألف دستة سعر الدستة ٤٠ دولارا وهذا المبلغ البسيط رأى الجانب الأمريكي انه يسبب اضطراب في السوق الأمريكية والكلام لتوفيق مسيحة رئيس البحوث بصندوق دعم الغزل، ويضيف ان الجانب الأمريكي اكتشف أن حجم الصادرات المصرية للقمصان زاد ٦ مرات عن العام الماضي وهو رقم خادع لاننا مصدرون جدد، وكان يتعين على الجانب الأمريكي اعطاء فرصة لمصر كدولة نامية وصديقة تقوم بعمليات تصحيح جوهري في هياكلها، وهي بالطبع اعتبارات سياسية ولايمكننا اغلاق المصانع التي بدأت تعطي انتاجا متميزا وبدأت تغزو الأسواق بجودتها وبعدما كنا نعتمد في التصدير فقط على القطن الخام والغزول بنسبة ٩٠٪، أصبحنا نصدر من العام الماضي نحو ٣٨٪ ملابس وغزول اي أننا أصبحنا نخاطب المستهلك في الأسواق العالمية بمنتج نهائي بدلا من تصدير المواد الخام من قطن وغزل.

الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة يؤكد أن لصناعة المنسوجات المصرية فرصة كبيرة ولكننا للأسف لانحسن استغلال الفرص التي بين ايدينا ولانعرف القواعد التي تحكم عمليات التصدير في الأسواق العالمية وهي النوعية المتميزة والالتزام بالوقت في التصدير ويشير إلى قضية تثبت الأسعار لفترة معقولة وخاصة مع سلسلة المحلات الشهيرة غير أن بعض المنتجين للأسف يفضلون المكسب المبالغ فيه من السوق المحلية ولايلتفتون إلى التصدير.

أما دور وزارة الصناعة في عصر الخصخصة فإن الوزير يرى أن الناس لم تتعود بعد عليه، غير أن الوزارة تقوم برسم السياسات التي تكفل تقدم الصناعة على المدى البعيد بما يتناسب مع احتياجات الأسواق التصديرية في عصر الجات، واذا كانت سياسة التبني للمصانع بالدعم المادي قد انتهت، فإن الوزارة تقوم بحل المشاكل الفنية للصناعات المصرية، وتساعد في استيراد مستلزمات الانتاج من أجل دعم التصدير، وتفكر الوزارة حاليا في انشاء مركز حكومي لاختيارات المنتجات قبل التصدير، بدلا من رفضها بعد الاختيارات في الأسواق العالمية..

١٥ ضريبة على المنسوجات!

وفي غرفة الصناعات النسيجية هناك مذكرة تلخص أهم معوقات صناعة النسيج وهي الارتفاع المستمر في أسعار الغزول وانخفاض جودتها وعلي سبيل المثال فإن سعر القطن ارتفع في العام الماضي من ١١٥ جنيها للقنطار إلى ٢٦٥ جنيها، مما أدى لزيادة التكلفة مع العلم بأن هناك غزولا أجنبية في السوق المصرية بسعر أقل من الغزول المحلية.

ويضيف شحاتة حميدة مدير الغرفة ان هناك ١٥ نوعا من الضرائب التي يلتزم بها صاحب المصنع تعمل على رفع سعر تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى صعوبة المنافسة في الأسواق العالمية وتبدأ هذه الضرائب بضريبة المبيعات ونسبتها ١٨٪ ثم ضريبة المبيعات على الآلات المستوردة بنسبة ١٠٪، وضريبة رسوم جمركية على الخامات ١٠٪، وضريبة ارباح صناعية ٣٢٪ وضريبة ايراد عام وتبدأ من ٨٪ إلى ٥٠٪ وضرائب أجور وخدمات وصافي الأرباح والقوى المحركة والضرائب العقارية ورسوم تنمية موارد.

وهذه هي أهم المشاكل التي تعاني منها ٢٥٠٠ شركة ومصنع يمثلون المنشآت الانتاجية لقطاع الاعمال العام والقطاع الخاص والاستثماري والتعاوني يعمل فيها نحو ثلث العمالة المصرية.

المهندسة سهير جلال مديرة المعارض بالشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتحدد أهم معوقات التصدير بالأسعار التنافسية التي تقدمها دول النمور.. لأن هذه الدول تدعم تلك الأسعار لتغرق الأسواق الخليجية وتصبح خطا مألوفا ثم ان المصدرين من دول النمور يعطون للمستوردين فترة سماح لاتقل عن ٣ سنوات في التسديد وتقول بخبرتها أن المستورد الخليجي لايهمه الجودة أو الخامة الجيدة كل مايهمه السعر التنافسي ليحقق أقصى ربح ممكن بالاضافة إلى أن تكلفة زراعة القطن عند النمور أرخص بكثير من مصر، وتضيف أن هناك عقودا كثيرة لاتنفذ بسبب الأسعار.. والمطلوب أن نحقق خسائر على الأقل في الرسالة الأولى حتى تتعود السوق على المنتج المصري غير أن الكيميائي لويس بشارة صاحب مصانع غزل وملابس جاهزة يؤكد أن هناك لوبيا للقطن والنسيج في الولايات الجنوبية بأمريكا نفوذه قوية ويقفون دائما ضد صادرات مصر وأي صناعة منافسة لهم، ويثير قضية داخلية عجيبة حيث يقوم قطاع الغزل بتصدير الغزول الجيدة، ومايتبقى من غزول يتركونه للسوق المحلية وبالطبع به مشاكل، ولهذا يقوم القطاع الخاص باستيراد غزله بالاضافة إلى ان مصنعي الملابس الجاهزة يستوردون كل الاكسسوارات من زراير وخيوط حياكة والحشو حتى الدبوس اما المعدات التكنولوجية وقطع الغيار فهي مشكلة شديدة التعقيد وكلها مستوردة بينما نجد النمور الأسيوية تصنع هذه الالات وقطع الغيار وفي مصر تستورد كل شئ وتأتي المعدات وتظل بالجمرك اربعة شهور وعندما يصل الخبير لتركيبها يرحل مرة أخرى لعدم وصولها من الجمرك وكل هذا يؤدي

إلى زيادة التكلفة وبالتالى رفع الأسعار، وفى النهاية تصعب المنافسة فى السوق العالمية، ماتم ان التعليم الصناعي لايخرج عاملا مؤهلا ومن غير المعقول أن يكون نحو ٨٠٪ من خريجى المدارس الفنية المتوسطة تعليما تجاريا.. الأمر الذى يمثل عمرا ومجهودا واستثمارا ضائعا.

لا للاستيراد!

لن نستورد اقطانا هذا العام أو العام القادم كما يقول أحمد شومان رئيس الشركة القابضة للتجارة الدولية والقطن. صحيح اننا كنا نستورد أقطانا خلال السنوات العشر الماضية لسد العجز ولضمان استمرارية تشغيل المصانع وهناك تعليمات بعدم استيراد القطن الا فى حالة الضرورة القصوى، ويشير شومان إلى ان اتفاقيات الجات لن تؤثر علينا لاننا نتعامل منذ زمن في السوق الحرة ونصدر لجميع الدول بدون أى قيود وخاصة القطن والغزول والردة التى حدثت للتصدير فى السنوات الماضية كانت بسبب قلة انتاج القطن لدرجة أن الانتاج لم يكن يكفي للاستهلاك المحلى ويؤكد أن شركات الغزل لم تخسر، ربما تكون خسرانه من حيث الشكل ولكنها موضوعيا رابحة لأن لهذه الشركات أموالا متراكمة لدى وزارتى الصناعة والمالية لم تتقاضاه وتبلغ أكثر من مليار ونصف المليار جنيه لنحو ٦ شركات.

أما المشكلة عند محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات فهى أن معظم مصانع مصر للغزل والنسيج مرت بظروف صعبة خلال العشرين عاما الماضية مما منعها من تجديد آلاتها واضافة آلات حديثة.. واساس صناعة الغزل هى الميكنة الحديثة التى تتطور بسرعة فى العالم لتعطى انتاجا عالى الجودة قليل التكلفة

غزو الأسواق فن!

ولكن كيف يمكننا اختراق الأسواق العالمية التى تمركزت فيها عدة دول من عشرات السنين فى مجال الغزول والملابس الجاهزة؟

الاجابة ليست سهلة ـ كما يقول محمد أبو العينين ـ عضو اتحاد الصناعات المصرية غير أن السوق العالمية تحترم اى سلعة جيدة ولاترفض السلعة لجنيستها والسوق العالمية تحتاج لخدمة تسويقية عالية، ويضيف أنه صرف الكثير على المعارض الدولية لخلق اسم لسلعته حتى أن المعارض الدولية لاتقل عن ٥٠ معرضا فى العام الواحد، ولديه أكثر من ٦ آلاف تصميم فى السنة لنحو ٣٠ مقاسا، ومتابعة لكل ماهو جديد فى الأسواق العالمية وبذلك أصبحت لسلعته معرض دائم في قلب إيطاليا المشهورة بانتاج هذه السلعة، وهكذا نجح فى أن يصدر انتاجه لأكثر من ٥٥ دولة ويوضح الدكتور حماد عبد الله عميد كلية الفنون التطبيقية السابق مشكلة صناعة الغزل والنسيج بقوله أن كل أربع سنوات يقام فى العالم معرض كبير يسمى «الاتما» تتبادله فرنسا وايطاليا والمانيا واليابان وفيه تتبارى الدول المنتجة لمعدات وآلات النسيج بتقديم أعلى مستوى تكنولوجى، ورغم ذلك فاننا لانزال نعتمد على معدات قديمة او نستخدم بقايا المعدات القديمة للدول الأخرى، لأن ماكينة النسيج لاتعمل أكثر من ٨ سنوات لسرعة التغيير ولهذا نحن متأخرون عن التقدم التكنولوجى فى صناعة النسيج بنحو ٢٠ عاما على الأقل، والحل عنده يتمثل فيما يسمى بالتمليك التأجيرى للمعدات وهو ماتتبعه عدة دول أوروبية بل أن الشركات التى تنتج هذه المعدات تقبل الايادى فى عدة دول توجد بها الخامات والعمالة لكى تعطيها هذه الالات بالايجار لسنوات ثم تصبح بعد ذلك ملكها.. وليس امامنا الا هذه الخطوة للحاق بتكنولوجيا الصناعة ويشير الدكتور حماد إلى ضرورة نظرة الدولة للخامات المستوردة من أجل التصنيع نظرة مختلفة، ومنحها اعطاءات لدفع الدماء فى شرايين الصناعة، ومثال ذلك أن جميع الأصواف التى تنتج كخامات فى مصر لاتصلح على الاطلاق لانتاج أقمشة ممتازة تنافس بها فى السوق العالمية، وبالتالى نعتمد على استيراد أصواف «المارينو» من استراليا، والتساؤل لماذا لانربى الخراف والاغنام الاسترالية لنستفيد بها من الأصواف مع اللحم؟

وباختصار اذا أردنا أن ننافس وخلال السنوات العشر المقبلة وهى الفترة التى سنتهيأ فيها للتعامل الحر وفقا لاتفاقية الجات لابد أن نبدأ من الآن من حيث انتهى الآخرون.

المصدر : المجلة

التاريخ : أ مايو ١٩٩٤

الحسن الثاني: التجارة العالمية لن تخضع بعد الان لشريعة الاقوى

وصف العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في خطاب القاه في القصر الملكي في مراكش المقررات التي اتخذها مؤتمر «الجات» بانشاء المنظمة العالمية للتجارة، بان من شأنها «اقرار شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية باعطاء الافضلية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق الى الانعزالية والى شريعة الاقوى. وبتبني هذه القواعد نكون قد دفنا ميثاق الاستعمار واعطينا للترابط الدولي مدلوله الحقيقي».

وكانت اكثر من مئة دولة قد وقعت على الاتفاقات التي توصل اليها المؤتمر العالمي والذي وضع الاسس لمنع اندلاع اي حرب تجارية في العالم. واكد نائب الرئيس الامريكي ال جور الذي حضر حفل التوقيع التزام حكومته بعرض الاتفاقات فورا على الكونجرس للمصادقة عليها. كما قرر المؤتمر بصفة استثنائية ان يكون المغرب اول الموقعين على الاتفاقات نظرا لاستضافته الجولة الاخيرة من دورة الاوروجواي التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة في مراكش ■

منظمة «التجارة العالمية» الجديدة:

في الاتحاد قوة.. ضد الضعيف

■ حفلت مدينة مراكش المغربية أخيرا بالاجتماعات واللقاءات بين وزراء ١٢٤ دولة، بشأن دراسة وتطوير مسألة تحرر التجارة الدولية من القيود التي أرستها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية عام ١٩٤٥، المعروفة باسم «الجات» .G.A.T.T.

وتوجت هذه الاجتماعات بالاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التي تتضمن النظم والقواعد الأساسية، لإنشاء هذه المنظمة، التي تقول ان هدفها دعم الاقتصاد العالمي وإرساء نظام اقتصادي جديد. وكان قد عين لجنة تحضيرية لتجهيز المقتضيات الانتقالية حتى عام ١٩٩٥ كحد أقصى لتكون البديلة من «الغات».

الاجتماعات اندرجت في جدول أعمال دورة الأورغواي السابقة لـ «الغات». وقد اختتمت تلك الاجتماعات رسميا في ١٦ الشهر الجاري، بعدما امتدت نحو ٨ سنوات بين أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ ونيسان (ابريل) ١٩٩٤، طوال فترة مملوءة بالاثارة والمشاكل واختلاف المطالب ووجهات النظر.

لكن الآن، وبعدما وصلت المفاوضات محطتها النهائية، واصبح من المؤكد إقرار الـ١٢ اتفاقية فرعية التي شملتها جولة الاورغواي لعل من الواجب أن نعرض النتائج والانعكاسات على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية بصفة خاصة. وبعض الملامح الأخيرة العامة لنتائج مفاوضات «الغات» تعتبر جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أكثر الجولات التي تمت في اطار «الغات» شمولا. فبجانب تركيزها على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية على السلع كافة (الزراعية - الصناعية الخ) وكيفية إزالة القيود الكمية وتخفيض التعرفة الجمركية والتي اتفق على تخفيضها بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه سابقا، سعت هذه الجولة الى ادخال موضوعات جديدة في إطار «الغات» وهي الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وعلى الرغم من التقديرات التي تشير الى نتائج هذه الجولة من تنشيط عملية التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات والتي ستؤدي الى زيادة حجم التداول بقيمة تقدر بحوالى ٧٤٠ مليار دولار مع حلول القرن الـ ٢١ إلا أن الفائدة ستعود فقط على الدول الكبرى، ويعود ذلك لأسباب عدة:

- ان إلغاء القيود الكمية والتعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات، في حين تعتبر الدول النامية المنتجة الرئيسة لهذه السلع، لا يعتبر نقطة ايجابية لتلك الدول، باعتبار أن الدول النامية هي في الوقت نفسه المستورد الأول لهذه المنتجات. فالقمح والارز مثلا، أكثر المنتجات الزراعية أهمية وشيوعا، وعلى الرغم من أن

وزراء ١٢٤ دولة يجتمعون في مراكش واجتماعاتهم تتوج باتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية

الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، تعتبر الأولى في الانتاج إلا أنها المستورد الأول في العالم بسبب حاجتها لسد الاستهلاك المحلي، فضلا عن انعدام هذه السلع الغذائية الرئيسة في معظم الدول العربية، واعتمادها الرئيسي في ذلك على الدول المصدرة. فالولايات المتحدة مثلا تعتبر الدولة المسيطرة والمحركة لتجارة الحبوب دوليا، ومن هنا يظهر مدى تحكم وسيطرة الولايات المتحدة على أحد الاحتياجات اليومية الضرورية للدول النامية. فكيف يكون ذلك بدون آلية أسعار، وقيود تحد من هذا الاحتكار؟

– لكن أهم اضافات جولة الأورغواي ربما محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات. ولم تكن التجارة في الخدمات (مثل خدمات التامين – النقل – المصارف – السياحة) تخضع في السابق لأي من القواعد التنظيمية من خلال «الغات». ومعروف ان تجارة الخدمات تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية. وتشير الاحصاءات الى ان عوائد الخدمات وتحويلات العاملين في الخارج تمثل حوالى ٣ أرباع ايرادات العديد من الدول النامية.

في هذا الموضوع تنص قواعد الأورغواي الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمي الخدمات التجارية حسب الجنسية، وكذلك تنص على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الأجنبية في مجال الخدمات، وبتعبير آخر منح الشركات الأجنبية معاملة الشركات الوطنية نفسها.

وهذا التحدي يجعل الشركات الوطنية تواجه منافسة غير متكافئة مع الشركات المتقدمة المتخصصة في النوع نفسه من الخدمات، عدا ظهور تدويل رأس المال الاحتكاري، الذي يسمح بظهور شركات عملاقة خاصة في مجال الخدمات (البنوك – شركات التامين – شركات النقل الخ) تصعب منافستها على الصعيد الداخلي والخارجي، مما يجعلها تستحق وتكسب عروض الاستثمار للعديد من المرافق الاقتصادية. فكيف يكون ذلك بدون قيود وشروط؟

وفيما يتعلق بالملكية الفكرية (حقوق المؤلف – حقوق الاختراع) يمكن أن نعتبر هذه النقطة الوحيدة في مصلحة الدول النامية من حيث أبعادها، اذا طبقت بالشكل الصحيح والشكل المطلوب. فبينما تقدر الدول الصناعية أنها تفقد عشرات المليارات من الدولارات نتيجة ما تصفه بانه «تعدي الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات» الخاصة بها، الى جانب ظهور تجارة نشطة في السلع المقلدة والمزيفة، تثير الدول النامية قضية، ألا يتسبب ذلك في حجب ثمار العلم والمعرفة عن العالم النامي الذي يجب أن تتاح له المشاركة في التكنولوجيا المتقدمة. وفي هذه النقطة بالذات نشير الى أن اجتماعات المغرب الأخيرة أجلت البحث في هذا الموضوع، واتفق على استكمال التفاوض حوله ضمن القضايا الأخرى المتوقع الانتهاء من مناقشتها قبل نهاية عام ١٩٩٥، عند انشاء منظمة التجارة الدولية رسميا.

أمام هذه التحولات الهائلة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية فإن قدرة الدول النامية على التفاعل والتكيف معها ستتوقف على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة، وعلى رغبتها الحقيقية في مبادرة عمل جماعي فيما بينها لمواجهة تلك التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم.■■

عبد خميس

«حصان طروادة» بين الدول الغنية والفقيرة

«التجارة العالمية» بحقوق العمال

■ المواجهة تتصاعد بسبب طبيعة أسواق العمل بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة، لجهة المنافسة بينهما في مجال التجارة الحرة، حيث تهدد قلة تكاليف الانتاج للسلع في الدول النامية والفقيرة بأنها ستؤدي لخسارة العديد من الوظائف واقفال كثير من الشركات والمؤسسات، وخفض مستوى المعيشة في الدول الغنية. ولذلك، تلجأ بعض الدول الغنية وفي مقدمها الولايات المتحدة، لإثارة ورقة حقوق العمال وشروط ظروف العمل في وجه الدول النامية والفقيرة في محادثات التجارة الدولية، بل وتستعمل هذه الورقة كأسلوب للضغط على هذه الدول، اذا لم تطبق تعديلات وتغييرات في تلك الحقوق والشروط، وتهدد بفرض عقوبات في حال عدم تطبيقها، حيث يبدو أن هذا النهج من قبل الدول الغنية هو «ستار انساني» لممارسة أسلوب من أساليب الحماية لأسواقها، وحيث يتوقع أن يشتد التجاذب بينها وبين الدول النامية والفقيرة حول هذا الأمر.

تسعى الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول المتقدمة والغنية الأخرى، لدى «منظمة التجارة العالمية»، لوضع قضية حقوق العمال وشروط وظروف العمل على جدول المحادثات حول التجارة الحرة، وتجهد هذه الدول لإقرار حد أدنى من الحقوق والشروط والظروف للعمال يفترض أن تلتزم مختلف الدول بتطبيقها، ليتسنى لها الاستفادة من منافع التجارة الحرة. وهذا الحد الأدنى يتضمن خطر العمل الاجباري أو السخرة، ومنع تشغيل الأطفال، واقرار حرية العمال في التجمع وتشكيل نقابات واتحادات عمالية في الدول التي لا يوجد فيها هذا النوع من المنظمات العمالية، وحيث يمكن أن تتعرض الدول التي ترفض الاقتداء والالتزام بهذه المتطلبات الى عقوبات اقتصادية.

لكن ثمة تساؤل: فاستنادا الى أي نوع من القيم ستحدد هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال، أو بالأحرى استنادا الى قيم من الدول الغنية أم الدول الفقيرة؟ ثم، أليس هناك نيات مبيتة من قبل الدول الغنية لجعل هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال في خدمة مصالحها بجعلها فوق طاقة وقدرات الدول النامية أو الفقيرة؟

صحيح ان ظروف العمل وحقوق العمال مهضومة بنسبة أو بأخرى في كثير من الدول النامية أو الفقيرة، حيث يمكن صرف العامل عسفيا إذ لا توجد ضمانات كافية ويجري تشغيل الأطفال في ظروف سيئة ومجهدة وغير ذلك من الأمور، لكن بعض هذه الدول يرى أن واشنطن ودولا متقدمة وغنية أخرى ترغب في تطبيق سياسة حماية بهذا النهج، بل ان محادثات مراكش الأخيرة التي ضمت ١٢٠ دولة حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) شهدت تجاذبا شديدا حول موضوع حقوق العمال الذي أصرت الولايات المتحدة على ادخاله على جدول

الأعمال وكاد يفشل.. هذه المحادثات، تدخل فيها رئيس منظمة «الغات» بيتر سوترلاند الذي وضع كل ثقله لتهميش الموضوع حتى يتم تمرير الاتفاق، إلا أن ذلك لا يعني أن المواجهة في هذا المجال انتهت، لأن الموضوع سيطرح من جديد وبقوة في المستقبل، وهو يهدد بتعميق الانقسام بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ومع أن المسؤولين الأميركيين يقولون ان ما يطرحونه في مجال حقوق العمال وشروط وظروف العمل لا يخرج على ما وافقت عليه دول كثيرة بتوقيعها على ما جاء في مؤتمرات منظمة العمل العالمية بشأن هذا الموضوع، وحيث يحاول رئيس مكتب التجارة الأميركية في جنيف أندرو ستولر أن ينفي تعلق هذه الطروحات بفروق الأجور والأسعار بين الدول الغنية والفقيرة، فان دولا مثل البرازيل والهند وماليزيا وسنغافورة ترفض هذه المقولة وتشير الى قوانين العمل في أي دولة هي من شؤونها الداخلية ولا يحق لأحد أن يتدخل في صوغها أو تحديدها، واذا كان لا بد من أن يحدث ذلك فهو من شأن «منظمة العمل العالمية» وليس «منظمة التجارة العالمية».

فما تخشاه الدول النامية والفقيرة، هو أن يكون موضوع حقوق العمال وشروط وظروف العمل بمثابة «حصان طروادة» الذي تريد الدول الغنية الغربية استخدامه لضرب اقتصادات الدول الأفقر، وحرمانها من ميزة التفوق في كلفة العمل على الدول الغنية، حيث أن هذه الكلفة أقل في الدول النامية أو الفقيرة وبالتالي السلع أرخص، مما يفتح باب منافسة خطيرة في نتائجها على الدول الغنية المتقدمة.

والنقطة المهمة هنا، كما يشير بعض الخبراء الاقتصاديين الذين حضروا اجتماعات «الغات» الأخيرة، هي التمييز بين أصحاب النيات الحسنة الصادقين في طروحات حقوق العمال، وأصحاب النيات الخبيثة الذين يستعملونها ستارا لفرض أساليب الحماية، حيث ظهر في مؤتمر العمل الذي عقد في أواخر الشهر الماضي في ديترويت في الولايات المتحدة أن موضوع حقوق العمال هو حملة تقوم بها الدول الغنية ولا تنبع من دافع وجداني أو حس عميق بالأخلاقية، بل هناك دوافع مبيتة ومصالح للشركات الكبيرة وراءها.

يلفت أنه من الصعب التصديق بان ارساء معيار عالمي لشروط وحقوق وظروف العمال أمر يترتب فجأة على خسارة الوظائف في الغرب. فالاقتصاديون يرون أن التكنولوجيا لا التجارة هي المسؤول الأساسي عن نمو البطالة الهيكلية. أكثر من ذلك، يبالغ دعاة الحماية في تقديراتهم للمازق الاقتصادي المترتب على تطبيق أساليب الحماية للعمل، اذ يقول روبرت لورنس الخبير الاقتصادي من «جامعة هارفارد» أن تكاليف الكثير من منافع العمل كالضمان الصحي وذلك المتعلق بحوادث العمل، يدفعها العمال أنفسهم عبر اقتطاعها كضرائب أو رسوم من مرتباتهم. وفي بعض الحالات فان منافع جديدة قد تزيد في اعداد الراغبين في دخول سوق العمل مما قد يؤدي حتما الى تخفيض التكاليف.

في أي حال، يتوقع أن تأخذ قضية حقوق العمال وشروط وظروف العمل دورا كبيرا في المرحلة المقبلة في أي محادثات بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وما حدث في مؤتمر مراكش كان البداية في التجاذب المتوقع أن يتصاعد بين الجانبين. واذا كانت بعض الدول الغنية لعبت دورا في تعقيد وتصعيب التوصل الى اتفاقية في مجال التجارة الدولية، فان هذه الدول نفسها لديها الآن سلاح أقوى تستعمله هو سلاح حقوق العمال وشروط وظروف العمل تحت غطاء «الانسانية والعدالة».■■

غ.ك

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

هل يستطيع الاقتصاد المصرى مواجهة تأثيرات «الجات»؟

٣٠٠ مليون دولار خسائر مصر سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية

فى منتصف هذا الشهر وقع ممثلو ١٢٤ دولة من بينها مصر فى مدينة مراكش المغربية على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.. المعروفة باسم «الجات» ليبدأ التطبيق الفعلى لها فى يناير ١٩٩٥ القادم.

وكانت الجولة الحالية، والتى عرفت بجولة «أورجواى» من أصعب الجولات، فقد استمرت (٨) سنوات بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦، وتأخر الاتفاق خلالها لاختلاف كافة الأطراف خاصة أمريكا وأوربا بسبب الدعم الأوربى للمنتجات الزراعية.. ومع إقرار الاتفاقية العالمية الجديدة التى تهدف إلى تحرير التجارة وإزالة كافة القيود القائمة التى تعوق حركة التجارة الدولية.. ثارت عدة تساؤلات حول تأثير «الجات» على مصر وهل ستتأثر الصادرات والواردات المصرية بانعكاسات الاتفاقية الدولية؟ إقبل الخوض فى استعراض انعكاسات اتفاقية «الجات» على مصر لابد من إلقاء الضوء سريعا على جولات الاتفاقية التى أصبحت محور حديث الجميع.

بدأت أولى جولات «الجات» عام ١٩٤٧ فى جنيف، وكان هدفها تحرير التجارة الدولية وتشجيعها، ثم عقدت الجولتان الثانية والثالثة فى فرنسا ١٩٤٩ وإنجلترا ١٩٥٠-١٩٥١ والرابعة فى جنيف ١٩٥٥، ثم الجولة الخامسة والتى عرفت بجولة ديلون ٥٩-٦٢، والسادسة جولة كنيدى ٦٣-٦٩، والسابعة جولة طوكيو ٧٣-٧٩، ثم أخيرا الجولة الثامنة.. جولة «أورجواى» وبدأت فى سبتمبر ١٩٨٦.

عبد الرحمن إسماعيل

وتهدف «الجات» إلى زيادة التبادل التجارى بين دول العالم وإزالة كافة المعوقات التى تقف أمام انسياب التجارة الدولية، وتعد جولة أورجواى -التى اختتمت بتوقيع الاتفاق- من أهم جولات الاتفاقية، وذلك لخطورة الموضوعات والبنود التى تناولتها، والتى لم تكن مطروحة فى الجولات السبع السابقة، وسوف تعكس آثارا سلبية على اقتصاديات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وأهم الموضوعات التى شملتها جولة أورجواى تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية -كان التركيز فى الجولات السابقة على السلع الصناعية- كما تم تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، وتشمل: نشاط البنوك وشركات التأمين والطيران المدنى والنقل السياحى، كذلك تضمنت الاتفاقية تخفيف قوانين الاستثمار الأجنبى التى تؤثر على التجارة الدولية، وضمان الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والصناعية والفنية والعلمية الأوربية، كما تعرضت الاتفاقية لمخاطر الإغراق التى يمكن أن تتهدد صناعات بعض الدول.

وهناك إجماع بين الاقتصاديين والسياسيين على أن الدول النامية وبخاصة الأقل نموا ستتأثر سلبا بهذه الاتفاقية أو كما يقول الدكتور عدنان التلاوى بمكتب العمل العربى بمنظمة العمل العربية- فى دراسة أعدها عن «الخاسر» فى جولة أورجواى- إن الخاسر الأكبر من هذه الجولة هو البلدان الأقل نموا وبخاصة الدول الأفريقية التى تعتمد سياستها التجارية على الاستيراد، وستصل خسائرها إلى نحو مليارى دولار فى حين أن الدول المتقدمة ستحصل على مكاسب تقدر بعدة مئات من مليارات الدولارات، ويضيف أن نفاذ «الجات» يعنى تضخم فاتورة المواد الغذائية خلال السنوات القليلة المقبلة.. فالقارة الأفريقية تستورد من السلع أكثر مما تصدر، ووصلت صادراتها عام ١٩٩٢ -بعضها من المواد الأولية- ٩٥ مليار دولار.. فى حين وصلت وارداتها نحو ١٠٢ مليار دولار. كما يتوقع زيادة أسعار المنتجات الزراعية فى الأسواق العالمية مما سيكون له أثر سلبى على سائر البلدان التى تعتمد على المنتجات المستوردة.

والسؤال الهام: ما هى انعكاسات اتفاقية «الجات» على التجارة الخارجية المصرية؟ هل ستكون الاتفاقية بالسلب أم بالايجاب، وما هو المطلوب من الحكومة للحد من الآثار السلبية فى حالة حدوثها؟

الدكتورة فاطمة الزهراء الزلاقى بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ترى أن مصر ستتأثر سلباً بالاتفاقية.. باعتبار أنها دولة مستوردة للسلع الغذائية، حيث تفوق وارداتها من السلع الغذائية صادراتها، وبالتالى فإن إلغاء كافة أساليب الحماية والدعم للسلع الزراعية سيؤدى بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية مما يمثل عبئا إضافيا على الميزان التجارى، كما تؤدى حرية التجارة الدولية إلى ظهور منافسة قوية للسلع والمنتجات المصرية فى السوق العالمى مما يصعب من فرص التصدير للخارج.

ويقول التقرير السنوى للبنك المركزى ٩٢/٩٣ أن العجز فى الميزان التجارى بلغ ٧,٢ مليار دولار، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٣,٤ مليار دولار فى حين بلغت قيمة الواردات ١٠,٧ مليار دولار، كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠.. فى حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠، وتمثل الواردات الغذائية حوالى ٨٠٪ من قيمة الواردات الزراعية وهو ما سيؤدى -كما تقول د. فاطمة الزلاقى- إلى ارتفاع أسعارها بسبب نصوص اتفاقية «الجات»، وتضيف أن مصر ستتحمل تكلفة قدرها ٣٠٠ مليون دولار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات الغذائية من المجموعة الأوربية، بل إن فاتورة الواردات الزراعية

ستر تفع لا يتجاوز ضعف هذا الرقم، حيث تشير البيانات إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة الأوربية يصل إلى ٦,٤ مليار وحدة نقد أوربية (الوحدة تعادل ١,٤ مليار دولار) عام ١٩٩١ ثلثاه واردات لمصر من المجموعة الأوربية والثلث صادرات مصرية للمجموعة.. أي أن واردات مصر من المجموعة الأوربية تفوق صادراتها إليهما. كما سيؤدي انضمام أسبانيا والبرتغال لدول المجموعة الأوربية إلى ألا تكون الصادرات المصرية -وبخاصة الخضر والفاكهة- متاحة بسهولة للمجموعة الأوربية إلا في مواسم إنتاج معينة تختلف في إنتاج كل من أسبانيا والبرتغال.

وتؤكد د. فاطمة أن إلغاء الدعم والحماية عن السلع الزراعية -كما تنص اتفاقية «الجات»- سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن والزيوت، وهذا سيكون قطاع الزراعة مطالباً بالعمل لتقليل الآثار السلبية المحتمل حدوثها، والتي تتمثل في فقدان بعض الصناعات لميزتها النسبية وزيادة عدم ملائمة شروط التجارة لمصر وارتفاع قيمة الواردات واحتمال زيادة البطالة، التي قد تنشأ من تعثر بعض الصناعات، ومن مصلحة مصر العمل على فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفاكهة، كما أنه من المتوقع زيادة الطلب من الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، وبخاصة من المنسوجات والملابس التي سعت جولة أورجواي إلى تخفيف القيود الكمية التي تحكمهابهدف زيادة صادراتها والمنافسة في الأسواق، وقد زادت قيمة الصادرات المصرية من الأقمشة القطنية من ٣٦ مليون جنيه عام ٨٠/٨١ إلى ١٩٢,٥ مليون جنيه عام ٨٩/٩٠، وتمثل صادرات الغزل والمنسوجات والملابس المصرية ٥٠٪ من صادرات السلع نصف المصنعة وتامة الصنع.

الدكتور نبيل حبشي وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي يتوقع أن ينعكس تحرير التجارة العالمية للمحاصيل على أسعار المنتجين والمستهلكين المحليين، ومعنى ذلك -كما يقول- اتجاه المنتج إلى توجيه موارده الأرضية والبشرية والرأسمالية للتوسع في زراعة محاصيل الاستيراد، والتي تزيد أسعارها نتيجة إلغاء الدعم، وهذا الاتجاه سيكون على حساب الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في زراعة محاصيل أخرى مثل: القطن والأرز، ويضيف أنه على المدى القصير قد تتعارض المصلحة الفردية للمنتج مع المصلحة القومية، كما حدث في الماضي عندما كان المزارع يتوسع في زراعة محاصيل الأعلاف كالبرسيم على حساب بعض المحاصيل الاستراتيجية للأمن الغذائي كالقمح أو بعض محاصيل التصدير كالقطن، لأن ذلك كان يتمشى مع مصلحته الفردية من حيث الربح.. إلا أن هذا الاتجاه لن يستمر على المدى المتوسط أو الطويل، حيث يتوقع أن تقوم قوى السوق بدورها وتجعل المصلحة الفردية تتمشى مع المصلحة القومية.

ويرى د. حبشي أن قيام أمريكا -والدول الأوربية بإلغاء الدعم -بموجب «الجات» عن السلع، ومنها القمح والدقيق الذي تستورده مصر من هذه الدول- سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، كما أن ارتفاع السعر العالمي سينعكس على أسعار الإنتاج المحلي في إطار سوق مفتوح تتوازن من خلاله أسعار السلع من جميع المصادر سواء كانت خارجية أو داخلية، ويحسب د. حبشي الخسائر المتوقع حدوثها بسبب إلغاء الدعم عن واردات مصر من القمح والدقيق الامريكي، والتي تبلغ حاليا مليوني طن بحوالي ٥٨,٨ مليون دولار سنويا (١٩٤ مليون جنيه) بالإضافة إلى إلغاء الدعم بين باقي المصادر العالمية والمحلية ليصل بذلك العبء إلى ١٧٦,٤ مليون دولار، كما أن مصر تستورد لحوما ودواجن من السوق الأوربية بأسعار مدعمة، وبذلك سوف تبلغ الخسائر المتوقعة من إلغاء دعم الصادرات من الدول المتقدمة بالنسبة للسلع الزراعية نحو ٣٠٠ مليون دولار.

ويشير د. حبشي إلى أن اتفاقية «الجات» تأخذ في اعتبارها الآثار السلبية المتوقع حدوثها للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية -ومنها مصر- ولذلك قررت الاتفاقية منح هذه الدول تسهيلات في شكل قروض أو منح أو مبيعات بشروط ميسرة فترة تنفيذ الاتفاق (٦) سنوات، وفي المقابل فإن التأثيرات الايجابية لتحرير التجارة العالمية للقطن والأرز والبصل والفول السوداني سيكون له أثر إيجابي لمصر.. إذا ما تم إزالة القيود والمعوقات التسويقية التي تواجه صادرات هذه السلع، وهو ما سيعوض جزءاً من العملات الأجنبية التي قد تتحملها الحكومة نتيجة زيادة

أسعار السلع المستوردة

ومن أهم الموضوعات التي دخلت لأول مرة ضمن اتفاقية «الجات» في جولة أورجواي تحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل أنشطة البنوك وشركات التأمين والسياحة والنقل والطيران المدني، واضطرت الدول النامية، لقبول طلب الدول المتقدمة بإدراج تجارة الخدمات ضمن الاتفاق مقابل تحرير التجارة في قطاعات تعود بالفائدة على الدول النامية وبخاصة المنسوجات والملابس والمواد الأولية.

ويقول: الدكتور محمد كامل ريحان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية والتنمية بجامعة عين شمس: إن مصر قدمت التزامات في عدد من قطاعات الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات في القوانين وبما يشجع الاستثمارات الاجنبية من خلال السماح بإنشاء الشركات أو المشروعات الخدمية المشتركة، وقد تعهدت مصر في مجال الخدمات المالية بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة، وفروع لبنوك أجنبية ومكاتب تمثيل لها، وكذلك السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو لفروع شركة أجنبية، والسماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فور بدء تنفيذ الاتفاق.

ويضيف أن تحرير تجارة الخدمات سيمكن مصر من الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٤

الجات و مصر ماذا نكسب وماذا نخسر ؟

وقعت مصر ، ضمن مائة واثنتين وعشرين دولة ، على اتفاقيات جولة الاوروجواى لمنظمة التعريفة والتجارة المعروفة باسم الجات " GATT " في مدينة مراكش المغربية في منتصف هذا الشهر . ولقد احاط بتوقيع هذه الاتفاقيات قدر كبير من التفاؤل بأن تكون فاتحة خير على التجارة العالمية وتزيل العقبات الكمية والنوعية والتشوهات التى تمنع تدفق التجارة بين دول العالم ، ومن ناحية اخرى يثير الكثير من اقتصاديي العالم الثالث مخاوفا من ان تؤدى هذه الاتفاقيات الى فتح اسواق الدول النامية بشكل مبالغ فيه ومبكر امام المنافسة الاجنبية مما يحقق حذرا بالغا بمصالحها .

ونعرض في هذه النبذة اهم الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقيات التى تعيد صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وتؤثر على مستوى المعيشة في الدول المتقدمة او النامية على السواء ، وهو ما خلق ضغوطا كبيرة على المفاوضين وجعل الجولة تمتد لسبع سنوات كاملة بدلا من اربع .

ونبدأ بعرض سريع للملامح الاساسية للجولة ، ونناقش كيفية تقييم نتائجها ، ثم نقدم في الجزء الاخير تحليلا اوليا لأثر هذه الجولة على الاقتصاد المصرى .

كما هو معروف سعة اتفاقية الجات منذ نشأتها عام ١٩٤٧ الى الزام الدول الاعضاء بعدم استخدام القيود الكمية على الواردات والاعتماد على التعريفات الجمركية المعتدلة التى لا تميز بين الشركات التجارية مع ذلك ، فقد اعترفت منظمة الجات الكثير من الاستثناءات والقواعد الخاصة التى تسمح للدول الاعضاء باستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة ولظروف خاصة - ومن ذلك استثناء السلع الزراعية والالياف والمنسوجات وكذلك السماح باستخدام القيود الكمية والحصص في حالة حدوث طفرة في الواردات من سلعة معينة تهدد الانتاج المحلى منها . ولقد انتهزت الدول المشاركة في جولة اوروجواى الفرصة للسعى الى ازاحة القيود الكمية مع على واردات السلع الزراعية وكذلك تم الاتفاق على الغاء اتفاقية المنسوجات المتعددة التى كانت تقنن نظام الحصص كأساس للتجارة في هذه المنتجات ، ومن المعروف ان صناعة الغزل والنسيج وصادراتها تمثل دعامة اساسية لاقتصاديات الدول النامية وتضمن الاتفاق النهائى للمفاوضات قيام الدول بازالة كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية مع تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ على مدى ست سنوات وتتضمن ايضا ترتيبات خاصة بالدول النامية المصدرة للحاصلات الزراعية .

٢ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

تضمن جدول اعمال جولة الاوروجواى موضوعا جديدا الا وهو تنظيم حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف والاختراع) في نطاق التجارة العالمية ويطالب العالم النامى بأن لا يتحمل تكاليف باهظة للحصول على حق استخدام المعرفة الفنية وبالذات في المجالات الحيوية مثل صناعة الادوية والتعليم .

٣ - تجارة منتجات الطبيعة :

وهى الموارد الطبيعية من المعادن والغابات ومصايد الاسماك التى تصدر منتجاتها الى الدول المتقدمة وقد تحدد العمل على ثلاث فئات من السلع فقط داخل اطار جولة اوروجواى وهى منتجات الصيد والبحار ومنتجات الغابات والمعادن غير الغازية .



د . على عبدالعزيز سليمان

وكيل وزارة الاقتصاد لشئون البحوث

٤ ـ قضايا الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالتجارة :

تقضى اتفاقية اجراءات الاستثمار المنبثقة عن جولة اوروجواى بعدم فرض شروط على الاستثمار الاجنبى تؤدى الى تقييد او تشويه التجارة الدولية .

٥ ـ تجارة الخدمات :

تصل تجارة الخدمات الى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة السلعية وتتمتع بمعدلات نمو سالبة ، ولم تكن تجارة الخدمات (مثل خدمات التأمين ، النقل ، المصارف ، المقاولات ، والسياحة) تخضع لاى قواعد تنظيمية ، وتنص قواعد الاوروجواى الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمة الخدمات التجارية حسب الجنسية « مبدأ الدولة الاولى بالرعاية » ، وكذلك تنص الاتفاقية على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الاجنبية فى مجال الخدمات فى اسواق الدول الاخرى .

[illegible] الاوروجواى [illegible]

هناك ثلاثة عوامل هامة لابد من اخذها فى الحسبان عند تقييم أثر اتفاقيات جولة الاوروجواى على مصر وهى :ـ

١ ـ اختلاف هيكل القيود الجمركية :

تسمح اتفاقية الجات باختلاف هيكل التعريفة الجمركية من بلد الى أخر ـ وعلى ذلك فان استفادة مصر من التخفيض الذى اقرته الجولة على صادرات السلع الصناعية وتقدر بحوالى الثلث ـ لا يتحقق بنفس النسبة وذلك لعدم تخفيض الجمارك على البنود السلعية التى تهم مصر بهذه النسبة فى الاسواق العامة لمصر .

٢ ـ الامتيازات الخاصة بالدول النامية :

اعطت اتفاقيات جولة الاوروجواى امتيازات خاصة للدول الاقل نمو والتى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عن الف دولار سنويا ـ فمثلا تسمح لها اجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطرابات فى ميزان المدفوعات او لتعرضها لازمات او اختلالات هيكلية كبيرة ، وكذلك تسمح لها الاتفاقيات بدعم الصناعة المحلية والصادرات الزراعية .

٣ ـ وضع خاص لمصر :

سبقت بعض الاجراءات التى اتخذتها مصر بالفعل والتى التزمت بتنفيذها فى ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل اتفاقيات الصندوق والبنك الدولى التزاماتها الجديدة فى مفاوضات الاوروجواى وعلى ذلك فلن تضار منها . وكذلك فان استفادة مصر من بعض نتائج اوروجواى تفوق غيرها من الدول بسبب الطبيعة الخاصة لصادرات مصر وبالذات من الخدمات .

ثالثا : تحليل أثر جولة الاوروجواى على الدول النامية :

لعل اهم نتائج جولة اوروجواى هو زيادة نفاذ الدول النامية الى اسواق الدول الصناعية(Markct Accecc) بوالذات فى منتجاتها الرئيسية الزراعية والصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة وسوف نعتمد فى التحليل التالى على تقديرات سكرتارية الجات ذاتها حول التأثير المتوقع للجولة على مجموعات السلع الرئيسية لمجموعة ممثلة من الدول النامية فى اسواق الدول المتقدمة :

١ ـ السلع الصناعية :

من المتوقع ان ينخفض متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدرة من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بحوالى ٣٠٪ وبالطبع سيختلف مقدار التخفيض من مجموعة سلعية الى اخرى فالمعادن ومنتجات المناجم والمعدات غير الكهربائية سوف تحظى باكبر التخفيضات (من ٦٠٪ الى ٧٠٪) ويصل معدل التخفيض الى ٥٠٪ بالنسبة لباقى السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس .

٢ ـ المنسوجات والملابس الجاهزة :

تخضع المنسوجات والملابس الجاهزة لاتفاقية خاصة هى الاتفاقية المتعددة للانسجة ومع انخفاض معدل التعريفة فى المتوسط على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة من حوالى ١٥,٥٪ الى ١١,٥٪ فى الدول المتقدمة ، مع ذلك تظل التعريفة على المنسوجات والملابس عند ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية فى تلك الاسواق ، ومع ذلك لا يجب ان نقلل من شأن الميزة الكبيرة التى حصلت عليها الدول النامية بازاحة القيود الكمية امام وارداتها فى الدول المتقدمة والذى سيسمح لها بتحقيق قفزة نوعية فى حجم صادراتها اما بالنسبة لمصر فان أثر اتفاقيات الجات فى هذا المجال سوف تعتمد على كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية فى عالم ريح التغير .

٣ ـ السلع الزراعية :

معظم الدول النامية مستوردة ومصدرة معا للسلع الزراعية وتضمن الاتفاق النهائى لجولة الاوروجواى مجموعة من الاجراءات الخاصة بالسلع الزراعية وهى :

ا ـ إلغاء القيود وإحلالها تعريفة جمركية

ب ـ تخفيض التعريفة الجمركية فى الدول المتقدمة بمعدل ٣٦٪ خلال ست سنوات وفى الدول النامية بمعدل ٢٤٪ خلال عشر سنوات .

جـ ـ التزام الدول المتقدمة بتخفيض الانفاق على الدعم الداخلى بمقدار ٢٠٪ وبمعدل ٣٦٪ على دعم الصادرات الزراعية وهو مايعنى ان الدول المستوردة للحاصلات الزراعية والاغذية ، وهى غالبية الدول الافريقية والعربية ستواجه زيادة كبيرة فى فاتورة الغذاء ولقد قادت مصر موقفا موحدا للدول الافريقية المشتركة فى المفاوضات للحصول على التزام تنفيذى من الدول المتقدمة بتعويض الدول الاقل نموا والمستوردة للغذاء عن الارتفاع المرتقب فى فاتورة الغذاء المستورد من العالم المتقدم .

٤ ـ تجارة الخدمات :

بالرغم مما تخافه الدول النامية من ان تكون منافسة الدول الصناعية فى مجال الخدمات قاسية الا ان الخبرة المصرية قد اظهرت ان المنافسة الاجنبية قد ساهمت فى رفع مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطنى للضياع ولعل خبرة البنوك المصرية فى فترة مابعد الانفتاح اكبر دليل على ذلك .

ومن ناحية اخرى فان دولا كثيرة (مثل مصر) تستطيع ان تستفيد من انفتاح اسواق الخدمات الاجنبية لصادراتها وتمثل صناعة النقل والسياحة ، والمصارف والتامين ، المقاولات صناعات ذات توجه تصديرى مبشر بالخير وتتمتع مصر بميزة نسبية واضحة فى بعض قطاعات الخدمات ـ ومنها المصارف والتامين ولقد كانت مصر هى اول دولة فى العالم النامى تصدر خدماتها البنكية الى الدول المجاورة ، وكان انشاء بنك مصر سوريا لبنان الذى انشاه طلعت حرب فى الثلاثينيات تجربة رائدة ، كذلك انشا بنك القاهرة فروعا فى السعودية والاردن ، وساهمت البنوك المصرية فى عدد من البنوك المشتركة وايضا اقامت فروعا فى اوروبا .

ومن ناحية اخرى استطاع القطاع المصرفى المحلى ان يستجيب بسرعة للتحديات المتمثلة فى السماح للبنوك الاجنبية بفتح فروع فى مصر ، وتطورت الخدمة المصرفية تطورا كبيرا خلال العشرين سنة الماضية ـ بل ان المؤسسات المصرية قامت بشراء حصة الشريك الاجنبى فى عدد من البنوك المشتركة او خفضت من حصته ، ومن ذلك شراء البنك الاهلى لحصة بنك تشيس فى « بنك تشيس الاهلى » (البنك التجارى الدولى حاليا) وكذلك تخفيض نسبة الشريك الاجنبى بعد زيادة راس المال فى بنك مصر امريكا الدولى وبنك مصر ايران وغيرهما .

وعلى ذلك فان المخاوف الناتجة عن السماح للبنوك وشركات التامين الاجنبية بالعمل فى السوق المحلى تحت نظام الجات قد يكون مبالغا فيها ، وبالذات وهذه المؤسسات تعمل تحت اشراف ورقابة السلطات المصرية .

وتعتبر قضية حرية التجارة فى الخدمات قضية انتقال العمالة بين الدول الاعضاء فى الجات وهذا الموضوع يهم بصفة خاصة دول الجنوب النامى ، ويهم مصر بصورة كبيرة نظرا لما لها من عمالة فى اسواق الخليج وبعض الدول الاوروبية (اليونان وايطاليا ...) وقد اتفق على استكمال التفاوض حول هذا الموضوع ضمن القضايا الاخرى المتوقع الانتهاء من مناقشتها قبل يوليو ١٩٩٥ ـ اسوة بقضايا البيئة والنقل البحرى والاتصالات المرئية .

٥ ـ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

لا يمكن ان نناقش قضايا الملكية الفكرية بمعزل عن قضايا اخرى مثل هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ـ وهذه القضايا هامة بالنسبة لمصر لما لها من دور ثقافى وعلمى رائد وايضا لما يتعرض له المبدعون المصريون من غبن نتيجة سطو قراصنة الكتب والافلام والمؤلفات الموسيقية المصرية على منتجاتهم واعادت نسخها فى بيروت او بعض دول الخليج .

ثم ماذا ؟

بالرغم من تضارب المصالح المتعددة للدول المتقدمة والنامية فانه من المؤكد ان جولة اوروجواى سيكون لها اثر ايجابى كبير ليس فقط بالنسبة للاقتصاد العالمى وتقدر الزيادة المتوقعة فى الناتج العالمى نتيجة تحرير التجارة خلال عشر سنوات بمائتين وثمانين مليار دولار امريكى سنويا .

ويتوقع ايضا ان تفوق المنافع الخسائر بالنسبة لمصر والعالم العربى اذا احسنا التجاوب مع القواعد الجديدة للتجارة الدولية وعظمنا فرص الاستفادة وقللنا من امكانيات الخسارة عن طريق سياسة مرنة وفعالة لتطوير الانتاج المحلى وزيادة حجم الصادرات .

ديميريل يفتتح المؤتمر الدولى للمنتجين الزراعيين بتركيا:

٣ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الانسان

أسطنبول - من عبد الوهاب حامد :

أكد الرئيس التركى سليمان ديميريل خلال إفتتاح المؤتمر الحادى والثلاثين للاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين ان تركيا تضع جميع امكاناتها لخدمة أثار المتغيرات الدولية بالتعاون مع الدول الصديقة وكان المؤتمر قد بدأ جلساته التحضيرية يوم الأربعاء الماضى ويستمر حتى السبت القادم حيث تشارك مصر بثلاث ورقات عمل رئيسية حول أثار اتفاقية الجات على الزراعة والمزارعين وحقوق الانسان فى افريقيا وموقف الزراعة فى مصر

وأعلنت مصر فى كلمتها التى القاها السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ونائب أول الاتحاد الدولى للمنتجين انها تدرك ان التنمية بكافة أنواعها تزدهر فى ظل التوافق الدولى والسلام العالمى ولان الزراعة هى جزء هام فى مسيرة التنمية فإن القيادة السياسية تعطى لها الاهمية والأولوية فى اهتماماتها ، وفى ظل ذلك فان المزارعين فى الدول النامية مطالبون بمضاعفة جهودهم للمشاركة الايجابية فى هذه الخطة من هذا المنطلق كان سعى مصر الدائم الى السلام لتتفرغ شعوب المنطقة إلى التنمية

المصدر : العالم اليوم
الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٤

رأى اقتصادى

كيف يقضى العالم على مشاكل الجوع والفقر المطلق؟

■ يحيى المصرى ■



بعد تنفيذ اتفاقية الجات فى بداية العام القادم، وبعد أن يعم السلام المناطق التى عانت من الحروب المحلية طويلا كالشرق الأوسط وجنوب افريقيا وبعد هزيمة النظام الشيوعى الذى كان يعتمد على الملكية العامة والسوق المغلقة.

بعد ذلك يكون من المتوقع أن تحدث تغييرات جوهرية فى البنيان العالمى حيث تعاد الهيكلة، وتلغى الحواجز الجمركية كما تلغى القيود التجارية والنقدية على تبادل السلع والأموال، وهو ماقد يكون نعمة أو نقمة لا بالنسبة للدول النامية فقط ولكن بالنسبة للدول المتقدمة ايضا.

ومن هنا بدأ المفكرون والأدباء واقطاب السياسة والاقتصاد فى العالم يفكرون جديا فى معالجة المشاكل العالمية التى تؤثر على النظام العالمى الجديد والذى يراد للعالم أن يكون عليه فى السنوات القادمة وفى مقدمة هذه المشاكل الجوع والفقر المطلق الذى يعانى منه أكثر من ثلث سكان العالم، وهم الذين يعيشون بلا مأوى ولاملبس ولا يجدون قوت يومهم ولا احتياجاتهم الضرورية، وهم يتحركون حاليا فى أكثر من مكان حتى فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر من أغنى دول العالم، ولعل اضطرابات السود فى لوس انجلوس منذ فترة ليست بعيدة تشهد على هذا التحرك كما أن صداها مازال ينتشر فى بعض مناطق العالم الاخرى.

ومنذ اسابيع قليلة عرض الرئيس الأرجنتينى كارلوس منعم على الامم المتحدة مشروعا لمعالجة الجوع والفقر المطلق يتضمن النقاط التالية:

١ ـ تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية تسمى باصحاب القبعات البيضاء تكون مهمتها محاربة المجاعات فى العالم وتتشكل من خبراء متطوعين فى جميع انحاء العالم.

٢ ـ يتم ارسال هذه الفرق الى مناطق المجاعات والفقر المطلق فى افريقيا وغيرها حيث تقوم بتدريب شعوب هذه المناطق على اكتشاف مهارات تساعدهم على الاكتفاء الذاتى وكسر دائرة الجوع والفقر.

٣ ـ يتم تمويل هذه القوة عن طريق الحكومات والقطاع الخاص من القادرين ماليا، بالاضافة ـ طبعا ـ إلى أية مساهمات أخرى من جهات ترغب فى المساهمة فى هذا العمل الانسانى، وقد كتب الرئيس منعم بمشروعه هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور/ بطرس غالى الذى رحب بالاقتراح على أساس انه مشروع يقبل التطبيق ويمكن دراسته بجدية فإذا ما وجد قبولا مبدئيا فإنه يمكن عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أواخر هذا العام، أو على مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية المقرر عقده فى كوبنهاجن فى العام القادم.

وقبل ذلك بسنوات كان أحد الرؤساء فى افريقيا قد عرض مشروعا لمعالجة الفقر المطلق ايضا ولكن على المستوى المحلى فى الدولة التى يراسها فقط، وعلى اساس أنه يمكن تعميمه فى دول أخرى فى حالة نجاحه ويقضى هذا المشروع بإعداد دراسات جدوى لعدد من المشروعات الصناعية والزراعية التى تستوعب أيدى عاملة باعداد كبيرة ولاتتطلب خبرات أو مهارات فنية عالية، وعلى أن تعمل هذه المشروعات فى نفس الوقت على تلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الغالبية العظمى من ابناء الشعب، وتغنى عن استيراد السلع المثيلة من الخارج وبذلك يذهب دخل هذه المنتجات إلى جيوب الفقراء الذين سيتم الحاق اغلبهم فى العمل بهذه المشروعات كما تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية لهم.

اما تمويل هذه المشروعات فيقع على عاتق الاغنياء فى هذه الدولة، حيث يطلب منهم المساهمة فى هذه المشروعات بما يتوافر لديهم من فائض يصرف على بنود قد لا تكون فى مستوى المعاونة على تشغيل العاطلين من الفقراء وتجنب شرهم الناتج عن الجوع وعدم توافر الضروريات اللازمة للمعيشة، وبذلك تستقر الامور فى الدولة وتنخفض الحوادث ويزول الاجرام ويعود الامن والامان الافريقى الذى كنا نضرب به المثل فى الماضى.

وقد قام رئيس هذه الدولة الافريقية فعلا بدعوة الاغنياء إلى اجتماع فى بيته وعرض عليهم الفكرة التى يرى فيها صالح الجميع من الفقراء والاغنياء، كما عرض عليهم مزايا وضمانات من

الدولة للاستثمار فى هذه المشروعات واعتقد ان الفكرة تم تنفيذها بنجاح واستقرت الامور فى هذه الدولة.

وفى محاولات التخلص من مشاكل الجوع والفقر المطلق على الصعيد الدولى ايضا يهمنى أن اذكر مقترحات كراكسى خبير الامم المتحدة الذى كان مكلفا منذ سنتين بمعالجة مشاكل الديون الخارجية فى العالم وماتسببه هذه المشاكل من آثار سيئة على كل من الدول المدينة والدول الدائنة، حيث عرض مقترحات للعلاج، ومن بينها ضرورة مساهمة الدول الغنية فى معالجة مشاكل التنمية فى الدول الفقيرة، لابتقديم القروض أو المعونات المالية فقط، ولكن بشكل اشمل من ذلك حيث يتم تقسيم العالم إلى مناطق منها تلك التى ينتشر فيها الجوع والفقر، ومنها المناطق وهى التى يقع عليها دور كبير فى معالجة مشاكل الفقراء حتى لاتتوقف عجلة الزمن وتتجمد مشروعات التنمية ويزداد الفقير فقرا والغنى غنى ممايعمل على تدمير العالم، وهو مايؤكده كتاب التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة فى عام ١٩٩٢.

لقد عرض كراكسى فى مشروعه أن تقوم كل دولة من الدول الكبرى الغنية بتولى أمور التنمية فى منطقة محددة تضم عددا من الدول الفقيرة، كما يتولى اليابان امور التنمية فى بعض الدول الآسيوية الفقيرة، ويتولى كل من انجلترا وفرنسا امور التنمية فى بعض الدول الافريقية ودول الشرق الاوسط... وهكذا.

على أن يطلب من هذه الدول الكبرى أن تتعهد برفع مستويات التنمية والتقدم فى الدول الفقيرة، ممايتطلبه ذلك من تقديم خبراء وأموال وسلع مواد وتكنولوجيا إلى جانب تدريب الإدارة والعمالة فى الدول الفقيرة ورفع مستواهما الفنى الى أن تقترب من مستوى الإدارة والعمالة فى الدول الغنية، وطبعا تنتهى هذه المسئولية عندما تتم معالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التى تؤثر على مستقبل الدول النامية بل وعلى مستقبل النظام الاقتصادى العالمى بأكمله وفى مقدمة ذلك مشاكل الجوع والفقر المطلق.

وإذا كنت اضع هذه المقترحات وتلك المشروعات امام الدول العربية التى قد تستفيد منها فاننى أؤمن أن أمام هذه الدول فرصة ذهبية يتعين أن تنتهزها بسرعة قبل احداث التغيرات العالمية المنتظرة.. تلك هى فرصة ايجاد تعاون اقتصادى عملى بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى المنطقة العربية، وبما يؤدى إلى إنشاء قوة اقتصادية عربية موحدة تقف امام العدوان الداخلى قبل العدوان الخارجى وتدعم الأمن والأمان لكافة أبناء الشعب العربى خاصة أن القوة الاقتصادية اصبحت تفوق اية إمكانيات عسكرية أو بوليسية او حتى سياسية.

واعتقد ان تنفيذ ذلك عمليا ليس بالامر الصعب، حيث يمكن قيام جامعة الدول العربية بالدعوة إلى ناد اقتصادى عربى على غرار النادى الدولى الذى يجتمع اعضاؤه سويسرا بين فترة وأخرى على يحضر هذا النادى ممثلون لكل الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة من المستثمرين ورجال الاعمال، واقطاب الاقتصاد وجال السياسة من الوزراء السابقين والحاليين وعلى أن يتم فى هذ النادى الحديث والتحاور عن افضل طرق التعاون العربى الفعال الذى يقود إلى رفع مستويات التنميةالعربية وتحسين مستوى المعيشة لابناء الشعب العربى وبشكل يحفظ الامن والامان العربى ويضع العرب كقوة عربية واحدة أمام العالم الخارجى.

اتفاقية الجات.. وضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي

الاثـــار الإيجـابيـــة والسلبيـــة (١-٣)

■ عمر عبد الله كامل ★ ■

بعد ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة اوروجواي وقع مندبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش (المملكة المغربية) الجولة الاخيرة من المفاوضات ليشهد العالم بعد ذلك عهدا جديدا من الاسواق المتحررة القواعد متعددة الاطراف والخطوط العريضة الاقوى لتسوية المنازعات الدولية، ولينظر الى الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري بين الدول نظرة اشمل واعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.

وقد جاءت صعوبات الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول، فهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥، لتشرف على تنفيذ مئات الاوراق من الاجابات، ولتتحول من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية، ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى جانب اقامة نظام تعددي جديد لتسوية المنازعات الدولية في مجال التجارة الدولية، من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة، بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات. كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ اجراءات لمنع اغراق السوق بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية، الى جانب ذلك فهذه الاتفاقية قد استحدثت ولأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت بحقوق الملكية الفكرية.

واذا كانت الاراء اختلفت حول الاثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية، حيث يرى البعض ان المستفيد الاكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، بينما يرى البعض ان المستفيد الاول من هذه الاتفاقية هو الدول النامية وخاصة الدول حديثة التصنيع في آسيا والتي ستفتح الاسواق امام صادراتها وترفع القيود عنها، فيما يرى فريق ثالث ان الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء ستكون اكثر الدول تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

فاذا نظرنا الى اجمالي المميزات التي ستنتج من هذه الاتفاقية امكننا القول انها ستفتح عهدا جديدا في التجارة الدولية، حيث سيتحقق دخل عالمي صافي يصل الى حوالي ٣٠٠ مليار دولار سنويا، وسيتم بمقتضاها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٣٪ على السلع داخل الدول الصناعية حيث سيتم خفض هذه التعريفات

تدريجيا من ٦,٣٪ الى ٣,٩٪ وفي الجهة المقابلة سيتم فرض معدلات ضرائب عالية في بعض القطاعات مثل الاحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج كما سيستمر الابقاء على تعريفات جمركية عالية نسبيا في قطاعي النسيج والمنتجات السمكية، غير ان الاتفاقية ستوفر مكاسب اقل بالنسبة للدول النامية.

كما سيتم ولاول مرة ادراج الخدمات في المفاوضات وهي تمثل نحو ٩٠٠ مليار دولار اما بالنسبة للخدمات المالية (البنوك والتامينات) والنقل البحري فما زال موضوعها معلقا وبالنسبة لقطاع الزراعة فمن المتوقع تحرير تجارة المنتجات الزراعية خاصة بعد الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والذي سيترتب عليه خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون جميع الدول مرغمة على فتح اسواقها الداخلية.

وقد انقسمت الاراء حول المستفيدين من هذه الاتفاقيه، فالبعض

يرى ان المجموعة الاوروبية تاتى فى مقدمة الدول المستفيدة منها حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار سنويا نتيجة لتخفيض الدعم علي المنتجات الزراعية والذى قدر كما سبق أن اشرنا بنحو ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة، كما تاتى الصين ايضا بعد المجموعة الاوروبية من حيث الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية حيث ستصل مكاسبها الى نحو ٣٧ مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث يتم خلال السنوات العشر القادمة التخلص تدريجيا من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف والتى بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصا استيرادية للدول النامية، وتجدر الاشارة الى ان حجم صناعة النسيج والملابس الجاهزة على المستوى العالمى يبلغ ٢٤ مليار دولار سنويا وستخفف التعرفة الجمركية المفروضة عليه بنحو ١٢٪ فى المتوسط في الولايات المتحدة الامريكية.

ومن الدول النامية التى ستستفيد من هذه الاتفاقية الدول حديثة التصنيع فى اسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند، هونج كونج، سنغافورة، ماليزيا) حيث ستفتح الاسواق امام صادرات هذه الدول خاصة فى الدول المتقدمة، وان كان بعض هذه الدول يتخوف من ان اتفاقية الجات ستعطي الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه انهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر بشكل غير عادل، وتشعر هذه الدول بالقلق من ان الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا ستاخذ بسلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة، ايضا الولايات المتحدة الامريكية تعتبر من الدول المستفيدة من تطبيق الجات حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٣٦ مليار دولار سنويا منها ٢٢ مليار دولار نتيجة لرفع الحماية عن المنسوجات ويكفى الاشارة الى مدى استفادة الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية الى حدوث نزاع بينها وبين دول اوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الاوروبيين والذى يترتب عليه غزو المنتجات الاوروبية للسوق الامريكية باسعار تنافسية تحمل فى طياتها التكاليف المدعومة حيث طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥٪ مع خفض صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار سنويا حيث يصبح فى مقدور هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول اوروبا والولايات المتحدة وفتح الاسواق اليابانية والكورية امام الارز التايلاندى.

وسنواصل فى الحلقة القادمة توضيح اثر هذه الاتفاقية علي المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة مع استكمال الرؤية حول ضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى لمواجهة هذه الاتفاقية.

★ رجل اعمال
وكاتب اقتصادى سعودى

اتفاقية الجات

وراء حرب أمريكا على المهرجان

أكثر مايميز مهرجان «كان» هذا العام غياب شركات الانتاج السينمائي الامريكية الكبرى مثل فوكس وكولومبيا ووارنر و«يونيفرسال».. حيث تشارك أمريكا فى مسابقة المهرجان بثلاثة افلام من انتاج شركات صغرى وهى «القفزة الكبرى» «ومسز باركر والدائرةالفاسدة» و «ثمرة الخيال»

ويرجع غياب الشركات الكبرى الى موقف أمريكا تجاه العقبات التى وضعتها اوربا امام الفيلم الامريكى من خلال الجانب الثقافى والفنى لاتفاقية التجارة الدولية الحرة «الجات» خوفا من طغيان الأفلام الأمريكية على صناعة السينما فى اوربا .. وقد ادى ذلك الى مقاطعة الشركات السينمائية الكبرى للمهرجان ، بل ان هناك توقعات بأنهم سوف يتجاهلون المهرجان لسنوات قادمة فيما يشبه الحرب الباردة !

وترى الشركات الأمريكية ان الدعاية التى قد تصاحب عرض افلامها فى المهرجان لن تستفيد منها الأفلام التى يبدأ عرضها فى السوق الأوربية ابتداء من شهر سبتمبر وبهذا لن تحقق مكاسب مادية !!

كما يرى جيل جاكوب المسئول عن المهرجان أن شركات الانتاج الأمريكية الكبرى لن تخاطر بمستقبل افلامها التجارى لتشترك فى مهرجان يوجه فيه النقاد للافلام الجديدة ضربة قاسية ، ولذلك تفضل هوليود سينما المؤلف لتمثلها فى المهرجان وهى فى الغالب سينما مستقلة !

مؤتمر الاتحاد العام العربى للتأمين يوصى بمناقشة الجات واوضاع البنوك

□ مراكش – محمد قنديل :

وافق المؤتمر العشرون للاتحاد العام العربى للتأمين على قبول الدعوة الموجهة من الاتحاد الاردنى لشركات التأمين لاستضافة المؤتمر العام الحادى والعشرين للاتحاد فى مدينة عمان بالملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٩٦، على أن يتم التنسيق بين الامانة العامة والسوق الاردنى حول زمان ومكان الانعقاد.

وقد اوصى المؤتمر العشرون الذى اختتم جلساته بمراكش بضرورة انعقاد ثلاث ندوات خلال الدورة ٩٤ –١٩٩٦ حول : اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية والبنوك والتأمين على أن تتضمن موضوعاتها تأمينات القروض والاستثمار ، وادارة الحظر فى المؤسسات الصناعية وأكد المؤتمر على ضرورة حث شركات التأمين وإعادة التأمين العربية التى تتوافر فيها الامكانات الفنية وكذلك معاهدة التأمين المتخصصة على منح فرص تدريبية للعاملين فى شركات التأمين العربية الاخرى ومراقبى التأمين العربى . وتقديم منح مالية للمتدربين.

واوصى المؤتمر بتشكيل لجنة دائمه لمراقبى التأمين العربى تجتمع فى وقت متزامن مع المؤتمرات العامة للاتحاد.

وأكد المؤتمر على ضرورة دعم شركة التأمين الفلسطينية التى انضمت للمؤتمر من قبل سوق التأمين واعادة التأمين العربية والدولية .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٤

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية

د. صلاح أيوب
منظمة العمل الدولية سابقا

أثارت اتفاقية الجات الأخيرة مخاوف العديد من المنتجين وأصحاب العمل المصريين من المنافسة الضارية التى قد يتعرضون لها اذا فتحت الاسواق المصرية للسلع الاجنبية نتيجة لتخفيض الضرائب الجمركية. ومما لاشك فيه أنهم - الى حد ما - محقون فى ذلك خاصة اذا حاول بعض المنتجين الأجانب اغراق السوق المصرية وتحمل بعض الخسائر فى بادىء الأمر ليتمكنوا من السيطرة على تلك السوق. ولعلاج ذلك يطالب المنتجون المصريون بحماية منتجاتهم باستخدام الية الضريبة الجمركية أو فرض نظام الحصص Quota System على الواردات الاجنبية.

لاشك ان الدولة مطالبة بحماية الانتاج المصرى من محاولات الاغراق والسيطرة الاجنبية على أسواقها. فهل يكون ذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية أو نظام الحصص ؟

الضرائب الجمركية العالية سلاح ذو حدين - فهى بلا شك تحمى الانتاج المحلى من المنافسة الاجنبية ولكنها فى نفس الوقت لاتشجع على تحديث وتطوير الانتاج المحلى ورفع الانتاجية وخفض الاسعار. وبمعنى آخر فهى تضع المنتج المحلى فى وضع احتكارى ليس فى صالح المستهلك. وفى نفس الوقت تشجيع مثل هذه السياسة على تهريب البضائع الاجنبية والى تعرض الصادرات المصرية للمعاملة بالمثل. وليس معنى ذلك الا تفرض ضرائب جمركية على الاطلاق وانما يجب ان تكون معتدلة بحيث تسمح بالمنافسة العادلة من جهة وتوقف من محاولات الاغراق من جهة أخرى.

اما نظام الحصص فهو يصلح بصفة خاصة لمنع اغراق السوق بسلع أجنبية ولكنها تعرض المنتج المصرى للمعاملة بالمثل. والتجربة التى تعرض لها مصدر القمصان المصرية الى الولايات المتحدة منذ وقت ليس ببعيد بين مساوىء نظام الحصص خاصة اذا تعرضت لها دولة نامية.

فمن اين تكون البداية ؟ لاشك أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع. والمقصود بالهجوم هنا ان تكون المنتجات المصرية من الجودة والرخص بحيث تستطيع منافسة المنتجات الاجنبية فى الاسواق المحلية والعالمية. ويتطلب ذلك من المنتج المصرى ان يراعى العديد من الامور سنتعرض لأهمها فى هذه العجالة.

أولا : ان يركز المنتج المصرى على السلع التى لنا فيها ميزة نسبية خاصة اذا كان تصدير هذه السلع هو أحد الاغراض الاساسية من انتاجها.

ثانيا : الاهتمام بجودة الانتاج. ويعنى ذلك ان يكون الانتاج طبقا لمواصفات قياسية عالمية على ان تراعى تلك المواصفات القياسية بكل دقة، وأن تكون هناك مراقبة صارمة للجودة. وحبذا لو كانت هذه المراقبة ذاتية يقوم بها العمال اثناء العملية الانتاجية وليس بعد إتمام الانتاج مما يقلل من المرفوضات والعادم وبالتالى يساهم فى خفض نفقات الانتاج.

ثالثا: أن توجد السلع فى السوق دون انقطاع ودون ان يكون هناك مخزون كبير منها . وخير وسيلة لذلك هى
مواءمة العملية الانتاجية مع طلب السوق Just in time Production .

رابعاً : رفع الكفاية الانتاجية ويتطلب ذلك .

أ ـ تطوير السلع المنتجة طبقا للأذواق المحلية والخارجية . ويتطلب ذلك انشاء اقسام للابحاث داخل المشروعات تعمل مع اقسام التصميم والانتاج والتسويق بتنسيق كامل .

ب ـ التحول التدريجى من التعاقد على الالات والتكنولوجيا الحديثة المستوردة الى تصميمها وتطويرها فى مصر . ويعنى ذلك ضرورة البدء فى انشاء صناعات تنتج سلعا راسمالية تحتاج اليها الصناعات الاستهلاكية ، كما يعنى ذلك الاهتمام بالبحث العلمى لتطوير وتحديث هذه السلع الراسمالية . وفى هذا المجال يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية التى بدأت عملية التصنيع لابشراء مصانع كاملة من الخارج بل بشراء بعض الالات التى تريد انتاجها فى الداخل وقامت بفكها ودراستها ومنها عرفت كيف تصنعها .

جـ ـ الاهتمام بتنمية القوى العاملة عن طريق تدريبها وتحديث المعرفة والمهارات التى اكتسبوها لكى يتمكنوا من التكيف مع التغيرات التى تحدث فى العملية الانتاجية

خامسا : الاهتمام بعملية التسويق بدءا من تنميط المنتجات الى تغليفها ونقلها بحيث تصل الى من سيسوقها ـ سواء فى داخل مصر أو خارجها ـ فى الوقت المتفق عليه دون تلف اوعطب .

واذا كان هذا هو المطلوب من المنتج المصرى فان المطلوب من الحكومة ان توفر المناخ العام باعادة النظر فى السياسات الزراعية والصناعية والسعرية والضرائب وتوفير المؤسسات المالية الاقتصادية والقانونية التى تسمح للمنتج أن يحقق ماتطلبه وهو القدرة على المنافسة فى كل من السوق المحلية والعالمية.